تَوْثِيقُ النُّصُوصِ وَضَبْطِهَا

عِنْدَ المُحَدِّثِين

تأليف

الدكتور مُوَفَّق بْن عَبْد الله بْن عَبْد القادر

جامعة أم القُرى - مكة المُكَرَّمَة

المكتبة المكيّة

المكتبة البغداديّة

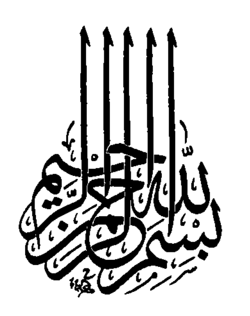
بسم الله الرحمن الرحيم

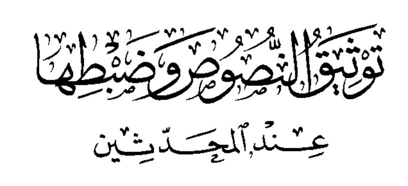
توثيق النصوص وضبطها
عند المحدثين

الطّبعَة الأولى

١٤١٤هـ - ١٩٩٣م

المكتبة المكيّة

حيّ الهجرة - مكّة المكرّمة - السّعوديّة - هاتف وفاكس: ٥٣٤٠٨٢٢

قامت بطباعته وإخراجه دار البشائر الإسلاميّة للطباعة والنشر والتوزيع
بيروت - لبنان - ص.ب: ٥٩٥٥ - ١٤ ويُطلب منها

المقــدّمَة

الحمدُ للَّهِ رَبِّ العالمين، والصَّـلاةُ والسَّلامُ على سَيِّـدِنا مُحَمَّـدٍ وعلىٰ آلهِ وَصَحبِهِ ومَن سَارَ علىٰ نهجهِ واتَّبَعَ هُداهُ إلىٰ يومِ الدِّين.

أمَّـا بعد:

فَـإِنَّ تحقيقَ وَنَشْرَ كُتُبِ التُّـراثِ العَربـيِّ الإسـلاميِّ قد شَهِـدَ في العَقْـدِ[1] الأخيرِ إقبالاً وَاسِعاً، سواءً مِن قِبَلِ الأفرادِ أم المُؤسساتِ العِلْميَّةِ المختلِفَةِ. . .

وَمَعَ هذا الإقبالِ الواسعِ على نَشْرِ كُتُبِ التُّراثِ تَعَدَّدتِ الآراءُ في أساليبِ التَّحقيقِ وَضَبطِ النُّصوصِ . . .

وَلَعَـلَّ سَبَبَ هذا الاختـلافِ في أساليبِ التَّحقيقِ يَـرْجِـعُ إلىٰ عِـدةِ أمـورٍ، وأهَمُّ هذهِ الأمورِ: هو عَدَمُ الرُّجوعِ إلىٰ النُّصوصِ والقواعِـدِ الَّتي وَضَعَها عُلَمـاءُ الحديثِ النَّبويِّ الشَّريفِ في تحقيقِ النُّصوصِ وضَبطِها.

ذلك إنَّ الكثيرَ مِنَ المحقِّقينَ يَحملون اتِّجاهاتٍ وثقـافاتٍ متنـوعةً، وأغلبُ هؤلاء المحققينَ لا صِلةَ لهم بِعِلْمِ الحَـديثِ عمـومـاً وَبمصـطلح الحـديث خصوصاً. . وهكذا تباينت الاتِّجاهاتُ وَتَعَـدَّدت في أساليبِ التَّحقيقِ وَنشـرِ كُتُبِ التُّراثِ العربـيِّ الإسلاميِّ . . .

---

(١) (العشرة، والعشرون، إلى التِّسعين)، المعجم الوسيط: ٦١٤/٢.

وَبما أنَّ المستشرقينَ الأوروبيينَ كانوا مِن أوائلِ مَن اعتنىٰ بنشْرِ كُتُبِ تُراثِنا الخالدِ، فقد ظَهَر الزَّعْمُ القائلُ: إنّ عِلْمَ التَّحقيق وتَثبيت النُّصوص إنَّما هو عِلْمٌ نشأ في أوروبا، وَتَرَعْرَعَ وَنما علىٰ يدِ المُسْتَشرقينَ، وإنَّ المسلمينَ عالةٌ علىٰ هؤلاء الغَربيينَ، وإنَّهم مَدينُونَ بالفَضْلِ لجهودِ المُسْتَشْرقينَ في هذا المجال.

يقولُ مُقَدِّمُ كتابِ «أصول نقد النُّصوصِ ونَشْرِ الكُتُب»(١): «إنَّ نَقْدَ النُّصوصِ القَديمَةِ مِن شِعْرٍ وَغيرِه، عِلْمٌ مِن جهَةٍ، وَصِنَاعَةٌ واصطلاحٌ مِن جِهَةٍ أُخرىٰ، وقد نشأ هذا العِلْمُ وَتَرَعرعت هذهِ الصِّنَاعَةُ في أُوروبا منذُ القَرنِ الخامِسَ عَشَرَ بعدَ الميلاد، وذلك حينما اهتَمَّ القومُ هناك بإحياء الآدابِ اليونانيةِ واللَّاتينيَّةِ، فكانُوا يومئذٍ إذا وَجدوا كتاباً مِن كُتُب القُدماء، قاموا بطبعهِ، لا يبحثُونَ عن النُّسَخِ الأُخرىٰ لهذا الكتاب، ولا يُصَحِّحونَ إلَّا أخطاءهُ البسيطةَ، فَلَمَّا ارتقى عِلْمُ الآدابِ القَديمَةِ عمدوا إلىٰ جَمعِ النُّسَخِ المُتَعَدِّدَةِ لكتابٍ مِن كُتُبِ القُدماء وإلىٰ المقابلةِ بينَ هذهِ النُّسَخِ المتعدِّدَةِ، وكانُوا كُلَّما تخالفت النُّسَخُ في مَوضعٍ مِنَ المواضعِ اختاروا إحدىٰ الرِّواياتِ المختلِفَةِ ووضعوها في نَصِّ الكتاب، وَقَيَّدوا ما بقي مِنَ الرِّواياتِ فِي الهوامشِ، ولكنهم مَعَ ذلك تَعَمَّدُوا انتقاء المُهم منها، واستنتجوا اصطلاحاتٍ حَدْسِيَّة يُخالِفُونَ بها ما هو مَرْوِيٌّ في النُّسَخِ إلَّا أَنَّهُم في كُلِّ ذلك لم يكن لَهُم مَنْهَجٌ معلومٌ، ولا قواعِدُ مُتَّبعةٌ لأنَّهم لم يكونوا قد فَكَّروا تفكيراً نَظَرِيّاً في تصحيحِ الكُتُبِ، وأيّ الطُّرق تُؤدي إليهِ، وأيُّها لا تُؤدِّي، بل قد تُؤدِّي إلى غَرَضٍ باطلٍ فَاسد.

ومَا زَالَ الأمرُ كذلك إلىٰ أواسط القَرنِ التَّاسِعَ عشر حينَ وَضَعُوا أصولاً عِلْمِيَّةً لِنَقْدِ النُّصُوصِ، وَنَشْرِ الكُتُبِ القَدِيمَةِ، وَكَانَ أولُ ما وصلوا إليه مِن هذهِ

---

(١) الكتاب هو عبارة عن محاضراتٍ ألقاها المستشرق الألماني برجستراسر بكلية الآداب جامعة القاهرة سنة (١٩٣٢م) إعداد وتقديم الدكتور محمد حمدي البكري.

القواعدِ مُستنبطاً مِنَ الآدابِ اليُونانيَّةِ واللاَّتينيَّة، ثُمَّ مِن آدابِ القُرونِ الوسطىٰ الغَربيَّة، فَأُلِّفَت المقالاتُ والكُتبُ في فَنِّ نَقدِ النُّصوص.

هذا ما انتهىٰ إليهِ عِلْمُ الآدابِ القَديمةِ الغَربيَّةِ، أما المستشرقونَ فقد استعملوا ــ بعد زملائهم بِمُدَّةٍ ــ تِلكَ الأصول، وتِلكَ القواعدَ في نَقْدِ الكُتُبِ العربيَّةِ والشَّرقيَّةِ غيرَ أنَّهُم لم يُؤلِّفوا في ذلكَ تأليفاً خاصّاً.

ولذلكَ يصعبُ دِراسة عِلْم نقد النُّصوص وَنشر الكُتُب القديمة علىٰ مَن لا يعرف اللُّغَاتِ القَديمةَ اليونانيَّةَ واللاَّتينيَّةَ، فَإنَّهُ إذا راجعَ الكُتبَ المؤلَّفَةَ فيه لم يفهمها مَعَ أنَّ النُّصوصَ الواردةَ فيه مِن اللاَّتينيَّةِ واليونانيَّةِ».

وهكذا أصبحَت لدىٰ العَديدِ مِنَ الباحثينَ والمُحَقِّقينَ قَناعَةٌ تامَّةٌ أنَّ فَنَّ توثيقِ النُّصوصِ وَضَبطِها هو فَنٌّ أوروبيٌّ المنشأ.. وأضحىٰ الحَديثُ عن أخطاءِ المستشرقينَ في أساليبِ التَّحقيقِ يُعَدُّ جَريمةً نكراءَ.. أو أنَّ الحَديثَ عن منهجِ التَّحقيقِ وتوثيقِ النُّصوصِ عندَ المُحَدِّثين إنَّما هو:

﴿... كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ ٱلظَّمْـَٔانُ مَآءً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَهُۥ لَمْ يَجِدْهُ شَيْـًٔا...﴾[1].

لِذَا كَانَ لِزَاماً علينا أن نكتُبَ هذا البحثَ الموجزَ في: «توثيق النُّصُوصِ وضبطها عندَ المُحَدِّثين» ليطَّلِعَ القارىء الكريمُ علىٰ جُهُودِ عُلماءِ الحديثِ في توثيقِ النُّصوصِ وضبطِها، وليعرِفَ دَوْرَهُم الكبيرَ في وضعِ قواعِدِ التَّحقيقِ وأنَّهم هم السَّابقون في هذا المضمارِ، وأن قواعِدَهُم الَّتي وَضعوها في تحقيقِ النُّصوصِ وتوثيقها هي القواعدُ الَّتي سَارَ عليها المؤلِّفونَ في كافَّةِ الفُنُونِ، والتزمَ بِها النُّساخُ للكُتبِ قديماً وحديثاً.

ولا بُدَّ لنا ونحن نتحدَّثُ عن تُراثِنا الخالدِ أن نُدْرِكَ: أنَّ الحديثَ عن التُّراث يعني الحَديثَ عن العَالَمِ الكبيرِ الَّذي قامَ على أساسِ العقيدَةِ

(١) سورة النور مِنَ الآية: (٣٩).

الصَّحيحـةِ، والإيمانِ بـالمبادىء السَّـاميةِ، إنَّـهُ الحديثُ عن أوسـعِ عَالَمٍ عَـرَفَهُ التَّاريخُ، عَالَمٍ انصهرت بـه الثَّقافـاتُ المُتَعَدِّدَةُ، والعَبْقَـرياتُ المتنـوعةُ، فتكَـوَّنَ منها ثَقَافَةٌ واحدَةٌ قائمةٌ علىٰ أساسِ العقيدَةِ الواحدة. . .

هذه الثَّقافةُ هي الثَّقافَةُ العربيـةُ الإسلاميـةُ، الَّتي لم تَزل تـظهر في نـوابِـغ الإسلامِ الَّذين لا يُحصيهم عددٌ، وفي المآثر الإسلاميـة ـ بينَ عِلميةٍ وَعَمليـةٍ ـ التي لا يستقصيها التاريخ.

لقد كانَت ـ ولا تزال ـ قيادةُ هذا العَالَمِ بجـدارةٍ واستحقاقٍ أشـرفَ قيادَةٍ وأعظمها، وأقـواها في تـاريخ الـزَّعامـة والقيادَة، وَقـد أكرمَ اللَّهُ بهـا العَرَبَ لَمَّـا أخلصوا لهذهِ الدعوة الإسلاميةِ وتفانَوا في سبيلها، فأحبهم النَّاسُ في العَالَمِ حُبّاً لم يُعرف لهُ نـظير، وقلَّدوهم في كُـلِّ شيءٍ تقليداً لم يُعـرف لهُ نـظير، وَخَضَعَت للغتهم اللُّغـاتُ، وَلِثقافَتِهِم الثَّقـافَاتُ، وَلِحَضَـارَتِهم الحَضَاراتُ، فكـانت لُغَتُهُم هي لُغَةُ العِلْمِ والتَّأليفِ في العـالَمِ المُتَمَدنِ مِن أقصـاهُ إلىٰ أقصاه، وهي اللُّغَـةُ المقَدَّسَةُ الحبيبَةُ الَّتي يُؤثرها النَّاسُ علىٰ لُغَاتِهِم الَّتي نشأوا عليهـا، ويؤلِّفُونَ فيهـا أعـظَمَ مُؤلَّفَاتِهِم وأحبَّ مؤلَّفـاتِهِم، ويُتْقنونَهـا كأبنـائِها وأحسنَ، وينبـغ فيها أدبـاءٌ ومؤلِفُونَ يخضَعُ لهم المثقفُونَ في العَالمِ العَربـيِّ، وَيُقِرُّ بفَضلِهم وإمـامَتِهِم أُدباءُ العربِ ونُقَّادُهم.

وكـانت حَضَـارَتُهُم هي الحضَـارةُ المُثْلىٰ الَّتي يتمجَّـدُ النَّـاسُ ويتـظرفـون بتقليدها، وَيَحثُّ علماءُ الدِّين علىٰ تفضيلها علىٰ الحضاراتِ الأُخـرىٰ ويُطلقـونَ علىٰ كُـلِّ ما يخـالِفُها مِنَ الحضـاراتِ اسمَ «الجاهليـة» و«العجمية» وينهـون عن اتخاذِ شعارها ومظاهرها. . .[1].

---

(١) مـاذا خسر العـالم بانحـطاط المسلمين للعـلامـة: أبـي الحسن النـدوي: (ص ٣١٦ ـ ٣١٧).

إنَّ الحَديثَ عَن تحقيق النُّصوص؛ يعني الحَـديثَ عن كُلِّ هـذهِ المفاهيمِ والقِيَمِ. . لا مُجَـرَّدَ الحـديثِ عن الكُتبِ والـمُصَـنَّفـاتِ، وَعَـن المَـكتبـاتِ والأشخاص. .

وهذا البحثُ علىٰ وِجَازَتِـهِ قد تنـاوَلَ جُزْئِيَّـةً مِن جُزئيـاتِ: «منهج التَّحقيقِ وتوثيقِ النُّصوصِ عندَ المُحَدِّثين». . .

وَمِنَ المعروف عِند مَن يشتغل بِعِلْمِ «أصول الحـديث» أنَّهُ: «عِلْم بقـواعدَ يعرف بِها أحوالُ السَّنَدِ والمتْنِ»[1]، وأنَّ مـوضوعَـهُ «السَّندُ[2] والمَتنُ[3] مِن حيثُ القَبول والرَّد»[4].

لِذا فَإنَّهُ عِلْمٌ مُتَعدِّدُ الجَوَانبِ اتَّبَعَ فيه المُحَدِّثُـونَ وَسائِـلَ عَديـدةً مِن أجلِ تحقيقِ النُّصوصِ وتوثيقها. . .

وَكتابُنا هذا يتناولُ جُزئيةً مِن جزئياتِ هذا العِلْم المبارك وهـو يتعَلَّق «بتوثيق النُّصوصِ وضبطِهَا عِنْدَ المُحَدِّثين».

وَبعضِ وَسائِلِ المُحَدِّثينَ في توثيق النُّصوص، والرِّوايـةِ وأثرِهـا في توثيقِ النُّصوصِ، وَجَمْعِ النُّسَخ واختلافِها وَمَا يتـرتَّبُ علىٰ هذا الاختـلافِ، وَوَسائـلِ التَّثبُّتِ مِن تسميةِ الكتابِ وَصِحَّةِ نسبته إلىٰ المصنِّف. .

وبعضِ المصـطلحاتِ والـرموزِ التي يَسْتَخـدِمُهـا المُحَـدثـونَ والنُّسَّاخُ. .

---

(١) تدريب الراوي: ١/ ٤١، وَيُسمَّىٰ «مصطلح الحديث» أو «علوم الحديث» أيضاً، وهو ما يُسَمَّى «علم الحديث دراية».
قال الإمامُ العراقيُّ:
فـهـذه الـمـقـاصـد الـمـهـمـة ... تـوضـحُ مِـن عِـلْـمِ الـحـديـثِ رَسـمـه

(٢) السَّند: «هو سلسلة الرِّجال الموصلة للمَتْنِ»، تدريب الراوي: ١/ ٤٢.

(٣) المَتْنُ: «ما ينتهي إليه السند مِنَ الكلام»، تدريب الراوي: ١/ ٤٢.

(٤) تدريب الراوي: ١/ ٤٢.

وضَبطِ النُّصوصِ وَتقييدِها، والتَّصحيفِ والتَّحريفِ وأشهرِ مَن صَنَّف فيهِ، والمُؤتَلِف والمختلفِ وأشهرِ مَن صَنَّف فيه.. وحروف الهجاء العربيَّةِ وأنواعِ الخطوط.. وغير ذلك مِن الأمور التي يحتاجُها المشتغلونَ بفَنِّ التحقيق ونشر النُّصوصِ القَديمَةِ...

وأشفعتُ الكتابَ بمجموعَةٍ مِن صُورِ المخطوطاتِ وأنواعِ الخطوط كي تُعينَ الباحثَ والدَّارسَ علىٰ التَّعَرُّفِ علىٰ أنواعِ الخُطوطِ، وأساليبِ النُّسَّاخِ والمحدِّثينَ في كتابَةِ الحروفِ، والاطِّلاعِ علىٰ أنواعِ الهوامشِ واللَّحَقِ، وبعضِ مُصْطلحاتِ المُحَدِّثينَ والنُّسَّاخِ... وفي هذا فوائد عَمَليَّةٌ وَعِلْمِيَّةٌ عظيمة...

إنَّ الحَديثَ عن «منهج التَّحقيق وتوثيق النُّصوص عندَ المُحَدِّثين» حديثٌ طويلٌ ذلك إنَّهُ يُمَثِّلُ جُهوداً عظيمةً بَذَلَها أهلُ الحَديثِ خلال فَترَةٍ زَمَنيَّةٍ طويلةٍ، تَربو علىٰ عشرةِ قرون سعىٰ فيها المُحَدِّثُونَ سَعياً مشكوراً مِن أجلِ العِنَايةِ بِحَديثِ رَسولِ الله ﷺ، والتَّوثُّقِ مِن صِحَّةِ النُّصوصِ وَسلامتها مِن التَّزوير أو الانتحالِ، وَوَضعوا لِذلكَ قواعِدَ نَظَريَّةً وَعَمَليَّةً تَتَمَيَّزُ بالدِّقَّةِ والموضوعيَّةِ التَّامَّةِ...

وبفضل هذهِ الجهودِ الضَّخمةِ استطاعَ عُلماءُ الحديثِ أن يُحافِظُوا علىٰ سلامةِ السُّنَّةِ النَّبويَّةِ شَفَهيَّةً كانت أو كتابيَّةً مِن أن يُتلاعبَ بها أو أن تُنْتَحَلَ...

إنَّ القَواعِدَ التي وَضَعها العُلَماءُ المسلمونَ لـ «توثيق النُّصوصِ وَضبطها» تُمثِّلُ ظاهِرَةً حَضاريةً فريدَةً وقد تَمَيَّز بها المسلمونَ من دُونِ الأُمَمِ الأُخرىٰ...

وَحَرِيٌّ لِمَن يتصَدَّرُ لتحقيقِ كُتُبِ التُّراثِ أن يَطَّلِعَ علىٰ «منهج التَّحقيق وَتوثيق النُّصوصِ عند المُحَدِّثينَ» بِغَضِّ النَّظَرِ عن ثقافتهِ أو اتِّجاهِهِ، حِفاظاً مِنهُ علىٰ دِقَّةِ الأداء وَسلامَة المنهجِ الَّذي يجبُ أن يَسيرَ عليه في تحقيقِ وَتوثيقِ النُّصوص...

وأنا هنا إذ أُسَطِّرُ هذهِ السُّطورَ فإنِّي أقولُ ما قالَهُ الإمامُ أبو مُحمدٍ

الحُسَيْنُ بنُ مسعودٍ الفَرَّاءُ البَغَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وإنِّي في أكثَرِ ما أوردتُهُ بل في عَامَّتِهِ مُتَّبِعٌ، إلَّا القَليلَ الذي لاحَ لي بنوعٍ مِنَ الدَّليلِ، في تأويلِ كلامٍ مُحْتَمَلٍ، أو إيضاحِ مُشْكِلٍ، أو ترجيحِ قَولٍ علىٰ آخرٍ، إذ لِعُلَماءِ السَّلَفِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تعالىٰ سَعيٌ كاملٌ في تأليف ما جمعوهُ، ونَظَرٌ صادقٌ لِلْخَلَفِ في أداءِ ما سَمِعُوهُ.

والقَصدُ بهذا الجمعِ ــ مع وقوعِ الكِفَايَةِ بما عملوه، وحُصولِ الغُنيةِ فيما فعلُوهُ ــ الاقتداءُ بأفعالِهِم، والانتظامُ في سِلْكٍ أحدُ طَرَفيهِ مُتَّصِلٌ بِصَدْرِ النُّبُوَّةِ، والدُّخُولُ في غِمارِ قَوْمٍ جَدُّوا في إقامَةِ الدِّينِ، واجتهدوا في إحياء السُّنَّةِ، شَغَفاً بهم، وَحُبّاً لِطَريقِهِم ــ وإن قَصَّرْتُ في العَمَلِ عن مَبْلَغِ سَعْيِهم ــ طَمَعاً في موعودِ اللَّهِ سبحانَهُ وتعالىٰ علىٰ لِسَانِ رسولِه ﷺ أنَّ: «المَرْءُ مَعَ مَن أَحَبَّ». . .[1].

ولا يَسَعُني في هذا المقامِ إلَّا أن أتَقَدَّم بخالص شكري لأستاذنا فضيلة الشيخ الدكتور أحمد محمد نور سيف الأستاذ بجامعة أمِّ القُرى بمكة المُكَرَّمَة الَّذي تَكَرَّمَ مشكوراً مأجوراً بِقراءةِ هذا البحثِ أكثرَ مِن مَرَّة، وإبداء ملاحظاتِهِ السَّديدَةِ مَشفوعَةً بالخُلُقِ الإسلامِيِّ الرَّفيع.

فجزاهُ اللَّهُ عَنِّي خيرَ الجزاء.

وتحية شُكْر لفضيلةِ شيخنا الأستاذ الدكتور عبد الرَّحمن بن محمد بن إسماعيل الأستاذ بجامعة أمِّ القُرىٰ الَّذي لم يألُ جُهداً في الإجابَةِ عن كُلِّ سؤال طرحناهُ عليه سواءٌ أكان في العربية وعلومِها أم في غيرها مِنَ العلوم.. فجزاهُ اللَّهُ عنا خيرَ الجزاء. . .

---

(١) شرح السُّنَّة للبغوي: (١/٢ ــ ٣).

وأختم هذهِ المقدمة بما خَتَم به الإمامُ القَلْقَشَنْدِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ مُقَدِّمَـةَ كتابِهِ «صُبح الأعشى» فأقول:

«وليعذِرِ الواقفُ عليـهِ، فنتائـج الأفكار على اختـلافِ القرائـحِ لا تتناهىٰ، وإنَّما يُنْفِقُ كلُّ أحدٍ علىٰ قَدْرِ سِعَتِـهِ لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْساً إلَّا مـا آتاهـا، وَرَحِمَ اللَّهُ مَن وَقفَ فيهِ علىٰ سَهْوٍ أو خطأٍ فأصلحـهُ عاذِراً لا عـاذِلاً، ومُنيلاً لا نـائِلاً، فليسَ المُبَرَّأُ مِنَ الخَطَلِ إلَّا مَن وقىٰ اللَّهُ وَعَصَم، وقد قِيلَ: الكتابُ كالمُكَلَّفِ لا يَسْلَمُ مِنَ المُؤاخَذَةِ ولا يرتَفِعُ عنه القَلَم!.

والله تعالىٰ يقرنُهُ بالتَّوفيقِ، وَيُرشـدُ فيه إلىٰ أوضـحِ طريق، وَمَـا تَوفيقي إلَّا باللَّهِ عليهِ تَوَكَّلْتُ وإليهِ أُنيب»[1]. وهو حَسْبـي وَنِعْمَ الوكيل.

وَكتبه أفقر العباد

موفق بن عبد الله بن عبد القادر

مكة المكرمة ـــ جامعة أم القرىٰ

١٤١٢/٦/١٥هـ / ١٩٩١/١٢/٢٧م

(١) مقدمة صبح الأعشىٰ للقلقشندي: ١/ ٣٦.

البَابُ الأوَّل

الفصل الأوَّل: عنايةُ المسلمينَ بالكتابِ والحرصِ علىٰ اقتنائِه.

الفصل الثَّاني: الرِّوايةُ وأثرُها في تَوثيقِ النُّصوصِ.

الفَصْلُ الأوَّل
عنايةُ المسلمينَ بالكتابِ
والحـرصِ عـلىٰ اقتـنائِه

حـرصَ المُسْلمونَ منـذُ القِدَم على اقتنـاء الكُتبِ، والعِنايـةِ الشديـدةِ والعجيبـةِ بالمحـافظةِ عليهـا، وَبذلـوا في سبيلِ ذلـكَ مِنَ الجُهْدِ والمـالِ، والوقت ما لا يتصوره الإنسان المعاصر في وقتنا الحاضر. . .

وَحُكيت في ذلـك حكايـات عجيبـة وَشَيِّقـة، كُلّهـا تَـدُلُّ علىٰ عنـايـةِ المسلمينَ بالكتاب ومنـزلته العـظيمة في حيـاتهم العامَّـة والخاصَّـة. . وَلَعَلَّ عناية المحدِّثينَ بحفظِ الحديث وتدوينه واقتناء كُتبه كان لها الحظُّ الأوفَرُ في نفـوس المسلمين. . وَضـربـوا في ذلـك أروع الأمثـال، ومِن هـذهِ الأمثـال والحكايات:

١ ــ كـانَ البَـرْقـانِيُّ، وهـو أبـو بكـر أحمــدُ بْنُ مُحَمَّـدِ بْنِ غــالب الخُوارِزْمِيُّ المعروف بالبَرقَـانِيِّ المتوفَىٰ سَنَـة (٤٢٥هـ) يملك مكتبةً عـامِرَةً بالكُتُبِ، قَالَ الخطيبُ البغدادي: «حَدَّثني أحمدُ بْنُ غانم الحماميُّ ــ وكان شيخـاً صالحـاً ــ قال: انتقـلَ أبو بَكْـر البَرْقَـانِيُّ مِنَ الكَرخِ إلىٰ قُـربِ بابِ الشَّعيـر، فسألني أن أشـرفَ على حَمَّالي كُتُبـه، وقال: إن سئلتَ عنهـا في الكـرخ فَعَرّفهم أنهـا دفاتـر لئِلا يُـظنُّ أنهـا إبـريسم، وكـانت ثـلاثَـةً وَستِّينَ

سَفَطاً[1] وصندوقين، كُلُّ ذلكَ مملوءٌ كُتُباً»[2].

وكان البَرْقَانِيُّ يُنشِدُ:

أُعَلِّلُ نَفْسي بكتبِ الحديـ ـثِ وأحملُ فيه لها الموعدا
وأَشْغَلُ نَفْسي بتصنيفه وَتخريجه دائماً سَرْمَدا
فطوراً أُصَنِّفُهُ في الشيو خ وطوراً أُصَنِّفُهُ مُسْنَدا
وأَقْفُو البخاريّ فيما نحا ه وصَنَّفَهُ جاهداً مجهدا
ومسلمٌ، إذا كان زين الأنا م بتصنيفه مسلماً مرشدا
ومالي فيه سوى أنَّني أراهُ هوى صادفَ المقصدا
وأرجو الثَّواب بكتب الصَّلا ةِ علىٰ السَّيِّد المصطفىٰ أحمدا
وأسألُ رَبِّي إلٰه العِبا دِ جرياً علىٰ ما به عَوّدا[3]

قالَ الخطيب: «وَسمعتُهُ يوماً يقولُ لِرَجُلٍ مِنَ الفُقهاء ـ معروف بالصلاح ـ وقد حضَرَ عندهُ: ادعُ اللَّهَ أن ينزعَ شهوَةَ الحديث مِن قَلبي، فَإنَّ حُبَّهُ قد غَلَبَ عَلَيَّ فليسَ لي اهتمام باللَّيلِ والنَّهارِ إلَّا بِهِ»[4].

٢ ـ وهذا الإمامُ الحافظ أبو نُعيم أحمدُ بْنُ عَبْدِ الله الأَصْبَهانيُّ المتوفَّىٰ سنة (٤٣٠هـ).

---

(١) (السَّفَطُ: محركة الذي يُعبأ فيه الطِّيب وما أشبهه مِن أدوات النِّساء، وفي المحكم: كالجوالق، وفي غيره أو كالقفة)، تاج العروس: ٤/١٥٣، مادة (سفط).

(٢) تاريخ بغداد: ٤/٣٧٥، سير أعلام النبلاء: ١٧/٤٦٧.

(٣) تاريخ بغداد: ٤/٣٧٥ ـ ٣٧٦.

(٤) تاريخ بغداد: ٤/٣٧٤.

(لَمَّا صَنَّفَ كتاب «الحِلْيَـة» حُمِلَ الكتـابُ إلىٰ نَيْسَابُـورَ حَالَ حَيَـاتِهِ، فاشتَروهُ بأربعمائة دينار)[1].

٣ ــ وهذا الإمامُ الحـافظُ أبو البـركات عبـد الوَهَّـاب بْنُ المُبَارَكِ بْنِ أحمد البغداديُّ الأنماطيُّ المتوفىٰ سَنَةَ (٥٣٨هـ).

قال السَّمعانيُّ: (لعلهُ ما بقي جزءٌ إلَّا قـرأَهُ، وحَصَّلَ نُسخَتَـهُ، ونسخَ الكُتُبَ الكِبَار مثل «الطبقات» لابنِ سَعْد، و«تاريخ الخطيب»، وكانَ مُتَفَرِّغـاً للحديث، إمَّا أن يُقرأَ عليه أو ينسخ شيئاً)[2].

٤ ــ وهذا الأميرُ المجاهدُ أبـو المظفـر أسامـةُ بْنُ مُرشـد بْنِ عليٍّ بْنِ مُقَلِّد بْنِ نصر بْنِ مُنْقِذ الكِنَـانيُّ الكَلْبـيُّ المتوفَّىٰ سَنَـةَ (٥٨٤هـ)، يروي لنـا حِكَايةً عجيبة تَدُلُّ علىٰ المدىٰ الذي بَلَغَهُ المسلمونَ في الحِرص علىٰ اقتناء الكُتُب وَجمـعِ نُسَخِهـا وأنَّ هـذا الحِـرص علىٰ اقتنـاء كُتُب العِلْمِ لم يكن مقتصراً علىٰ فئةٍ معينةٍ مِن فئاتِ المجتمع... يقولُ ابنُ مُنْقـذ: «... وكَانَ الوالدُ السَّعيدُ مجدُ الدِّين أبو سَلامَة مُرشِدُ بْنُ عليٍّ بْنِ مُقَلِّدِ بنِ نَصْرِ بْنِ مُنْقِذْ رَضِيَ اللَّهُ عنـهُ، حَـدَّثني أنَّـهُ لَمَّـا تَـوَجَّـهَ إلىٰ خِـدْمَـةِ السُّلطانِ مَلِكْشـاه [ت ٤٨٥هـ] رحمه اللَّهُ، وهو إذ ذاك بأصْفَهان قَصَد القاضي الإمـامَ الصَّدْرَ العَالِمَ أبا يُوسفَ القَزْويني رَحمهُ اللَّهُ، عَائداً وَمُسَلِّماً، بمعرفةٍ قَـديمةٍ كـانت بَيْنَهُمـا، وَيدٍ كـانت للجَدِّ سـديد المُلك ذي المنـاقبِ أبـي الحسن عَليّ بن مُقَلِّد رَحمهُ اللَّهُ، وذاك إنَّ القاضي المذكور سَافَرَ إلىٰ مِصْرَ في أيام الحـاكم

(١) تـذكرة الحفـاظ: ٣/١٠٩٤، سير أعـلام النبلاء: ١٧/٤٥٩، طبقـات الشافعيـة الكبرى: ٤/٢١.

(٢) تذكرة الحفاظ: ٤/١٢٨٣، سير أعلام النبلاء: ٢٠/١٣٥.

صاحب مِصْرَ، فأحسنَ إليهِ وأكرمهُ، وَوَصَلَهُ بِصِلاتٍ سَنيَّةٍ، فـاستعفىٰ منها، وسألهُ أن يجعلَ صِلَتهُ كُتباً يقترحها مِن خِزانَةِ الكُتُبِ، فَأجابهُ إلىٰ ذلك.

فَدَخَلَ الخزانَةَ واختارَ منها مـا أرادَهُ مِنَ الكُتُبِ، ثُمَّ رَكِبَ في مَركَب، وتلكَ الكُتُبُ مَعَهُ يُريدُ بلادَ الإسلامِ الَّتي في الساحلِ، فتغَيَّرَ عليـهِ الهواء، فرمى بالمركَبِ إلىٰ مَدينـةِ اللاذقيَّـةِ، وفيها الـرومُ، فَبَعِلَ بـأمرهِ[١]، وخـافَ علىٰ نَفْسِهِ وعلىٰ ما معهُ مِنَ الكُتُبِ، فَكَتَبَ إلىٰ جَدِّي سـديد المُلْك رَحمـهُ اللَّهُ تعالى كتاباً يقولُ فيه: «قد حُصرتُ بمدينـةِ اللاَّذقيَّـةِ بينَ الرُّومِ، ومعي كتب الإسلام، وقد وقعت لك رخيصاً، فهل أجدكَ حَريصاً».

فَسَيَّرَ إليه مِن يومِه وَلدَهُ عَمِّي عِزَّ الدَّولة أبا المرهف نَصْراً رَحِمَهُ اللَّهُ، وَسيَّرَ معه خيلاً كثيراً مِن غِلمانِهِ وَجُنْدِهِ، وَظَهراً لركوبه وَحَمْلِ أثقـالِهِ، فَـأتاهُ وَحَمَلَهُ وما معهُ، فَأقامَ عند جَدِّي رَحمـهُ الله مُدَّةً طـويلةً، وكانت لَـهُ بالـوالدِ رَحِمَهُ اللَّهُ عِنَايَةٌ وَإلفٌ، فَلَمَّا اجتازَ ببغدادَ قَصَدَهُ لِيُجَدِّدَ بـه عهداً، فَحَـدَّثني رَحِمَهُ اللَّهُ، قال:

دَخلت عليـه ومعي الشَّيخُ أبـو الحسن عَلِيُّ بْنُ البُوَيْن الشـاعرُ، وهـو كاتب كان لِجَدِّي رَحمهُ اللَّهُ، فوجدتُهُ قد بَلَغَ مِنَ العمرِ إلىٰ ما غَيَّـرَ ما كُنتُ أعرفهُ فيه، وَنسيَ كثيراً ممَّا كانَ يَذكُرُهُ، فَلمَّا رآني عَرَفَني بعدَ السُّؤالِ، لأنَّهُ فَارقني وأنا صَبـيٌّ ورآني وأنا رَجُلٌ، فاستخبرني عن طريقي، فَعَرَّفتُهُ توجُّهِي إلى دَرْكـاه[٢] السُّلطان، فقالَ: تُبَلِّغ خـواجـا بُـزُرْك نـظام الـدِّين سـلامي،

(١) بَعِلَ بأمره: بَرم وضجر، فلم يدر كيف يصنعُ فيه.

(٢) أي قصـر.

وتعرفهُ أنَّ الجُزءَ الأوَّلَ مِنَ التَّفسير الذي جمعهُ قد ضاع، وهو تفسير «بسم الله الرَّحمن الرَّحيم» وأسألهُ أن يأمر باستنساخهِ مِنَ النُّسْخَةِ التي في خِزَانَتِهِ، ويُنْفذهُ لي.

وكانَ جَمَعَ تفسير القُرآن في مائة مجلد، وكان لِضَعْفِهِ وكبره مُسْتَنِداً بينَ الجالس والمستلقي علىٰ فراش له، وحوله كُتُبٌ كثيرة، وهو يكتب، فَسَلَّم عليه الشيخُ أبو الحسن بنُ البُوَين، كاتب الأمير سديد الملك، قال: البُوَين: أي شيءٍ هُو؟ لعنَ اللَّهُ البُوين! ثُمَّ فَكَّر هنيهة، وقال: أنت الشاعر النَّحويّ الكاتب؟

قال: نعم، فأنشدَ:

قالوا السُّلاميُّ فقلتُ اطبِقي ذا مِحلَبَانُ الضَّرع لبَّانُ

ثُمَّ عادَ إلىٰ حَديثهِ، فلمحَ الشيخُ أبا الحَسَنِ وقد أخذ كتاباً من تلكِ الكُتُبِ التي حولَ فراشهِ فقال: يدخُلُ الإنسانُ وينبسطُ ويقرأُ. ما عنده مِنَ الكُتُبِ، أي إنِّي مِن أهلِ العِلْمِ، ما أحوجكَ أن يكونَ ما في يدك فوقها، فألقاهُ مِن يدهِ، وكان الكتابُ كتاب «العصا».

ولي منذ سمعتُ هذا نحواً مِن ستين سنة أتطلبُ كتاب «العصا» بالشام، وَمِصْرَ، والعراقِ، والحجازِ، والجزيرةِ، وديارِ بَكْرٍ. فلا أجد مَن يعرفه، وكُلّما تعذَّر وجودُهُ ازددتُ حرصاً علىٰ طلبهِ، إلىٰ أن حداني اليأس منهُ علىٰ أن جمعت هذا الكتاب وترجمتُهُ بكتاب «العصا»...»[١].

---

(١) مقدمة كتاب العصا: لأبي المظفر أسامة بن منقذ طبع بـ نوادر المخطوطات: ١/ ١٨١ ــ ١٨٣ تحقيق عبد السلام هارون رحمه الله.

٥ ـ ومِن الأمثلة اللطيفة الَّتي تَدُلُّ علىٰ عناية المسلمينَ بمختلف طبقاتهم الاجتماعية بالكُتُبِ، والحرص الشديد علىٰ جمع نُسَخِها والإفادة منها؛ ما ذُكِرَ عَن وزير حلب القاضي الأكرم جمال الدِّين علي بنِ يُوسُف بن إبراهيم بن عبد الواحد القفطيِّ المتوفَّىٰ سَنَةَ (٦٤٦هـ).

فقد ذُكِرَ أنَّهُ شُغِفَ بِطَلَبِ العِلْمِ، وَصرف حياتَهُ كلها علىٰ اقتناء الكُتُب، ودراستها ومطالعتها، فلم يتزوَّج أو يُكوّن أُسْرَةً، وكان مُغرماً باقتناء الكُتُبِ النفيسَةِ، وَقُصِدَ بالكتب مِن كُلِّ حَدَبٍ وصوب، وكان لا يحبُّ مِنَ الدُّنيا سواها[1].

«وَكان عالماً مُتفَنِّناً، جَمَعَ مِنَ الكُتُبِ شيئاً يتجاوزُ الوصف»[2].

وقال ياقوت الحموي (المتوفىٰ سنة ٦٢٦هـ) والمشهور هو الآخر بجمع الكُتبِ والعناية بها: «لم أرَ مع اشتمالي علىٰ الكُتُبِ وَبيعي لها وتجارتي فيها أشد اهتماماً منهُ بها، ولا أكثر حرصاً منهُ علىٰ اقتنائها، وحصل لهُ منها ما لم يحصل لأحد»[3].

(وقَدَّر ابن شاكر قيمة كتبه بخمسين ألف دينار، وأورد حادثة تبرهن علىٰ عشقه للكتب وتقديره لِلْعِلْمِ، فذكَرَ أنَّهُ حصل علىٰ نُسْخَةٍ جميلةٍ مِن كتاب «الأنساب» للسمعاني بخطِّ المؤلِّفِ نَفْسِهِ، ولكن كان ينقصها مجلدٌ

---

(١) انظر: معجم الأدباء: ١٥/١٨٧ ـ ١٨٨، عيون التواريخ: (١٥/لوحة: ١٤)، شذرات الذهب: ٥/٢٣٦، بلاد الشام قبيل الغزو المغولي للدكتور علي محمد علي عودة الغامدي: ص ٤٠٠.

(٢) سير أعلام النبلاء: ٢٣/٢٢٧.

(٣) معجم الأدباء: ١٥/١٨٨.

واحـدٌ مِن أصلِ خمسـةٍ، وظَلَّ الـوزيرُ عليُّ بْنُ يـوسفَ يبحثُ عَن المجلدِ النَّاقِصِ ويطلبـهُ مِن مظانِّـهِ فلم يتمكن مِنَ الحصول عليـه، وذات مَرَّة كـانَ أحـد أصدقـائه في السـوق، فوجَـدَ أوراقاً مِنَ المجلَّدِ المفقـودِ لـدىٰ بعض صُنَّاع القلانسِ ، فأحضرها إلى الوزيـر عَليِّ بْنِ يُوسُفَ، فـاستدعى الأخيـر صانع القلانس، وسألهُ عن مصدرِ الأوراقِ فَأخبرهُ أنَّـهُ اشتراهُ في جُملةِ ورق وعملَهُ قواليب للقلانس، فحزنَ الوزير القِفْطيُّ حُزناً شـديداً «حَتَّىٰ إنَّـهُ بقي أيَّاماً لا يركبُ إلىٰ القلعةِ، وقطع جلوسه، وَأَحضَـرَ مَن نَدَبَ علىٰ الكِتـاب، كما يُنْدَبُ المَيِّتُ المفقود. . وحَضَرَ عندهُ الأعيانُ يسلونهُ كما يُسَلَّىٰ مَن فُقِدَ لَهُ عَزيز»[1])[2].

٦ ــ وهــذا الإمــامُ العَــلَّامَــةُ القــاضي محيـي الـدِّين أبــو عليّ عَبْدُ الرحيم بْنُ عَليِّ بْنِ الحُسَيْن البَيْسَانيُّ العَسْقَلانيُّ المِصْرِي المتوفَّىٰ سَنَـة (٥٩٦هـ).

قـال ابنُ خَلِّكـان: «وزر للسلطان صــلاح الـدِّين يــوسف بن أيـوب وتمكَّن منهُ غاية التمكُّن، وَبرز في صنـاعة الإنشـاء، وفاق المتقـدمين، وله في الغرائب مع الإكثار، أخبرني أحد الفضلاء الثِّقات المُطَّلعينَ علىٰ حقيقة أمره: أنَّ مسودات رسائله في المُجَلَّدات والتعليقات في الأوراق إذا جُمعت ما تُقَصِّرُ عن مائة ــ مُجَلَّد ــ ، وهو مُجيدٌ في أكثرها»[3].

«وقـال عَبْدُ اللطيف البغـداديُّ: دخلنا عليـهِ فرأيتُ شيخـاً ضئيلاً كُلّهُ

---

(١) عيون التواريخ: (١٥/لوحة: ١٤ ــ ١٥)، وانظر: الوافي بالوفيات: ٣٣٨/٢٢.
(٢) بلاد الشام قبيل الغزو المغولي: ص ٤٠٠ ــ ٤٠١.
(٣) وفيات الأعيان: ١٥٨/٣ ــ ١٥٩.

رأس وَقَلب، وهو يكتبُ وَيُملي على اثنين، ووجهه وشفتاه تلعب ألوان الحركات لِقُوَّةِ حرصه في إخراجِ الكلامِ وكأنَّهُ يكتبُ بِجُمْلَةِ أعضائه وكان لَهُ غرامٌ في الكتاب. . . وكان يقتني الكُتُبَ من كُلِّ فَنٍّ ويجتلبُها مِن كُلِّ جهةٍ، ولهُ نُسَّاخٌ لا يَفْتُرونَ وَمُجَلِّدونَ لا يبطلون، قال لي بعضُ مَن يخدمهُ في الكُتُبِ: إنَّ عددها قد بلغ مائة ألف وأربعة وعشرين ألفاً، وهذا قبل موتِهِ بعشرين سنة»[1].

وقال ابن خَلِّكان: «وبلغنا أنَّ كُتُبَهُ التي ملكها بَلَغَتْ مائة ألف مُجَلَّدٍ، وكانَ يُحَصِّلُها مِن سائر البلاد»[2].

وكانَ لَهُ أخٌ «لَهُ هَوَسٌ مُفْرِطٌ في تحصيلِ الكُتُبِ، عندهُ نحو مائتي ألفِ كتابٍ»[3].

٧ ــ وكانت بلاد المسلمين تَعْتَزُّ بالكتابِ الإسلاميّ، وتنشىء لَهُ المكتبات العامة الَّتي يستفيدُ منها طُلَّابُ العِلْمِ على اختلافِ أجناسهم وألوانهم وألسنتهم. . ، إضافة إلى المساجد الَّتي كانت هيَ الأخرىٰ مدارس يَتَعَلَّم فيها المسلمون دينهم.

يقولُ ياقوت بن عبد الله الحمويُّ الْمُتَوَفَّىٰ سنة (٦٢٦هـ) واصفاً بلاد مَرو: «. . . ولولا ما عَرا مِن ورود التَّتر إلى تلك البلاد وَخرابها لما فارقتها إلى الممات لِمَا في أهلها مِنَ الرِّفْدِ وَلينِ الجانبِ، وَحُسْنِ العِشْرَةِ، وكثْرَةِ كُتُبِ الأصولِ المتْقَنَةِ بِها، فَإِنِّي فارقتها وفيها عَشْرُ خزائن للوقفِ لم أرَ في

(١) الخطط للمقريزي: ٢/٣٦٧.

(٢) سير أعلام النبلاء: ٢١/٣٣٩.

(٣) سير أعلام النبلاء: ٢١/٣٤٣.

الـدُّنيا مثلهـا كثرةً وجَـوْدَةً، منها خِـزانتان في الجـامعِ إحـداهُما يقـال لها: العـزيزيـة، وقفها رجـلٌ يُقالُ لَـهُ عـزيـزُ الـدِّين أبـو بكـر عتيق الـزَّنْجَـانيُّ، أو عتيق بنُ أبـي بكر. وكانَ فُقَّاعياً للسلطان سَنْجَر، وكانَ في أوَّلِ أمرِه يبيعُ الفاكهة والرِّيحانَ بسوقِ مَرْو، ثُمَّ صَارَ شرابياً لَهُ، وكانَ ذا مكانة منهُ، وكـان فيها اثنا عَشَرَ ألف مُجَلَّد، أو ما يقاربها.

والأخرى: يُقالُ لهـا الكماليَّـة، لا أدري إلى مَن تُنسب، وَبِها خِـزَانة شـرف الْمُلْكِ الْمُسْتَوفي أبـي سعـد محمد بن منصـور في مَدْرَسَتِـهِ، ومـات الْمُسْتَوفي هذا في سنة (٤٩٤هـ)، وَكان حَنَفِيَّ المذهَب.

وَخِـزانـة نـظام الملك الحسن بن إسحـاق في مـدرستِـهِ. وَخِـزَانتـانِ للسمعانيين.

وَخِزانة أُخرىٰ في المدرسة العميديَّة.

وَخِزانة لِمَجْدِ الْمُلْكِ أحد الوزراء المتأخرينَ بها.

والخزائن الخاتونيَّة في مدرستها، والضَّميريَّة في خانكاه هناك.

وكانت سهلةَ التَّناوُل لا يُفارق منزلي منها مائتا مُجَلَّد، وَأكثر بغير رهن تكون قيمتها مائتي دينار، فَكُنتُ أَرْتَعُ فيها، وأقتبسُ مِن فـوائدِهـا، وأنساني حُبّها كُلَّ بَلَدٍ، وألْهَاني عن الأهلِ والولَد، وأكثر فوائد هذا الكتـاب «معجم البلدان» وغيره مِمَّا جَمَعْتُهُ فهو مِن تلك الخزائنِ»[١].

هذا في مَرْو وَحدها فمـا بالـك بخزائنِ الكُتبِ في العـراق، والشَّام، وَمصر، والأندلُس، والسِّند، وغير ذلك مِن بلاد الخلافة الإسلاميَّة المترامية

---

(١) معجم البلدان: ٥/١١٤ مادة (مرو).

الأطـراف. . . وَكما أنَّ البـاحثينَ مِن علماء المسلمين حَـرَصُـوا على اقتنـاء الكُتُبِ العديدةِ، فَإنهُم حَرَصُـوا في الوقتِ نَفْسِـهِ على اقتناء أكثـر مِن نُسْخَة للكتاب الواحد.

قالَ تاجُ الدِّين أبو نصر عبد الوهاب بْنُ عَليٍّ بْنِ عَبْدِ الكافي الْمُتَـوَفى سَنَة (٧٧١هـ) في طبقات الشـافعية الكبـرى في ترجمـة «عُمر بن أحمـد بن اللَّيْث»: (اسـم جَدِّهِ رأيتهُ مكتوباً في نُسَخِ «الذَّيـل»[١] اللَّيْث، وفي بعضها المُسَيَّب)[٢].

وَقـالَ السُّبكيُّ أيضاً في تـرجمة «مُحَمَّـد بن عبد الكـريم بن أحمد»: (هذا كلام ابن السَّمعـاني في «الذيـل». . . ووقفتُ على «الذَّيْـل»، وعندي منهُ نُسختان. .)[٣].

وَقـال المقريـزي: حكى لي ابن صـورة الكُتُبـيُّ: (أنَّ ابنـه القـاضي الأشرف ـ عبد الـرحيم بن علي البَيْسَانِيُّ الْمُتَـوفَّى سَنَةَ (٥٩٦هـ) ـ التمسَ منِّي أن أطلبَ لـهُ نسخة «الحمـاسة» ليقـرأها، فـأعلمتُ القاضي الفـاضل، فاستحضَرَ مِنَ الخـادمِ «الحماسـات»، فأحضَـرَ لهُ خمسـاً وثلاثينَ نُسْخَـةً، وصـارَ ينقضُ نُسْخَةً نُسْخَـةً، ويقول: هـذهِ بخطِّ فُـلان، وهـذهِ عليهـا خطّ فُلان، حتَّى أتى على الجميع، قال: ليس فيها ما يصلح للصبيان، وأمـرني أن أشتري لهُ نُسخةً بدينار)[٥].

---

(١) أي الذَّيل علىٰ «تاريخ بغداد للسمعاني».
(٢) طبقات الشافعية الكبرىٰ: ٧/٢٤٠.
(٣) طبقات الشافعية الكبرىٰ: ٧/٢٤٠.
(٤) طبقات الشافعية الكبرىٰ للسبكي: ٦/١٢٩.
(٥) خطط المقريزي: ٢/٣٦٧.

وَكان العلماءُ يحرصونَ على معرفة ناسخ الكتاب ومعرفة كاتبه وهل هو بخطِّ المُصَنِّف أم بخطِّ غَيرِه.. مع ذِكر عدد مجلّداته، أو أجزائه...

وَقد كانَ الإمام المؤرِّخ أبو الخير مُحَمَّد بْنُ عَبْدِ الرَّحمن السَّخاوي المُتَوَفَّى سنة (٩٠٢هـ) شديد الحرص على ذِكْر الكتاب وَبخطِّ مَن كُتب...

قال رحمهُ الله: (وكذا استوفيت عليه مطالعة مسودة «الذَّيل» الذي للتقي ابْنِ رافع علىٰ ابْنِ النجار مِن خطهِ، وهي في مُجَلّدٍ، ولكن حصل فيها محو لكثير مِن تراجمه، وكذا بعض النقول في بعضها، مع أنَّهُ كتب عليها ما نصه: فيه نقص كثير عن المُبيَّضَة، وفيه زيادات قليلة. قال: والْمُبَيَّضَة في ثلاثة مُجَلَّدات.. وعلى المسوَّدة بخطِّ الذَّهبيِّ ما نصه: كتاب «التَّذييل، والصِّلَة على تاريخ بغداد، أَلَّفهُ الفقير إلى الله تعالى الإمام الحافظ، مفيدُ الطَّلبة، عمدة النَّقلة، تقي الدِّين مُحَمَّدُ بْنُ رافع الشَّافِعِي... انتهى.

وقد أخبرني صاحبُنا النَّجمُ ابنُ فَهد أنَّهُ وقفَ على الْمُبَيَّضَةِ، ولم يستحضر محلّها)[1].

وقال أيضاً: (و «معجم السّفر» للسِّلَفِيِّ، وهو في مُجَلد كثير الفوائد بخَطِّ مُحَمَّدِ المنذري، قال عَن أبيه الزَّكيِّ: إنَّهُ وقع له بخطِّ السِّلَفِيِّ في جزازات، كلّ ترجمة في جزازة، فبيّضها ورَتَّبها كما تجيء، لا كما يجب، وكذا لم يكن ترتيبه كما ينبغي..)[2].

---

(١) الإعلان بالتوبيخ: ص ٥٩١، ٥٩٢.

(٢) الإعلان بالتوبيخ: ص ٥٩٢.

وقـولـه: (و «معجم الـدِّمياطي»، وهـو أربعةٌ وأربعينَ جُـزءاً حديثيـة، فنصفـه الثاني مِن نُسخـةٍ بخطِّ التاج ابْنِ مكتـوم بالصَّـرْغَتِمْشِيَّة، وبـاقيه مِن غيرها)[1].

وهكذا فَإِنَّ رعـاية المسلمين للكتـاب والحِرص على اقتنـائه ودراسـةِ نُسَخِهِ ومعرفَةِ قيمتها العِلْميَّة كانت الشُّغل الشَّاغل للعلماءِ وأهل العِلْمِ.

• • •

---

(١) الإعلان بالتـوبيخ: ص ٥٩٣، وانـظر الصفحات: ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٧، ٦١٠، ٦١١ وغير ذلك مِن الصفحات.

الفَصْلُ الثَّاني
الـرِّوَايـة وأثـرهـا
في توثيق النُّصُوص وضبطها

تُعَدُّ الرِّوايـةُ بالسَّنَـدِ مِن أفضلِ الـوسائِـلِ الَّتي اتَّبعها المحـدِّثُونَ في سبيل المحافَظَةِ على سلامَةِ وَصِحَّةِ النُّصُوصِ وَجَوْدَتِها. .

وَمِن أجل ذلك وضَعَ المحدِّثُونَ القواعدَ والضَّوابِطَ الَّتي تُحـافِظُ على سلامَةِ هذِهِ المروياتِ شَفَهيَّةً كانت أم كِتَابيَّةً[1]. . .

إضـافةً إلى أنَّ الـرِّواية للنُّصـوصِ، شفَهيَّةً كـانت أم كِتَابيَّـة بـالسَّنَـدِ المتَّصِـلِ، تُعَدُّ مِن أفضـلِ الـوَسـائـلِ الَّتي اتَّبعهـا المحـدِّثُـونَ مِن أجـلِ المحافظةِ علىٰ الأصولِ الخَطِّيَّةِ للكتابِ الـواحِدِ، وَعَـدَمِ السَّماح بتـداخُلِ الرِّواياتِ بعضها في بعضٍ. كما أنَّ رِوايةَ النُّصوصِ بِـالسَّندِ المتَّصـلِ تُعَدُّ مِن أفضـلِ الوسـائلِ الَّتي تُحـافِظُ علىٰ سَـلامَـةِ النُّصـوصِ مِن التحـريفِ والتصحيف. . . وكـانَ شِعارهم في رِوايـةِ الأصولِ هـو: «الأسانيـدُ أنساب الكُتب»[2].

إنَّ التزامَ المحدثينَ بأصُولِ الرِّوايةِ الـدَّقيقة، والمحافـظةِ التَّامَّـةِ علىٰ

(١) انظر تعريفات: «الصَّحيح» وأقسامه، و«الحَسَن» وأقسامِهِ؛ وصفة مَن تُقبل أو تُردّ روايتهُ في كتب «مصطلح الحديث».

(٢) هدي السَّاري: ص: ٥.

صِيَـغِ التحمُّلِ المتنوعَةِ الَّتي تَدُلُّ على طـريقَةِ سَمَـاعٍ وروايةِ الكتـاب مِن أفضلِ الوسـائلِ العِلْمِيَّـة التي حافـظَت علىٰ سَلامَـةِ الأصولِ مِن أن تتغيَّـر أو أن تتبدَّل.

قـال ابنُ الصَّلاح رحمـهُ الله تعالى وهـو يتحـدَّث عن صحيـح مُسلم ونسخه: (تنبيهات:

الأول: اختلفتِ النُّسَخُ في رِوايةِ الجُلُودِيِّ، عن إبْـرَاهيمَ، هل هي: بِحَـدَّثنا إبْـرَاهيمُ، أو أخبرنـا، والتَّرَدُّدُ واقـعٌ في أنَّهُ سَمِـعَ مِن لَفْظِ إبْرَاهيمَ، أو قرأهُ عليه؟

فـالأحوطُ إذَن أن يُقـالَ: أخبـرنـا إبْـرَاهيمُ، حَـدَّثنـا إبْـرَاهيمُ، فيلفظُ القارىء بِهِما على البَدَلِ، وجائزٌ لنا الاقتصارُ على أخبرنا، فَإنَّهُ كذلـك فيما نَقَلْتُهُ مِنْ ثَبَتِ الفَرَاوِيِّ مِن خَطِّ صاحبِهِ، عَبْدِ الرَّزَّاقِ الطَّبَسِيِّ، وفيما انْتَخَبْتُهُ بِنَيْسَـابُورَ مِنَ الكِتـابِ مِن أصْلٍ فيـه سَمَاع شيخنـا أبي القـاسم الـدِّمَشْقِيِّ العَسَاكِرِيِّ، عن الفَراوِي وفي ذلك أيضـاً، فحكمُ المُتَرَدِّدِ في ذلـك المصير إلى أخبـرنا، لأنَّ كُـلَّ تحديثٍ من حيثُ الحقيقَـةُ إخبارٌ، وليس كـلّ إخبـارٍ تحديثاً، والله أعلم.

الثاني: اعلم أن لإبْرَاهيمَ بْنِ سُفيـانَ في الكتاب فَـائِتاً لَم يَسْمَعْـهُ مِن مُسْلمٍ، يُقَـالُ فيه: أخبـرنا إبْـرَاهيمُ، عن مُسْلمٍ، ولا يُقالُ فيـه: أخبـرنـا، أو حدَّثنا مُسْلِمٌ.

وروايتُهُ لِذلـك عن مُسْلِم إمَّا بـطريق الإجازَةِ، وإمَّـا بطريق الـوِجَادَةِ، وقد غَفَلَ أكثرُ الرُّواةِ عن تبيين ذلك وتحقيقهِ في فهـارسِهِم، وبَرْنَـامجاتِهِم، وفي تَسميعاتِهِم وإجازاتِهِم، وَغَيرِها، بل يقولونَ في جميع الكتاب: أخبرنـا

إبْرَاهيمُ، قالَ: أخبـرنا مُسْلِمٌ، وهـذا الفَوْتُ في ثـلاثةِ مـواضعٍ مُحَقَّقَـةٍ في أصولٍ مُعْتَمَدَةٍ. . .)[1].

وأمَّا رواية «النسـخ» الَّتي هي بمثابَـةِ «كُتُب» مُسْتَقِلَّةٍ، فلقد وَضَـع لها أهـلُ الحديثِ قـواعد. قـال البخاريُّ: (حـدَّثنا إسحـاقُ بْنُ مَنصور، قـالَ: حَدَّثنا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قال: أخبرنـا مَعْمَرٌ، عَن هَمَّـام، عن أبـي هُرَيْـرَةَ قال: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «إذَا أحسَنَ أحَدُكُم إسْلاَمَهُ فَكُلُّ حَسَنَة يَعْمَلُها تُكْتَبُ لَـهُ بِعَشْرِ أَمْثَالِها إلى سَبْعِمائةِ ضِعْفٍ، وَكُلُّ سَيِّئةٍ يَعْمَلُها تُكْتَبُ لَهُ بِمِثْلِها»[2].

قـال الحـافظُ ابنُ حَجَـر: قـولـه: (عن هَمَّـام) هـو ابنُ مُنَبِّـه، وهـذا الحديثُ مِن «نُسْخَتِهِ» المشهورة المروية بإسنادٍ واحدٍ عن عَبْـدِ الرزاق، عن مَعْمَر، عنهُ.

وقد اختلف العلماء في إفراد حديثٍ من «نسخةٍ» هل يُسـاقُ بإسنـادها ولو لم يَكُن مُبتدأ به، أو لا؟ فالجمهور على الجواز، ومنهم البخاريّ، وَقيلَ يمتنِـعُ، وَقيلَ يبدأ بـأوَّل حديث وَيـذكر بعـدهُ في ما أرادَ، وَتَـوسطَ مُسْلِمٌ[3] فـأتى بلفظٍ يشعر بـأنَّ المفرد مِن جُملة «النُّسْخَـةِ» فيقولُ في مِثْـلِ هـذا إذا انتهى الإسناد: فذكر أحاديث منها كذا، ثُمَّ يذكرُ أي حديث أراد منها)[4].

---

(١) «صيـانـة صَحيـح مسلم» لابن الصـلاح: ص: ١١٣ ـ ١١٤، شـرح مسلم للنووي: ١/١٢ ـ ١٣.

(٢) «صحيفة همَّام بن مُنبِّه»، برقم: ١٠٣، البخاري: ١/١٠٠، برقم: ٤٢.

(٣) صحيح مسلم: ١/١١٧ ـ ١١٨: (وَحَدثنا مُحَمَّدُ بْنُ رَافعٍ، حَدَّثنا عَبْدُ الرَّزاق، أخبرنا مَعْمَـرٌ، عن هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّـهٍ، قَالَ: هـذا مَا حَـدَّثنا أبـو هُرَيْـرَةَ، عن مُحَمَّدٍ رسولِ الله ﷺ، فَذَكَرَ أحاديثَ مِنها قَالَ: قالَ رسول الله ﷺ. . .».

(٤) فتح الباري: ١/١٠٠.

وَلقد قسَّمَ المُحَدِّثُونَ طُرق نَقل الأخبار أقساماً مُتَعَدِّدَةً واستخدموا لهذه الطُّرقِ ألفاظاً مخصوصَةً.

ويُمكننا أن نُجمل هذه الطرق بالأقسامِ التَّالية:

أولاً ـ السَّماع مِنْ لَفظِ الشَّيخ[1]:

وهي قِراءةُ الشَّيخ في مَعْرِضِ الإخبار، لِيُروى عنه[2]، سواء أكانَ مِنْ حِفْظِهِ، أم مِنَ القراءة مِنْ كِتابهِ. وهو أرفعُ دَرجاتِ أنواعِ الرِّواية عندَ الأكثرين[3].

ألفاظ الأداء:

(أ) **عند المتقدِّمين**: يجوز أن يقولَ السَّامِعُ مِنه: حَدَّثنا، وأخبرنا، وأنبأنا، وسمعتُ فُلاناً يقول، وقال لنا فُلان، وذَكَر لنا فُلان[4]. وهو لُغة

---

(١) الإلماع: ص ٦٩، مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح: ص ٢٤٥، التبصرة والتذكرة وفتح الباقي: ٢/٢٣، ٢٤، تدريب الراوي: ٢/٨.

(٢) جامع الأصول: ١/٧٨.

(٣) الكفاية: ص ٢٧١، الإلماع: ص ٦٩، مقدمة ابن الصَّلاح ومحاسن الاصطلاح: ص ٢٤٥ التبصرة والتذكرة: ٢/٢٤، فتح المغيث: ٢/١٦، تدريب الراوي: ٢/٨، فتح الباري: ١/١٤٩، ١٥٠، ٤/٣٨٨.

(٤) معرفة علوم الحديث: ص ٢٥٩، الكفاية: ص ٢٩٣، جامع بيان العِلْم: ٢/١٧٦، الإلماع: ص ٦٩، ١٢٢، ١٢٣ ـ ١٢٥، هدي الساري: ص ١٧، فتح الباري: ١/٥٨، ١٢١، ٢/٥٦٤، ٤/٣٨٨، ٥/٤٠٠، ٧/٢٦٠، ١١/٤٨٧، فتح المغيث: ٢/١٧، توضيح الأفكار: ٢/٢٠٧.

بمعنى واحد، ونُقِلَ عَن الحاكم أنَّهُ مذهب الأئمَّة الأربعة.

(ب) وعند المتأخرين: سَمِعْتُ أو حَدَّثني: للسَّماع. وأخبرنا: لِلْقِراءَةِ على الشَّيخ.

وأنبأنا: للإجازة.

وقالَ لنا أو ذَكَر لنا: لِسَماع المُذَاكَرَةِ[1].

ثانياً ــ القِرَاءَةُ على الشَّيخ[2]:

وسَمَّاها أكثر المحدثينَ عَرْضاً[3]، مِنْ حيثُ إنَّ القارىء يَعْرِضُ على الشَّيخ ما يقرؤه، كما يَعْرِضُ القُرآنَ على الْمُقْرِىء[4]، وسواءٌ كُنتَ أنتَ القارىءَ، أو غَيْرُكَ وأنْتَ تَسْمَعُ، أو قَرَأتَ في كِتَابٍ أو مِنْ حِفْظك، أو كانَ الشَّيْخُ يَحفَظُ ما يُقْرَأُ عليه، أو لا يحفظُ لكن يُمْسِكُ أَصْلَهُ[5]، هو أو ثِقةٌ غيره[6].

ولا خِلَاف أنَّها رِوايةٌ صَحيحةٌ، إلَّا ما حُكِيَ عَن بعضِ مَنْ لا يُعْتَدُّ

---

(١) مقدمة ابن الصَّلاح ومحاسن الاصطلاح: ص ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، جامع الأصول: ١/٧٨، ٧٩، ٨٠، هدي السَّاري: ص ١٧، فتح الباري: ١/١٤٥، ٢/٥٦٤، ٦/٢٨٠، ٧/٢٦٠، ١١/٢٥٦، فتح المغيث: ٢/١٩، ٢٠، تدريب الراوي: ٢/١٠، ١١، توضيح الأفكار: ٢/٢٩٧.

(٢) الإلماع: ص ٧٠.

(٣) التبصرة والتذكرة وفتح الباقي: ٢/٣٠.

(٤) مقدمة ابن الصَّلاح ومحاسن الاصطلاح: ص ٢٤٨.

(٥) الإلماع: ص ٧٠.

(٦) مقدمة ابن الصَّلاح ومحاسن الاصطلاح: ص ٢٤٨.

(٧) الإلماع: ص ٧٠.

بخلافِهِ[1].

قال الحافظ ابن حَجر: قد انقرضَ الخِلاف في كونِ القِرَاءة علىٰ الشَّيخ لا تُجزىء، وإنَّما كان يقولهُ بعض المتَشَدِّدِينَ مِنْ أهلِ العِراق[2].

وأمَّا رتبتها فقد اختُلِفَ فيها علىٰ أقوال:

(أ) فمذهب معظم علماء الحجازِ والكُوفَةِ التَّسوية بينها وبين السَّماع، وهو مَذهبُ مالكٍ وأصحابهِ وأشياخهِ مِنْ أهل المدينة وعلمائِها.. وهو مَذهبُ البخاريّ[3].

(ب) أدنى مِنَ السَّماع: وَتَرجيحُ السماع مِن لَفْظ الشَّيخ، والحُكْم بأنَّ القِراءَةَ عليهِ مَرْتبةٌ ثانيةٌ، وقد قيلَ: إنَّ هذا مذهبُ جمهور أهل المشرقِ، واللَّهُ أعلم[4].

---

(١) مقدمة ابن الصَّلاح ومحاسن الاصطلاح: ص ٢٤٨.

(٢) فتح الباري: ١/١٥٠.

(٣) الإلماع: ص ٧١، مقدمة ابن الصَّلاح ومحاسن الاصطلاح: ص ٢٤٩، ٢٥٠، وفتح الباري: ١/١٤٨، كتاب العِلْم، باب القراءة والعرض على المحدِّث، الكفاية: ص ٢٦٢ وما بعدها.. وانظر المراجعة الآتية.

(٤) مقدمة ابن الصَّلاح ومحاسن الاصطلاح: ص ٢٥٠. وانظر: المحدِّث الفاصل: ص ٤٢٠ فما بعدها، الكفاية: ص ٢٥٩ فما بعدها، التبصرة والتذكرة: ٢/٣١، ٣٢، فتح الباري: ١/١٤٩، فتح المغيث: ٢/٢٥ فما بعدها، تدريب الراوي: ٢/١٢ فما بعدها، جامع الأصول: ١/١٧٩ فما بعدها، شرح نخبة الفكر: ص ٢١٠، توضيح الأفكار: ٢/٣٠٢ فما بعدها.
وانظر: الإحكام للآمدي: ٢/٩٩، المستصفىٰ: ١/١٩٥، العضد علىٰ ابنِ الحاجب: ٢/٦٩، جمع الجوامع: ٢/١٧٤، شرح الورقات: ص ١٩٣، =

(ج) أرفَعُ مِنَ السَّماع: وقد بَالَغ المدنيُّونَ وغيرهم فقالوا: إنَّ القراءة على الشيخ أرفعُ مِنَ السَّماعِ مِنْ لفظِهِ، نقل ذلك الدَّارقطني عَن مالكٍ في «غرائبه» والخطيب بأسانيد صحيحة عَن شعبة، وابن أبي ذِئب، وَيحيى القَطَّان، واعتلّوا بأنَّ الشَّيخ لَوْ سَهَا لَمْ يتهيَّأ للطَّالب الرَّد عليه. وهو مَذْهَبُ أبي حَنيفة رَحمهُ الله تعالىٰ.

وقالَ أبو عُبَيْدٍ: القِرَاءةُ عليَّ أثبتُ وأَفْهم لي مِنْ أنْ أتولىٰ القراءة أنا[1].

ألفاظ الأداء:

(أ) أجودُها وأسْلَمُها أنْ يقولَ: قَرَأتُ على فلانٍ، أو: قُرىء على فُلان وأنا أسمعُ فأقَرَّ به[2].

(ب) ما يجوزُ مِنَ العِبَاراتِ في السَّماعِ مِنْ لَفْظِ الشَّيْخ مُطْلَقَةً، إذا

= وفواتح الرحموت: ٢/١٦٤، نهاية السول: ٢/٣٣٠، كشف الأسرار: ٣/٣٩، غاية الوصول: ص ١٠٦، شرح تنقيح الفصول: ص ٣٦٧، ٣٧٥، أصول السرخسي: ١/٢٥٥، تيسير التحرير: ٣/٩١، مناهج العقول: ٢/٣١٨، الروضة: ص ٦١، مختصر الطوفي: ص ٦٥، المختصر لابن اللحام: ص ٩٠، شرح الكوكب المنير: ٢/٤٩٠، المدخل إلىٰ مَذهب الإمام أحمد: ص ٩٥، إرشاد الفحول: ص ٦١، المعتمد: ٢/٦٦٣، الإحكام لابن حزم: ١/٢٥٥.

(١) فتح الباري: ١/١٥٠، جامع بيان العِلْم وفضله: ٢/١٧٨، وانظر المصادر المتقدمة.

(٢) مقدمة ابن الصَّلاح ومحاسن الاصطلاح: ص ٢٥٠، تدريب الراوي: ٢/١٦.

أتى بها مُقَيَّدَةً بأن يَقُولَ: حَدَّثنا فُلان قِرَاءَةً عليـه، أو: أخبرنـا قِراءَةً عليـه، ونحو ذلك[1].

(ج) مـذهب ابْنُ جُـرَيْـج، والأوزاعيّ، والشّـافِعِيّ، وابن وهب، وَمُسْلِم، وجمهـور أهل المشْرِق تخصيص «الإخبار» ـ أخبـرنا ـ بمـا يُقْـرَأُ على الشيخ[2].

ثـالثاً ـ الإجـازة:

١ ـ تعريفها:

(أ) **لُغةً**: مِنَ الجواز بمعنى الإبـاحة، فـإنّه أبـاحَ المجيز مَنْ أجـازَهُ لأنْ يَروي عنهُ[3].

(ب) **اصطلاحاً**: الإذنُ في الرِّواية[4].

٢ ـ صـورتـهـا:

وهو أن يقولَ الشيخُ للرّاوي، شفاهاً، أو كِتَابَةً، أو رِسالةً: أجَزْتُ لكَ أنْ تروي عَنِّي الكتابَ الفُلانيَّ، أو ما صَحَّ لكَ مِنْ مَسْمُـوعَاتي[5]. مِنْ غيـرِ أنْ يَسْمَعَ ذلكَ منهُ أو يقرأهُ عليه.

---

(١) مقدمة ابن الصَّلاح ومحاسن الاصطلاح: ص ٢٥٠، التبصرة والتذكرة: ٢/٣٣، ٣٠٥، تدريب الراوي: ٢/١٦.

(٢) مقدمة ابن الصَّلاح ومحاسن الاصـطلاح: ص ٢٥٠، ٢٥١، التبصرة والتـذكرة: ٢/٣٥، ٣٦، فتـح البـاري: ١/١٤٥، فتـح المغيث: ٢/٣١، ٣٢، تـدريب الراوي: ٢/١١٧، توضيح الأفكار: ٢/٣٠٦.

(٣) توضيح الأفكار: ٢/٣٠٩، فتح الباقي: ٢/٦٠، فتح المغيث: ٢/٥٧.

(٤) فتح الباقي: ٢/٦٠.

(٥) جامع الأصول: ١/٨١.

٣ ـ أنواع الإِجَازَةِ:

(أ) **أنْ يُجِيزَ مُعَيَّناً لِمُعَيَّنٍ**: كَأَجَزْتُكَ البُخَارِيَّ، أو ما اشْتَمَلَتْ عليه فِهْرَسَتي.

وهذا أعلى أنواعِ الإِجَازَةِ المُجَرَّدَةِ عَنِ المُنَاوَلَةِ[1].

(ب) **أنْ يُجِيزَ لِمُعَيَّنٍ فِي غَيرِ مُعَيَّنٍ**[2]: وهو أن يُعَيِّن الشَّخصَ المُجَازَ لهُ دونَ الكتابِ، فيقولُ: أجزتُ لك جميع مسموعاتي، أو جميعَ مروياتي وما أشبهَ ذلك[3].

(ج) **أن يُجِيزَ لِغَيرِ مُعَيَّنٍ بِوصفِ العُموم**[4]: وهو أنْ يَعمَّ المُجاز لهُ فلا يعيّنهُ كأجَزْتُ للمُسلمين، أو لِكُل أحدٍ، أو لِمَنْ أدْرَكَ زَماني، ونحو ذلك[5].

(د) **الإِجَازةُ للمَجْهولِ أو بِالمَجْهولِ**: وذلكَ مِثل أنْ يقول: أجزتُ لِمُحَمَّدِ بْنِ خَالِدٍ الدِّمَشْقِيّ. وفي وقتِهِ ذلكَ جَمَاعَةٌ مُشترِكُونَ في هذا الاسمِ والنسَبِ، ثُمَّ لا يُعَيِّنُ المُجَازَ لَهُ منهم.

---

(١) مقدمة ابن الصَّلاح ومحاسن الاصطلاح: ص ٢٦٢، تدريب الراوي: ٢/٢٩، التبصرة والتذكرة: ٢/٦٠، توضيح الأفكار: ٢/٣١٠، ٣١٧.

(٢) مقدمة ابن الصَّلاح ومحاسن الاصطلاح: ص ٢٦٥، الإلماع: ص ٩١.

(٣) التبصرة والتذكرة، وفتح الباقي: ٢/٦٤.

(٤) مقدمة ابن الصَّلاح ومحاسن الاصطلاح: ص ٢٦٦.

(٥) التبصرة والتذكرة وفتح الباقي: ٢/٦٤، مقدمة ابن الصَّلاح ومحاسن الاصطلاح: ص ٢٦٦، تدريب الراوي: ٢/٣٢، الإلماع: ص ٩٧، ٩٨، الكفاية: ص ٣٢٥، ٣٢٦، تنقيح الأفكار: ٢/٣١٨.

أو يقول: أجَزْتُ لِفُلَانٍ أَنْ يَروِيَ عَنِّي كتابَ السُنَنِ. وهو يَروي جَمَاعَةً مِنْ كُتُبِ السُّنَنِ المَعْروفَةِ بذلكَ لا يُعَيِّنُ[1].

(هـ) **الإِجَازَةُ لِلْمَعْدومِ**[2]: وهي على قِسْمَيْنِ:

الأول: أنْ يعطفَ المعدومَ على الموجودِ، كقولِه: أجزتُ لِفُلانٍ ولولدِهِ، ولعقبهِ ما تَنَاسَلوا، أو أجَزْتُ لَك، ولِمَنْ يُولد لك ونحو ذلك.

الثاني: أن يُخَصِّص المعدومَ بالإِجَازَة مِنْ غير عَطْفٍ على موجودٍ، كقولِهِ: أجَزْتُ لِمَنْ يُولَدُ لِفُلانٍ[3].

(و) **الإِجَازَةُ المُعَلَّقَةُ بالمَشيئَة**: وقد يكون التَّعليق بمشيئة المجاز مع إبهامِ المجاز كقولِه: مَن شاء أن أجيزَ لهُ فقد أجزتُ لَـهُ. أو أجزتُ لِمَنْ شاء.

أو تعليقها بمشيئة غير المُجَاز، وقد يكون المُعَلَّق بمشيئته مُبهماً، كقولِهِ: أجزتُ لِمَنْ شاء بعض الناس أن يروي عَنِّي.

أو كانَ المُجَازُ مُعَيَّناً، كقولـه: مَن شاء فُلان أن أجيزهُ فقد أجزتُهُ،

---

(١) مقدمة ابن الصَّلاح ومحاسن الاصطلاح: ص ٢٦٨، تدريب الراوي: ٢/٣٤، ٣٥، التبصرة والتذكرة وفتح الباقي: ٢/٦٧، ٦٨، فتح المغيث: ٢/٧٥، الإلماع: ص ١٠١.

(٢) مقدمة ابن الصَّلاح ومحاسن الاصطلاح: ص ٢٧٠.

(٣) التبصرة والتذكرة وفتح الباقي: ٢/٧٤، تدريب الراوي: ٢/٣٧، فتح المغيث: ٢/٨١، الإلماع: ص ٩٨، ١٠٤، توضيح الأفكار: ٢/٣١٨، شرح نخبة الفكر: ١/٢٢١، قواعد التحديث: ص ٢٠٣.

أو أجزت لِمَنْ يشاء فُلان ونحو ذلك[1].

(ز) الإجَـازَةُ لِمَنْ ليسَ بأهـلٍ حينَ الإجَازةِ، لـلأداءِ والأخذِ عنـهُ، كـالكافِـرِ، والفَاسِقِ، والمُبْتَـدعِ ، والمجنونِ، أو الحَمْـلِ ، أو الطِّفـلِ غيـر المُمَيِّزِ تمييزاً يَصِحُّ أَنْ يُعَدَّ معهُ سَامِعاً[2].

(ح) إجَـازَةُ ما لَمْ يَتَحَمَّلْهُ المُجِيْـزُ بِـوَجْـهٍ، مِنْ سَمَـاعٍ ، أو إجَـازَةٍ، لِيَرْوِيَهُ المُجَازُ لَهُ إذا تَحَمَّلَهُ المُجيزُ[3].

(ط) **إجَازَةُ المُجَاز**: مثـل أن يقول الشَّيـخُ : أَجَزْتُ لَـكَ مُجَازَاتي ، أو: أجزتُ لكَ رِوايةَ ما أُجيزَ لي رِوايتُهُ[4].

٤ ــ حُكمُ الإجَازَة:

(أ) الجمهور على قبولِ النَّوعِ الأوَّل مِنَ الإجازَة، وهـو إجازة مُعَيَّنٍ لِمُعَيَّنٍ[5].

---

(١) التبصرة والتذكرة وفتح الباقي: ٢/٦٩، ٧٠، فتح المغيث: ٢/٧٧، ٧٨، جامع الأصول: ١/٨٣.

(٢) التبصرة والتذكـرة، وفتح البـاقي: ٢/٧٦، ٧٧، ٧٨، الكفايـة: ص ٣٢٥، فتح المغيث: ٢/٨٣، ٨٤، ٨٥، تـدريب الـراوي: ٢/٣٨، قـواعـد التَّحـديث: ص ٢٠٣.

(٣) تدريب الراوي: ٢/٣٩، مقدمة ابن الصَّلاح ومحاسن الاصطلاح: ص ٢٧٣، التبصرة والتذكرة، وفتح الباقي: ٢/٨٠، الإلماع: ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧.

(٤) مقدمة ابن الصَّـلاح ومحاسن الاصـطلاح: ص ٢٧٤، التبصرة والتـذكرة، وفتـح البـاقي: ٢/٨٢، فتـح المغيث: ٢/٨٨، الكفـايـة: ص ٣٤٩، ٣٥٠، تـدريب الراوي: ٢/٤٠، ٤١.

(٥) مقدمة ابن الصَّلاح ومحاسن الاصطلاح: ص ٢٦٢، تدريب الراوي: ٢/٢٩٢، التبصـرة والتـذكـرة: ٢/٦٠، تـوضيـح الأفكـار: ٢/٣١٠، ٣١٧، الإلمـاع: =

وكذا قبول: إجَازَة المُجَاز وهو النوع التَّاسع مِنَ الإجازَةِ[1].

(ب) وأمَّا الأنواع الأخرى فاختلفوا في قَبُولِها وَرَدِّها اختـلافاً مُتبـايناً، وَلَعَلَّ الأسْلَم التَّوقف في قَبُولِها.

قالَ ابنُ عَبْد البَرِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تعـالى: «تلخيصُ هذا البـاب أنَّ الإجازَةَ لا تَجوزُ إلا لِمَاهـرٍ بِالصِّنَـاعَةِ حـاذِق بها، يَعْـرِفُ كيفَ يتَنَاوَلهـا، ويكونُ في شيءٍ مُعَيَّنٍ معـروفٍ لا يشكـل إسنـادهُ فهـذا هـو الصَّحيـحُ مِنَ القــولِ في ذلكَ»[2].

ص ٨٩، فتـح المغيث: ٢/٥٩، هـدي السَّـاري: ص ٣٤٧، ٣٩٩، فتـح البـاري: ١١/٢٥٦. (وقال بـالمنع جمـاعةٌ مِنْ أهـل الحديث والفقهـاء.. وهـو إحدىٰ الرِّوايتين عن الشَّافِعيّ، ولمالك فيها قولان الجواز والمنع)؛ فتح الباري: ١١/٤٧٨، فتـح المغيث: ٢/٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، جـامـع الأصـول: ١/٨١ ــ ٨٤، الكفـايـة: ٣١٧، مناقب الشَّافِعيّ وآدابـه: ص ٩٨، الإلماع: ص ٨٨ ــ ١٠٧.

(١) الكفاية: ص ٣٤٩، ٣٥٠، مقدمة ابن الصَّلاح ومحاسن الاصطلاح: ص ٢٧٤، التبصـرة والتـذكـرة، وفتـح البـاقي: ٢/٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، فتـح المغيث: ٢/٨٨، تدريب الراوي: ٢/٤٠، ٤١.

(٢) جامع بيان العلم وفضله: ٢/١٨، جامع الأصول: ١/٨٢، مقـدمة ابن الصَّـلاح ومحـاسن الاصطلاح: ص ٢٧٦، التبصـرة والتـذكـرة، وفتـح البـاقي: ٢/٨٧، تدريب الراوي: ٢/٤٣.

وانـظر: اللمع: ص ٤٥، الإحكـام للآمـدي: ٢/١٠٠، المستصفىٰ: ١/١٦٥، العضـد علىٰ ابن الحاجب: ٢/٦٩، جمـع الجوامـع: ٢/١٧٥، نهايـة السول: ٢/٣٢٢، غـايـة الـوصـول: ص ١٠٦، منـاهـج العقـول: ٢/٣١٩، فـواتـح الـرَّحموت: ٢/١٦٥، تيسيـر التَّحريـر: ٣/٩٣، ٩٥، كشف الأسرار: ٣/٤٥، ٤٨، شرح تنقيح الفصـول: ص ٣٧٨، أصول السرخسي: ١/٣٧٧، المسودة: =

٥ ــ ألفـاظ الإجَازَة:

(أ) يقـولُ المُجيزُ: أجَـزْتُ فُلانـاً مسمـوعـاتي، أو مَـرْويـاتي. أو: أجَزْتُ لِفُلانٍ رِوايةَ مَسْموعاتي، أو: أجَزْتُ لهُ مسموعاتي[1].

(ب) وأما ألفاظ الأداء فهي:

١ ــ أجَازَ لي فُلان.

٢ ــ ويجوزُ أن يقولَ: حَدَّثنا، وأخبرنا، إجَازَةً.

٣ ــ أنبـأنـا، فـإنَّ أصحـابَ الحـديث يـطلقـونهـا على الإجَـازَةِ والمُنَاوَلة[2].

٤ ــ أخبرنا فُلانٌ إذناً، وفيما أذن لي فيه، وفيما أطلق لي الحديث به عنه، وفيما أجازنيه.

و: فيما كتبَ بِهِ إليَّ، إن كان إجازةً بِخَطِّهِ، لقيهُ، أو لَمْ يلقه[3]. . .

= ص ٢٩١، الروضة ص ٦١، شرح الكوكب المنير ٢/٥٠٠ فما بعدها، مختصر الطوفي: ص ٦٦، المدخل إلى مذهب أحمد: ص ٩٥، إرشاد الفحول: ص ٧٦٣، الإحكام لابن حزم: ١١/٢٥٧، ٢/١٤٧، المعتمد: ٢/٦٦٥.

(١) مقدمة ابن الصَّلاح ومحاسن الاصطلاح: ص ٢٧٦، التبصرة والتذكرة، وفتح الباقي: ٢/٧٦، ٧٧، ٩٧، ٩٨، تدريب الراوي: ٢/٤٢، وانظر مجمل اللغة لابن فارس: ١/٢٠٢، فتح المغيث: ٢/٩٤.

(٢) جامع الأصول: ١/٧٩، ٨١، ٨٢.
وقد تقدَّم ذِكْرُ طُرُق نقل الحديث وألفاظها.
وانظر: الخلاف في ألفاظ أداء الإجازة في: الإلماع: ص ٩٠، ٩١، ١٢٦، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٢، فتح الباري: ١/١٤٥، ١٥٦، ١١/٢٥٦، ٤٧٨، نزهة النظر: ص ٦٢، ٦٣، تدريب الراوي: ٢/٥٢، ٥٣.

(٣) الإلماع: ص ١٣٢.

رابِعـاً ــ الْمُنـاوَلَـةُ:

١ ــ تـعـريـفـهـا:

(أ) **لُغةً**: العَطيَّة[1].

(ب) **اصطلاحاً**: إعطاءُ الشَّيخ الطالبَ شيئاً مِنْ مَرْوِياتِهِ مَعَ إجَازَته له بهِ، صَريحاً أو كِنَايَةً[2].

٢ ــ أنـواعُـهـا:

(أ) **المُنَاوَلَةُ المَقْرونةُ بِالإجَازَةِ**: وَمِنْ صُوَرِها أنْ يَـدْفَعَ الشَّيـخُ إلى الطَّالبِ أصْلَ سَمَاعِهِ، أو فَرْعاً مقابَلاً به ويقولَ: هـذا سَمَاعي أو رِوايتي عَن فُلانٍ، فاروهِ عَنِّي، أو أجَزْتُ لَكَ رِوَايَتَهُ عَنِّي، ثُمَّ رُدَّهُ إليَّ أو نحو هذا[3].

(ب) **المناوَلَةُ المُجَـرَّدَة عَنِ الإجَازَةِ**: وَمَنْ صـورها أن يُنَـاوِلَ الشَّيخُ الكتابَ إلى الطالبِ ويقول: هذا حديثي، أو مِنْ سَمَاعـاتي، ولا يقولُ لَـهُ: اروه عَنِّي، ولا أجزْتُ لك رِوايتهُ: ونحو ذلك[4].

---

(١) فتح المغيث: ٢/٩٩، توضيح الأفكار: ٢/٣٢٩، لسان العرب: ١١/٦٨٣ مادة (نول)، (وهو مصدر نالَهُ يَنُولهُ إذا أعطاهُ)، النهاية: ٥/١٢٩.

(٢) فتح المغيث: ٢/٩٩، توضيح الأفكار: ٢/٣٣٣.

(٣) مقدمة ابن الصَّلاح ومحاسن الاصطلاح: ص ٢٧٨، فتح الباري: ١/١٥٤، تدريب الراوي: ٢/٤٥، التبصرة والتذكرة، وفتح الباقي: ٢/٩٠، فتح المغيث: ٢/١٠١، توضيح الأفكار: ٢/٣٣٣.

(٤) مقدمة ابن الصَّلاح ومحاسن الاصطلاح: ص ٢٨٣، التبصرة والتذكرة، وفتح الباقي: ٢/٩٦، تدريب الرَّاوي: ٢/٥٠، فتح المغيث: ٢/١٠٩، توضيح الأفكار: ٢/٣٣٥.

٣ ـ حكم المناوَلة:

(أ) المناوَلة المقرونة بالإجازَة أعلى أنواع الإجَازةِ مُطْلقاً، وَسَمَّاها غير واحدٍ عَرْضاً، قالَ النَّوويُّ: القِرَاءةُ عليه «على الشيخ» تُسَمَّىٰ عَرْضاً، فليُسَمَّ هذا عَرْضَ المُنَاوَلَةِ وذاكَ عَرْضُ القراءةِ.. والصَّحيحُ أنَّها مُنْحَطَّةٌ عَنِ السَّماعِ والقراءَةِ[١].

(ب) المُنَاولة المُجَرَّدَةُ عَن الإجازَة: فالأصحّ أنَّها باطِلَةٌ لا تجوز الرِّواية بها لِعَدَمِ التَّصريح بالإِذْنِ فيها[٢]. وحكىٰ الخطيب عن قومٍ أنَّهُم صححوها[٣].

---

(١) تدريب الراوي: ٢/٤٦، ٤٧، مقدمة ابن الصَّلاح ومحاسن الاصطلاح: ص ٣٧٨، ٣٧٩، التبصرة والتذكرة، وفتح الباقي: ٢/٩٠، ٩١، ٩٢، جامع الأصول: ١/٨٤، ٨٥، ٨٦، فتح المغيث: ٢/١٠٣ ـ ١٠٧، توضيح الأفكار: ٢/٣٣٤، الكفاية: ص ٣١٦، ٣٢٦، ٢٤٦، ٣٤٨، اللمع: ص ٨٨، ٨٩، ١٠٨.

(٢) التبصرة والتذكرة، وفتح الباقي: ٢/٩٦، مقدمة ابن الصَّلاح ومحاسن الاصطلاح: ص ٢٨٣، تدريب الراوي: ٢/٥٠، توضيح الأفكار: ٢/٣١٧، ٣٣٥، شرح نخبة الفكر: ص ٢١٨، الكفاية: ص ٣٢٨، ٣٢٩، قواعد التحديث للقاسمي: ص ٢٠٤.
وانظر: الإحكام للآمدي: ٢/١٠١، المستصفىٰ: ١/١٦٦، كشف الأسرار: ٣/٤٥، ٤٦، نهاية السول: ٢/٣٢١، جمع الجوامع: ٢/١٧٤، مناهج العقول: ٢/٣١٩، غاية الوصول: ص ١٠٦، الروضة: ص ٦١، مختصر الطوفي: ص ٦٦، المدخل إلى مذهب أحمد: ص ٩٥، إرشاد الفحول: ص ٦٣.

(٣) انظر الكفاية: ص ٣٣٤، مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح: ص ٢٨٣.

٤ ــ كيفيَّة العبارة عَن الرِّواية بالمناوَلَة والإجَازَة:

(أ) الصحيح المختارُ الَّذي عليه عَمَـلُ الجمهور وأهـل التَّحري أن يقول: أخبرنا فلانٌ مُنَاوَلَةً وإجازَةً، أو: أخبرنا مُنَاوَلَةً، أو أخبرنـا إذناً، أو في إذنِه، أو فيما أذِنَ لي فيهِ. . أو يقول: أجازَ لي فُلانٌ، أو أجـازني فلان كـذا وكذا. . . وما أشبه ذلك مِنَ العباراتِ(١).

---

(١) انـظر: مقدمـة ابن الصَّـلاح ومحـاسن الاصـطلاح: ص ٢٨٤ ــ ٢٨٥، تقـريب النواوي وتدريب الراوي: ٢/٥٢، المنهل الروي: ص ٩٨، التبصرة والتـذكرة: ٢/٩٨، فتح المغيث: ٢/١١٦، توضيح الأفكار: ٢/٣٣٦.

(وذهب الزُّهريُّ ومالك، وغيرهما إلىٰ جـواز إطلاق: حَـدَّثنا وأخبـرنا في الـروايةِ بـالمناولـة. قـال ابن الصـلاح: وهـو لائقٍ بمـذهب مَن جَعَلُوا عَـرْضَ المنـاولـةِ المَقرونَةِ بالإجازة سماعاً.

وحُكِيَ عن ابن جُريج وجماعة مِن المتقـدِّمينَ كالإمَـام مالـك، وأهل المـدينة، وعامَّة حُفَّاظ الأندلس، ومنهم ابن عَبد البَرّ، واختاره بعض المتأخـرينَ منهم إمام الحرمين الجُوَيْني، والحكيم التِّرمذي، مثل ذلك في الرِّواية بالإجازَة المجَرَّدَةِ.

وكانَ أبو نُعيم الأصبهاني يطلق: أخبـرنا فيمـا يرويـه بالإجـازة وكانَ أبـو عَبْدِ الله مُحَمَّـدُ بْنُ عمرانَ المَـرْزُباني المتـوفّىٰ سَنَةَ ٣٨٤هـ يـروي أكثر كتبـه بـالإجـازة، ويقولُ فيها: أخبرنا، ولا يبيِّنُها.

قال الخطيب: وذلك مِمَّا عيب به.

قال السخاويُّ: قالَ شيخنا ابن حجر: إنَّهم إن عابـوه ــ أي لأبـي نُعيم ــ بذلـك فيجابُ عنهُ بأنَّهُ اصطلاحٌ لهُ خـالف فيه الجمهـور، فقد صَـرَّح باصـطلاحه حيث قال: إذا قُلتُ: أخبرنا علىٰ الإطلاق مِن غير أن أذكُرَ فيه إجازَةً أو كتـابَةً، أو كَتَبَ لي، أو أُذِنَ لي، فهو إجازَة، أو حَدَّثنا فهو سماع. انتهىٰ.

فإذا أطلق الإخبار علىٰ اصطلاحه عُرِفَ أنهُ أرادَ الإجـازَةَ، فلا اعتـراض عليهِ مِن هذه الحيثيَّة، بل ينبغي أن يُنبَّهَ على ذلك لئلَّا يعترض عليه. =

(ب) وَرَدَ عن الإمام الأوزاعيّ تخصيص الإجازَة: بِخَبَّرنا، بالتَّشديد. والقراءة عليه بأخبرنا[1].

(ج) اصطلح قوم مِن المتأخِّرينَ على إطلاق: أنبأنا في الإجازة، وإليه نحا الحافظ أبو بَكْر البيهقِيُّ[2].

(د) **وقال الحاكمُ**: الذي أختاره وعهدت عليه أكثر مشايخي وَأئِمة عصري أن نقول فيما عُرِضَ على المُحَدثِ، فأجاز له روايته شفاهاً: أنبأني، وفيما كَتَبَ إليه المُحَدِّثُ: كَتَبَ إليَّ فلان[3].

= انظر: معرفة علوم الحديث: ص ٢٥٧، الكفاية: ص ٣٢٩، ٣٣٢، ٣٣٣، تاريخ بغداد: ١٣٥/٣، ١٣٦، (ترجمة محمد بن عمران المرزباني)، الإلماع: ص ١٢٨، ميزان الاعتدال: ١١١/١ (ترجمة أبي نُعيم) التبصرة والتذكرة: ٩٨/٢، فتح المغيث: ١١٣/١، تدريب الراوي: ٥١/٢، توضيح الأفكار: ٣٣٧/٢.

وانظر: البرهان للجويني: ٦٤٧/١، نوادر الأصول للحكيم الترمذي: ص ٣٩٠.

(١) الكفاية: ص ٣٠٢، ٣٣٠، الإلماع: ص ١٢٧، مقدمة ابن الصَّلاح ومحاسن الاصطلاح: ص ٢٨٥، التبصرة والتذكرة: ١٠٠/٢، فتح المغيث: ١١٨/٢، تدريب الراوي: ٥٢/٢.

(٢) مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح: ص ٢٨٥، إرشاد طلاب الحقائق: ٤٠٥/١ ـ ٤٠٦، التبصرة والتذكرة: ١٠١/٢، فتح المغيث: ١١٩/٢، تدريب الراوي: ٥٣/٢.

(٣) معرفة علوم الحديث: ص ٢٦٠، مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح: ص ٢٨٥ ـ ٢٨٦.

(هـ) **التَّعبير عن الإجازَة:** بأخبرنا فُلانٌ، أنَّ فلاناً حدَّثَهُ، أو أخبره. واختاره الخَطَّابيُّ، أو حكاه.

قال ابنُ الصَّلاح: وهذا اصطلاحٌ بعيدٌ عن الإشعارِ بالإجازَة[1]، وقال النوويُّ: وهو اصطلاحٌ ضعيف[2].

(و) عَبَّرَ الرُّواةُ المتأخِّرونَ عن الإجازَةِ الواقِعَةِ في رِواية مَن فوق الشَّيخ المُسْمِع بكلمة: عَن، فيقولُ أحدُهُم إذا سَمِعَ على شيخٍ بإجازَتهِ عن شيخه: قرأتُ على فُلانٍ عن فلان[3].

خامساً ــ المكاتَبةُ:

هي أن يَكتُبَ الشَّيخُ إلى الطالبِ شيئاً مِن حَديثهِ، غائباً كانَ أو حاضراً، بخَطهِ أو أمره، وهي نوعان:

(أ) **أن تَتَجرَّد المُكَاتَبَةُ عن الإجَازَة:** كأن يكتب له بعضَ الأحاديث ويرسلها له ولا يجيزه بروايتها.

(ب) **أن تقترن بها:** كأن يقول: أجزتُ لكَ ما كتبتُهُ لك، أو ما كَتبتُ به إليك، أو نحو ذلك مِن عبارات الإجازة.

---

(١) الإلماع: ص ١٢٩، مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح: ص ٢٨٦، التبصرة والتذكرة: ٢/١٠٠، فتح المغيث: ٢/١١٨، تدريب الراوي: ٢/٥٤.

(٢) إرشاد طلاب الحقائق: ١/٤٠٦.

(٣) مقدمة ابن الصَّلاح ومحاسن الاصطلاح: ص ٢٨٦، التبصرة والتذكرة: ٢/١٠١، فتح المغيث: ٢/١١٩.

(ج) وحكم الرواية بها:

١ ـ أمّا المجَرَّدة فقد منع الرواية بها قوم، وأجازها آخرون، وهو الصَّحيح المشهور بينَ أهلِ الحديث.

٢ ـ وأمَّا المقرونة بالإجَازة فالرواية بها صحيحة، وهي[1] في الصِّحَّةِ والقُوَّةِ شبيهة بالمناولة المقترنة بالإجازة.

(د) ويكفي في ذلك أن يعرفَ المكتُوبُ إليه خَطَّ الكاتِب وإن لم تَقُم البَيِّنةُ عليه.

وَمِنَ النَّاس مَن قَالَ: الخَطُّ يشبهُ الخَطَّ، فلا يجوزُ الاعتمادُ عليه.

قال ابنُ الصَّلاح: وهذا غيرُ مَرضِيٍّ لأنَّ ذلك نادر، والظَّاهِرُ أنَّ خَطَّ الإنسانِ لا يَشْتَبِهُ بغيرِهِ، ولا يقعُ فيهِ إلْباسٌ[2].

---

(١) انظر: المحدِّث الفاصل: ص ٤٤٠، الكفاية: ص ٣٢٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٣٩، الإلماع: ص ٨٤، ٨٥، مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح: ص ٢٨٧، ٢٨٨، إرشاد طلاب الحقائق: ١/٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، المنهل الروي: ص ٩٨، اختصار علوم الحديث: ص ١٢٥، التبصرة والتذكرة: ٢/١٠٤، المقنع: ١/٢٣٥، هدي الساري: ص ٣٦١، فتح الباري: ١/١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ٦/٣٦، ١٣/١٣٨، فتح المغيث: ٢/١٢٢، تدريب الراوي: ٢/٥٥، توضيح الأفكار: ٢/٣٣٨.

وانظر: الإحكام للآمدي: ٢/١٠١، البرهان: ١/٦٤٨، المستصفى: ١/١٦٦، المحصول: ج ٢، ق ١/٦٤٥، كشف الأسرار: ٣/٤١، تيسير التحرير: ٣/٩٢، شرح الكوكب المنير: ٢/٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، غاية الوصول: ص ١٠٦، وإرشاد الفحول: ص ٦٢.

(٢) مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح: ص ٢٨٧ ـ ٢٨٨.

وانظر: المحدّث الفاصل: ص ٤٥٢، الإلماع: ص ١١٧، إرشاد طلاب =

(هـ) ذهبَ غيـر واحـدٍ مِن عُلمـاءِ الْمُحَـدِّثينَ وأكـابِـرِهم، منهم: اللَّيثُ بْنُ سَعْد، ومنصور[1] إلى جَوازِ إطلاقِ: حَـدَّثنا وأخبـرنا، في الـرِّواية بالْمُكاتَبَةِ[2].

قـال ابنُ الصَّلاح: والمختـارُ قولُ مَن يقـولُ فيهـا: كَتَبَ إلَيَّ فُـلان، قَالَ: حدَّثنا فُلان بكذا وكذا.

وهذا هو الصَّحيح اللاَّئق بمذاهبِ أهلِ التَّحرِّي والنَّزاهَةِ.

وهكـذا لَـو قَـالَ: أخبـرني بـهِ مُكَـاتَبَـةً، أو كِتَـابَـةً، ونحـو ذلـك مِنَ العبارات[3].

= الحقائق: ١/٤١١، ٤١٢، علوم الحديث وشرحه الباعث الحثيث: ص ١٢٥، التبصرة والتذكرة: ٢/١٠٥، فتح المغيث: ٢/١٢٧، تـدريب الراوي: ٢/٥٧، توضيح الأفكار: ٢/٣٤١.
وراجع المستصفى: ١/١٦٦، الوجيز للغَزَّالي: ٢/٢٤٣، المغني: ٩/١٥٨، ١٥٩، الـروضـة: ١١/١٥٧، المحـرر في الفقـه: ٢/٢١٢، شـرح الكـوكب المنيـر: ٢/٥١٧، فواتح الرَّحموت: ٢/١٦٤، كشف الأسرار: ٣/٤٤، تيسير التحرير: ٣/٩٣، شرح منح الجليل: ٤/٢٠١.

(١) هو منصور بْنُ المُعتَمِر.

(٢) المحـدِّث الفاصـل: ص ٤٣٩ ــ ٤٤٠، الكفايـة: ص ٣٢٢، ٣٤٣، الإلمـاع: ص ٨٥، فتح الباري: ١/١٥٤، ٢/٦٦٧، ١٣/١٣٨.

(٣) مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح: ص ٢٨٨.
وانظر: الكفاية: ص ٣٤٢، معرفة علوم الحديث: ص ٢٦٠، التبصرة والتذكرة: ٢/١٠٦، فـتـح البـاري: ١/١٥٤، ٨/٦٦٧، ١٣/١٣٨، فـتـح المـغيـث: ٢/١٢٧، تدريب الراوي: ٢/٥٨، توضيح الأفكار: ٢/٣٤١.

قالَ السّيوطيُّ: وَجَوَّزَ آخرونَ: أخبرنا دونَ حَدَّثنا، وعزاهُ إلى أبي سُلَيْمان الجوزجاني نقلاً عن البَيْهَقيِّ في «المدخل»[1].

سَادِساً ـ الإعلام:

وهو إعلام الرَّاوي للطَّالب: بأنَّ هذا الحديثَ، أو هذا الكتاب سَمَاعُهُ مِن فُلان، أو روايتُهُ، مُقتصِراً على ذلك مِن غيرِ أن يَقُولَ: اروِهِ عَنِّي، أو أذِنتُ لك في روايته، ونحو ذلك[2].

وقد اختلف العلماءُ في حُكْمِ الرِّواية بالإعلام على مذهبين:

(أ) أجازهُ كثيرٌ مِن أهلِ الحديث والفقه وأصوله[3].

(ب) قال ابن الصلاح: والمختارُ ما ذُكِرَ عن غير واحدٍ منَ المحدِّثين وغيرهم، مِن أنَّهُ لا تجوزُ الرِّواية بذلك. لكونه لا يُجَوِّزُ روايتَهُ لِخَلَلٍ يعرفُه فيه[4].

---

(١) تدريب الراوي: ٢/٥٨.
وانظر: شرح الكوكب المنير: ٢/٥٢٢، مختصر الطوفي: ص ٦٦، كشف الأستار: ٢/٤٤، تيسير التحرير: ٣/٩٥.

(٢) مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح: ص ٢٨٩.

(٣) المحدِّث الفاصل: ص ٤٥١، الكفاية: ص ٣٤٨، الإلماع: ص ١٠٦، ١٠٨، تدريب الراوي: ٢/٥٢، توضيح الأفكار: ٢/٣٣٦.
وانظر: الإحكام للآمدي: ٢/١٠٠، المحصول: ج ٢ ق ٢/٦٤٤، تيسير التحرير: ٣/٩٥.

(٤) مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح: ص ٢٩٠.
وانظر: الكفاية: ص ١٤٩، الإلماع: ص ١٠٨، ١١٠، التبصرة والتذكرة: ٢/١٠٨، نزهة النظر: ص ٦٤، فتح المغيث: ٢/١٣٠ ـ ١٣٢، تدريب =

(ج) ألفاظ الأداء في الإعلام أن يقول الرَّاوي: «أعلمني شيخي بكذا».

سَابعاً ـ الوَصِيَّة بالكُتُبِ:

وهي أن يُوصِيَ الرَّاوي بِكتابٍ يرويه، عندَ مَوْتِهِ أو سَفَرِهِ لِشَخْصٍ.

(أ) حكم الرِّواية بها:

١ ـ **الجواز**: فَرُوِيَ عن بعضِ السَّلَفِ رضيَ اللَّهُ عنهم، أنَّـهُ جَوَّزَ بذلك رِوايةَ الموصَىٰ له لذلك عن الموصِي الراوي.

قال ابنُ الصلاح: وهذا بعيدٌ جداً، وهذا الَّذي قاله بعضُ السَّلَفِ إمَّا زَلَّةُ عَالِمٍ، أو متأوَّلٍ علىٰ أنَّهُ أرادَ الرِّوايةَ علىٰ سبيلِ الوِجَادَةَ[٢].

٢ ـ **عدم الجواز**: قال السَّخاوِيُّ: وهو الحقُّ المُتَعَيِّنُ[٢].

= الراوي: ٢/ ٥٩، تَوضيح الأفكار: ٢/ ٣٤٢، الباعث الحثيث: ص ١٢٦.
وانظر: المستصفىٰ للغزالي: ٢/ ١٦٥، المسودة: ص ٨٨، شرح الكوكب المنير: ٢/ ٥٢٢، مختصر الطوفي: ص ٦٦، مناهج العقول: ٢/ ٣٢٠، كشف الأستار: ٣/ ٤٤، نهاية السول: ٢/ ٣٢٢، فواتح الرّحموت: ٢/ ١٦٥.

(١) مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح: ص ٢٩١.
وانظر: المحدِّث الفاصل: ص ٤٥٩، الكفاية: ص ٣٥٢، الإلماع: ص ١١٥، ١١٦، التبصرة والتذكرة، وفتح الباقي: ٢/ ١٠٩، نزهة النظر: ص ٦٥، فتح المغيث: ٢/ ١٣٤، تدريب الراوي: ٢/ ٦٠، توضيح الأفكار: ٢/ ٣٤٤، قواعد التحديث: ص ٢٠٤.

(٢) فتح المغيث: ٢/ ١٣٤.
وانظر: المستصفىٰ: ١/ ١٦٥، جمع الجوامع: ٢/ ١٧٥، شرح الكوكب المنير: =

(ب) **وألفاظ الأداء**: أن يقول الراوي: «أوصى إلَيَّ فلان بكذا» أو «حدثني فلان وصيَّة».

ثامناً ــ الوِجَادَة:

بكسر الواو، هي مصدر مُوَلَّدٌ لِوَجَدَ يَجِدُ[1].

١ ــ **وصورتها**: أن يقفَ على كتابِ شَخصٍ فيه أحاديثُ يرويها بخَطِّهِ ولم يلقه، أو لَقِيَهُ ولكن لم يَسْمعْ مِنْهُ ذلك الَّذي وجده بخَطِّهِ، ولا لهُ منهُ إجازَةٌ ولا نحوها[2].

٢ ــ **وحكم الرِّواية بها**: نُقِلَ عن معظمِ المُحَدِّثينَ والفقهاء المالكيينَ وغيرِهم: أنَّهُم لا يَرونَ العمل بذلك.

وعن الشافعَيّ وطائفةٍ مِنْ نُظَّار أصحابِه جوازَهُ.

وَقطَعَ بعضُ المحققين مِنَ الشَّافعيينَ بوجوب العَمَلِ بها عند حُصولِ الثِّقة.

قالَ ابنُ الصلاح: وما قطع به، هو الَّذي لا يَتَّجهُ غيرُهُ في الأعصارِ المتأخِّرَةِ، فإنَّهُ لو توقَّفَ العملُ فيها لانْسَدَّ بابُ العملِ بالمنقولِ، لتَعَذُّرِ

= ٢/٥٢٣ ــ ٥٢٥، غاية الوصول: ص ١٠٦، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد: ص ٩٥، نهاية السول: ٢/٣٢٢، فواتح الرحموت: ٢/١٦٥.

(١) التبصرة والتذكرة: ٢/١١١.

(٢) مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح: ص ٢٩٢.

شرطِ الرِّوايةِ فيها[1] وقال النووي: وهذا هو الصَّحيح[2].

٣ ـ ألفاظ الأداء:

(أ) وألفاظ الأداء أن يقول الرَّاوي: وجدتُ بخطِّ فُلانٍ، أو: قرأتُ بخَطِّ فُلان، أو: في كتابِ فلانٍ بخَطِّهِ: أخبرنا فلانٌ بن فُلان. ويذكر شيخه ويسوقُ سائِرَ الإسناد والمَتن[3].

(ب) وَرُبَّما دَلَّسَ بعضُهُم فَذَكَر الَّذي وَجَدَ خَطَّهُ وقال فيه: عن فُلان، أو قال فلان[4].

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح: ص ٢٩٢.
وانظر: المحدِّث الفاصل: ص ٢٨٧، ٥٠٠، معرفة علوم الحديث: ص ١١٠، الكفاية: ص ٣٥٣، ٣٥٤، الإلماع: ١١٧، ١١٨، التبصرة والتذكرة: ٢/١١١، فتح المغيث: ٢/١٣٥، تدريب الراوي: ٢/٦٠، توضيح الأفكار: ٢/٣٤٨، الباعث الحثيث: ص ١٢٩، أصول السّرخسيّ: ١/٣٥٩، جمع الجوامع: ٢/١٠٥، نهاية السول: ٢/٣٢٣، كشف الأسرار: ٣/٥٣، شرح الكوكب المنير: ٢/٥٢٦، ٥٢٧، مختصر الطوفي: ص ٦٦، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد: ص ٩٥.

(٢) إرشاد طلاب الحقائق: ٢/٤٢٣، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: ٢/٦٣.

(٣) مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح: ص ٢٩٣.
وانظر: معرفة علوم الحديث: ص ١١٠، الكفاية: ص ٣٥٣، ٣٥٤، الإلماع: ص ١١٧، ١١٨، التبصرة والتذكرة وفتح الباقي: ٢/١١٢، ١١٣، فتح المغيث: ٢/١٣٦، تدريب الراوي: ٢/٦١.

(٤) مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح: ص ٢٩٣.
وقال السّخاوي في فتح المغيث: ٢/١٣٧ ـ ١٣٨: (هم جماعةٌ مِنَ المُحَدِّثينَ كَبَهْزِ بْنِ حَكيم، والحسنِ البصريِّ، والحَكمِ بْنِ مقسم، وأبي سُفيَانَ، =

قال ابنُ الصلاح: وذلك تدليسٌ قبيح.

(ج) وَجازفَ بَعْضُهُم فأطلقَ فيهِ: حَدَّثنا وأخبرنا.

قال ابنُ الصَّلاح: وانْتُقِدَ ذلك على فاعلِه[1].

(د) وَإذا وَجَدَ حَديثاً في تأليفِ شَخصٍ وليسَ بِخَطِّهِ، فَلَهُ أن يَقُولَ: «ذَكَرَ فُلانٌ» أو: قالَ فلانٌ أخبرنا فُلانٌ، أو: ذَكَرَ فلانٌ عن فُلان.

هذا كُلّه إذا وَثِقَ بأنَّهُ خطُّ المَذكُور، أو كتابُهُ فإن لم يكن كذلك، فليقُل:

بَلَغَني عن فُلان، أو: وجدتُ عن فُلان، أو نحو ذلك مِنَ

= وطلحة بن نافع، وَعَمرو بنِ شُعَيْبِ، وَمَخْرَمَة بنِ بُكَيْر، ووائل بْنِ داود، حتَّىٰ صَرَّحَ بِهِ الحسنُ البَصْريُّ لمَّا قيلَ لَهُ: عَمَّن هذه الأحاديث الَّتي تُحدِّثنا؟ فقال: صحيفة وجدناها).

وانظر: معرفة علوم الحديث: ص ١١٠، الكفاية: ص ٣٥٤، الإلماع: ص ١١٧ ـ ١١٨، توضيح الأفكار: ٢/٣٤٧.

(١) مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح: ص ٢٩٣.

قالَ القاضي عياض: (وَحُكيَ أنَّ إسحاقَ بْنَ راشد قَدِمَ الرَّيَّ فجعَلَ يقولُ: أخبرنا الزُّهْرِيُّ، فَسُئِلَ: أين لقيتهُ؟ فقال: لم ألقه، مَرَرْتُ ببَيت المقدسِ فوجدتُ كتاباً لَهُ)، الإلماع: ص ١١٩، والرِّواية في: معرفة علوم الحديث للحاكم: ص ١١٠.

وقال ابنُ مَعين في روايةِ ابنِ الجُنيد ص ٤٥٤ ـ ٤٥٥: (النُّعمان بن راشد جَزَرِيٌّ، وإسحاق بن راشد جَزَريٌّ، ليس بأخيه، ولا بينهما قرابة ولا رحم، قلت ليحيىٰ: أيّهما أعجبُ إليك؟ قال: ليسَ هما في الزُّهريِّ بذاك، قلت: ففي غير الزُّهريّ؟ قال: ليسَ بإسحاق بأس).

وانظر تهذيب التهذيب: ١/٢٣١.

العبارات. . أو. . قرأتُ في كتابِ فلانٍ بِخَطِّهِ، وأخبرني فلانٌ أنَّهُ بِخَطِّهِ.

أو يقول: وجدتُ في كِتَابٍ ظننتُ أنَّهُ بخطٍّ فُلان.

أو: في كتابٍ ذَكَر كاتبُهُ أنَّهُ فلانُ ابنُ فلانٍ، أو: في كتابٍ قِيلَ: إنَّهُ بخَطِّ فلان[1].

(هـ) وإذا أرادَ أن ينقُل مِن كتاب منسوبٍ إلى مُصَنِّفٍ فلا يَقل: قال فُلانٌ كَذَا وكَذَا، إلاَّ إذا وَثِقَ بِصِحَّةِ النُّسْخَةِ، بأن قابَلَها، هو أو ثِقَةٌ غيرُهُ بأصولٍ مُتَعَدِّدَةٍ. وإذا لم يوجد ذلك ونحوُهُ فَلْيَقُل:

بَلَغَني عن فُلانٍ أنَّهُ ذَكَرَ كذا وكذا، أو: وجدتُ في نُسْخَةٍ من الكتابِ الفُلاني.

وما أشبه هذا مِنَ العِبَاراتِ[3].

قالَ ابنُ الصَّلاح: وقد تَسَامَحَ أكثَرُ النَّاسِ في هذِه الأزمانِ بإطلاقِ اللَّفظِ الجازمِ في ذلك مِن غيرِ تَحرٍّ وتَثَبُّتٍ، فَيُطالعُ أحدُهم كِتَاباً منسوباً إلى مُصَنِّفٍ مُعَيَّنٍ، وينقلُ منهُ عنهُ مِن غيرِ أن يثقَ بِصِحَّةِ النُّسْخَةِ، قائلاً:

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح: ص ٢٩٣.
وانظر: المنهل الروي: ص ١٠٠، التبصرة والتذكرة: ٢/١١٥، فتح المغيث: ٢/١٤٠، تدريب الراوي: ٢/٦٢.

(٢) مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح: ص ٢٩٤.
وانظر: مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح: ص ١٠١ ـ ١٠٢، المنهل الروي: ص ١٠٠، التقييد والإيضاح: ص ٤٣، التبصرة والتذكرة، وفتح الباقي: ١/٢٨، ٢/١١٤ ـ ١١٥، فتح المغيث: ١/٥٩، ٢/١٤٠، تدريب الراوي: ١/١٤٧-١٥٠، ٢/٦٢، توضيح الأفكار: ١/١٥١.

قال فُلانٌ كذا وكذا. أو: ذَكَرَ فُلانٌ كَذا وكذا. والصَّوابُ ما قَدَّمناه.

فَإن كَانَ المُطالِعُ عَالِماً فَطِناً، بحيث لا يخفىٰ عليهِ في الغَالبِ مواضعُ الإسقاطِ والسَّقطِ وما أُحِيلَ عن جهتِه مِن غيرِها، رجونا أن يجوزَ إطلاقُ اللَّفْظ الجازم فيما يحكيه مِن ذلك، وإلى هذا، فيما أحسب، استروح كثيرٌ مِنَ المُصَنِّفينَ فيما نقلوهُ مِن كُتُبِ النَّاس[1].

قال السَّخَاويُّ: ويلحقُ بذلك ما يوجدُ بحواشي الكُتُبِ مِنَ الفوائِدِ والتَّقييداتِ ونحو ذلك، فإن كانت بخطٍّ معروفٍ فلا بأسَ بنقلها وعَزوها إلى مَن هي لَهُ، وإلَّا فلا يجوزُ اعتمادها إلَّا لِعَالِم مُتَيَقِّنٍ، ورُبَّما تَكُونُ تلك الحواشي بخطِّ شَخْصٍ وليست لهُ، أو بعضها لهُ، وبعضها لغيرِه، فيشتبه ذلك على ناقلِه بعزوِ الكُلِّ لواحدٍ[2].

سَرقة الحديث والكُتُب

وهكذا فَإنَّ رِوايةَ الكُتُبِ عِنْدَ المُحَدِّثين تُعَدُّ مِن أفضلِ الوسَائِلِ في المحافظةِ على سلامَةِ النُّسَخِ إضَافَةً إلى المُعَارَضَةِ الشَّفهيَّةِ بين الشَّيخِ وَتلميذِه الَّذي كان يحرصُ على السَّمَاعِ مِن لَفظِ شيخِهِ، أو القراءة عليه من كتابِهِ وَشَيْخُهُ يَسْمَعُ ما يُقرأُ عليهِ. مع الاعتناء التَّام بِطُرُقِ تَحَمُّلِ تلكَ المرويات شَفَهِيَّة كانت أم كِتَابيَّة، وأنكروا على مَن يروي رِوايةً، أو كتاباً لم يتلقاه بالطُّرُقِ المعتبرَةِ عندَ المُحَدِّثينَ وَوَصفوهُ بأنَّهُ «يَسْرِقُ الحديث» أو «يَسْرِقُ الكُتُبَ».

قال ابنُ عَدِيّ في ترجمة «مُحَمَّد بن يزيد، أبو بكر المُسْتَمْلِيّ

(١) مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح: ص ٢٩٤.

(٢) فتح المغيث: ٢/١٤٠.

الطَّرَسُوسِيّ» : «يَسْرِقُ الحديثَ، ويزيدُ فيها ويَضع»(١).

قال ابنُ عَدِيّ : (وَحدَّثنا ابنُ أبي قُتَيْبةَ، ثنا مُحَمَّدُ بن يَزيدَ المُسْتَمْلِيُّ، ثنا مُبَشِّرُ بنُ إسماعيل، عَن الأوزاعيِّ، عَن يحيى بْنِ أبي كَثير، عَن أنسٍ ، قالَ رسولُ الله ﷺ: «مَن أرادَ أن يَقْوَىٰ على الصِّيامِ فَلْيَتَسَحَّر، وَلْيُقِلَّ وَيشَمَّ طيباً، ولا يفْطِرُ على ماء».

قال الشَّيخُ : وهذا يَرويه مُحَمَّدُ بْنُ عيسى الطَّبَّاعُ، عَن شُعَيْبَ بْنِ بِشر، عَن الأوزاعِيِّ.

حَدَّثنا مُحَمَّدُ بْنُ عُمر، وَعَبْدُ العَزيز العسقلانيُّ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ يزيد المُسْتَمْلِيُّ، ثنا زيدُ بْنُ الْحُبَاب، ثنا عَبْدُ الرَّحمن بْنُ الغسيل، عَن شُرحبيل بْنِ سَعْدٍ، عَن جابر بْنِ عَبْدِ الله، عَن أبي بَكْر الصِّدِّيق، عن النَّبيِّ ﷺ، قال: «اتَّقُوا النَّارَ ولو بِشقِّ تَمْرَةٍ».

قال الشَّيخُ : وهذا حَديثُ مُحَمَّد بْن إسماعيلَ الوساوسِي البَصْرِيّ، عَن زيدِ بْنِ حُبَاب، سَرَقَهُ منهُ مُحَمَّدُ بْنُ يزيدَ وغيرهُ مِنَ الضُّعفاءِ)(٢).

قال ابنُ عَدِي رحمهُ اللَّهُ في ترجمة «مُحَمَّد بن عيسى الْطَّرَسُوسِيّ» : «وهو في عداد مَن يَسرق الحديث. .

حَدَّثنا أحمدُ بْنُ حمدون النَّيْسَابُوريُّ، حَدَّثنا مُحَمَّدُ بْنُ عيسى

(١) الكامل: ٦/٢٢٨٤.

(٢) الكامل: ١/٢٢٨٤ ـ ٢٢٨٥، وانظر لسان الميزان: ٥/٤٢٩.

الـطَّرَسُوسِيُّ، حَـدَّثنا إسْحـاقُ بْنُ إبْراهيمَ الحُنَيْنِيُّ[1]، قـال: ذَكره مـالـكٌ، والعمريُّ، عن نافـعٍ، عن ابْنِ عُمَرَ، عَن النَّبـيِّ ﷺ، قـال: «صلاةُ اللَّيْـلِ مَثْنى مَثْنَىٰ».

قالَ الشَّيْخُ: وهذا حديثُ محمد بْنُ عَوْف، عَن الْحُنَيْنيِّ، مُجَمَّع بينَ مالكٍ والعُمريِّ، سَرَقَهُ منهُ مُحَمَّدُ بْنُ عيسى»[2].

قـالَ ابنُ أبـي حاتم: (سمعتُ أبـي قـال: كانَ بـطَرَسُوس شيخٌ يُقالُ لهُ: مُحَمَّدُ بْنُ يـزيد الأسْلَمِيّ، وكـان قد كَتَبَ حـديثاً كثيـراً جِداً، ثُمَّ خَلطَ بَعد، فرأيتُ يوماً في كُتُبِه:

حَـدَّثنـا مُحَمَّـدُ بْنُ عَبْـدِ الله بْنِ نُمَيْـر، عن أبيـهِ، عن إسمـاعيـلَ بْنِ سُمَيْـع، عَن مُسْلم البَـطِيني، عَن سَعيـدِ بْنِ جُبَيْـر، عن ابْنِ عَبَّـاس، عَن النَّبـيِّ ﷺ قَالَ: «مَن سَمَّعَ سَمَّعَ اللَّهُ بِه، ومَن راءىٰ راءىٰ اللَّهُ بِهِ».

قـالَ أبـي فـأوقفتُـهُ عنـهُ، فقلتُ: ليسَ هـذا مِن حَـديثِ ابْنِ نُمَيْـر، وابن نُمَير لم يَسْمَع مِن إسْماعيلَ بْنَ سُمَيْع شيئاً، فبقي الـرَّجُلُ، وقُلْتُ لـهُ: هذا مِن حَديثِ حَفْص بْنِ غِياث، فقلتُ لأبـي: ما توهمت، قال: ظننتُ أنَّ إنساناً ذاكَرَهُ فَسَرَقَهُ منهُ، وكتبَهُ، أسألُ اللَّه السَّلامَةَ»[3].

إنَّ المحـافظَةَ على الأصـولِ وسَلاَمتهـا بَلَغت عندَ المُحَـدِّثينَ درجَـةً

---

(١) في المطبوع: «الجَنْبِـيّ» وهو غلط، علماً أنَّ طبعـة دار الفكر لكتـاب «الكامـل» لابن عدي كثيرة التصحيف والتحريف.

(٢) الكامل: ٦/٢٢٨٥، وانظر: لسان الميزان: ٥/٣٣٥.

(٣) علل الحـديث للرازي: ٢/١٣٦، بـرقم: ١٩٠٢، الجـرح: ٨/١٢٩، بـرقم: ٥٨٠.

عاليةٍ مِنَ الدِّقَّةِ والرِّعَايـة حَتَّى إنَّهم ردُّوا روايةَ مَن لم يُحافظ على أصُولِه ويُتْقِنُها. . . وَمِن هؤلاء «مُحَدِّثُ الكوفَة الحافظُ أبو مُحَمَّد سُفيانُ بْنُ وَكيع بْنِ الجَرَّاح بْنِ مَليح الرُّؤاسيُّ المتوفَّىٰ سَنَة ٢٤٧هـ».

قالَ ابنُ أبي حاتم: (سَمِعْتُ أبي يقول: جَاءني جَماعةٌ مِن مشيخة الكُوفَة، فقالوا: بلغنا أنَّكَ تَخْتَلِفُ إلى مشايخِ الكُوفَةِ تكتبُ عنهم وَتركت سُفْيَانَ بْنَ وَكيع، أما كُنتَ ترعى لَهُ في أبيه؟

فَقُلتُ لَهُم: إنِّي أوجبُ لَهُ، وأُحِبُّ أن تجري أموره على السّترِ، وَلَهُ ورَّاقٌ قد أفْسَدَ حديثَهُ.

قالوا: فنحنُ لَهُ أن يُبعِدَ الوَرَّاقَ عن نَفْسِهِ، فَوَعَدتُهم أن أجيئَهُ فأتيتُهُ مَعَ جَمَاعَةٍ مِن أهل الحديثِ، وقلتُ لَهُ: إنَّ حَقَّك واجبٌ علينا في شَيْخِكَ، وفي نَفْسِكَ، فلو صُنْتَ نَفْسَك.

وكُنْتَ تقتصِر على كُتُبِ أبيكَ لكانت الرِّحلةُ إليكَ في ذلك.

فكيف وقد سمعت؟

فقال: ما الَّذي ينقم عَلَيَّ؟

فَقُلتُ: قد أدخَلَ وَرَّاقكَ في حَديثِك ما ليسَ مِن حَديثِكَ.

فقال: فكيفَ السَّبيلُ في ذلك؟

قُلْتُ: ترمي بالمُخَرَّجات وتَقْتَصِرُ على الأصُولِ، ولا تقرأُ إلَّا مِنْ أُصُولِكَ، وتُنَحِّي هذا الوَرَّاق عَن نَفْسِكَ، وتدعو بابن كرامةَ وتُولِّيه أصولَكَ، فإنَّهُ يُوثَقُ به.

فقال: مقبولٌ منك.

وبَلَغَني أنَّ ورَّاقَهُ كانَ قد أدخلوهُ بيتاً يَتسَمَّعُ علينا الحَديثَ فما فَعَلَ شيئاً مِمَّا قالَهُ، فبطل الشَّيخ، وكانَ يُحَدِّثُ بتلكَ الأحاديث الَّتي قد أُدْخِلَت بَيْنَ حديثِه، وقد سَرَقَ مِن حديثِ المُحدِّثين)[1].

وَقالَ أبو حاتم ابْنُ حِبَّان: (سُفيانُ بْنُ وَكيع... كانَ شَيْخاً فاضلاً، صدوقاً إلَّا أنَّهُ ابْتُلِيَ بَورَّاقِ سُوءٍ، كان يُدْخلُ عليهِ الحَدِيثَ، وكانَ يَثِقُ بهِ، فَيُجيبُ فيما يُقرأُ عليهِ، وقيلَ لَهُ بعدَ ذلكَ في أشياءَ مِنها، فَلَم يَرْجِع، فَمِن أَجْلِ إصْرَارِهِ اسْتَحَقَّ التَّرْك)[2].

قال أبو حاتم رحمهُ اللَّهُ: (ومنهم مَن كانَ يُحَدِّثُ عن شيوخٍ لم يَرَهم بِكُتُبٍ صحاحٍ، فالكتب في نَفْسِها صحيحة إلَّا أنَّ سَمَاعَهُ عن أولئك الشُّيوخ لم يكن، ولا رآهم، كأبي صالحٍ صاحب الكَلْبي، والكَلْبي وذويهم)[3].

وقال ابنُ حِبَّان: (قالَ بعضُ أهلِ البصرة: كانَ بالعَوْقَةِ شيخٌ عندهُ «صحيفة» عَن حُميد، عن أنسٍ وكانَ مُؤَذِّنهم، فلمَّا ماتَ قيلَ لي: إنَّ في ذلك المسجدِ شيخٌ يُحَدِّثُ بتلك «الصَّحيفة» عَن حُميد نَفْسِه، قال: فأتيتُهُ، فإذا شيخٌ عليه سجادَةٌ، وأثر الخير فيه بَيِّن، فقلتُ لهُ: صحيفةُ حُمَيْد، فأخرجها إلَيَّ، وإذا هي تلك الصَّحيفة نَفسها، فقلتُ: اقرأ، فَأخذ يقول: حَدَّثنا حُميد، حَتَّى أتى علىٰ آخرها، فقلتُ لهُ: أيّ موضع رأيتَ حُميداً؟ قال: لم أرَه، قلت: فكيف تُحَدِّثُ عَمَّن لم تَره؟ قال: وهذا لا يجوز؟

---

(١) الجرح: ٤/٢٣١ ـ ٢٣٢.

(٢) المجروحين: ١/٣٥٩.

(٣) المجروحين: ١/٧١.

قُـلـتُ: لا.

قال: كان في هذا المسجدِ شيخٌ يُؤَذِّن وَيُحَدِّثُ بهذه الصَّحيفـة، فلمَّا مـاتَ وَلوني الأذان مكـانهُ وأعـطوني الصَّحيفة وقـالوا: أذِّن كمـا كانَ يُؤذِّن، وَحـدِّث كما كـانَ يُحَـدِّثُ، فـأنـا أؤذِّن كمـا كـان يؤذِّن وأُحَـدِّثُ كمـا كـانَ يُحَدِّث)[1].

قالَ السَّخاويُّ في «فتح المغيث»: «سَرِقَةُ الحـديث أن يَكُونَ مُحَـدِّثٌ ينفـرد بحـديثٍ، فيجيء السَّـارقُ وَيَـدَّعي أنَّـهُ سَمِعَـهُ أيضـاً مِن شيـخ ذاك المحدِّث، أو يكونَ الحَديثُ عُرِف بـراوٍ فَيضيفَهُ لـراوٍ غيره مِمَّن شـاركه في طبقتِه.

قال الذَّهبـيُّ: وليس كـذلك مَن يَسـرق الأجزاء والكُتُب فـإنَّها أنْحسُ بكثير مِن سرقة الرُّواة»[2].

رواية المُصَنَّفات بإسناد، وبدون إسناد

إنَّ منهـجَ المحـدِّثينَ في الاقتبـاسِ مِنَ الكُتُبِ المُتَقَـدِّمَـةِ والتـزامهم بطُرقِ التَّحمُّل والرِّواية لهـذِهِ الكُتب، لم يكن يتطَلَّبُ بـالضَّرورة أن يُصَـرِّح المحدِّثُ باسمِ الكتابِ الذي يقتبسُ منهُ صَراحـةً، بل يكتفي بِـذِكْرِ طَـريقهِ إلى المؤلَّف.

قـال الدَّارقُـطني: (حَدَّثنـا ابنُ مَخْلَد، حَدَّثنـا عَبَّاس، قَـالَ: سَمِعْتُ يحيـى يقول: بُجَيْرُ بْنُ أبـي بُجَيْر لم أسْمَع أحداً يُحَدِّثُ عنـهُ غير إسمـاعيل بن أمَيَّة)[3].

---

(١) المجروحين: ١/ ٧٠.

(٢) فتح المغيث: ١/ ٣٤٤.

(٣) المؤتَلِف والمختلف: ١/ ١٥١، وانـظر: المـؤتلف والـمختلف لـلدارقـطني: ٥/ ٢٥٥٦.

والرِّواية بنصِّها في تاريخ يحيى بن معين برواية عَبَّاس الدوري[١].

وروى الدَّارقُطني في كتابهِ القَيِّم «المُؤتَلِف والمُختلف» العشرات مِن الكُتبِ وفي الكثير مِن هذه النُّقول لم يذكر أسماء هذه الكُتبِ وإنَّما اكتفى بِذكْرِ سَنَده إلى مُؤلِّفيها[٢] ونظرَةً سريعةً إلى هذه النُّصوص التي اقتبسها الدَّارقُطنيُّ تُعطينا فكرةً واضحةً عن منهج الْمُحَدِّثينَ في رِوايةِ النُّصوصِ الكتابيَّةِ والالتزام التَّام مِن قِبَلِ المُحدثينِ بأصُولِ التَّحمُّلِ لهذِه النُّصوص إضافَةً إلى الأمانَةِ والدِّقَّةِ في نَقْلِ هذِه النُّصوصِ والمحافَظَةِ التَّامَّةِ على حَرْفيَّةِ النُّصُوصِ مِن أَنْ تتغير أو أن تتحرَّف. . .

قال ابن الصلاح الْمُتَوفَّى سنة (٦٤٣هـ): (وأخبرنا أبو الفَتْح ابْنُ عَبْدِ المُنْعِم الفَراويُّ قِراءَة عليهِ بِنَيْسَابُورَ جَبَرها اللَّهُ، أخبرنا أبو المعالي الفارسيُّ، أخبرنا الحافظ أبو بَكْرٍ البيهقي أخبرنا أبو الحسين ابن بشران أخبرنا أبو عمرو ابن السِّمَّاك، ثنا حَنْبَلُ بْنُ إسحاقَ، ثنا سُلَيْمَانُ بْنُ أحمد، ثنا الوليد هو ابن مُسْلم، قال: «كان هذا العِلْمُ كريماً يتلاقاهُ الرِّجالُ بينهم، فلما دَخَلَ في الكُتبِ دخلَ فيه غيرُ أهله»)[٣].

---

(١) ٣/١٢٩، بتحقيق أستاذنا فضيلة الشيخ الدكتور أحمد نور سيف حفظه الله.

(٢) انظر: دراسة كتاب «المؤتلف والمختلف»: ١/٩٩ ـ ١٢٤، و: ٥/٢٥٥٣ ـ ٢٥٦٦ ومثالُ ذلك أيضاً: رواية الدَّارقطني لكتاب «التاريخ الكبير» للإمام أبي عبد الله مُحَمَّدِ بْنِ إسماعيل البخاري المتوفَّى سنة ٢٥٦هـ وسنده في ذلك هو: [حَدَّثنا عليّ بْنُ إبراهيم، حَدَّثنا مُحَمَّدُ بْنُ سليمانَ بْنِ فارس، حَدَّثنا البُخاريُّ. . .]، المؤتلف والمختلف للدارقطني: ٢/٨٣٨، ٨٣٩، و٢/٨٧٥ وغير ذلك مِن الصفحات.

(٣) مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح: ص ٣٠٢.

وَبَعـدَ دراسة سنـد ابن الصَّـلاح يتبيَّنُ لنـا أنَّ ابن الصَّـلاح رحمـه الله يروي هنا بسنده عن أحمدَ بْنِ الحُسين البَيْهَقِيّ المتوفَّىٰ سنة (٤٥٨هـ) وهـو ينقـل هنا نقـلاً حَرْفيـاً من كتاب «المَـدْخل إلى السُّنن الكبـرى»[١] لـلإمـام البيهقي.

وهكذا روى ابن الصَّلاح هـذا الكتاب واقتبس منـهُ في كتابـه «معرفـة أنواع علم الحديث» في أكثـر من موضـع وبهذا السَّنـد ومِن ذلك أيضـاً قال ابن الصَّلاح: (وأخبرنا أبو بكر بْنُ أبـي المعالي الفَـرَاويُّ قراءَةً عليـه، قال: أنـا الإمامُ أبـو جَدِّي، أبـو عَبْدِ الله مُحَمَّـدُ بْنُ الفَضْلِ الفَـراوِيُّ، قـال: أنـا أبو الحُسَيْنِ عَبْدُ الغافر بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الفارِسيّ، قـال: أنا الإمـامُ أبو سُلَيْمـان حَمْدُ بْنُ مُحَمَّد الخَطَّابـيُّ، قال: حَـدَّثني مُحَمَّدُ بْنُ مُعَـاذ، قال: أنـا بعضُ أصحـابِنـا، عن أبـي داودَ السِّنْجِيِّ، قـال: سَمِعْتُ الأَصْمَعِيَّ يقـول: إنَّ أخوفَ ما أخافُ علىٰ طالبِ العِلْمِ إذا لم يعـرف النَّحوَ أن يـدخُل في جُملةِ قولِ النَّبـيِّ ﷺ: «من كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِن النَّار»، لأنَّهُ ﷺ لم يكن يلحن، فمهما رويتَ عنهُ ولحنتَ فيه، كَذبتَ عليه)[٢].

فالمتأمل في سَند هذهِ الرِّوايـة يرى أنَّ ابنَ الصَّـلاح رَحمهُ الله يـروي هنا بسندِهِ عن أبـي سُلَيْمَان الخَطَّابـي.. وبعد تخريج هذه الرِّواية يتبيَّن لنـا

---

(١) المدخل إلى السُّنن الكبرىٰ: ص ٤١٠، برقم: ٧٤١.
وانـظر: مقدمـة ابن الصلاح ومحـاسن الاصـطلاح: ص ٣٦٢ ـ ٣٦٣ نقـلاً عن الإمـام أبـي بكر البيهقي مِن كتـاب «المدخـل إلى السُّنن الكبـرى»: ص ٣٩٢، برقم: ٦٩٢.

(٢) مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح: ص ٣٣٧.

أنَّ ابن الصَّلاح يروي هنا كتاب «غريب الحديث» للإمام أبي سُليمان حَمْدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ إبراهيمَ الخَطَّابيِّ الْمُتَوَفَّىٰ سنة (٣٨٨هـ). وهذه الرِّواية بنصِّها في «غريب الحديث»[1] للخَطَّابِيِّ.

إنَّ حرص المسلمين على رِواية المصَنَّفاتِ بالسَّنَدِ المُتَّصلِ والاكتفاء بِذِكْرِ المُصَنِّف في الرِّواية دون الإشارة إلى «مُصَنَّفٍ» أمرٌ مألوفٌ عندَ المؤلِّفين، وهو أمرٌ لا يختصُّ بِهِ أهلُ الحديث دون غيرهم، بل إنَّهُ أمرٌ شائع عندَ أغلب الْمُصَنِّفينَ وفي مُختلفِ العلوم. . وَنظرَةً إلى كتاب «تاريخ الطَّبري» وكتاب «تاريخ بغداد»[2] أو كتاب «الْمُنْتَخَب مِن معجم شيوخ السَّمعاني»[3]، أو كتاب «مشيخة قاضي القضاة بدر الدين ابن جَماعة» تُعطينا فِكرةً واضِحَةً عن منهج المُحَدِّثين في رِواية النصوص الكتابيَّة بالأسانيد المُتَّصِلَة، وَصِيغ تحمُّل هذهِ النُّصوص، والدِّقَّة التَّامَّة في نَقْلِ هذهِ النُّصوص نقلاً حَرْفياً، مع الأَمَانَةِ التَّامَةِ في المحافظة على سلامةِ هذهِ النُّصوص. وَلَعَلَّ قراءةً سَريعةً في مقدمة كتاب «المؤتلف والمُخْتَلِف» للإمام الدَّارقطني فقرة «اقتباسات الأَئِمَّةِ مِن الكتاب وأثره فيما بعده» تعطينا فكرة موجزةً عن عناية المُحَدِّثين في رواية النصوص الكتابية، وطُرق تحمُّلها:

---

(١) ١/٦٣.

(٢) انظر كتاب «موارد الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد» للدكتور أكرم ضياء العمري حفظه الله تعالى، فإنَّه يعطينا صورة واضحة عن أساليب الْمُحَدِّثينَ في رواية النصوص الكتابية وَصِيَغ تَحَمُّلها.

(٣) انظر: دراستنا للكتاب فقد تَحدَّثتُ فيها عن «موارد السَّمعاني» في الكتاب وذكرت صيغ تحمله وأداءه للنصوص الكتابيَّة».

[كتـاب «المُؤتلفِ والمُخْتَلف» للإمـام الدَّارَقُـطني مِنَ الكُتُبِ الْمُهِمَّـةِ جداً، فهو لحـافظٍ وناقـدٍ مِن أشْهَرِ الحُفَّـاظِ والنَّاقـدين. . كما أنَّـه يُعتبرُ مِن أوَّلِ مـا صُنِّفَ في هـذا الفن. . وكـلّ مَن جـاء بعـدهُ مِمَّن ألَّف في هـذا الفن. . اقتبسَ كلام الدَّارَقُطْنيِّ. . وَمِنَ المُصَنِّفينَ الَّذين ذَكـروا سندهُم إلى الدَّارَقُطنيِّ الخطيب البغدادي في «تـاريخ بغـداد». . . وسنده في الكتـاب: (أخبـرنـا عُبَيْـدُ الله بنُ أبـي الفَتْـح، أخبـرنـا أبـو الحسن الـدارقـطني، قال. . .)[1]، أو (أخبرنا الأزهريُّ، أخبرنا الـدَّارَقطنيُّ، قـال. . .)[2]، وهو نَفْسُ السَّند السابق، وهذا الإسناد هو نفس سند نُسخة «سراي مدينة». . .

وَمِنَ المُصَنِّفينَ الَّـذين اقتبسوا مِنَ الـدَّارَقُطني وأكثروا الاقتبـاس هـو الإمام أبو سَعْدٍ عَبْدُ الكَـريم بْنُ مُحَمَّد السَّمْعَـانِيُّ في كتابـه «الأنساب» حَتَّى لقد أتى هو الآخر على معظمِ أبوابِ الكتاب، وفي كثيـر مِنَ الأحيان يـذكُر الدَّارَقُطنيّ بقوله: «قالَ الدَّارَقُطْنيُّ» أو «قالهُ الدَّارَقُطنيُّ»، وأحيانـاً يقتبس من الدَّارَقُطنيِّ بالنَّصِ الحَرْفِيّ دونَ أن يُشير إلى ذلك[3].

---

(١) تـاريـخ بغـداد: ٤/٢٩٠، وانـظر: تـاريـخ بغـداد: ١/٢٧٩، ٣٥٣، ٣٨٨، ٣/٢٨٨، ٤/٢٩٠، ٧/٢٥٠، ٨/٤٩٦، ٩/٢٧٨.

(٢) تاريخ بغداد: ٨/٣٢٧.

(٣) انظر إلى بعض أماكن هذه الاقتباسـات في الأنساب: ٨/٢٩٥، ٩/٣٢، ١١٠، ٢٥٣ ـ ٢٥٥، ٩/٢٧٤، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣١٢، ١٠/٨٣، ١١٥، ولَعَـلَّ سبب عدم ذِكر السَّمعاني إلى أنَّه قـد اقتبس هذه النُّصوص مِنَ الدَّارقـطني، يعودُ إلى اعتماده على فطنة القارىء إذ أنَّ كثرة نقله عن الدَّارقُـطني، وإشارتـه إلى مصدر هذه النُّصوص جعلت القارىء يُدرك مِن طبيعة هذه النُّصوص أنَّها للدَّارقـطني فلا داعي لِذِكْرِ مصدرها.

وَسَنَدُ الإمام السَّمعانيّ إلى الدَّارَقُطنيِّ في كتاب «المؤتَلِف والمُخْتَلِف» هو:

(أخبرنا الإمامُ والدي رَحِمَهُ اللَّهُ إجَازَةً، قالَ: سَمِعْتُ أبا المَعَالي ثَابِتَ بْنَ بُنْدَارِ بْنِ إبرَاهِيمَ البَقَّال ببغداد، سمعتُ أبا القاسم عُبَيْدَ الله بْنَ أحمدَ بْنِ عُثْمَانَ الصَّيْرَفِيَّ يقول: سمعت أبا الحسن علي بن عمر بن أحمد الدَّارَقُطْنيَّ يقول...)[1] وهذا السَّندُ هو نفسه سَنَد الخطيب البغدادي، وسند نُسْخَة (أ).

وهي النُّسخة الخطية في مكتبة سراي مدينة تحت رقم ٤٦٤.

وَذَكَر ابنُ خَير الإشبيلي في «الفهْرست» روايته لكتاب «المؤتَلِف والمختلف» وسندهُ إليه هو: (كتاب «المُؤتَلِف والمُخْتَلِف» لأبي الحسن الدَّارَقُطنيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، عشر أجزاء، حَدَّثني به الشَّيخُ أبو الحَسَنِ عَليُّ بْنُ موهب إجازَةً عن القاضي أبي الوليد سُلَيْمانَ بْنِ خَلَف الباجي، عَن أبي ذَرٍّ عَبْد بن أحمدَ الهَرَويِّ، عن أبي الحَسَن الدَّارَقُطنيِّ مُؤلِّفِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ)[2].

كما ذَكَرَ لنا القاضي عياض روايته «للمُؤتَلف والمُخْتَلِف» فقال: (كتاب «المُؤتَلِف والمُخْتَلِف» لأبي الحسن الدَّارَقُطنيِّ، عارضتُهُ بِأَصْلِهِ، وَحَدَّثني بهِ عن أبي منصور المالِكيِّ، عن أبي الفتح عَبْدِ الكريم

---

(١) الأنساب: ١/ ٥٠.

(٢) فهرست ابن خير: ص ٢١٦.

المحامليِّ[1]، عن الدَّارَقُطني، غير جُـزءٍ واحدٍ، مِن «بـاب حمْزَة إلى بـاب حيوان» فَإنَّ أبا الفتح رواه عن أبـي بكر بن بشرانَ، عن مُؤلِّفهِ)[2].

وعبـد الكريم الضَّبِّـي هـو نَفْسُهُ الـذي روى عنهُ الخـطيب البغـداديُّ «المؤتلف والمختلف» في «تاريخ بغداد» وهو نَفْس سند نُسخة (أ).

كما ذَكَر القاضي عياض في ترجمة شيخه «القاضي أبو بكر مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الله بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أحمدَ المَعَافِرِيُّ المعروف بابْنِ العَرَبـيِّ ت **٥٤٣هـ**».

قـال: (واجتـاز ببلَدِنـا فكتبتُ عنـهُ فـوائـد حـديثـه، ونـاولني كتـاب «الْمُؤْتَلِف والْمُخْتَلِف» للدَّارَقُطني)[3]. . .

وكـذا اقتبس مِن «الْمُـؤْتَلِف والْمُخْتَلِف» الإمـامُ الحسينُ بْنُ مُحمَّـد الغَسَّـانيُّ الجَيَّـانيُّ (ت ٤٩٨هـ) في كتـابِـه «تقييـد الْمُهْمَـل وتـمييـز الْمُشْكِـل»[4]، وسنـده في ذلـك هـو (هكـذا رويناه عن أبـي ذَرّ، عن الدَّارَقُطني في كتاب «الْمُؤْتَلِف والْمُخْتَلِف»)[5].

وذَكَـرَ ابنُ الأبَّـار كتـاب «الْمُـؤْتَلِف والْمُخْتَلِف» للدَّارَقُـطني، وقـال: (وعنـدي أصل أبـي عَليّ مِن كتـاب «الْمُؤْتَلِف والْمُخْتَلِف» للدَّارَقُـطني وفيه خطّ عياض بالمعارضَة خاصَّةً)[6].

---

(١) هو «عَبْدُ الكريم بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أحمدَ بْنِ القاسم، أبو الفتح بن المحاملي» ترجمته في تاريخ بغداد: ١١/ ٨١.

(٢) الغنية: ص ١٣٥.

(٣) الغنية: ص ٦٨.

(٤) قسم «المُؤتلف والمختلف».

(٥) تقييد المُهْمل: ١/ ٥٣ ب.

(٦) المعجم لابن الأبّار: ص ٣٠٦.

كما اقتبس الحافظُ أبو القاسم عَليُّ بْنُ الحسَنِ المعروف بابْنِ عساكر (ت ٥٧١هـ) في كتابه «تاريخ مدينة دِمَشق» مواضِع عدَّة من كتاب الدَّارَقُطنيِّ، وسنده في ذلك هو: (أخبرنا أبو غالب، وأبو عَبْد الله البنا، أنا أبو الحسين بن الآبنوسيّ، عن الدَّارَقُطنيِّ.

(ح) وقرأتُ على أبي غالب بن البنا، عن أبي الفتح بن المحامليِّ، أنَّ الدَّارَقُطني، قال)[1]][2].

ومِمَّا لا شك فيه أنَّ بعضَ الكُتب الَّتي اقتبس منها المحدِّثون لم تكن لديهم إجازة لِروايتها، وإنَّما وجدوها وِجادةً وفي هذه الحالة كانوا يُصَرِّحُونَ بذلك.

وعلى سبيل المثال:

قال الدَّارَقُطني: «وأمَّا حُرَيم: فقرأت في كتاب أبي بكر أحمد بْنِ أبي سَهْل الحُلْوَانِيِّ، بخَطِّهِ...»[3].

أو: «فيما قرأتُهُ بِخَطِّ أحمد بْنِ أبي سَهْل الحُلْوَانيِّ، عن السُّكَّرِيِّ، عن ابن حبيب»[4].

أو: «قرأتُ في أصل كتاب أبي العَبَّاس ابنِ سَعيدٍ بخطِّ يَدِهِ سماعهُ

---

(١) تاريخ دِمَشق (تراجم النساء)، تحقيق سُكينة الشَّهابي: ص ٦٣، وانظر ترجمة (عبد الله بن بُسْر): ص ٤٥٦ مِنَ التاريخ لابن عساكر.

(٢) المؤتلف والمُختلف للدَّارقطني: ١/٨٨ ـ ٩٣.

(٣) المؤتلف والمختلف للدارقطني: ٢/٨٥٤.

(٤) المؤتلف والمختلف للدارقطني: ٢/٨٦٤.

مِن الحسَن بْن جَعْفَر بْنِ مدرار، حَدَّثنا كثيرُ بْنُ عليٍّ الجَرْميُّ . . .»[1].

أو: مثالُه أيضاً ما قاله أبو الفرج مُحَمَّدُ بنُ إسحاق المعروف بابن النَّديم في كتابِه «الفهرست»: (قرأت في كتاب «مَكَّة» لِعُمَرَ بْنِ شَبَّة وبخَطِّهِ. . .)[2].

أو: «مِن خطِّ ابن أبي سعد»[3].

أو: «هذا مِن خطِّ ابن الكوفي»[4].

ولقد كان بعضُ العُلَماء لا يرون الرِّواية بالوِجَادة كما تَقَدَّم. قال مسعودُ بْنُ عَليٍّ السِّجزيُّ في سؤالاته للحاكم النيسابوري: «وسمعتهُ يقول: دَفَنَ مُحَمّدُ بْنُ يحيى كُتُبه»[5].

وفي سير أعلام النبلاء: «قالَ أبو حامد ابنُ الشَّرقيّ: سمعتُ أبا عمرو المُسْتَمْلِي يقول: دَفَنتُ مِن كُتُبِ مُحَمَّدِ بْنِ يحيى بعد وفاته أَلْفَي جُزء»[6].

وقال الحاكم النيسابوري: «وإسحاق بن رَاهويه، ويحيى بنُ يحيى، وعبد الله بن المبارك، كُلُّهم دَفَنُوا كُتُبَهُم»[7].

---

(١) المؤتلف والمختلف للدارقطني: ٢/ ٨٦٠.

(٢) الفهرست: ص ٨.

(٣) الفهرست: ص ٨.

(٤) الفهرست: ص ١٢٥.

(٥) سؤالات مسعود بن علي السِّجزي للحاكم النيسابوري: ص ٢٢٧، رقم ٢٩٨.

(٦) سير أعلام النبلاء ١٢/ ٢٧٨.

(٧) سؤالات مسعود بن علي السِّجزي للحاكم: ص ٢٢٧ ـ ٢٢٨، التراجم: ص ٢٩٩ ـ ٣٠١.

ونقل الإمامُ الـذَّهبـيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تعـالى كلام الحـاكم في سير أعـلام النبلاء وعلَّق قائلاً: «قلتُ هذا فعَلَهُ عِدَّةٌ مِنَ الأئِمَّةِ، وهو دالٌّ على أنَّهُم لا يرون نَقلَ العِلْمِ وِجَادَةً، فَإنَّ الخَطَّ قد يتصَحَّفُ على النَّاقِلِ، وقـد يُمكن أن يُزاد في الخطِّ حرفٌ فيُغيِّرُ الْمَعْنىٰ، ونحو ذلك، وأمَّـا اليوم فقـد اتَّسعَ الخَـرْقُ، وَقَـلَّ تحصيلُ العِلْمِ مِن أفـواهِ الـرِّجـال، بـل وَمِنَ الكُتُبِ غيـرِ المغلوطـةِ، وبعضُ النَّقَلَة للمسائل قد لا يُحسنُ أن يتهجَّىٰ»[1].

إنَّ عِنَـايَةَ المُحَـدِّثينَ وحـرصهم الشَّـديـد على اتِّصَـالِ سَنَـدهم إلىٰ المؤلِّف جَعَلَهُم يَحْرِصونَ أشَدَّ الحرص على تدوينِ سَمَاعـاتِهِم للمُؤَلِّفِ في آخـر الكتاب ويـذكرونَ مَن شـاركهم هذا السَّمَـاع، وتاريـخ الجلسات الَّتي قرأوا فيها الكتاب وَسُمِّيت هذه بـ «السَّمَاعات» أو «الطِّباق»، ووضعوا شروطاً لِكَاتِبِ الطِّباق. .

قـالَ تقيُّ الدِّين أبـو المعالي مُحَمَّـدُ بْنُ رافع السَّـلَّاميُّ المُتوفَّىٰ سَنَـة (٧٧٤هـ) في كتـابه «الـوفيات» في تـرجمـة (خليـل بن أَيْبَـك الصَّفَـدي): «. . وكتَبَ بغض طِباق»[2].

وقال ابنُ حَجَر في ترجمة (خليل بن أَيْبَك الصَّفَـدي) أيضاً: «وطـافَ مَعَ الطَّلبةِ، وَكَتَبَ الطِّباق، ثُمَّ أخذ في التَّأليف. .»[3].

وقـال خليلُ بنُ أَيْبَـك الصَّفدي المُتـوفَّىٰ سَنَـة (٧٦٤هـ) في تـرجمـة

(١) سير أعلام النبلاء ١١/٣٧٧.
(٢) الوفيات ٢/٢٧٠.
(٣) الدرر الكامنة: ٢/٨٧.

(فتح الدِّين أبي الفتح مُحَمَّد بن مُحَمَّد بْنِ مُحَمَّد بْنِ أحمد بْنِ سَيِّد النَّاس): «وَكَتَبَ بالْمَغرِبيِّ طبقَةً، كما كَتَبَ بالْمَشْرقيِّ»[1].

فما المقصود بـ «الطِّباق» أو «الطَّبَق».

الطَّبَق:

١ ـ **لُغَةً**: الطَّبَقُ: غطاء كُلّ شيء، والجَمْعُ أطْبَاق.. والمطَابقَةُ الموافَقَةُ. والطَّبَقَةُ: الأُمَّةُ بعدَ الأمَّةِ.

وقال ابنُ سيده: الطَّبقُ الجماعةُ مِنَ النَّاس يَعْدِلونَ جَمَاعَةً.

وقَال الأَصْمَعِيُّ: الطِّبْقُ، بالكسر، الجماعة مِنَ الناس.

والطِّباقُ: طبقةٌ فَوقَ طبقة. وَطبقةٌ طائفةٌ، ومضى طَبَقٌ بَعْدَ طَبَقٍ: عالَمٌ مِنَ النَّاس بَعْدَ عَالَم[2].

٢ ـ **اصطلاحاً**: هو كتابة أهل العِلْم أسماءهم وأسماءَ مَن يحضر مجالِس قراءة الكتاب في آخر الكتاب، أو أوَّله وتُسمَّى السَّماعات.

٣ ـ **شرح التعريف**: كانَ مِن عادَةِ المُحدِّثين، والقُرَّاء، وغيرهم مِن أهل العِلْمِ أن يُدوِّنوا أسماءهم، وأسماء مَن يحضر مَجالِسَ قراءة الكتاب في آخر الكتاب، وَتُسَمَّى السَّماعات، أو الطَّبَق أو الطِّباق، نظراً

---

(١) الوافي بالوفيات: ١/٢٩٣.

(٢) تهذيب اللغة: ٩/٩، ١١، مادة (طبق)، الصِّحاح: ٤/١٥١١، ١٥١٢، مادة (طبق)، مجمل اللغة: ١/٥٩٢، مادة (طبق)، المفردات: ص ٣٠١، ٣٠٢، أساس البلاغة: ص ٢٨٣، ٢٨٤، لسان العرب: ١٠/٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، مادة (طبق)، تاج العروس: ٦/٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، مادة (طبق).

لأنَّها تُكتب على طبقاتِ القُرَّاءِ للكتاب، مع الحرص على ذِكْرِ تواريخ تلك المجالس أحياناً[1]. وتُكتب أحياناً تلك السماعات في أوَّلِ الكتاب أيضاً. .

ومثال ذلك ما جاءَ في آخر كتاب «إرشاد المبتدي، وتذكرة المنتهي في القراءات العشر» للإمام الحافظ أبي العِزِّ مُحَمَّدِ بْنِ الحسين بْنِ بُنْدَار الواسطي القلانِسي[2] (ت ٥٢١هـ)، نسخة دار الكتب المصرية رقم: (١٧٦) تفسير، تيمور:

(. . بلغ سماعاً من أوَّله إلى آخرِه بقراءة. . الورقة: ٨٥ أ)[3]، و(شاهدتُ على الأصل المعارض به ما صورته:

سمعَ جميعَ كتاب «الإرشاد في القراءات العشر». . . صحَّ ذلك وكتب علي بن المبارك بن الحسن بن أحمد بن باسويه الواسطي في التاريخ)[4].

(نقلتُ طبق السَّماع هذه واللتين بعدها مِن أصل الشيخ بقية السَّلفِ شيخنا المقرىء العلَّامة نور الدين بن القاصح)[5].

---

(١) انظر: طبقات السَّماعات لتاريخ يحيىٰ بن معين برواية عباس الدوري ٤/٥٠٣ ـ ٥١٧، وكتاب عناية المحدِّثين بتوثيق المرويات وأثر ذلك في تحقيق المخطوطات، كتبه أستاذنا الدكتور أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث.

(٢) طبع بتحقيق الدكتور عُمر حمدان الكُبيسي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة.

(٣) إرشاد المبتدي: ص ٧٧، ٧٨.

(٤) إرشاد المبتدي: ص ٧٧، ٧٨.

(٥) إرشاد المبتدي: ص ٧٨.

(قرأتُ جميع هذا الكتاب . . .)[1].

(سَمعَ عليَّ جميع هذا الكتاب وهو الإرشاد. . .)[2].

(هـذه طَبَق سَمَاع شيخنـا نقلتها مِن خَـطِّهِ سَلَّمَهُ اللَّهُ: قـرأت جميـع الكتاب، وهو كتاب الإرشاد في القراءات العشر. .)[3].

فكاتب الطِّباق، أو الطَّبَق، أو الطَّبقة، هو الَّذي يُدَوِّنُ هذه السَّماعات ويثبتها في آخر الكتاب، وأحياناً تكتب في أوَّل الكتاب أيضاً.

قال الخطيب رحمه الله تعالى: «ينبغي للطالب أن يكتب بعد البَسْمَلة اسم الشَّيخ الذي سَمِعَ الكتاب منهُ، وكنيته ونَسبه، ثُمَّ يسوق مـا سمعهُ منـهُ على لفظِه، ويكتب فوق سطر التَّسمية أسماءَ مَن سَمِعَ معهُ وتاريخ السَّماع، وإن أحبَّ كتبَ ذلك في حاشية أوَّل ورقة مِنَ الكتـاب فكُلًّا فَعَلَهُ الشيـوخ. قال النوويُّ: وهـذا الذي قـاله الخـطيبُ أحوطُ وأقـربُ إلى معرفـةِ السَّماعِ لِمَن أراده، ولا بأس بكتبه آخر الكتاب، وحيث لا يخفى منه»[4].

وقـال العراقي: «يُقـال: إنَّ أوَّل مَن كَتبَ الإجازة في طِبَـاق السَّمـاع أبو الطاهـر إسماعيـلُ بْنُ عَبْدِ المحسن الأنْمَـاطِيُّ (ت ٦١٩هـ)، فجزاهُ اللَّهُ

---

(١) إرشاد المبتدي: ص ٧٨، ٧٩.

(٢) إرشاد المبتدي: ص ٧٩، ٨٠.

(٣) إرشاد المبتدي: ص ٨٠، ٨١.

(٤) انـظر: إرشـاد طـلاب الحقـائق: ١/٤٥١ ـ ٤٥٢، الجـامـع لأخـلاق الـراوي والسـامـع: ١/٢٦٨، أدب الإمـلاء والاستمـلاء: ص ١٧١، مقـدمـة ابن الصلاح: ص ١٨٢، فتح المغيث: ٢/١٩٤، تدريب الراوي: ٢/٨٩.

خيراً في سَنَهِ ذلك لأهلِ الحديثِ فقد حَصَلَ به نفع كثير»[1].

قُلتُ: إنَّ كلامِ القاضي عياض الآتي يَدُلُّ على أنَّ كتابة الإجازة في طَبَقِ السَّماع كانَ معروفاً قَبْلَ إسماعيل بن عبد المحسن الأنماطي.

قال القاضي عياض رحمه الله تعالى (ت ٥٤٤هـ): «وقد وقفت على تقييد سماع لبعض نبهاء الخُراسَانيينَ مِن أهل المشرق: سَمِعَ هذا الجزء فلان وَفُلان على الشيخ أبي الفضل عبد العزيز بن إسماعيل البُخَاريّ وأجاز ما أُغْفِلَ وصُحِّفَ ولم يُصْغ إليه أن يُرْوىٰ عنه على الصحة.

قال القاضي: وهذا منزع نبيل في الباب جدّاً جدّاً»[2].

وقد اشْترط المُحَدِّثُونَ في كَاتِبِ الطِّباقِ ويُسَمَّىٰ أيضاً كاتب التَّسميع[3] شروطاً منها:

١ ـ العَدَالةُ:

قال ابنُ الصَّلاح: وَيَنبغي أن يكونَ التَّسميعُ بخَطِّ شَخصٍ موثُوقٍ بهِ غيرِ مجهولِ الخَطِّ، ولا ضيرَ حِينئذٍ في أن لا يكتبَ الشَّيخُ خَطَّهُ بالتَّصحيح، وهكذا لا بأس على صاحبِ الكتابِ إذا كانَ موثُوقاً بهِ، أن يقتصِرَ على إثباتِ سماعِهِ بِخَطِّ نَفْسِهِ فطالما فَعَلَ الثِّقاتُ ذلك[4].

---

(١) التبصرة والتذكرة: ٢/٥٠.

(٢) الإلماع: ص ٩٢ ـ ٩٣.
وانظر: فتح المغيث: ٢/٤٧، تدريب الراوي: ٢/٢٥.

(٣) مقدمة ابن الصلاح: ص ٣٢٢.

(٤) مقدمة ابن الصلاح: ص ٣٢٢.
وانظر: إرشاد طلاب الحقائق: ١/٤٥٢، المقنع: ١/٢٥٥، فتح المغيث: ٣/١٩٦، تدريب الراوي: ٢/٨٩.

٢ ـ التَّحري والاحتياط والدِّقَّة:

قالَ ابنُ الصَّلاح: على كَاتبِ التَّسْميعِ التَّحرِّي والاحتياطُ، وَبيانُ السَّامِعِ، والمُسْمِعِ، والْمَسْمُوعِ، بِلَفْظٍ غَيْرِ مُحْتَمَلٍ، وَمُجانَبَةُ التَّساهُلِ فِيمَنْ يُثْبِتُ اسمهُ، والحَذَرُ مِنْ إسْقَاط وَاحدٍ مِنْهُم لِغَرَضٍ فَاسِدٍ، فَإنْ كانَ مُثْبِتُ السَّماعِ غَيْرَ حَاضِرٍ في جَميعهِ، لكن أثبتَهُ مُعْتَمِداً على إخبارِ مَنْ يَثِقُ بِخَبَرِهِ مِن حَاضريهِ، فَلا بأسَ بذلكَ إنْ شاءَ اللَّهُ تعالىٰ[١].

وهكذا فقد بَلَغَ مِن حِرصِ المحدِّثين على اتِّصال سَنَدِهم في رواية الأصولِ إلى مُؤلِّفيها مبلغاً عجيباً، وأخذوا يُدَوِّنونَ تاريخ سماعِهِم للكتابِ وأحياناً كثيرةً يذكرونَ أسماء الحاضرينَ مِن أهل العِلْمِ مِمَّن يحضرُ قراءة الكتاب. وأحياناً كثيرةً يذكرونَ في نهاية كُلِّ جُزءٍ مِنَ الأجزاء السَّماعات والبلاغات لِذلك الجزء مِنَ الكتاب[٢]، واشترطُوا شُروطاً في كاتِبِ الطِّباق، وتركوا الرِّوايةَ عن كُلِّ مَن يُخِلُّ بهذهِ الشروط واعتبروا النُّسْخَةَ الَّتي فيها اسم مَن يُخِلُّ بهذهِ الشروط نُسخَةً غير موثَّقة..

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح: ص ٣٢٣، إرشاد طلاب الحقائق: ١/٤٥٢، ٤٥٣، التقريب للنووي: ٢/٩٠، المقنع: ١/٢٥٦، فتح المغيث: ٢/١٩٤، تدريب الراوي: ٢/٩٠.
ولمعرفة المزيد عَن أهمية السَّماعات وكتابة الطِّباق، وأثرها في توثيق النصوص، راجع المصادر المتقدمة، وكتاب «عناية المحدِّثين بتوثيق المرويات وأثرُ ذلك في تحقيق النصوص» لأستاذنا فضيلة الشيخ الدكتور أحمد مُحَمَّد نور سيف حفظه الله.

(٢) انظر السَّماعات والبلاغات في كتاب «مشيخة قاضي القضاة بدر الدِّين ابن جماعة» في آخر الكتاب.

قال ابن عَدي في ترجمة (مُحمَّد بن عَبْدَة بن حرب): (كانَ يُحَدِّثُ مِن كُتُبِ النَّاسِ، عن قومٍ لم يَرهم، كتبتُ عنهُ ببغدادَ والمَوْصلِ.. والضَّعف على حَديثِهِ بَيِّن)[1].

وقالَ السَّهميُّ: (وسألتُ الدَّارَقُطنيَّ عن مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدَةَ بْنِ حَرب القاضي؟

فقال: لا شيء.

وقال الدَّارَقُطنيُّ: سمعتُ السَّبيعيّ يقولُ: كان يُظْهِرُ جُزْءاً مِن سَمَاعِه، يُحَدِّثُ به ـ يعني مُحَمَّد بن عَبْدَة بن حَرْب ـ، ثُمَّ بعد ذاك أخذ كُتب النَّاس وحَدَّثَ بها، ولم يكُن لَهُ سماع، ثُمَّ انكشف أمره)[2].

ومِن هؤلاءِ أيضاً: «مُحَمَّد بن عبد الوهاب بن عليّ، أبو عبد الله البغداديّ الدلاَّل، شيخ الخطيب البغدادي».

قال الخطيب: (... وَكَانَ سماعُهُ «لِمُسْنَدِ أبي هُريرةَ» من ابن مالك[3]، عن عَبْدِ الله، عن أبيه صحيحاً، وَمَن عداهُ قد أَلْحَقَ التَّسميعَ فيه بِخَطِّهِ خطّ طَرِيّ، وَبَلغني أنَّ بعضَ كَتبةِ الحديث قرأ عليه عن ابنِ الصَّوَّاف شيئاً، ولم يذكر له بذلك كتاب صحيح)[4].

---

(١) الكامل: ٦/٢٣٠٢.

(٢) سؤالات السَّهمي للدَّارقطني: ص ٩٧، وانظر: تاريخ بغداد: ٢/٣٨٠، الميزان: ٣/٦٣٤، اللسان: ٥/٢٧٢.

(٣) يعني: لا يصح سماعه من «مُسْنَد أحمد» عن أبي بكر بن مالك القطيعي، عن عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن أبيه إلَّا «مسند أبي هُريرة».

(٤) تاريخ بغداد: ٢/٣٨٣، وانظر: الميزان: ٣/٦٣٣، لسان الميزان: ٥/٢٧٠ ـ ٢٧١.

وقالَ الذَّهبيُّ في ترجمة (مُحَمَّدِ بْنِ أحمدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، أبي عَبْدِ الله السَّاويِّ الكَامَخِيِّ):

(حَدَّثَ بـ «مُسْنَد الشَّافِعِيِّ» مِن غير أصلٍ)[1].

وقالَ ابنُ طاهر: (لَمَّا دَخلَ أبو عَبْدِ الله الكَامَخِيُّ الرَّيَّ، أرادَ أن يقرأوا عليه «مسند الشَّافِعِيّ» فَسألتُهُ عن أصْلِهِ؟ فقيل لي: لم يكن لَهُ أصلٌ، وإنَّما أمرني أن أشتري لهُ نُسخة فهو يقرأُ منها[2].

قال ابنُ طاهر: فامتنعتُ مِن سَمَاعِهِم منهُ. وكانَ سَمَاعُهُ في غيرِه صحيح)[3].

ومثال ذلك أيضاً ما جاءَ في ترجمة: «واقِدُ بن الخَليلِ بْنِ عَبْدِ الله بْنِ الخَليلِ القَزْويني المُتَوَفَّىٰ سنَةَ سِتٍّ وثمانينَ وأربعمائة».

فقد (روىٰ كتاب «السُّنن» لابن ماجه، عَن أبي الحَسَن عليِّ بْنِ الحَسَنِ بْنِ إدْريسَ، عَن عَلِيِّ بْنِ إبراهيمَ القَطَّان.

ذَكَر الحافظُ أبو الفَضْلِ مُحَمَّدُ بْنُ طاهرِ بْنِ مُحَمَّدٍ المقْدِسِيُّ في كتاب «المنثور» قال: «لَمَّا دَخلَ وَاقِدُ بْنُ الخليلِ القَزْوِينيُّ الرَّيَّ أخذوا في قراءةِ كتاب «السُّنن» لأبي عَبْدِ الله مُحَمَّدِ بْنِ يزيدَ بْنِ ماجه عليه، فَحضَرتُ أوَّل يومٍ فرأيتُ الورقةَ الأولى مِنَ الجُزء قد قُطعت، وكَتَبَ عليها بِخَطِّهِ خَطٍّ طَرِيٍّ، فلم نَسمع منهُ الكتاب إلى أن وَصَلَ أبو منصور مُحَمَّدُ بْنُ الحُسَيْن

---

(1) سير أعلام النبلاء ١٩/١٨٤.

(2) قال الذهبي في الميزان: ٣/٤٦٧: (تَرَخَّصَ المتأخِّرون في هذا كثيراً).

(3) لسان الميزان: ٥/٦٣.

الْمُقَوِّمِيُّ، فقرأنا عليه الكتابَ دَفعات، وكانَ سماعهُ ـ يعني الْمُقَوِّميّ ـ فيه صحيحاً لا خلاف فيه)[1].

إنَّ اهتمام المُحَدِّثين بِروايةِ النُّصُوصِ بالسَّنَدِ المُتَّصِلِ، والتزامِهِم بأصولِ الرِّواية والتحمُّلِ، وتدوينِ سماعاتِهِم وقراءاتِهِم وبلاغاتِهِم علىٰ المُصَنَّفاتِ الَّتي رووها لم تترك الفرصةَ لِمُنْتَحِلٍ مِن أن يَدُسَّ في هذهِ المُصَنَّفاتِ ما ليسَ منها، أو أن يَدَّعيَ في الكتابِ ما ليسَ فيه إضافةً إلى أنَّ رِواية هذهِ المصنَّفات وسماعها مِن أفواهِ الشَّيوخِ قد أدَّت إلى ضبطِ هذهِ المُصَنَّفات مِن التَّحريف أو التَّصحيف، أو أن تتداخلِ الرِّوايات بعضها في بعضٍ . .

وهكذا استطاعَ المُحَدِّثونَ بواسطة عنايتهم لِفَنِّ الرِّواية أن يُحافظوا على بقاءِ الأُصولِ صَحيحَةً سَالِمَةً مِن يدِ العَابثين أو انتحالِ الْمُنْتَحلينَ . .

المُصَنَّفات في معرفة رواةِ الكتُبِ والمَسَانيد

إن عناية المحدِّثينَ في رواية النُّصوصِ شَفَهِيَّةً كانت أم كِتَابِيَّةً دفعتهم إلى الاعتناء التَّام بِصيغ التَّحَمُّلِ والأداء، إضَافَةً إلى التَّحري الدَّقيق لِمَعْرِفَة رُواةِ السُّننِ والمسانيد، فَأَلَّفوا مِن أجلِ هذا المُصَنَّفات الَّتي تَتحدَّث عَن هؤلاءِ الرُّواةِ وذِكْرِ أسماء المصَنَّفاتِ التي رَواها أولئك الرُّواةِ . .

ومِن هذهِ المصَنَّفات كتاب «التَّقييد لِمَعْرِفَةِ الرُّواةِ والسُّننِ

---

(١) انظر: التَّدوين في أخبار قزوين للإمام عَبْدِ الكريم بْن مُحَمَّدٍ الرَّافعيّ: ٤/٢٠٢ ـ ٢٠٣، التقييد لابن نُقطة: ٢/٢٨٦ ـ ٢٨٧، برقم: ٦٣٥، المغني في الضعفاء للذهبي: ٢/٣٨٠، برقم: ٦٨٢٥، الميزان: ٤/٣٣٠، لسان الميزان: ٦/٢١٦.

والمَسَانيد»[1] لأبي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الغَني الحَنْبَلِيِّ الشَّهير بابْنِ نُقطة المُتَوفَّى سَنَة (٦٢٩هـ). .

وَذَيَّلَ عليه قاضي القضاة تَقِيّ الدِّين مُحَمّد بن أحمد الفاسيّ المكّي المُتَوفَّى سَنَة (٨٣٢هـ) في كتابه «ذيل التَّقييد في رواة السُّنن والمسانيد»[2]. . وغير ذلك من المصَنَّفات العديدة التي تحدَّثت عن رواةِ السُّنن والمسانيد. .

كما أنَّ حرصَ المحدِّثينَ على رِوايةِ الكُتُب والمَسانيدِ ومعرفةِ أحوالِ رُواتِها دفعهم إلى الرِّحلة مِن أجل سَمَاعِ الحديث ولِقاءِ الشُّيوخِ وتَعَرُّف أحوالِهِم وَذِكْرِ مَرْوياتِهِم وتأليف «معاجم الشيوخ» و «المشيخاتِ» و «البرامجِ» و «الأثباتِ» و «الفهارس». . .

وأُلِّفَ في هذا المجال قديماً وَحديثاً العشرات مِن هذه المُؤلَّفات وَلَعَلَّ مِن أشهرها كتاب «معجم شيوخ الإمامِ الحافظ أبي سَعْدٍ عَبْدِ الكريم بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ منصُورٍ السَّمْعانيِّ التَّمِيمِيّ» المُتَوفَّى سَنَة (٥٦٢هـ).

والموجود منهُ في وقتنا الحاضر «المُنْتَخَبُ مِن معجمِ شيوخ الإمام أبي سَعْدٍ عَبْدِ الكريم بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مَنصُورٍ السَّمعانيِّ التَّميميِّ»[3].

---

(١) الكتاب طبع بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد الدّكن الهند ـ (١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م).

(٢) طبع بتحقيق كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت (١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م).

(٣) الكتاب وَفَّقني الله تعالى لِدراسَتِهِ وتحقيقه.

إذ اشتمل هذا الكتاب على ترجمة المئاتِ مِنَ الشُّيوخِ ، مع ذِكْرِ العَديد مِن المصنفات الَّتي رواها هؤلاءِ الشُّيوخِ بِسَنَدِهم إلى مُؤلِّفيها . . إضافة إلى أنَّ السَّمعانيَّ رَحمهُ الله تعالى قد حَرِصَ على الرِّواية والاقتباس من هذهِ المصنَّفاتِ بِسَنَدِهِ المُتَّصِل وبناءاً على هذا فإنَّ كتابه هذا يُعَدُّ مِن أحسنِ الوثائقِ التاريخيَّةِ الَّتي حَفِظَت لنا العَشرات مِن أسماء المصنَّفات إضافةً إلى الاقتباس منها بالسَّندِ[١] . .

ومِن المصنَّفات الهامة في هذا المجال أيضاً «فهرسة ما رواهُ عن شيوخه مِنَ الدَّواوين المصَنَّفَةِ في ضروب العِلْمِ وأنواع المعارف تأليف الشيخ الفقيه المحدِّث المُتقن أبي بكر مُحَمَّد بْن خير بْنِ عُمَرَ بْنِ خليفة الأُموي الإشبيلي»[٢] المُتَوفَّىٰ سَنَة (٥٧٥هـ) وغير ذلك مِن «الفهارس» و «الأثباتِ» و «معاجم الشيوخ»[٣] .

وهكذا فإن الرِّواية تُعَدُّ مِن أفضلِ الوسائِلِ الَّتي اتَّبعها المحدِّثُونَ في سبيل المحافظةِ على سلامةِ وَصِحَّةِ النُّصوص وَجَوْدَتِها .

• • •

---

(١) راجع دراسة الكتاب .

(٢) الكتاب مطبوع انظر ثَبت المصادر والمراجع .

(٣) ذكرنا بعضها في فقرة : «تسمية الكتاب وصحة نسبته إلى المصنِّف» . ص : ١١٣ـ ١١٥.

البَابُ الثَانِي

الفَصْلُ الأوَّل: مَـرَاحـلُ التَّحـقيـق الأوَّلـيَّـة.

الفصلُ الثَّاني: المعارضةُ بينَ النُّسَخِ أهميتُها ونتائِجُها.

الفصل الأوَّل
مراحـل التحـقيق الأوَّليـة

أوَّلاً ـ تـوفر النُّسـخ واختيارُ نُسْخَـة تَكُونُ أصـلاً يُعتَمَدُ عليـهِ في التَّحقيق:

لقـد اهتَمَّ العلماءُ قَـديمـاً بـالكُتُبِ وَبَـذَلـوا جُهُـوداً جَبَّـارَةً مِنْ أَجْـلِ الحُصُـولِ عليها، وَكَـانَ الخلفاءُ والملوكُ والسَّـلاطينُ يُـرسِلُونَ النُّسَّـاخَ مِن أجـلِ أن يَسْتَنْسِخُوا لَهُم الكُتُبَ والمصنَّفـات، واشْتُهِـر الكثيـرُ مِنَ النُّسَّـاخِ وعُرِفُوا بجمالِ الخطِّ وَدِقَّتِه.. كما عُرِفَ الكَثيرُ مِنَ المصَنِّفينَ بِحُسْنِ الخَطِّ وَجمالِهِ، أو بِرَدَاثَةِ الخَطِّ وصعوبةِ قراءتِهِ. وَلَعَلَّ أَوَّل الخطوات الَّتي يَتَّخـذُها المُشْتَغِـلُ بِفَنِّ التَّحقيقِ بعد اختيـاره تحقيق كتابٍ مـا هـو السَّعيُّ مِن أجـلِ جَمْعِ نُسَخِهِ، وذلكَ بالرُّجُوعِ إلى الفهارسِ العامَّـةِ ككتاب «تـاريخ الأدب العــربـي» للمُسْتَشــرق الألمــانـي كــارل بــروكلمـن Carl brockelmann (ت ١٣٧٥هـ ـ ١٩٥٦م)، ويَقـع في مجلَّدين، وأتبعهما بملحق في ثـلاث مُجَلَّدات.

وقد قامَ بنقله إلى العربية الدكتور عَبـد الحليم النَّجَّار، فـاصدر ثـلاثة أجـزاء، ثُمَّ تُوفِّي قبـل إتمامـه، ثُمَّ صدر الجـزء الرابـع ـ الجـزء السَّـادس بترجمة الـدكتور السَّيِّـد يعقوب بكـر، وبذلـك توقفت تـرجمة هـذا الكتاب الثَّمين.

أو «تاريخ التراث العربـي» لفؤاد سزكين وهو بـاللُّغة الألمـانية أيضـاً،

وقد قامت جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرِّياض بترجمة ما يَتَعَلَّق بالعلوم الإسلامية والإنسانية.

أو غير ذلك مِن فهارس المكتبات العالمية، كفهارس مكتبات العراق أو مِصْرَ أو المغرب أو تونس، أو تركيا، أو إيران، أو إسبانيا، أو بريطانيا وإيرلنده، أو أمريكا، أو المملكة العربية السعودية لا سيما أنَّ فيها العديدَ مِنَ المراكز العلميَّة الَّتي تخصصت بجمع المخطوطات العربية سواء الأصول أو تصوير المخطوطات مِن أماكن وجودها في المكتبات العالمية على المايكروفلم، وكذا معهد المخطوطات العربية بالقاهرة أو الكويت، أو غير ذلكَ مِنَ المكتبات العَالميَّة الَّتي اهتمت بجمع الكتب المخطوطة أو تصويرها.

وَبَعْدَ أن تَتوفَّر النُّسَخ الخطيَّةَ للكتابِ المراد تحقيقهُ يأخذِ المحقِّقُ بِدراسَةِ هذهِ النُّسَخِ ويجبُ أن يُراعيَ في اختيار نُسْخَةٍ تُتخذُ كأصلٍ ما يلي:

(أ) **قِدَم النُّسْخَة المخطوطة**: لا شَكَّ أنَّ قِدَم النُّسخة المخطوطة لا سيما إذا كانَ الكِتاب بخَطِّ المُصَنِّف قد يَكُون مِن أهمِّ الأسبابِ الَّتي تُرَشِّحُهُ لأن يُتَّخَذَ كأصلٍ أُمٍّ يُعْتَمَدُ عليهِ في تحقيقِ الكتابِ ونشرِهِ.

(ب) **النُّسخة التَّامَّة**: إنَّ قِدَم النُّسْخَة قد لا يكونُ مُبَرِّراً كافياً لأن تُتخَذَ أصلاً في تحقيق الكتاب ونشرِه بل لا بُدَّ أن تتوفَّر أمورٌ أخرى تُعينُ القِدَم، وَلَعَلَّ أهم هذهِ الأمور هو: الحصُولُ على نُسْخَةٍ كامِلَةٍ غير ناقصة فَكَمْ مِن نُسخَةٍ قديمَةٍ أو بِخَطِّ المصنِّف لا تصلح أن تُتَّخَذ كأصلٍ وذلك لِكَثْرَةِ السَّقَطِ الَّذي فيها أو الطَّمس، أو غير ذلك مِن عوامِلِ التَّآكُل

والرُّطوبة، أو أنَّها مِن مُسَوَّدَةِ المصنِّف. . أو أنَّ المصَنِّفَ كتبها بخطِّهِ الرَّديء الصعب القراءة. .

أو غير ذلك مِن الأمور التي تُعيقُ المحقِّقَ وتمنعه مِن أن يتَّخِذَ النُّسخَة القديمة كأصلٍ يُعْتَمَدُ عليه في تحقيق الكتاب.

فالحصُولُ علىٰ نُسْخَةٍ كامِلَةٍ مُتْقَنَةٍ هي مِن أهمِّ المُبَرِّراتِ الَّتي يتـذَرَّعُ بها المحقق لاتِّخاذِها كأصلٍ.

ويُنبه هنا على مسألة مُهِـمَّةٍ، وهي أنَّ الْمُحَقِّقَ قـد يقفُ على أكثر مِن نُسخةٍ وَبِخَطِّ المُصَنِّف، أو أنَّها قد قُرئت عليه وَوَضَعَ خَطَّهُ عليها، وفي هذه الحالة يجب الاعتماد على النُّسخةِ الَّتي عُـرِضَت على المُصَنِّفِ آخر مَـرَّةٍ، وهـذه تُعرفُ بحسب التَّـواريخ الَّتي سُجِّلت عليهـا وثُبِّتت عليهـا سمـاعـات المُـؤَلِّف، أو قُرئت عليـه فَيُعْتَمَدُ في ذلـك النُّسخة الأخيـرة في المُعَارَضَـةِ. ومثـالُ ذلك نُسَـخ «فتح المُغيث» للسَّخـاوي (ت ٩٠٢هـ) فـإنَّ علىٰ نُسَـخِ الكتابِ خطوطاً للمُؤلِّفِ، ومعَ ذلك فَإنَّ آخر النُّسَخ قد أضافَ إليهـا المُؤلِّف نَفْسُـهُ كثيراً مِن القضـايا والاستـدراكات العِلميَّـة تـزيـدُ علىٰ بعض النُّسَخِ بمقدار ثلث الكتاب، وهذه النُّسخة هي نُسخة مكتبة الحرم المكيِّ.

وقد يُنبه المُؤلِّف نَفْسُـهُ إلى أنَّ هذه النُّسخـة هي الَّتي يجب أن تُعتَمد وأنَّ ما سبق له تأليفه قد رَجَعَ عنهُ، كما في نُسخة «غاية المقصد في زوائـد المُسْنَـد» لنـور الـدِّين عليِّ بْنِ أبـي بَكْـرِ بْنِ سُليمـان الهَيْثَمِيِّ (ت ٨٠٧هـ) حيثُ نَصَّ المُؤلِّف نَفْسُـهُ في نُسخَةِ «الإسكنـدريَّـة» على أنَّهـا هي النُّسْخَـة الَّتي قامَ بتعديلها، وأنَّها هي المُعْتَمَدَة.

(ج) إنَّ النُّسخـة الَّتي عُورضت وقـوبلت على نُسَخٍ أخـرى وَقَرأهـا

عـددٌ مِنَ العُلَمَـاءِ، وَصُحِّحَت، وكُتِبَت عليهـا البـلاغـات، والسَّمـاعـات، وخطوط العلماء، إضَافَةً إلىٰ كَـوْنِ ناسِخهـا مِن أهل الضَّبط والتَّقييـد، ومِنَ المعـروفينَ بجـودةِ الخَطِّ وَحُسْنِـه، مـع قِلَّةِ أخـطائها وَنُـدرة التَّصحيف والتحـريف فيها يجعلهـا هي المرشحـة لأن تُتَّخذَ كَـأَصْلٍ يُعْتَمَـدُ عليـه في التحقيق.

(د) قَـدْ لا يَقفُ المحقِّقُ إلاَّ على نُسْخَةٍ وحيـدةٍ وهذا أمـرٌ يَحْـدُثُ كثيراً.. فَإن كانت النُّسْخَةُ قَد عُورِضَت وقـوبِلت وَصُحِّحت وقَرَأَهـا عددٌ مِنَ العلماءِ، وكُتبَ عليها السَّمـاعات والبـلاغات، وخـطوط العلماء، أو قُـرئت على مُصَنِّفيها، إضَافَةً إلى كون ناسخها مِنْ أهلِ الضَّبطِ والتَّقييد، وَذي خَطٍّ حَسَنٍ جَميلٍ[1]... فَإنَّ هذهِ النُّسخَةَ خيرٌ ألْف مَرَّة مِنَ كِتَابٍ تَعَدَّدَت نُسَخُهُ غير أنَّها لم تف بالمطلوب وهو الوصول إلى ما كتبه المؤلِّف.

فنسخة واحدة مقابلة ومُعَارَضَة قد تكفي في التحقيق.

قـال الإمام النَّـوويّ رحمه اللَّهُ تعـالى: «... وإلاَّ فلا يُشتـرط تعداد الأصولِ والرِّوايات، فَإنَّ الأَصْلَ الصَّحيحَ المُعْتَمَـدَ يكفي وتكفي المقابلة، واللَّهُ أعلم»[2].

---

(١) هذه الأوصاف انطبقت على مخطوطة كتاب «مشيخة قاضي القضاة بدر الدين ابن جماعة».

(٢) شرح مُسلم للنووي: ١/ ١٤.
وانـظر: «صيانـة صحيـح مُسْلِم» لابن الصـلاح: ص ١١٧، إرشـاد طُـلاب الحقائق: ١/ ١٣٦، المنهل الرَّوي: ص ٣٤، التبصرة والتذكرة، وفتـح الباقي: ١/ ٢٨، النكت على ابن الصـلاح: ١/ ١٧٩، فتـح المغيث: ١/ ٥٩، تـدريب الراوي: ١/ ١٥٠، توضيح الأفكار: ١/ ١٥١.

ثانياً ـ تَسْمِيةُ الكِتاب وَصِحَّة نِسبته إلى المُصَنِّف:

بعد أن تتجمع لدى المحقِّق النُّسخ الكافية للتَّحقيق لا بُدَّ أن يُتأكَّد مِن تَسميةِ الكتابِ وصِحَّةِ نِسْبَتِهِ إلى المصَنِّف فَكَم مِن كِتابِ ألصق عليه النُّساخُ اسماً يختلِفُ عن اسْمِهِ الَّذي سَمَّاهُ بِهِ مُصَنِّفه إماً جَهْلًا، وإمَّا كي يروج ويُباع بثَمَنٍ أعلىٰ مِن ثَمَنِهِ.

ومثال ذلك كتاب «التاريخ الأوسط» لأبي عبد الله محمد بن إسماعيلَ البُخاريِّ (ت ٢٥٦هـ).

فقد نُشِرَ هذا الكتاب بالهند على حَاشية رجال الطحاوي بعناية الجعفري الزَّينَبي وبتعليق شمس الحق تحت عنوان «التاريخ الصغير».

وكذا حققهُ محمود إبراهيم زايد بمصر طبع دار التراث تحت هذا العنوان «التاريخ الصغير».

وقد وَقَعَ النَّاشرون في خطأ عِلْمِيٍّ كبير، إذ إنَّ الصَّواب أنَّ ما نشروه هو «التاريخ الأوسط» للبخاري لا «التاريخ الصغير».

وذلك للأسباب التَّالية:

أوَّلًا ـ إنَّ النقول الكثيرةَ المقتبسة مِن «التاريخ الأوسط» للبخاري هي بنصِّها في «التاريخ الصغير» ومن هذه النصوص:

(أ) قال الذَّهبيُّ في سير أعلام النبلاء: ٥/٢٢٢ ـ ٢٢٣:

(واختلفوا في وفاة ثابت، فعَن جعْفَر بْنِ سُلَيْمَانَ مِمَّا رواه البخاريُّ في «تاريخه الأوسط»، عن مُحَمَّدِ بْنِ محبوب، عن شيخ له، عنه، قال: مَاتَ ثابت، ومالك بْنُ دينار، وَمُحَمَّدُ بْنُ واسع سَنَةَ ثلاث وعشرينَ ومائة.

قال سعيدُ بْنُ عامر عَن الثلاثة: ماتوا في سَنَة واحدة قبل الطاعون أراهُ بِسنتين.

وقال البخاريُّ: حَدَّثنا أحمدُ بْنُ سُلَيْمَانَ، سمعتُ ابنَ عُلَيَّة، قال: ماتَ ثابت سَنَةَ سبع وعشرينَ ومائة، وماتَ ابنُ جُدْعَانَ بعدهُ.

وَعن مُحَمَّدِ بْنِ ثابت، قال: ماتَ ثابت سَنَةَ سَبْعٍ وعشرينَ ومائة، وهو ابنُ سِتٍّ وثمانينَ سَنَة).

وهذا النَّص الَّذي اقتبسه الذَّهبي في سير أعلام النبلاء عَن البُخاريِّ في «التاريخ الأوسط» هو بنصه في «التاريخ الصغير» المطبوع: **٣١٨/١**.

ونقل الذَّهبي أيضاً في الميزان: **٣٩٦/٣** ترجمة (قيس بن الرَّبيع) نصاً عن «التاريخ الأوسط» هو بنصه في «التاريخ الصغير»: **٣٩٦/٢**.

(ب) **قال أبو عليٍّ الحُسينُ بْنُ مُحَمَّدٍ الغَسَّانيُّ الجَيَّاني** (ت ٤٩٨) في كتابه القَيِّم «تقييد المُهمل وتمييز المشكل» الورقة: (٢٨ أ ــ ٢٨ ب):

(. . . قال البُخَاريُّ في «التاريخ الأوسط»: حَدَّثنا سَعيدُ بْنُ مَرْيَم، أخبرنا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَر، أخبرنا زيد ــ يعني ابن أسْلم ــ، عَن سعيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَن أبي هُرَيْرَةَ، قال: أتيتُ الطُّورَ فلقيتُ حُمَيْلَ بْنَ بَصْرَةَ الغِفَاريّ، وَذَكَر الحديث.

قال البخاريُّ: تابعه روح بْنُ القاسم، عَن زيد بْنِ أسْلَم. وقال الدَّراوَرْدِيُّ: عَن زيد: جَميل يعني بالجيم، وهو وهم. . .).

وهذا النَّصُّ بِطُولِه في «التاريخ الصَّغير» للبخاري: **١٢١/١** مِمَّا يَدلُّ على خطأ مَن قال «التاريخ الصَّغير» وَإِنَّ الصواب أَنَّهُ «التاريخ الأوسط».

(ج) **نَقَلَ ابنُ حَجَر العَسْقَلاني** (ت ٨٥٢هـ) العَديدَ مِنَ النصوص في «تهذيب التهذيب» وَعزاها إلى البخاري في «التاريخ الأوسط» وهي بنصِّها في «التاريخ الصغير»، وَمِن هذه النصوص:

ـ قال الحافظ ابنُ حجر في ترجمة «حرملة بْنُ إياس، ويُقال: إياس بْنُ حَرْمَلَة...» في تهذيب التهذيب: **٢٢٨/٢**:

(ذَكَرَهُ البخاري في فصل مَن ماتَ مِن مائة إلى عشر ومائة في «التاريخ الأوسط»). وهو كذلك في «التاريخ الصغير» المطبوع: **٢٢٦/١**.

ـ وكذا في تهذيب التهذيب: **١٢٤/٢** (ترجمة جُوَيْبِر بن سعيد الأزدي)، قال: (وَذكره البخاري في «التاريخ الأوسط» في فصْل: مَن مات بينَ الأربعين إلى الخمسين ومائة) وهو كذلك في «التاريخ الصغير»: **١٠٧/٢**.

ـ وكذا تهذيب التهذيب: **٢٢٩/٣** (ترجمة رافع بن خديج بن رافع)، قال: (وذَكَرَهُ في «التاريخ الأوسط» في فصل مَن مَات مِنَ الخمسين إلى السِّتين).

وهو في «التاريخ الصغير»: **١٠٥/١**.

ـ وكذا في تهذيب التهذيب: **٢٨١/٥** ترجمة «عبد الله بن عبد الله بن أويس»، قال: (وَذَكَرَهُ البخاري في «التاريخ الأوسط» مقروناً بنافع بن عُمر الجُمَحِي).

وهو كذلك في «التاريخ الصغير»: **١٧٨/٢**.

وغير ذلك مِنَ النصوص العديدة التي اقتبسها الحافظُ ابنُ حَجَر في

«تهذيب التهذيب» وعزاها «للتاريخ الأوسط» للبخاري. وهي موجودة في «التاريخ الصغير» المطبوع مِمَّا يَدُلُّ على أنَّهُ «التاريخ الأوسط» وليس «التاريخ الصغير».

ثانياً ـ سَنَد الكتاب:

١ ـ «التاريخ الصغير»:

(أ) روى «التاريخ الصغير» عن الإمام البخاري: (الشيخ العالم الصدوق، أبو القاسم، عَبْدُ الله بْنُ مُحَمَّد بْنِ عَبْدِ الرَّحْمن بْنِ الخَليل بْنِ الأشْقَر تُوفِّي سَنَةَ بضع عشرةَ وثلاثمائة).

قال الخطيب في تاريخ بغداد: ١٠/١١٧، ١١٨: (سمع... مُحَمَّد بْنَ إسماعيلَ البخاريّ، وكانَ عنده عنهُ «تاريخه الصغير»).

وكذا قالَ السَّمعاني في الأنساب: ١/٢٧٦ (الأشقر)، والذَّهبي في سير أعلام النبلاء: ١٤/٣٠٣.

(ب) وروى «التاريخ الصغير» عن (ابن الأشقر) (ابنُ زَنْبِيل) قالَ الذَّهبيُّ في سير أعلام النبلاء: ١٧/٩٩ ـ ١٠٠):

(الشَّيخُ الجليلُ، المُسْنِدُ الصَّادِقُ، أبو العَبَّاس، أحمدُ بْنُ الحُسَيْن بْنِ أحمدَ بْنِ زَنْبِيل النَّهَاوَنْدِيُّ.

قَدِمَ هَمَذَانَ في رَمَضَانَ سَنَةَ اثنتين وأرْبعمائة، فَحدَّثَ بـ «التاريخ الصَّغير» للبخاري، عَن أبي القاسم عَبْدِ الله بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الأشْقَر القاضي البَغْدَادِيِّ، عَن المُصَنِّف...).

(ج) وَرَوى «التاريخ الصَّغير» عن ابْنِ زَنْبِيل الشَّيخ المُعَمَّر أبو منصور مُحَمَّدُ بْنُ الحَسَن بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ يُونس النَّهاونديُّ.

(د) ورواه عن أبـي منصور (الشَّيخُ الإمـامُ الخطيبُ، أبـو الحسن، عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أحمدَ الرُّوذْراوريُّ الْمُشْكَانِيُّ الشافِعِيُّ، خطيبُ مُشْكان، وهي قريةٌ مِن عَمَلِ رُوذْرَاور على ستِّ فَراسِخَ مِن هَمَذَان.

وُلِدَ سَنَةَ سِتٍّ وَستِّينَ وأرْبعمائة بِمُشْكَانَ.

فَقَدِمَ عليهم الشَّيخُ المُعَمَّرُ أبو منصور مُحَمَّدُ بْنُ الحَسنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ يُونُسَ النَّهاوَنْدِيُّ سَنَةَ نَيِّف وَسبعينَ ـ وأربعمائة ـ فَسَمِـعَ هذا منـهُ «التَّاريـخ الصغير» للبخاري بِسَمَاعِهِ مِنَ القـاضي أبـي العَبَّاس بْنِ زَنْبِيْـل النَّهاونْـدِيِّ، عن القاضي عَبْدِ الله بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الأشْقَر، عَن البُخاري . .

قال الذَّهبـيُّ: آخرُ مَن روىٰ عنهُ بالسَّماع عَبْدُ البَرِّ بْنُ أبـي العلاء . .) سيـر أعلام النبـلاء: ٢٠/٣١١ ـ ٣١٢، وانـظر هَـذهِ الـرِّوايـة وَكيف روىٰ السَّمعـاني صاحب «الأنسـاب» المُشْكَاني «التـاريخ الصغيـر» للبخـاري في الأنساب: ١٢/ ٢٨٠ ـ ٢٨١.

(هـ) وروى عن الْمُشْكَـانِيِّ «التـاريـخ الصغيـر» للبخـاري: (الشيـخُ المُسْنِدُ أبو مُحَمَّدٍ، عَبْدُ البَرِّ بْنُ الحَسنِ بْنِ أحمدَ الهَمَذَانِيُّ العَطَّارُ.

قـال ابنُ نقـطة: روىٰ عَن أبـي الحسن عليِّ بن مُحَمَّـدِ الْمُشْكَـانِيِّ «تاريخ البخاري الصغير».

تُوفِّيَ سَنَة أربعٍ وعشرينَ وستمائة).

تـرجمتـه في: التقييـد ٢/١٦٩ ـ ١٧٠، بـرقم: ٥٠٨، سيـر أعـلام النبلاء: ٢٢/٢٦٣ ـ ٢٦٤.

وهـذا السَّند هـو نَفْسُ سَند «التـاريخ الصَّغيـر» الـذي ذكَـرَهُ الحـافظ

ابن حَجَـر في تغليق التَّعـليق: ٥/٤٥٩، وهـدي السَّـاري: ص ٤٩٢، والمعجم المفهرس (الورقة: ٧٠ ب).

والـروداني في: صلة الخَلَف: (ص: ١٥٥).

وهذا السَّند لا علاقة لَهُ بِسَنَد «التاريخ الصغير» المطبوع وإنَّما سَنَد «التاريخ الصغير» المطبوع هو سَنَدُ «التاريخ الأوسط» الذي سيأتي الحديث عنهُ.

٢ ــ «التاريخ الأوْسط»:

قال أبو بكر مُحَمَّدُ بْنُ خَيْر الإشبيلي (ت ٥٧٥هـ)، وهو يَتحـدَّث عن روايته لِمُصَنَّفَاتِ البخاري:

(أ) (**«التاريخ الأوسط»** لَهُ، سَبعة أجزاء.

حَـدَّثني بـه أبـو مُحَمَّدٍ ابن عتـاب رَحِمَـهُ اللَّهُ، عن أبي عُمَـر ابْنِ عَبْـدِ البَـرِّ، عَن خَلَفِ بْنِ قـاسم الحـافظ، عَن أبـي مُحَمَّـدٍ عَبْـدِ الله بن محمد بْنِ جَعْفَر بْنِ الـوَرْد البغدادي، عَن عَبْـدِ الله بْنِ أحمدَ بْنِ عَبْـدِ السَّلام الخَفَّاف، عَن البخاري)[1].

(ب) (وَحَـدَّثني بِهِ الشَّيـخُ أبو الحَسن عَليُّ بْنُ عَبْـدِ الله بْنِ مـوهـوب رَحِمَهُ اللَّهُ، عَن أبـي العَبَّاس أحمد بْنِ عُمَرَ بْنِ أنس الـدِّلَّائيِّ، عَن أبـي ذَرٍّ عَبْدِ بْنِ أحمدَ الهَرَوِيِّ، قال: نا أبو عليٍّ زاهرُ بْنُ أحمدَ السَّرْخَسِيُّ، قال: نا أبو مُحَمَّد زنجويه بن مُحَمَّد النَّيْسابوري، عن البخاري)[2].

---

(١) الفهرست: ص ٢٠٥.

(٢) الفهرست: ص ٢٠٥.

وهـذا السَّنـد «للتـاريـخ الأوسط» والـذي قبله همـا السَّنــدان اللَّذان ذَكـرهما ابن حَجْـر في «هدي السـاري»: ص ٤٩٢، والدَّاودي في طبقـات المفسِّـرين: ٢/١٠٧. والسَّند الثَّـاني ذَكَـرَهُ الـروداني في «صلة الخلف»: (ص: ١٥٥) وسَنَـد أبـي ذَرٍّ عَبْد بْن أحمـد الهرويّ الـذي ذَكَر الحُفَّـاظ أنَّهُ سَنَد «التاريخ الأوسط» للبخاري؛ هو نَفْسَهُ سَنَـد «التاريـخ الصغير» النُّسخَـة المطبوعة مِمَّا يَدلُّ على خطأ مَن سَمَّـاه «التَّاريـخ الصغير» وأنَّ الصَّـواب هو «التاريخ الأوسط» للبخاري.

* * *

ثالثاً ــ مَادَّة الكتاب:

ذَكَرَ الروداني في «صلة الخَلَف»: (ص: ١٥٥): «التـاريخ الصغيـر» للبخـاري وقال: «وهـذا التاريـخ خاص بـالصَّحـابَة، وهـو أوَّلُ مُصَنَّفٍ في ذلك».

بينما مَادَّة كتاب «التاريـخ الصَّغير» للبخـاري المطبـوعة اشتمَـلَ على تاريخ الصَّحابة وغيرهم كما جاءَ في «مُقَدِّمَة الكتاب» مِمَّا يدلُ دلالَـةً قَاطِعَـةً أنَّ المطبوع هو «التاريخ الأوسط» لا «التاريخ الصغير».

كما أنَّ «التاريخ الأوسط» مُرَتَّب على السَّنـواتِ، نقل ذلـك ابن حَجَرٍ وَغيره في أكثر مِن موضِعٍ كما تَقَدَّم ذلـك في الصفحات السـابقة، يُضـاف إلى ذلـك أنَّ مُقَدِّمـة «التاريـخ» المطبـوعة تُبيِّن هـذا الأمر، قـالَ البُخاريُّ: «كتـابٌ مختصَرٌ مِن تـاريـخ النَّبـيِّ ﷺ، والمهـاجـرينَ والأنصـار، وطبقـات التَّـابعينَ لهم بإحسـان، وَمَنْ بَعْدَهم، ووفـاتِهِم، وَبَعْضِ نَسَبهم، وكُناهم،

وَمَن يُرْغَبُ في حديثِهِ. . . »[1].

وفي هذا ما فيه الكفاية على أنَّ «التاريخ الصَّغير» المطبوع هو في الحقيقة «التاريخ الأوسط» للبخاري.

رابعاً ــ تَعدُّد النُّسخ:

ذَكَرَ غير واحدٍ مِن طُلابِ العِلْمِ أنَّهُم اطَّلعوا على نُسخَةٍ مِن «التاريخ الأوسط» للبخاري في مكتبة البَسَّام[2] وَبَعْدَ مقارَنتها بـ «التَّاريخ الصَّغير» للبخاري النُّسخَة المطبوعة تبيَّن لَهُم أنَّها مطابقة لها، وبذلك يندفِعُ آخر شَكٍّ يُمكن أن يَتَطَرَّقَ إلى أذهاننا وهو أنَّ «التاريخ الصَّغير» المطبوع هو في الحقيقة «التاريخ الأوسط» للبخاري.

وَمثالُهُ أيضاً كتاب «التَّحبير في المعجم الكبير»[3] للإمام الحافِظِ أبي سَعْدٍ عَبْدِ الكَريمِ بْنِ مُحَمَّدٍ السَّمْعَانِيِّ المتوفَّىٰ سَنَة (٥٦٢هـ).

هذا الكتابُ هو الآخر قد طُبِعَ بهذا الاسم «التَّحبير في المُعْجمِ الكبير» خطأً، وهو في الحقيقة، «مُنتخَب» أو «مختصرٌ» لكتابِ «مُعجم شيوخ السَّمعاني» أي «الْمُعْجَم الكبير» أو «مُنتخب» أو «مختصر» لكتاب «التحبير في المعجم الكبير».

---

(١) التاريخ الصغير: ١/١.

(٢) في مدينة عُنَيْزَة في المملكة العربية السُّعودية.

(٣) طبع بتحقيق الأساتذة الفاضلة مُنيرة ناجي سالم، مطبعة الإرشاد، بغداد (١٣٩٥هـ ــ ١٩٧٥م).

وقد أخطأت الأستاذة الفاضِلة مُحَقِّقة الكتاب فطبعتهُ باسم «التَّحبير»، دون أن تَتَنَبَّه لِذلك.

وَلَعَلَّ مِن المُفيد أن أذْكُرَ ما كَتَبْتُهُ في مُقَدِّمَة تحقيقي لكتاب «المُنْتَخب مِن مُعْجم شيوخ السَّمعاني»[1] لِنطَّلِعَ على صِحَّة تسمية الكتاب:

نظرةٌ على «التَّحبير» و «المعجم الكبير»

ذَكَر المُؤلِّفونَ مِنَ الحُفَّاظِ أنَّ للسَّمْعَانيِّ معجمين للشّيوخ أحدهما: «معجم شيوخه»، وهو المُسَمَّىٰ «الْمُعْجَمُ الكبير»، قالَ ابنُ النَّجّار: (نقلتُ أسماءَ تصانيفه مِن خَطّه «أي خطِّ السَّمْعَانيّ»: «معجم شيوخه» ثمانونَ طاقة...).

وَقَال أيضاً: «في عشرةِ مُجَلَّدات»[3]، وكذا قالَ الذَّهبيُّ في «العِبَر»[4]، وقالَ أيضاً: «وَعَمِلَ الْمُعْجم في عِدَّةِ مُجَلَّداتٍ»[5].

وأمَّا الكتابُ الآخر فهو: «التَّحبير في المعجم الكبير».

قال ابنُ النَّجّار: «ثلاثمائة طاقة»[6].

---

(١) الكتاب تحت الطبع.

(٢) سير أعلام النبلاء: ٢٠/٤٦١، تذكرة الحفاظ: ٤/١٣١٧، طبقات الشافعية الكبرىٰ للسبكي: ٧/١٨٢.

(٣) المستفاد: ص ١٧٣.

(٤) العبر: ٣/٣٨.

(٥) تذكرة الحفاظ: ٤/١٣١٦.

(٦) سير أعلام النبلاء: ٢٠/٤٦١، تذكرة الحفاظ: ٤/١٣١٧، طبقات الشافعية الكبرىٰ: ٧/١٨٣، طبقات ابن قاضي شُهْبَة: ٢/١٢.

وَلعَلَّ قول ابن النَّجّار: «ثلاثمائة طـاقة» فيـه وهم أو تحريف فقـد قالَ ابنُ النَّجَّار وهو يصفُ التَّحبير: (وقد أَلَّف كتاب «التَّحبير في مُعْجَمِهِ الكبير» يكون ثلاث مُجَلَّدات)[1].

فليسَ مِن المعقول أن يكون «المعجم الكبيـر» الذي يقـعُ في «عشرة مُجلَّدات» ثمانونَ طاقَةَ و«التحبير في المعجم الكبير» الذي يقع في «ثـلاثِ مُجَلَّدات» ثلاثمائة طاقة.

وإنَّما الصَّواب والله تعالى أعلم: «ثلاثُونَ طاقَةً» على اعتبار أنَّ الطَّاقة عشرة أوراق.

إنَّ المُتَأَمِّل لكتـابِ السَّمْعَانيِّ الـذي طُبعَ بـاسم «التَّحبير في المعجم الكبير» وَبَعْدَ دِرَاسَتِـهِ ومُقَارَنَتِـهِ بالنُّقُـولِ الَّتي اقتبسها الحُفَّـاظُ مِنَ «التَّحبير» سينتهي بنا إلى النتائج التَّالية:

أولاً: إنَّ كتاب «معجم شيوخ السَّمعانيّ» أكبر حجماً وأشمل مادَّةً مِن كتاب «التَّحبير».

ثانياً: إنَّ كتاب «التَّحبير في المعجم الكبير» ما هو إلاَّ كتابٌ مُخْتَصَـرٌ مِنَ «المُعْجَمِ الكَبيـر» وَأنَّ اسمَ الكتـابِ يَـدُل على ذلـك فـ«التَّحبيـر» في اللُّغَـةِ: يعني: «حُسْن الخطِّ والمَنْطِقِ، وَتحبيـر الخَطِّ والشِّعْـرِ وغيـرهمـا: تحسينـه.. وَحَبَّرْتُ الشِّعْـرَ والكَـلاَمَ حَسَّنْتُـهُ.. وَحَبَّـرْتُ الشَّيءَ تَحْبِيـراً إذَا حَسَّنْتَهُ»[2].

---

(١) سير أعلام النبلاء: ٢٠/٤٥٧.

(٢) لسان العرب: ٤/١٥٧ مادة (حبر).

فـ «المُعْجَم الكبيـر» لأبـي سَعْـدٍ السَّمْعَـانِيِّ روىٰ فيـه «عَمَّن دَبَّ وَدَرَجَ»[1]، فَأرادَ رَحِمَهُ اللَّهُ تعـالى أن يختصره وَيُهَـذِّبـه فـألَّف «التَّحبيـر في المعجم الكبيـر» الذي هـو عبارة عن مُـراجَعَةٍ وَتحسينٍ وتَهـذيبٍ «لِلْمُعْجَمِ الكبير».

ثـالثـاً: إنَّ الكتـابَ المـطبـوع بـاسمِ «التَّحبيـر في المعجم الكبيـر» لا يمكن أن يكونَ هو «التَّحبير» الذي كَتَبَهُ السَّمْعَانيُّ للأسبابِ التَّاية:

١ ــ إنَّ الكتـابَ المـطبـوعَ اعتُمِـدَ في تحقيقـهِ وَنشـرهِ على نُسْخَـةٍ وَحيـدةٍ في المكتبة الـظاهريـةِ بِـدِمَشْقَ تحت رقم (**٥٢٩** حـديث) وتقـع في **١٤٨** ورقة.

قالت مُحَقِّقَةُ الكتابِ: «إنَّ هذه النُّسخةَ نَاقِصَـةٌ مِن طَرَفيهـا، مِمَّا أدَّى إلى ضَياعِ اسمِ الكتابِ، واسمِ مُؤلِّفه، وكافةِ المعلوماتِ المتعَلِّقَةِ بأسبابِ تأليفِه، والنهجِ الذي سارَ عليهِ في ترتيبه. .»[2].

ولقـد اجتهدت «المحققـة الفاضلة» اجتهـاداً كبيـراً فتـوصَّلت إلى أنَّ الكتابَ هو «التَّحبير في المعجم الكبير» شأنُها في ذلك شأنُ الأستـاذ يُوسُفَ العُشّ رَحِمَـهُ اللَّهُ تعـالى الَّـذي سَبَقَهـا بِـذِكْـرِ ذلـك عنـدمـا صَنَـعَ فِهـرسَ مخطوطاتِ الظاهرية[3] ففُقْدانُ أوَّلِ الكتابِ وآخرهِ قد أضاعا فرصةَ التَّحقُّقِ والجَزمِ بأنَّ هذا الكتاب هو «التَّحبير في الْمُعْجَمِ الكبير».

---

(١) تذكرة الحفاظ: ١٣١٦/٤.

(٢) التحبير: ٣٢٧/١.

(٣) انظر: فهرس الظاهرية قسم التاريخ: ص ١٨١.

٢ ـ إنَّ هنالك نُصوصاً كَثِيرَةً قد نَقَلَهـا الحُفَّاظُ مِن كتـاب «التَّحبير في الْمُعْجَمِ الكبيـر» ولَمْ تُـذْكَـر في الكتـاب المـطبـوع بـاسم «التَّحبيـر»، لا سيما فيما يَتَعَلَّقُ بالأخبارِ والـرِّواياتِ الَّتي رَواهـا السَّمْعَانيُّ في «التَّحبيـر» وقد تنبَّهت المحقِّقةُ الفاضلةُ لهذا الأمر وحَاولت أن تَجِدَ تَبريراً عِلْمِياً لِفقدانِ هذهِ النُّصوصِ الَّتي نَقَلَها الحُفَّاظُ عَن «التَّحبير» ولم تقف عليها في النُّسخَةِ المُعْتَمِـدَةِ في التَّحقيقِ وَمِن هـذهِ التَّبـريـرات أنَّ الأمـرَ يَعُـودُ إلى اختــلافِ النُّسَخِ ، أو إلى سُقُوطِ تَراجم مِن النُّسْخَةِ.

وَقَـد عَلَّقت على سُقُوطِ بعض تـراجُم مِن نُسْخَـةِ التَّحبيـر. فقـالت: «وَنُسخَةُ التَّحبير التي بَيْنَ أيدينا تبدأ فيها ترجمة مَن اسمه تَميم في الوَرَقـة/ ٩ ب، وَمَن اسمـه جَعْفَـر في منتصَف الـورقـة/ ١١ أ تمـامـاً، وَمَن اسمــه الحَسَن في بداية الورقة/ ١٣ أ وَتنتهي بنهـاية السَّـطر الخامس مِنَ الـورقة/ ١٩ أ، وتراجم حرف الخـاء في الورقـة/ ٢٤ ب وتبتدىء بتـراجُم مَن اسمه خالد وتنتهي بترجمة أبـي الفَضْل خليفة في الورقة/ ٢٦ أ وتَرجمة مَن اسمه عبد الرزَّاق في السَّطر (١٧) مِنَ الوَرَقـةِ/ ٤٧ ب وإلى نهايـة السَّطر الثـالث من الـوَرَقَة/ ٤٨ أ، وتَـرجمة مَن اسمـه عبد الصَّمَـد تبـدأ بـالسَّـطر (٩) مِنَ الورقة/ ٥٠ أ، وتنتهي بالسَّطر (٩) مِنَ الورقة/ ٥١ ب.

مِمَّـا يَدُلُّ على أنَّ تَـراجِمَ قـد سقـطت مِن داخـل كتـابِ التَّحبيـر مِنَ النُّسخَـةِ التي بينَ أيدينـا، إضَافَـةً إلى مَا سَقَطَ مِن تَـراجم مِن طَـرفيهـا. . . وأرى أنَّ هذهِ التَّراجِمَ قد سَقَطَت مِن قِبلِ النَّاسخ، وأنَّ ياقوتاً قـد نَقَل هـذه التَّراجم فِعلاً عَن التَّحبير ولا أستبعدُ أن يكونَ قد اعتمد على نُسْخَةِ المؤلِّف الأصليَّة.

ومِنَ الصَّعبِ القَولُ: إن ياقوتاً قد نَقَلَ هذه التَّراجم عَن مَصْدرٍ آخرَ وَنَسَبَها خطأ إلى التَّحبير ذلكَ لأنَّهُ عَوَّدَنا على ذِكْرِ المصدرِ الَّذي ينقل عنهُ فهو يذكر بقوله عَن «الأنساب» وعَن كتاب «الأفانين» وعَن «تاريخ مَرْو»وعن «مشيخة السَّمْعَانيِّ» وأخيراً عَن «التَّحبير» وإذا لم يذكر المصدر فيقول: عَن أبي سَعْد. . .

فلا يستبعدُ إذن سُقُوطُ تَراجم أخرىٰ مِن داخلِ التَّحبير مِن قِبل الناسخ وقد تكونُ سقطت منهُ سَهْواً، ولم يذكرها ياقوت في «معجم البلدان» لأنَّ ياقوتاً الحمويّ كَان يكتفي في الأغلب بنقل ترجمةٍ أو ترجمتين للنِّسبة الواحدة، بينما يترجِمُ أبو سَعْد في التَّحبير تراجمَ كثيرةً للنِّسبة الواحدة، كالبيهقي، والجُوَيْني، والصَّالحاني، وهكذا، وَرُبَّما سقطت تراجم تَحمِلُ نِسباً غير مكانية لم يذكرها ياقوتُ لِطبيعةِ منهج كتابه المذكور»[1].

ولَمْ تَتَطَرَّق المحققة الفاضِلَة إلى الرِّوايات والأخبارِ، والأشعارِ، والحكايات الَّتي نقلها الحُفَّاظُ وعزوها إلى «التَّحبير» في الكثير مِنَ التَّراجم الَّتي ذُكِرَت في النُّسخة المعتمدَةِ مِنَ «التَّحبير» غَيْرَ أنَّ هذهِ الرِّوايات والحِكايات والأشعارِ قد حُذفت مِنَ التَّراجم. .

وَمِن أمثلة ذلك ما جاءَ في ترجمة «الحَسن بن مسعود الفَرَّاء»[2].

فَإنَّ السَّمْعَانِيَّ قد أنشَدَ لَهُ بيتين مِنَ الشِّعْرِ لم تُذكَر في «التَّحبير»

---

(١) التحبير: ٢/٤٤٠ ــ ٤٤١.

(٢) الترجمة رقم: ٢٥٨، وهو في التحبير: ١/٢١٣ ــ ٢١٤، برقم: ١٢١.

النُّسخة المطبوعَة، ونقلها ياقوت في «معجم البلدان»[1]، وابن الصلاح في «طبقات الشافعية»، والنوويُّ في «المنتخب مِن طبقات الشافعيين». وَعزوها إلى «التَّحبير» ولم تُذكَر في النُّسخَةِ المطبوعة.

كما أنَّ السَّمعانيَّ روى لَهُ حِكايةً بسنَدِهِ وهي حِكايةٌ طويلة ذُكِرت في «المنتخب مِن مُعْجَم شيوخ السَّمعاني» وقد نقلها النووي في «المنتخب مِن طبقات الشافعيين» وَعزاها إلى السَّمعانيِّ في «ذيل تاريخ بغداد» إذ يبدو أنَّ السَّمعانيَّ قد رواها أيضاً في «الذِّيل» على تاريخ بغداد في ترجمة «الحسن بن مسعود الفراء» أمَّا السُّبْكيُّ فقال في طبقات الشافعية الكبرى[2]: (قلْتُ روىٰ عنهُ في «التَّحبير» حِكَايَة بالإِجَازَةِ، رواها في «الذَّيل» بالسَّماع، عَن رَجُلٍ عَنْهُ).

وَنقلت المحققة الفاضلة كلامَ السُّبْكيِّ في هامش «التَّحبير»[3] ولم تُعلِّق عليه شيئاً.

ومثالهُ أيضاً التَّرجمة رقم (٢١٨) «الجُنَيْد بن مُحَمَّد بن عَليّ القايِنِي»، فقد روى له أبو سعدٍ السَّمْعَانيُّ حِكَايةً طويلةً في «المنتخب مِن مُعْجَمِ شيوح السَّمْعَانِي»، ونقل هذِه الرِّواية السُّبكيُّ في طبقاتِ الشَّافعية الكبرىٰ: ٧/ ٥٥ ـ ٥٦ وَعزاها «للتَّحبير» والتَّرجمة موجودة في «التَّحبير»[4] المطبوع غير أنَّ هذِه الرِّوَاية قَدْ حُذِفَت مِن التَّرجَمةِ وَغير ذلك مِن الرِّوايات

---

(١) معجم البلدان: ١/ ٤٦٨.

(٢) طبقات الشَّافعية الكبرى: ٧/ ٦٨.

(٣) ١/ ٢١٤.

(٤) التحبير: ١/ ١٦٧ ـ ١٧١، برقم: (٩٠).

والحكـايـات والأخبـار الَّتي عـزاهـا الحُفَّـاظ إلى «التَّحبيــر» في الكثيـر مِنَ التَّراجم الموجودة فِعلاً في «التَّحبير» النسخة المطبوعة غير أنَّ هذه الرِّواياتِ والحكايات قد حُذِفت مِنَ النُّسخة المطبوعة[1]..

يُضـافُ إلى ذلـك أن الكثيـر مِنَ التَّـراجم نَفْسهـا قـد اخْتُصِــرَت في «التَّحبير» النُّسخة المطبوعـة، وقد عَقـدتُ مُقارَنـةً بينَ كتابِنـا «الْمُنْتَخَب مِن مُعْجَم شيوخ السمعاني» وبينَ «التَّحبير» النسخة المطبوعَة وَأشرتُ في الكثير مِنَ التراجمُ إلى هذا الاختصار الَّذي وَقَعَ في «التَّحبير».

إنَّ فُقْــدان العَــديــد مِنَ التَّــراجم مِن كتــاب «التَّحبيــر» النُّسخــة المـطبوعـة[2]، إضافـةً إلى الاختصار الـذي وَقَـعَ في الكثيـرِ مِنَ التَّـراجم،

---

(١) انظر ترجمة: «أبو سَعْدٍ خالد بن الربيع بن أحمد» برقم (٣٢٦) حيث نقل ياقوت في معجم البلدان: ٤/٧٤، أبيـات شعرٍ وعـزاها للتحبيـر، وهـذه الأبيـات غيـر موجودة في التحبير، وغير ذلك من التراجم.

(٢) انظر ترجمة «أبو نصر، عَبْدُ الـرَّحمٰن بن مُحَمَّد بْنِ أحمـدَ»، برقم: (٥٦٠) فقـد نقل السُّبْكِيُّ في طبقات الشـافعية الكبـرىٰ: ٧/١٥٤ ـ ١٥٥ التَّرجمـة بطولهـا، وعزاها إلىٰ «التَّحبير»، وهي ساقطة مِنَ النسخة المطبوعة مِنَ التَّحبير.

ومثال ذلك أيضاً ما جاءَ في ترجمة «العباس بن محمـد بن أبـي هريـرة» المترجم في التَّحبير: ٢/٦٠٢ ـ ٦٠٤، وهو في «المنتخب من معجم شيـوخ السمعاني» برقم: (٨٢٣) حيث روىٰ السمعانيٌّ من طـريقهِ بيتين مِنَ الشعـر لعبد القـاهر بن طاهر البغدادي:

[اصْبـر على مُـرِّ القَضَـا إن كُنتَ تَعْبُـدُ مَـن قضـىٰ
لا تعتــرض فـيمــا قـضىٰ واشْكُـر لَعَـلَّكَ تُـرْتَضـىٰ]

وَنَقَلَ السُّبْكيُّ هذين البيتين في طبقات الشافعية الكبرى: ٥/١٣٩ وعـزاهما إلى «التَّحبير» غير أنَّهُ قَدَّم البيت الثاني على البيت الأوَّلِ، وعلَّقت الأستاذة محققـة =

وحَذفِ الرواياتِ والحكاياتِ مِن نُسخة كتاب «التَّحبير» المطبوعةِ ليس لَهُ إلَّا تبرير عِلْمِيّ واحد وهو أنَّ كتابَ «التَّحبير في المعجم الكبير» المطبوع لا يُمكن أن يكون هو «التَّحبير» بِنَصِّهِ. .

وفي حَالَة تقريرنا أنَّ «التَّحبير في المعجم الكبير» المطبوع لا يمكن أن يكونَ هو نَصُّ «التَّحبير في المعجم الكبير» الَّذي أَلَّفهُ السَّمْعَانيُّ. . فماذا يُمكِنُنا أن نُطلق عليهِ إذن؟

إنَّ المُتَأمِّل لكتاب «المُنتخب مِن معجم شيوخ السَّمْعَاني»، وَبَعْدَ مُقَارَنته بكتاب «التَّحبير» المطبوع، وبالمصادر والمراجع الَّتي اقتبست مِن كتاب «التَّحبير» يتوصَل إلى النتائج التَّالية:

= التحبير قائلة: ١/٦٠٤ «. . وكلّ ذلك لم يرد في التحبير، وقد روىٰ أبو سعد السَّمعاني هذين البيتين مِنَ الشِّعر في ترجمته في معجم شيوخه: الورقة ١٨٦، ولعلَّ السُّبكيّ أخذها عن المعجم، فوهم وَنسبها إلىٰ التَّحبير، ورُبَّما اعتمد السُّبكيّ علىٰ النسخة الأصلية للتحبير).

قلت: أمَّا القول: إنَّ السُّبكيّ قد وهم وأنَّهُ نقلَ الأبيات من معجم شيوخ السمعاني» لا مِنَ «التحبير» فهو أمرٌ بعيد الاحتمال لا سيما أنَّ السُّبكيّ قد قَدَّم البيت الأخير على البيت الأوّل، وبذلك قد خالف ما جاء في «معجم الشيوخ».

الأمر الثاني: أنَّ السُّبْكيَّ قد نقل في أكثر من مَرَّةٍ أحاديثَ وروايات وأشعار عن «التحبير» وكذا نقل ياقوت في «معجم البلدان» حكايات وأشعار، وهي غير موجودة في «التحبير» النُّسخة المطبوعة. . بل إنَّ «التَّحبير» النسخة المطبوعة قد حُذِفَت منه كافة الرِّوايات والحِكايات. . إضافة إلىٰ حذف الكثير مِنَ التَّراجم. . . وهذا يؤكد ما ذهبنا إليه في دراستنا للكتاب من أن التحبير النسخة المطبوعة إنَّما هو «المنتخب مِنَ التَّحبير» والله تعالىٰ أعلم.

(أ) إمَّا أن يكون الكتابُ المطبوعُ باسمِ «التَّحبير في المُعْجَم الكبير» هو في حَقيقتِهِ «المنتخب» مِن كتاب «مُعْجَم شيوخ السَّمْعَاني» انتخبهُ عَالِمٌ آخر غير العالِم الذي انتخب كتابنا هذا: «المُنْتَخَب مِن معجم شيوخ السَّمعاني».

(ب) أو هو «الْمُنْتَخَب مِن التَّحبير في المعجم الكبير»[1].

أمَّا القولُ بأنَّ هذا الحَذفَ والاختصار الكبيرينِ مِن كتاب «التَّحبير في المعجم الكبير» مَرَدُّهُ إلى اختِلافِ النُّسَخ، أو سَقَطٍ مِن النُّسخةِ المخطوطَةِ، أو إلى سَهْو مِنَ النَّاسخِ، أو أنَّ الحُفَّاظ الَّذين نقلوا هذهِ الرِّوايات والحِكَايات من «التَّحبير» قد وهموا وهي في حقيقتها لكتاب «معجم شيوخ السَّمْعَاني» فهذا أمر بعيد الاحتمالِ ذلك إنَّ عملية التهذيب والاختصَارِ واضِحةٌ جِدًّا في كتاب «التَّحبير» النُّسخة المطبوعَة.. فَلَو كانَ الأمرُ مَرَدُّهُ اختلافُ نُسَخ، أو سقوطُ معلوماتٍ مِنَ الكتابِ، أو سَهْو مِنَ النَّاسِخِ لَمَا ظَهَرَ هذا الاختصارُ والتَّهذيبُ بهذا الأُسلوبِ العِلْمِي الدَّقيق.. وَلَبَانَ لنا الخَلَلُ والاضطرابُ الدَّالُ على السَّقَطِ والسَّهوِ في حين أنَّ الكتابَ رَغْمَ اختصارِهِ وَتهذيبِهِ الَّذي أشرت إليه في الكثيرِ مِنَ التَّراجم بقي مُتماسِكاً مُتجانِساً لم يظهر عليهِ أيُّ خَلَلٍ أو اضطرابٍ..

وهذا الأمرُ إن دَلَّ على شيء فَإنَّما يَدُلُّ على صِحَّةِ مَا توصلنا إليهِ مِن أن كتاب «التَّحبير في المعجم الكبير» المطبوع ما هو إلَّا (المُنْتخب مِن

(١) وإلىٰ هذا يميل القلب، وتطمئنُ النَّفْس، لا سيما أنَّ السُّبكيَّ عندما نقل النَّصَّ المذكور سابقاً عزاه للتَّحبير، وفيه تقديم للبيت الثاني علىٰ البيت الأوَّل من النَّص المذكور في «المنتخب من معجم شيوخ السَّمعاني».

كتاب «معجم شيوخ السَّمعاني») انتخبهُ عَالِم آخر، غير العَالِم الذي انتَخبَ كتابنا «المُنْتَخب مِن مُعْجَمِ شيوخ السَّمعانيُّ».

أو أنَّهُ «المنتخب مِنَ التَّحبير في المُعْجَم الكبير» للسَّمْعَاني وأنَّ الْمُنْتَخِبَ مِنْ أهلِ العِلْمِ، وَمِمَّن مَارَسَ هذا الفن وأجادهُ.

وَمثالُهُ أيضاً كتاب «مَعْرِفة أنواع عِلْم الحديث» للإمامِ الحافظِ أبي عَمْرو عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ الرحمن الشَّهْرَزُوْرِيِّ المتوفَّى سَنَةَ (٦٤٣هـ).

فإنَّ هذا الكتاب عُرِفَ واشْتُهِرَ بينَ طُلَّابِ العِلْمِ باسم «مُقَدِّمَة ابْنِ الصلاح» فمِن أين جاءته هذهِ التَّسمية؟

١ ــ إنَّ المصَنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى لم يُسَمِّ كتابه بـ «المُقَدِّمَة» كما أنَّ أحداً مِن أهلِ العِلْمِ مِمَّن جاء بعد ابن الصَّلاح لم يُسَمِّ كتاب الصَّلاح بـ «المُقَدِّمَة».

٢ ــ إنَّ ابن الصَّلاح قد سَمَّى كتابه وَنَصَّ على هذِه التَّسمية في فاتحة كتابه فقال: (.. فحينَ كَادَ الباحثُ عَن مُشكِلَةٍ لا يَلقى لَهُ كاشِفاً، والسَّائِلُ عَن عِلْمِهِ لا يَلْقَى بِهِ عارِفاً، مَنَّ اللَّهُ الكَريمُ تباركَ وتعالى، وَلَهُ الحَمْدُ أجمع بكتابِ: «مَعْرِفةِ أنواع عِلْم الحديث» هذا الَّذي باحَ بأسرارهِ الخَفِيَّة..)[١].

٣ ــ إن نُسخة استانبول المحفوظة في المكتبة السُّليمانية برقم (٣٥١)، والتي كان الفراغ مِن قراءتها على المصنِّف سنة (٦٤١هـ) أي قبل وفاة ابن الصلاح بعام واحد ونَيِّفٍ، والَّتي أثبت ابن الصَّلاح

(١) معرفة أنواع عِلْم الحديث: ص: ٦.

رحمهُ اللَّهُ تعالى خَطُّهُ عليها في عِدَّةِ مَوَاضع جاءَ في صورة السَّماع: (سَمِعَ جميعَ هذا الكتاب وهو كتاب «مَعْرِفة أنواع عِلْم الحَديث» على مُصَنِّفه..).

وَكَتَبَ ابنُ الصَّلاحِ رَحِمهُ اللَّهُ في آخر طبق السَّماع: «صَحَّ ذلك نَفَعَهُ اللَّهُ وَبَلَّغَهُ..».

٤ ـ وَجاءَ اسم الكتاب في سَمَاع النُّسخة المحفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم: (١٥٥) مصطلح الحديث وهي نسخة قيِّمة وموثَّقة: (سَمِعْتُ جميعَ هذا الكتاب المُترجم بكتاب «معرفَة أنواع عِلْم الحديث»..).

٥ ـ أطلق كثيرٌ منَ العُلَماء علىٰ الكتاب اسم «عُلوم الحَديث» علىٰ اعتبار مَضمونِهِ ومَادَّتِه العِلْميَّة.

٦ ـ وَمِن هؤلاء الإمام مُحيي الدِّين يحيى بن زَكريا النَّوويّ المُتَوفَّىٰ سَنَةَ (٦٧٦هـ) في كتابه «التقريب»[١]، وفي «إرشاد طُلَّابِ الحقائق» سمَّاه «معرفة علوم الحديث»[٢].

٧ ـ وقال تلميذ ابن الصَّلاح شمس الدِّين أحمدُ بْنُ مُحَمَّد بْنِ خَلِّكان المتوفَّىٰ سَنَة (٦٨١هـ) في ترجمة ابن الصَّلاح: «وَصَنَّف في عُلوم الحديث كتاباً نافعاً...»[٣].

---

(١) تدريب الراوي في شرح تقريب النَّواوي: ١/٦١.

(٢) إرشاد طُلَّابِ الحقائق: ١/١٠٧.

(٣) وفيات الأعيان: ٣/٢٤٤.

٨ ـ واختصره الحافظ عماد الدين أبو الفداء إسماعيلُ بْنُ عُمر الدِّمَشقيُّ المعروف بابنِ كثير المتوفَّى سَنَة (٧٧٤هـ) وسَمَّى هذا المختصر «اختصار علوم الحديث».

٩ ـ وكذا سَمَّاه «علوم الحديث» الإمامُ الحافظُ أحمدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عُثْمانَ الذَّهبيُّ المتوفَّىٰ سَنَة (٧٤٨هـ) في كتابه «سِيَر أعلامِ النُّبلاء»[1].

١٠ ـ وكذا قال قاضي القضاة عزُّ الدِّين عَبْدُ العَزيز بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ إبراهيم بن جَمَاعَة المتوفَّى سَنَة (٧٦٧هـ) فَأَلَّف كتاب (الجواهر الصِّحاح، في شرح «علوم الحديث» لابْنِ الصلاح)، وله نسخة خطِّيَّة في دار الكتب المصرية تحت رقم: (٨٧٣هـ)، مصطلح الحديث.

١١ ـ وكذا سَمَّاهُ الحافظُ زين الدَّين عَبْدُ الرَّحيم بْنُ الحسين العراقي المُتوفَّىٰ سَنَة (٨٠٦هـ) في كتابه: «التَّقييد والإيضاح لِما أُطْلِقَ وأُغْلِقَ مِن كتاب ابن الصَّلاح»[2].

١٢ ـ وكذا سَمَّاه «علوم الحديث» مصطفى بن عبد الله القُسْطَنْطينيُّ الشهير بالمُلاَّ كاتِب الجلبي والمعروف بحاجي خليفة المتوفَّى سَنَة (١٠٦٧هـ) في كتابه: «كشف الظنون عن أسامي الكُتبِ والفنون»[3].

١٣ ـ وكذا سَمَّاه «علوم الحديث» مُحَمَّدُ بْنُ سُليمان الروداني في «صِلة الخلف بموصول السَّلَف»[4].

---

(١) ١٤١/٢٣.

(٢) التقييد والإيضاح: ص: ٢.

(٣) كشف الظنون: ٢/١١٦١.

(٤) صلة الخلف: (ص: ٣٠٦).

١٤ ــ وكذا سماه «علوم الحديث» السَّيد محمد بن جَعْفَر الكَتَّاني في كتابه «الرسالة المستطرفة»[١].

١٥ ــ وكذا عبد الحيّ بن عبد الكبير الكَتَّاني المتوفَّىٰ سنة (١٣٨٢هـ) في كتابه «فهرس الفهارس والأثبات»[٢].

١٦ ــ وجاء اسم الكتاب علىٰ لوحة العنوان في النسخة الموصلية المحفوظة بخزانة دار الكتب المصرية تحت رقم: (١) مصطلح الحديث: «علوم الحديث».

وجاءت في اللوحة الأخيرة: «تمت أنواع عُلوم الحديث بمشيئة الله تعالىٰ علىٰ يدي عَلِيِّ بْنِ يُوسُفَ المَوْصِليِّ، عفا اللَّهُ عنهُ في مُسْتهل جُمَادىٰ الآخرة سَنَةَ إحدىٰ وَستِّينَ وَستّمائة. .» وهي نسخة قديمةٌ وقَيِّمة ومنقولةٌ مِن أصلٍ عليه سماعات «وعرضا في مجالسَ آخرها يوم الأحد التاسع من جُمادىٰ الأولىٰ سَنَةَ إحدىٰ وأربعينَ وستمائة».

وفي آخرها توقيع ابن الصلاح بخطِّهِ وجاء فيه: «هذا صحيحٌ نَفَعَهُ اللَّهُ وَبَلَّغَهُ وإِيَّايَ، وَكَتَبَ مُؤلِّفُهُ عَفَا اللَّهُ عَنْهُ وَعَنْهُم».

١٧ ــ إنَّ «المقَدِّمَة» في «علوم الحديث» هو اسم لـ«الْمُقَدِّمَة» الَّتي كتبها الإمامُ الحافظُ مجدُ الدِّين أبو السَّعَادات المباركُ بْنُ مُحَمَّدِ المعروف بابْنِ الأثير الجَزَريِّ المتوفَّىٰ سَنَة (٦٠٦هـ) في «مُقَدِّمة» كتابه الجليل «جامع الأصول في أحاديث الرَّسول»: (١/٣٥ ــ ١٧٨).

---

(١) الرسالة المستطرفة: ص: ٢١٤.

(٢) فهرس الفهارس والأثبات: ٢/٧٢٢، ٨١٦.

فَإِنَّهُ قال في فاتحة كتابه «جامع الأصول» الباب الأوّل: في الباعث على عمل الكتاب، وفيه مُقَدِّمَة وأربعة فصول. المقَدِّمَة»[1].

وقالَ في آخر «المقدِّمة» وهي مُقَدِّمة في «علوم الحديث»:

«هذا آخر القول في الباب الثالث مِن هذِه المُقَدِّمَة»[2].

١٨ ــ لِـذا لا يُمكنُ التَّسليم مِنَ النَّاحيـة العِلْمِيَّـة أنَّ كتـاب «مَعْـرِفَـة أنـواع عِلْم الحَديث» لـلإمام الحـافظ ابن الصلاح أنَّـهُ «شَهيـرٌ، أو معـروفٌ بالمُقَدِّمَة».

١٩ ــ وَيبقَى السؤال قـائمـاً: مَن الَّـذي سَمَّى كتـاب ابن الصــلاح «مَعْرِفة أنواع عِلْم الحديث» بـ «المُقَدِّمَة»؟

* * *

والجوابُ على ذلك:

(أ) إنَّ أوَّل مَن طَبَـعَ الكتـابَ على الحَـجَـر هم الـهنـود سَنَـة (١٣٠٤هـ) بعناية الشَّيخ عَبْدِ الحيِّ اللَّكْنَويِّ باسم «مُقَدِّمة ابن الصَّلاح».

(ب) ثُمَّ طُبِـعَ للمـرَّة الثـانيـة في مـطبعـة السَّعـادة بـالقـاهـرة سَنَـة (١٣٢٦هـ) بتصحيـح الشَّيخ محمـودِ السُكَّـريِّ الحَلبِـي، بعنـوان: «كتـاب علوم الحَديث المعروف بمُقَدِّمَة ابْنِ الصَّلاح» كما كُتِب اسم الكتـاب بأعلى كل صفحة منها «مُقَدِّمَة ابن الصَّلاح».

---

(١) جامع الأصول: ١/٣٥.

(٢) جامع الأصول: ١/١٧٨.

(ج) ثُم نُشِرَ الكتاب في المطبعة العِلميَّة بحلب سَنَة (١٣٥٠هـ) بعناية السَّيِّد مُحَمَّد راغب الطبَّاخ وَمُذَيَّلاً بذيلين أحدهما كتاب «التقييد والإيضاح لِما أُطْلِق وأُغلقَ مِن كتاب ابن الصلاح» للحافظ العراقي، والثاني «المصباح على مُقَدِّمة ابن الصلاح» للشيخ مُحَمَّد راغب الطباخ، غير أنَّ الشيخ محمد راغب الطباخ سَمَّىٰ كتاب «التقييد» بـ «التَّقييد والإيضاح شرح مُقدمة ابن الصَّلاح»، وأطلق على كتاب «معرفة أنواع عِلْم الحديث» لابن الصلاح اسم «المُقَدِّمَة»[1].

(د) ثُمَّ جاءت المحقَّقة الفاضلة الدكتورة عائشة عبد الرحمٰن (بنت الشاطىء) فطبعت كتاب ابن الصلاح مُذَيَّلاً بكتاب «محاسن الاصطلاح» للحافظ سراج الدين البُلقيني سَنَة (١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٤م) تحت عنوان «مُقَدِّمَة ابن الصَّلاح وَمَحَاسنُ الاصطلاح» في حين أنَّ اسم الكتاب على لوحة المخطوط هو (محاسن الاصطلاح وتضمين كتاب ابن الصلاح).

وهكذا اشتُهرَ الكتاب باسم «المقدِّمة» تبعاً لطبعتي الهند (١٣٠٤، ١٣٥٧هـ)، وطبعة القاهرة (١٣٢٦هـ)، والطبعة الحلبية الأولى (١٣٥٠هـ)، والحلبية الثانية (١٣٨٦هـ).

(هـ) أمَّا ما جاء عن أرجوزة قاضي القضاة شهاب الدِّين أبي عَبْدِ الله مُحَمَّدِ بْنِ أحمد بْن أحمد بْنِ خليل الخُوَيِّي المتوفَّىٰ سَنَة (٦٩٣هـ)، والمسماة بـ «أقصىٰ الأمل والسُّول في أحاديث الرسول» والموجود منها نسخة في دار الكتب المصرية تحت رقم: (٢٥٦) مصطلح حديث مِن

---

(١) انظر الصفحات: ٢، ٤، ٦، ١٤، ١٦، ٤١٩.

القول: «هي أرجوزة نظم فيها مُقدِّمة ابن الصلاح»[١] فهذا القول قالهُ مُؤلِّفو كتاب «فهرست المخطوطات» لدار الكتب المصرية.

(و) وكذا ما جاءَ في تسمية كتاب قاضي القضاة محمد بن إبراهيم ابن جماعة المُتوفَّىٰ سَنَة (٧٣٣هـ) «مختصر تلخيص مقدِّمة ابن الصلاح في معرفة أنواع علوم الحديث» الموجودة في دار الكتب المصرية تحت رقم: (٣٥٢) مصطلح حديث فإنَّ هذِه التَّسمية هي تسمية النُّساخ وصانعو فهرست دار الكتب المصرية[٢].

وأنَّ اسم الكتاب هو «المنهل الرَّوي في الحديث النَّبوي» كما جاءَ في النسخة المحفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم: (٢١٧ طلعت)[٣] وتحت هذا الاسم نُشِرَ الكتاب.

لِذا فَإنَّ الصَّواب في اسم كتاب ابن الصَّلاح هو «مَعْرِفَة أنواع عِلْم الحديث» وأنَّ تسميتهُ بـ «المقدِّمَة» هو اجتهادٌ مِن ناشِري الكتاب في الطبعة الهندية الأولى والثانية، وكذا الطبعة المصريَّة.. ثُمَّ سَارَ النَّاسُ على هذهِ التَّسمية، وهي تَسْمِيةٌ حَديثَةٌ لم يقلها أحدٌ مِن أهلِ العِلْم.

وَمن ذلك أيضاً كتاب «تَوالي التأْنيس بمَعَالي ابْن إدْريس» تصنيف الإمام الحافظ شهاب الدِّين أبي الفضل أحمد بن عَليّ بْنِ حجَر العَسْقَلانيّ المتوفَّىٰ سَنَةَ (٨٥٢هـ).

---

(١) فهرست دار الكتب المصرية: ص: ١٦٠.

(٢) فهرست المخطوطات، دار الكتب المصرية، المجلد الأول، مصطلح الحديث: ص: ٢٨٨.

(٣) فهرست المخطوطات: ١/ ٣١٠ (مصطلح الحديث).

فقد طُبِعُ هذا الكتاب وَنُشِرَ خَطأً باسم «توالي التَّأسيس لِمعالي ابْنِ إدْريس».

والصَّواب أنَّ اسم الكتاب هو «توالي التأنيس بمَعَالي ابْنِ إدْريس»، للأسباب التَّالية:

١ ـ إنَّ عُنوان الكتاب كما جاءَ على لوحة المخطوطة المحفوظة بمكتبة الحرم المكّي برقم: (١٠٦) مجاميع تحمل هذا العنوان: («توالي التأنيس بِمعالي ابْنِ إدْريس» تَصنيف شيخنا شيخ الإسلام حجَّة العلماء الأعلام قاضي القضاة شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حَجَر الكناني العسقلاني القاهري الشافعي تغمده الله بالرحمة والرضوان آمين).

٢ ـ إنَّ هذه النُّسْخَة قَديمة وفي غاية الأهميَّة ذلك أنها كتبت بخَطِّ الإمام (أبي الخير وأبي فارس عَبْدِ العَزيز بْنِ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ فَهْد الهاشِميِّ المَكِّيِّ الشَّافِعِيِّ سَنَة ٨٩٥).

إذ جاءَ في آخر النُّسْخَة: «وكانَ الفراغ مِن هذِه النُّسْخَةِ المباركَةِ في يوم الأحد عشري شَهْر رَمَضَانَ سَنَةَ خمسٍ وَتسعينِ وثمانمائة، وكان إتمامها على يَدِ كاتِبه الفقيرِ إلى عَفْوِ رَبِّهِ وَلُطْفِهِ أبي الخير، وأبي فارس عَبْدِ العزيزِ بْنِ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ فَهْدِ الهاشِمِيِّ المَكِّيِّ الشَّافِعِيِّ لَطَفَ اللَّهُ بهم بِمَنْزِلِهِ وَمَنْزِلِ أسلافِه من مَكَّة المُشَرَّفَة.

والحمدُ للّهِ وصلَّى اللَّهُ على سَيِّدنا مُحَمَّدٍ وآلِه وصحبِه وسلَّم تسليماً، حَسْبُنا اللَّهُ ونِعْمَ الوكيل».

٣ ـ جاءَ في آخر الكتاب (آخر التَّرجمة المباركة المُتعَلِّقَة بالإمامِ

الشَّافِعِيِّ المُسَمَّاة بـ «توالي التأْنيس بمَعَالي ابْنِ إدْريس» تَصنيفُ شَيْخنا شَيخ الإِسـلام قاضي القُضَـاة شهاب الـدِّين أبـي الفَضل أحمـد بن علي بن حَجَر الشَّافِعِيِّ رحمهُ اللَّهُ تعالىٰ وَرضيَ عنه.

قالَ مؤلِّفُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ: فَرغتُ منهُ يوم الجُمعَةِ ثاني شعبانَ أو ثالثه سَنَةَ خمسٍ وثلاثينَ وثمانمائة).

٤ ـ إنَّ ناسخ الكتاب إمامٌ معروف بجودةِ الخَطِّ وَحُسْنِهِ وإتقانه.

ونَظْرة إلىٰ ترجمـة حياتـه تُعطينـا فِكرةً عن أهميـة هذِه النُّسخـة فهو: (الإمـامُ العالِمُ، عـزُّ الـدِّين عَبْـدُ العَـزيـز بْنُ عُمَـرَ بْنِ مُحَمَّـدِ بْن مُحَمَّـدِ بْنِ عَبْدِ الله بْنِ فَهد المَكِّيُّ، أبو فارس، وأبو الخير، المعروف بابْنِ فَهْد.

بَرَعَ في الحديثِ طَلَباً وضبطاً، وَكَتَبَ الطِّباق، بل وَكَتَبَ بِخَـطِّهِ جُملةً مِنَ الكُتُبِ والأجزاء، وَتَولَّعَ بالتَّخريج والكشفِ والتاريخ.

قال السَّخاويُّ: وليسَ بَعد أبيهِ ببلاد الحجاز مَن يُدانيه في الحديث، مع المشاركَةِ في الفضائل وجودةِ الخَطِّ والفَهْمِ، وجميـل الهيئةِ، مـع الهِمَّةِ والحياء والمروءة..

استجـازَ لـهُ والـدهُ كثيـراً مِن الشّيـوخ منهم الحـافظ شهـاب الـدِّين ابن حَجَـر... وفي سنة ٨٧٥ رَحَـلَ بحراً إلى البـلادِ المصريَّـةِ، وقرأ علىٰ السَّخاويِّ كثيراً من تَصانيفهِ، وحَضَر مجالسَ إملائه، كمـا حَضَر على غيـره وقرأ..

وَلَمَّـا قَدِمَ الشَّمس السَّخـاويُّ إلى مَكَّة مُجـاوراً سنـة (٨٨٦هـ) والتي تليها قرأ عليه كثيراً وَحَصَّلَ أشياء، وأكمل سماع شـرحِه لأَلفِيَّـةِ الحديث..

تُوفِّيَ سَنَة ٩٢٢هـ)[١].

٥ ــ إنَّ الإمامَ الحافظَ النَّاقد أبا الخير محمد بن عبد الرَّحمٰن السَّخاوي المتَوفَّى سَنَةَ (٩٠٢هـ) وهو تلميذ الحافظ ابن حَجَر، وشيخ ناسخ الكتاب عبد العزيز بن عمر المعروف بابن فَهْد قد كَتَبَ على لوحة عنوان الكتاب سماعهُ وأجاز لتلميذه عبد العزيز بْنِ فهد ناسخ الكتاب، فلو كان اسم الكتاب «توالي التأْسيس لِمَعالي ابْنِ إدْريس» لنبَّه على ذلك، بل أقَرَّ اسم الكتاب وهو «توالي التَّأْنيس بِمَعَالي ابْنِ إدْريس». جاء على لوحة عنوان الكتاب وبخطِّ السَّخاوي:

«الحمدُ لله قَرأ عَلَيَّ جميع هذا التَّأليف بسماعي لـهُ على مُؤلِّفهِ غير مَرَّةٍ منها..

في مجالس أحدها يوم الجُمُعَة ثامِن المحرَّم سنة (٨٩٧هـ).

على نُسخة القارىء، وأجزت له وَلَهُم روايته مع سائر مروياتي ومؤلَّفاتي.

قالَه وكتبه مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحمن السَّخاويُّ الشافِعِيُّ، غفر الله ذنوبه.. وصلى الله على سَيِّدِنا مُحَمَّدٍ وَسَلَّم تسليماً كثيراً».

---

(١) ترجمته في: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: ٤/٢٢٤ ــ ٢٢٦، ٦/١٢٩، شذرات الذهب: ٨/١٠٠ ــ ١٠٢، وفيات سنة (٩٢١هـ)، الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة: ١/٢٣٨، ٢٣٩، فهرس الفهارس والأثبات للكتاني: ٢/٧٥٤، برقم: (٤١٤)، إيضاح المكنون في الذَّيل على كشف الظنون: ١/٢٨٣.

٦ ـ ذَكَرَ السَّخاوي رَحمهُ اللَّهُ هذا الكتاب ضِمْنَ مُؤَلَّفات الحافظ ابن حجر في كتابه «الجواهر والدُّرر» باسم «توالي التأنيس بمعالي ابْنِ إدْريس»[١].

٧ ـ وكذلك ذَكرهُ المؤرخ جمال الدِّين أبو المحاسن يوسف بن تغري بردى الأتابكي المتوفَّىٰ سَنَة (٨٧٤هـ) في كتابه «المنهل الصَّافي والمستوفي بعد الوافي» باسم «توالي التَّأنيس بمعالي ابن إدريس»[٢].

٨ ـ وَكذا ذَكَرَهُ الحافظ جلال الدِّين السُّيُوطي المُتَوفَّىٰ سَنَة (٩١١هـ) في كتابه «نظم العِقيان في أعيانِ الأعيان» باسم: «توالي التَّأنيس بمعالي ابن إدْريس»[٣].

٩ ـ وكذا ذَكرهُ حاجي خليفة في كتابه: «كشف الظنون عن أسامي الكُتبِ والفنون» باسم «توالي التَّأنيس بمعالي ابن إدْريس»[٤].

١٠ ـ وكذا ذكرهُ الروداني في «صلة الخلف بموصول السَّلف»[٥].

وعليه فَإنَّ اسم الكتاب الصَّحيح هو: «توالي التَّأْنيس بِمَعَالي ابْنِ إدْريس»، وَلَيس «توالي التَّأسيس لِمَعَالي ابْنِ إدْريس» كما جاء في طبعة بولاق سنة (١٣٠١هـ) وهي طبعة كثيرة الغلط والتَّحريف.

---

(١) الجواهر والدُّرر الورقة ١٣٨ب، نسخة دار الكتب المصرية.

(٢) المنهل الصَّافي: ح ٣، الورقة ٨٨أ، نسخة دار الكتب المصرية.

(٣) نظم العقيان: ص: ٤٧.

(٤) كشف الظنون: ١/٥٠٣.

(٥) صلة الخلف بموصول السَّلف للروداني: (ص: ٣٩٠).

كما طُبع الكتاب بمطبعة دار الكُتب العِلْمِيَّة ببيروت لبنان، (١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م) وجاء على صفحة العنوان: «في مناقب الإمام الشَّافعيّ توالي التأْسيس لِمَعَالي مُحَمَّدِ بْنِ إدْريس» حَقَّقهُ أبو الفداء عَبْدُ الله القاضي.

وهذِه الطبعة هي الأخرى أسوأ حالاً مِن طبعة بولاق، يضاف إلى هذا كُلِّهِ أنَّ المحقِّقَ قد غَيَّرَ ترتيبَ المُصَنِّف للكتاب فقال: «وأُنبِّهُ هنا أنَّ الكتاب قد وَضَعَهُ مُصَنِّفُهُ على بَابَيْنِ جَعَلَ الباب الأوَّل لِمَرْوياتِ الإمام، وَجَعَلَ الثَّاني لِمَناقِب الإمام، لكنِّي وجدتُ الباب الأوَّل مُكتظاً بالأسانيد متلاطم الأمواج قد يسأم شباب اليوم مِن قراءته مِمَّا يصرفهم عن مُواصَلَة القراءة إلى الباب الثَّاني حيثُ مناقِب الإمام.

وَلَمَّا كانَ مقصد تصنيف الكتاب هو بيان مناقب الإمام فقد رأيتُ تقديم الباب الثَّاني على الأوَّل وأظنَّني قد أصبتُ في ذلك، واللَّهُ المُسْتَعان».

وهكذا أباحَ المحقِّقِ لِنَفْسِهِ أن يتلاعَبَ في ترتيب المُصَنِّفِ للكتاب بأعذارٍ تَافِهَة لا قيمة لها، ناسياً أنَّ هذا الكتاب إنَّما هو وثيقةٌ تاريخيةٌ.. وأنَّ التَّحقيق أمانةٌ عِلْمِيَّةٌ وأخلاقيَّةٌ قَبْلَ أن تكون عملية طبع وَنشر.

وللتَّأكُّدِ مِن تَسمية الكتاب وَصِحَّةِ نِسبَتِهِ إلى المُصَنِّف نتبع الخطواتِ التَّالية:

(أ) الرُّجوع إلى تَرْجَمَةِ المصنِّف مِن كُتُبِ الراجم!للتَّأكُدِ مِن تسمية الكتابِ وَصِحَّةِ نسبته إلى المصنِّفِ، إذ قد تَنْسُبُ له الكتاب وتذكر اسمه.

(ب) الرُّجوع إلى كُتُب «الفهارس»، و«البرامج»، و«المشيخات».

ـ ككتاب «الفهرست» لأبي الفَرجِ مُحَمَّدِ بْنِ إسْحاقَ المعروف بابْنِ النَّديم المُتَوَفَّى سنَةَ (٤٣٨هـ).

ـ أو كتاب «التَّحبير[1] في المعجمِ الكبير» للإمام أبي سَعْدٍ عَبْدِ الكَريمِ بْنِ مُحَمَّدٍ السَّمْعَانِيِّ المتوفَّى سَنَةَ (٥٦٢هـ).

ـ أو كتاب «المُنْتَخب مِن معجم شيوخ أبي سَعْدٍ السَّمْعَاني»[2] المتوفَّىٰ سَنَةَ (٥٦٢هـ).

ـ أو كتاب فهرسة ما رواه أبو بكر محمد بن خير الإشبيلي المتوفَّىٰ سَنَةَ (٥٧٥هـ).

ـ أو كتاب «التَّقييد لمعرفَةِ الرُّواة والسُّنن والمسانيد» لأبي بكر مُحَمَّدِ بْنِ عبد الغني الشهير بابْنِ نُقطَة المتوفَّى سَنَةَ (٦٢٩هـ).

ـ أو كتاب «فهرست ابن عطية» لأبي مُحَمَّد عَبْدِ الحقِّ بْنِ عَطية المحاربي الأندلسي المتوفَّىٰ سَنَةَ (٥٤١هـ).

ـ أو كتاب «الغُنية فهرست شيوخ القاضي عياض بن موسى اليَحْصُبي» المتوفَّى سَنَةَ (٥٤٤هـ).

ـ أو فهرست أحمد بن يوسف الفهري اللَّبْلي، المتوفَّى سنة (٦٩١هـ).

ـ أو كتاب «بَرْنَامَج الوادي آشي» لِمُحَمَّدِ بن جَابِر الوادي آشي المتوفَّىٰ سَنَةَ (٧٤٩هـ).

ـ أو كتاب «ذَيل التقييد» للإمام تَقيّ الدِّين مُحَمَّدِ بْنِ أحمدَ الحُسَيْنيِّ الفاسي المتوفَّىٰ سَنَةَ (٨٣٢هـ).

ـ أو كتاب «المعجم المفهرس» للحافظ أحمد بن علي بن حَجَر المتوفَّى سَنَةَ (٨٥٢هـ) (مخطوط بدار الكتب المصرية).

---

(١) الصواب أنَّهُ «المُنْتَخب مِنَ التَّحبير» كما تَقَدَّم.

(٢) قد وَفَّقني الله تعالىٰ لتحقيق وطبعِ هذا الكتاب وسيصدر قريباً إن شاء الله تعالىٰ.

ـ أو كتاب «الإعلان بالتَّوبيخ لِمَن ذم أهل التاريخ» لشمس الدِّين أبي الخير مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحمٰن السَّخاوي المتوفَّى سَنَةَ (٩٠٢هـ).

ـ أو ثَبَتَ أبي جعفر أحمد بن علي البَلوي المتوفَّى سنة (٩٣٨هـ).

ـ أو كتاب «مفتاح السعادة ومصباح السِّيادة» لأحمد بن مصطفى الشهير بِطَاش كبري زادة المتوفَّى سَنَةَ (٩٦٨هـ).

ـ أو كتاب «كشف الظنون عَن أسامي الكُتب والفنون» لمصطفى بن عبد الله القُسْطَنْطينيّ الرومي الحنفي، الشهير بالْمُلاَّ كاتب چلبي، والمعروف بحاجي خليفة المتوفَّىٰ سَنَةَ (١٠٦٧هـ).

ـ أو كتاب «صِلَة الخَلَف بموصول السَّلَف» لِمُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَان الروداني المتوفَّى سَنَةَ (١٠٩٤هـ).

ـ أو كتاب «هدية العارفين في أسماء المؤلِّفينَ وآثار المصَنِّفين» لإسماعيل باشا بن مُحَمَّدِ أمين البغدادي المتوفَّى سَنَةَ (١٣٣٩هـ).

ـ أو كتاب «الرِّسَالة المستطرفة» لِمُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَر الكَتَّاني المتوفَّى سَنَةَ (١٣٤٥هـ).

ـ أو كتاب «فهرس الفهارس والأثبات» لعبد الحي بن عبد الكبير الكَتّاني المتوفَّى سَنَةَ (١٣٨٢هـ).

وغير ذلك من كُتبِ «المعاجم» و«المشيخات» و«البرامج»، و«الفهارس»، و«الأثبات»، وكُتب السِّيرِ والتَّراجم التي يطول ذِكْرها.

(ج) قراءة مُقَدِّمَة الكتاب، إذ قَد يُصَرِّح المُصَنِّف باسم الكتاب فإن لم يُصَرِّح المُصَنِّف باسم الكتاب في أوَّله يُنظر في آخر الكتاب لَعَلَّهُ يُصَرِّح باسمه، فإن لم يذكر اسمه، يُنْظَرُ في ورقة السَّمَاعاتِ إذ الغالب على ورقة

السَّماعات أن يُذْكَر اسم الكتاب ومَن قرأَهُ. . وَكذا يُنظَرُ في الهـوامش إذ قد تَذْكُر اسم الكتاب وَتُصَرِّحُ به. . .

(د) إذا لَمْ نَعْثر علىٰ اسم الكتاب في أوَّله، أو علىٰ هوامشه، أو في آخـره، أو في وَرَقَةِ السَّمـاعات يُنْـظَرُ في مادَّتِـه العِلْمِيَّة. . وَبعـد تحديـدها نَرجِعُ إلىٰ المؤلَّفات الَّتي كَتَبت في الفَن لعلها تقتبِسُ منهُ وتُشيرُ إليه. . كما أنَّ نوع الخَطّ قد يُرشِدُنا إلىٰ مَعْرِفة المؤلِّف. . فهنالك العديـد مِنَ المؤلِّفين عُـرِفَ خَطّهم كـالذَّهبـي، وابن حَجَـر، وأبي الفضائل الصَّغَـانيِّ، وغيـرهم كثير. . كما أنَّ أسلوب المؤلِّف في عَرْضِه للمادة العلميَّة للكتاب قد يُرشِدنا إلىٰ معرفَةِ المصنِّف، وبالتَّالي إلىٰ معرفة اسم الكتاب المراد تحقيقه.

هذا إذا لم نَعْثر إلَّا على نُسخَةٍ فَريدَةٍ. . أمَّا إذا عثرنا علىٰ عِدَّةِ نُسَخٍ فَإنَّ المقارنَة بينها قد تُرشِدُنا إلىٰ عنوان الكتابَ وتُحَدِّدُ لنا المؤلِّف.

كُلّ هذه الأمـور تتطَلَّب البَـرَاعَة الكبيـرة مِن المحقِّق، والمقدرة على الفَهْمِ والإدراك، والتَّمييـز والفَصـل. . والتَّخمين الـدَّقيق، القـائم علىٰ المعرفَةِ الـواسِعَةِ والخبـرةِ الطَّويلة. . وَمِنَ الـواجِب علىٰ المُحقِّقِ في أمثال هذِه الحالات الاستعـانة بـذوي الخبرة مِن أهـل العِلْمِ والدِّرَايَـة والاستفادة منهم في التَّعـرُّفِ علىٰ طبيعـةِ الكتـاب وبـالتَّـالي محـاولـة التَّـوصـل إلىٰ اسم الْمُؤلَّف والمؤلِّف.

• • •

الفَصْلُ الثَّاني

المُعَارَضَةُ بَيْنَ النُّسَخِ أهمِّيَّتُها وَنَتَائِجُها

تُعَدُّ المعارَضَةُ مِنْ أفضل الطُّرُقِ لِمَعْرِفَةِ أصوبِ الرِّواياتِ وأتْقَنِها، وهي الأسلوبُ العِلْمِيُّ الدَّقيقُ الَّذي يُرْشِدُنا إلى معرفَةِ الخطأ مِنَ الصَّواب.

ولقد عَرف المُسْلِمُونَ المعارضةَ كأفْضَلِ وَسيلةٍ عِلْمِيَّة لتقويم النُّصُوص منذ فَجْرِ الإسلام ذلكَ أنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: «كان يَعْرِضُ القُرْآنَ على جِبريلَ في كُلِّ سَنَةٍ مَرَّةً، فَلَمَّا كانت السَّنَةُ الَّتي قُبِضَ فيها عَرَضَهُ عليه مرَّتين...»[1].

قال البغويُّ في «شرح السُّنَّة»: «يُقالُ: إنَّ زَيدَ بْنَ ثابتٍ شَهِدَ العَرْضَةَ الأخيرةَ الَّتي عَرَضَها رَسُولُ الله ﷺ على جبريلَ، وهي الَّتي بَيَّن فيها ما نُسِخَ وما بَقِي»[1].

و (قَال أبو عَبْدِ الرَّحمٰن السُّلَمِيُّ: قَرَأ زَيدُ بْنُ ثابتٍ على رَسُولِ الله ﷺ في العامِ الَّذي تَوَفَّاهُ اللَّهُ فيهِ مَرَّتين، وإنَّما سُمِّيَت قراءةُ زيد بن ثابت، لأنَّهُ كَتَبها لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وقرأها عليهِ، وَشَهِدَ العَرْضَةَ الأخيرةَ، وكانَ يُقرىءُ النَّاسَ بِهَا حتَّى ماتَ، وَلِذلكَ اعتمدَهُ أبو بَكْر وَعُمَرُ

---

(١) أحمد في المسند: برقم: ٢٤٩٤، ٣٠٠١.

(٢) شرح السُّنَّة: ٤/٥٢٥ ـ ٤٢٦.

في جَمْعِهِ، وَوَلاَّهُ عُثْمَانُ كَتَبة المصاحفِ رضي اللَّهُ عنهم أجمعين)[١].

قالَ الذَّهبيُّ: «ومِن جلالَةِ زَيد: أنَّ الصِّدِّيقَ اعتمدَ عليه في كتابَةِ القُرآنِ العظيمِ في صُحُفٍ، وجمعه مِن أفواهِ الرِّجال، وَمِنَ الأكتافِ والرِّقاعِ، واحتفظوا بتلكَ الصُّحُفِ مُدَّةً، فكانت عندَ الصِّدِّيق، ثُمَّ تَسَلَّمها الفاروقُ، ثُمَّ كانت بعدُ عند أمِّ المؤمنينَ حَفْصَة، إلىٰ أن نَدَبَ عُثْمَانُ زَيْدَ بْنَ ثابتٍ وَنَفَراً مِن قُرَيشٍ إلىٰ كتابة هذا الْمُصْحَفِ العُثْمانِيِّ الَّذي به الآن في الأرض أزيدُ مِن أَلْفَي ألف نُسخة، ولم يبق بأيدي الأمَّةِ قُرآنٌ سواهُ، وَلله الحمد»[٢].

وَبَعْدَ تَدوين الحَديث النَّبويّ الشريف وَتَعَدُّدُ نُسَخِ الكتاب الواحد ظَهَرت الحاجة الماسَّةُ إلى المعارضة بينَ هذهِ النُّسَخ لِمَعْرِفَةِ أدَقِّها وأصوبِها، حتَّىٰ إنَّ النُّسخَة الَّتي لم تُعارض وتُقابل وتُراجع عدَّها أهلُ الحديث نُسخَةً ليست بذي بالٍ.

قالَ الخطيب البغداديُّ: «يجبُ علىٰ مَن كَتَبَ نُسْخَةً مِن أصلِ بعضِ الشُّيوخِ أن يُعَارِضَ نُسْخَتَهُ بالأصلِ، فإنَّ ذلك شرطٌ في صِحَّةِ الرِّوَايةِ مِنَ الكتاب المسموع»[٣].

وَعن هشام بْنِ عُرْوَةَ قال: قالَ لي أبي: أكتبتَ؟

---

(١) شرح السُّنَّة للبغوي: ٤/٥٢٥ ـ ٥٢٦.
وانظر: أدب الإملاء والاستملاء: ص ٧٧ ـ ٧٨.

(٢) سير أعلام النبلاء: ٢/٤٤١.

(٣) الجامع لأخلاق الرَّاوي وآداب السامع: ١/٢٧٥.

قال: قُلتُ: نَعَم. قال: عَارَضتَ؟

قلتُ: لا. قال: فلم تكتب»[1].

وقالَ يحيى بْنُ أبي كَثير: «مَثَلُ الَّذي يكتبُ ولا يعارِضُ، مَثَلُ الَّذي يَقضي حاجتهُ ولا يستنجي بالماء»[2].

وقالَ الشَّافِعِيُّ: «إذا رأيتَ الكتاب فيه إلْحاقٌ وإصلاحٌ فاشهد لهُ بالصِّحَّةِ»[3].

ولبعض الشُّعراء:

ألمح كِتَابَكَ حينَ تكتبهُ واحرسهُ مِن وَهْمٍ وَمِن سقط
واعرضهُ مُرتاباً بِصِحَّتِهِ ما أنت معصوماً مِنَ الغَلَط[4]

قالَ القاضي عياض رَحمهُ اللَّهُ:

«وأمَّا مُقَابَلَةُ النُّسخَة بأصلِ السَّماعِ ومعارضتُها به فَمُتَعَيِّنَةٌ لا بدَّ منها،

---

(١) المحدِّث الفاصل: ص ٥٤٤، الجامع لأخلاق الرَّاوي وآداب السَّامع: ١/٢٧٥، جامع بيان العِلْم لابن عبد البر: ١/٧٧، أدب الإملاء والاستملاء: ص ٧٩.

(٢) المحدِّث الفاصل: ص ٥٤٤، الجامع لأخلاق الرَّاوي وآداب السَّامع: ١/٢٧٥، الكفاية: ص ٢٣٧، جامع بيان العِلْم: ١/٧٧، ٧٨، أدب الإملاء والاستملاء: ص ٧٨، ٧٩، الإلماع: ص ١٦٠، ١٦١، مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح: ص ٣١٠، التبصرة والتذكرة: ٢/١٣٤، فتح المغيث: ٢/١٦٥.

(٣) الجامع لأخلاق الراوي: ١/٢٧٩.

(٤) الإلماع: ص ١٦١.

ولا يَحِـلُّ لِلْمُسْلِم التَّقيِّ الرِّوايـة ما لم يُقـابِل بـأصل ِ شيخـهِ أو نُسْخَةٍ تحقَّقَ وَوَثِقَ بمقابَلَتِها بالأصل . . »[1].

أمَّـا إذا لم يعارض كتـابَهُ بـالأصـل فقـد أجـاز الـرِّوايـة منـهُ الأستـاذ أبـو إسحاق الإِسْفَـرَاييني، وأبو بَكْـر الإسمـاعيليّ، والبَـرْقَـانيُّ، والخـطيبُ البغداديُّ، وشرط الخطيب:

(أ) أن تكونَ نُسْخَتُه نُقِلت مِنَ الأصل ِ.

(ب) وأن يُبَيِّن عنـد الـرِّوايـة أنَّـهُ لم يُعـارض، وهـذا أيضـاً شـرط الإسماعيليّ والبَرْقَانيِّ[2]، وابن الصَّلاح[3].

(ج) قال ابنُ الصَّلاح: ولا بُدَّ مِن شرطٍ ثالث: وهو أن يكـون ناقـلُ النُّسْخَةِ . . صحيحَ النَّقْل ِ قليلَ السَّقَطِ[4].

إنَّ المُعَارضَة بينَ النُّسَخ ِ تقودنا إلىٰ عِدَّة أمورٍ وَمِن هذهِ الأمور:

١ ــ اختلاف الرِّوايات.

٢ ــ السَّقط.

٣ ــ التَّصحيف والتَّحريف.

٤ ــ التَّقديم والتَّأخير.

---

(١) الإلماع: ص ١٥٩.

(٢) الكفاية: ص ٣٢٩.

(٣) مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح: ص ٣١٢.

(٤) مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح: ص ٣١٢.
وانـظر: الكفايـة: ص ٣١٢، التبصرة والتـذكـرة وفتـح البـاقي: ٢/١٣٦، فتـح المغيث: ٢/١٧١.

٥ ــ الإعادة والتِّكرار.

٦ ــ الخطأ الإعرابي والإملائي.

وسأتَحدَّثُ عن هذهِ الأمور بالتَّفصيل..

ويُنَبَّهُ هنا إلى أنَّ الباحثَ في حَالَةِ اختياره نُسْخَةً تكُونُ أصلاً لِعدَّةِ اعتباراتٍ عِلْمِيَّةٍ سَبَقَ الحَديث عنها.. ففي حَالَةِ مُعارضَتِهِ لهذهِ النُّسخَةِ بالنُّسَخِ الأُخْرىٰ فما هي الطَّريقةُ العِلميَّةُ الصَّحيحةُ الواجب اتِّباعها في إثبات هذه الفروق؟

هل يَعْتَمِدُ اعتماداً كُلِّياً على نُسختهِ ويضعها في صُلْبِ الكتاب ثُمَّ الإشارة إلىٰ بقيَّةِ الفروقِ مِنَ النُّسَخِ الأُخرى في حاشية الكتاب، دون تَحَمُّلِ مسؤولية الاختيار، أو تَغيير تَصحيف أو تحريفٍ، أو خطأ بَيِّنٍ، أو إتمام نقصٍ...؟

أم يَعتمدُ على كُلِّ النُّسَخِ وَيتحَمَّلُ مسؤولية الاختيار مِنَ النُّسَخِ كُلِّها، وإعمال الفِكْر وإكداد الذِّهنِ لاختيار الكلمةِ المناسِبَةِ والتَّعبيرِ الدَّقيقِ، وإثباتِ النَّص الَّذي يراهُ صحيحاً مِن أيِّ نُسْخَةٍ كانت في صُلْبِ الكتابِ، مع ذِكْرِ بقيَّة الفروقِ في حاشية الكتاب..؟

وفي حَالَةِ اختيارهِ النَّصَ المُختارَ ما هي الطَّريقةُ العِلْمِيَّةُ الَّتي يجب عليه أن يسلكها في هذا الطَّريق..؟

وقبلَ الحديث عَن هذهِ الأمور أحبّ أن أقول: إنَّ تحقيق النُّصوصِ أمَانَةٌ دينيَّةٌ وأخلاقيَّةٌ، وإنَّ مِن واجبِ المحقِّق أن يَعْلَمَ أنَّ هذهِ النُّصوص إنما هي وَثائق تاريخيَّةٌ لا يَحِقُّ لَهُ أن يتلاعَبَ بِها، وأن يجعلَ مِن نَفْسِهِ

مُصَحِّحاً أو مُقَوِّماً لهذهِ الوثائق. . وأنَّ الأمَانَةَ العِلْمِيَّة تقتضي منهُ الحرص التَّام علىٰ نقلِ هذهِ الوثائق كما هي، فإن هذهِ النُّصوص وَثائق يُحكم بها علىٰ كَاتبها سَلباً وإيجاباً، كما أنَّها تُمَثِّلُ واقعاً وَحَدَثاً حَدَث وَمَضَى لِذا فَإنَّ تَبديلَ أيِّ نَصٍّ أو تغييره يُعَدُّ تَلاعُباً خطيراً في هذهِ الوَثائقِ وبالتَّالي فقدانـاً للأمانةِ العِلْمِيَّة الواجب توفّرها في المحقِّق الأمين، وعدواناً علىٰ حقِّ المُصنِّف الَّذي كَتَبَ هذا الكتاب. . .

لِذَا فَإنَّ علىٰ المحقِّقِ أن يضَعَ في ذهنِه قَبلَ كُلِّ شيءٍ إثبات ما قالهُ المُصَنِّف خَطأً كان أم صواباً، وأن لا ينصب نَفْسَهُ حَكماً علىٰ هذهِ النُّصوص فيبيح لها تصحيحَ النُّصوص أو تبديلها بنصوص أخرىٰ. . هذا أمرٌ.

* **الأمر الثَّاني**: علىٰ المحقِّق أن يكدّ ذهنه ويشغل فِكره لِيَصِلَ إلىٰ النَّصِّ السَّليم الَّذي قالهُ المُصنِّف، وأن يَتَحَرَّىٰ الدِّقَّة التَّامة والحذر الشَّديد لِيُفَرِّق بين خطأ النُّسَّاخِ وخطأ المُصَنِّف، واختلاف النُّسَخِ واختلاف الرِّوايات.

* **الأمر الثالث**: أن يَتَنَبَّهَ المحقِّقُ إلىٰ اختلافِ الرِّواياتِ وأن يَسْلُكَ طريقاً واضحاً ويَلْتَزِمَ رِوايةً مُعَيَّنَةً في حالةِ اختلافِ الرِّواياتِ، وأن يحذر حذراً شديداً مِنَ الوقوعِ في خطأ الخلط بينَ الرِّوايات المُخْتَلِفَةِ للمُصَنِّفِ الواحِدِ. .

* **الأمر الرابع**: أن الغَايةَ مِنَ المُعَارَضَةِ بَيْنَ النُّسَخ هو الوصول إلىٰ ما كتَبَهُ المُصنِّف. . لِذا فإنَّ اتّخاذ نُسخةٍ مُعَيَّنَةٍ تكونُ أصلاً وإثبات ما فيها في صُلْبِ الكتاب خطأً كانَ أم صواباً مع الإشارةِ إلىٰ الفروق بَيْنَ هذهِ النُّسَخِ في الحاشيةِ قد تُؤدِّي بالباحِثِ إلىٰ إثباتِ ما لم يقلهُ المُصنِّف،

وبـالتَّـالي قـد تُؤدِّي أيضـاً إلىٰ إلغـاءِ مبـدأ المعـارضَـة. . إذ أنَّ الغـايـةَ مِنَ المُعَارضَة إثبات ما قالَهُ المُصَنِّف علىٰ وجـه الدِّقَّـةِ والصَّواب، فـالمُعَارَضَـة وسيلةٌ لإثبـات صِحَّـة مـا قـالـهُ المُصَنِّف مِن عَـدَمِـهِ. . وفي حـالـةِ إثبـاتِ ما لم يَقلهُ المُصَنِّف بحجَّة أنَّنا هكذا وجدناهُ في نُسْخَتِنَا والإشارة إلىٰ فـروق النُّسَخِ المخالِفَةِ لِنُسْخَتِنا والَّتي تحتمـل الصَّـواب، نكـون قـد جعلنـا مِنْ المعـارضة «غـاية» لا «وسيلة» وكـذا الأمر بـالنِّسبة إلىٰ إتمـام النَّقصِ فَـإنَّ المُحَقِّقَ في حَالَةِ إثباته في صُلْبِ الكتابِ المُحقَّقِ كلاماً ناقصاً اعتماداً على نُسْخته الَّتي اتَّخذها أصلاً مع الإشارة إلىٰ هذا النَّقص من فروق النُّسَخِ في حاشية الكتاب فإنَّهُ يكون قد أثبت كلاماً ناقصاً للمُصَنِّف كانَ الأولىٰ بِهِ إثباته في صُلْبِ الكتـاب يُضاف إلىٰ هـذا كُلِّه أنَّ المُعَارضَـةَ وَسيلَةٌ لإثبات صِحَّـة وتمامِ ما قالهُ المُصَنِّف. . لا غاية في حَدِّ ذاتِها.

* **الأمـر الخامس**: الأصـلُ في تَعَدُّدِ النُّسَـخِ أنَّهـا جميعـاً مِن قَـوْلِ المُصَنِّفِ وأنَّ اتِّخاذَ نُسْخَة لأسباب عِلْمِيَّةٍ وتاريخيَّةٍ لا يعني بـالضَّرورة إلغـاء بقيَّة النُّسَخِ. . لِـذا فإنَّ أيَّ إضَـافَةٍ مِنَ النُّسَـخِ الأُخرىٰ في صُلْبِ الكتـاب لِضَـرُورَةٍ تقتضيهـا سـلامَـةُ النَّصِ مِن إتمـام نقصٍ أو تصحيـح تحـريفٍ أو تصحيفٍ بعد دِرَاسَةِ النُّصـوصِ والتَّوثُّقِ مِن كـلام المُصنِّف. . فإنَّ ذلـكَ لا يعني أننا قد تَعَدَّينا علىٰ حَقِّ المُصَنِّف، نـظراً لأنَّ الأصلَ أنَّ هـذهِ النُّسَخ جميعها مِن قولِ المصنِّف. . وأنَّ هنالك بَوْناً شـاسِعاً بين أن يُلْحِق المحقِّق نَصاً أو أن يُبَدِّلَ كَلِمةً بَدَلَ كَلِمـةٍ مِن عندهِ، وَبَيْنَ أن يُضيف سَقـطاً أو يُصْلِحَ لَحْناً أو خطأً مِن فروقِ النُّسَخِ بعدَ دِرَاسَةٍ وتأمُّلٍ دَقيقين. .

* **الأمـر السَّادس**: لَعَـلَّ أفضل الـطُّرقِ في تحقيقِ النُّصُـوصِ واللَّهُ

أعلم هـو اتِّخاذُ نُسْخَـة تكونُ أصـلاً بعد دِرَاسَتِهـا دِرَاسَةً عِلْمِيَّـةً دقيقـةً، ثُمَّ مُعَـارَضَتُها بـالنُّسَخِ الأُخـرىٰ والإشارة إلىٰ الفـروقِ بين النُّسَـخِ في حاشية الكتـاب، مع التَّحـري الدَّقيق والحـرص التَّام علىٰ عَـدَمِ إضَافـةِ أيّ لفـظةٍ أو تغييرِ أيّ عبارةٍ مِن نُسخَةِ الأصلِ سواء مِن النُّسَخِ الأُخـرىٰ أو مِن النُّقول عن المصنِّف . .

اللَّهُمَّ إلَّا لِضَـرورةٍ عِلْمِيَّةٍ لا منـاص منها فعنـدئـذٍ يلجـأ المحقِّقُ إلىٰ الإضافة أو التَّبديل مُستعيناً بالنُّسخ الأُخرىٰ ولا يتمُّ ذلـك إلَّا بعدَ التَّمحيصِ الدَّقيقِ والدِّراسَةِ المتأنِّيَةِ لهذهِ الإضافة أو التبديل . .

ولنتحَدث الآن عن المعارضَةِ بَيْنَ النُّسَخِ ونَتائجِها.

● ● ●

المُعَارضَةُ بَيْنَ النُّسَخِ وَنتائِجُها

كانَ المُحَدِّثُونَ وأهلُ العِلْمِ لا يَدَعُونَ نُسَخَهم حتَّىٰ يُقابِلُوها بِنسخَةِ الأصلِ وتُسَمَّى المُعَارَضَةُ أيضاً.

وهي في اللُّغَةِ مِن قَولِهِم: قَابَلْتُ الكتابَ قِبالاً ومقابَلَةً، أي جعلتهُ قبالتهُ وَصَيَّرتَ في أحدِهِما كُلّ ما في الآخر.

وعَارَضتُ بالكتابِ الكِتَاب: أي جَعَلْتُ ما في أَحَدِهِمَا مِثْلَ ما في الآخَرِ(١).

وهي في الاصطلاح: أنْ يُقَابِلَ النَّاسخ نُسْخَتَهُ أو مَا نَقَلَهُ بِأَصْلِ شَيخِهِ، أو بِأَصْلٍ موثوقٍ بِه، وإصلاح ما يوجَدُ مِن فروقٍ أو تصحيفٍ، أو تحريفٍ، أو زيادَةٍ أو نَقصٍ. وَتُسَمَّىٰ النُّسْخَةُ القَديمَةُ الأصلَ، وتُسَمَّىٰ النُّسْخَةُ الجديدَةُ الفَرْعَ(٢).

---

(١) فتح المغيث: ١/١٦٥، التبصرة والتذكرة وفتح الباقي: ٢/١٣٣.

(٢) انظر: المحدِّث الفاصل: ص ٥٤٤، الجامع لأخلاق الرَّاوي وآداب السَّامع: ١/٢٧٥، الكفاية: ص ٢٣٧، جامع بيان العِلْم: ١/٢٧٧، الإلماع: ص ١٥٨، أدب الإملاء والاستملاء: ص ٧٧، ٧٩، مقدمة ابن الصلاح: ص ٣١٠، إرشاد طلاب الحقائق: ١/٤٣٥، الاقتراح: ص ٢٩٢، التبصرة والتذكرة وفتح الباقي: ٢/١٣٣ ـ ١٣٥، فتح المغيث: ٢/١٩٦، تدريب الراوي: ٢/٧٧، المقنع: ٢/١٦٩.

وَتُعَدُّ المُقَابَلَةُ بَيْنَ النُّسَخِ مِن أفْضَلِ الوَسَائِلِ للوصولِ إلىٰ ما كَتَبَهُ المصنِّفُ، وهي الطَّريقُ الصَّحيحُ لِمَعْرِفَةِ أصوب الرِّواياتِ وأتْقَنِها.

لِذَا فَإنَّ أهلَ الحديثِ كَانُوا مِن أحرصِ النَّاسِ علىٰ مُقَابَلَةِ أصُولِهم، قالَ القاضي عياض: «وأمَّا مُقَابَلَةُ النُّسْخَةِ بأصْلِ السَّمَاعِ، ومعارضتها بهِ فمُتَعَيِّنَةٌ ولا بُدَّ مِنْها، ولا يَحِلُّ لِلْمُسْلِمِ التَّقِيِّ الرِّوايَةُ مَا لم يُقَابِل بأصْلِ شَيْخِهِ، أو نُسْخَةٍ تَحقَّقَ وَوَثِقَ بِمقَابَلَتِها بالأصْلِ. وتكونُ مقابلتُهُ لذلكَ مع الثِّقَةِ المأمونِ ما ينظُرُ فيهِ، فإذا جَاءَ حرفٌ مُشكِلٌ نَظَرَ فيهِ حتَّىٰ يُحَقِّقَ ذلك»(١).

إنَّ المقابَلَةَ بَيْنَ النُّسَخِ ستُؤدِّي بنا إلىٰ عِدَّةِ نتائج ومن هذهِ النتائج:

١ ـ اختلاف الرِّوايات:

كثيراً ما تَقودنا الفروق بين النُّسَخِ إلىٰ أمْرٍ هامٍّ وخَطيرٍ ألا وهو الاختلاف بَيْنَ الرِّواياتِ..

ولنضرب أمثلة علىٰ ذلك مِن كتاب «تقييد المهمل وتمييز المشكل» للحافظِ أبي عليّ الحسين بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أحمدَ الغَسَّاني الجيَّاني، المتوَفَّىٰ سَنَةَ (٤٩٨هـ) قِسْم «كتاب التنبيه علىٰ الأوهام الواقعة في الصَّحيحين من قِبَلِ الرُّواةِ» «قسم البخاري»: (قالَ البخاريُّ: حَدَّثنا **عمرو بْنُ خالد**، حَدَّثنا أبو إسحاق، عن البراء، وذَكَرَ شأنَ تحويل القِبْلَة(٢).

قال الشَّيخُ رضي اللَّهُ عنهُ: كَانَ في نُسْخَةِ أبي زيد الْمَرْوَزِيِّ: حَدَّثنا

---

(١) الإلماع: ص ١٥٨ ـ ١٥٩.

(٢) البخاري: ١/١٥ كتاب الإيمان، باب الصلاة مِنَ الإيمان.

عُمَرُ بْنُ خالد. هكذا نقلَهُ عنهُ أبو الحسن القابِسِيُّ، وأبو الفَرَج عبدوس بْنُ مُحَمَّد الطُّلَيْطليُّ.

وذلك وهم، والصواب: **عَمْرو**: بفتح العين وسكون الميم، وهو عَمْرو بْنُ خالد الحَرَّانيُّ الجَزَرِيُّ.

وليسَ في شيوخ البخاريِّ مَن يُقالُ لَهُ: **عُمَرُ بْنُ خالد**)[1].

ومثال ذلك أيضاً: (قالَ البخاريُّ: حَدَّثنا مُسَدَّدُ، حَدَّثنا مُعْتَمِرُ، قال: سمعتُ أبي قال: سَمِعْتُ أنساً، أنَّ النَّبيَّ ﷺ قالَ لِمُعَاذ:

«مَن لَقيَ اللَّهَ لا يُشْرِكُ به شيئاً...»[2] الحديث.

سقط ذِكر مُسَدَّد في هذا الإسناد مِن نُسخَةِ أبي زيد المَرْوَزيّ. قاله أبو الحسن القابِسِيُّ، وَعَبْدوسُ بْنُ مُحَمَّدٍ.

وذلك وهم لا يتصل السَّنَد إلَّا به)[3].

---

(١) التنبيه على الأوهام الواقعة في الصحيحين (قسم البخاري): ص ٧٥ ــ ٧٦، وانظر: فتح الباري: ١/٩٦، عمدة القاري: ١/٢٤١، إرشاد الساري: ١/١٢٥.

(٢) صحيح البخاري: ١/٤١ كتاب العِلْم، باب مَن خَصَّ بالعِلْمِ قوماً دون قوم كراهية أن لا يفهموا.

(٣) التنبيه على الأوهام الواقعة في الصحيحين مِن قبل الرواة (قسم البخاري): ص٨٨، وانظر: فتح الباري: ١/٢٢٧، وَلَعَلَّ في قراءة كتاب «تقييد المهمل وتمييز المشكل» للحافظ أبي عليّ الحسين بن محمد بن أحمد الغسَّاني الجَيَّاني المتوَفَّى سنة (٤٩٨هـ) جُزء «التنبيه على الأوهام الواقعة في الصَّحيحين مِن قبل الرواة: ص:٢٢ (قسم البخاري ومسلم) تعطينا الفِكرة الواضحة عن النُّسخ والأوهام التي يقع فيها رواة الكتب.

إنَّ التَّرجيحَ بين الرِّوايات المختلفة، وإثبات أدَقِّها وأصوبهـا يجب أن يكون مَبنيّاً على أدِلَّةٍ عِلْمِيَّةٍ وإثباتاتٍ بَيِّنَةٍ واضحة. .

كما أنَّ اختلاف الرِّوايات يجبُ أن يُشار إليه في هـامش الكتاب فـإنَّهُ الغاية من مُقابَلَةِ النُّسَخِ . .

يُضـافُ إلى ذلك أنَّ تـرجيح الـرِّوايـات بعضهـا على بعض يجب أن لا يُثبَّتَ إلاَّ بعـدَ تَدقيق وتمحيص دَقيقين. . وأحيـانـاً كثيـرةً لا يُمكنُ للمـرءِ التَّثبُّتُ مِنَ الـرِّوايةِ إذ يكـونُ المُصَنِّفُ قد ذَكَـرَ أكثرَ مِن رِوايَـةٍ وُفْقَ مُراجَعَتـهِ للكتابِ فتتعَدَّدُ النُّقُولُ والرِّواياتُ عنهُ.

لذا يجب الحذر الشَّديد مِن اختلاطِ هذهِ الـرِّوايات وتـداخُلِ بعضهـا في بعض، ومثال ذلك «الموطأ» لمالك بن أنس. . . فإنَّهُ ما زال يُنقِّحُ ويزيدُ وينقصُ في «الموطَّأ» إلى آخر عُمُرِهِ. . وبذلك تَعَدَّدت الرِّوايات عنهُ، حيث ذَكَرَ له الرُّوداني في «صلة الخلف بموصول السَّلَف»[1] اثني عشرة رواية.

ومثاله أيضـاً **«صحيح البخـاري»** ذَكَرَ لـهُ الحافظ ابنُ حجـر في «فتح الباري»[2] أربع روايات.

وَلَعَلَّ قراءةً سريعةً في كتاب «إفادة النَّصيح في التعريف بِسَنَدِ الجامع الصحيح»[3] لمحب الدِّين أبـي عبد الله مُحَمَّدِ بْنِ عُمرَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ رُشَيـد السَّبْتِيِّ المتوفَّى سَنَة (٧٢١هـ) تعطينا الفكـرة الواضحـة عن تَعَدُّدِ الـرِّوايات للكتاب الواحد.

---

(١) صلة الخلف: ص: ٣٣ ــ ٤٠.

(٢) فتح الباري: ١/٥.

(٣) حقَّقَهُ فضيلة الدكتور محمد الحبيب ابن الخُوجة، الدار التُّونسيَّة للنشر.

وقد يُعيدُ المؤلِّفُ النَّظرَ في كتابه فتتوفَّر عندئذ للكتاب أكثر من نُسخَة، مِنْ ذلك كتاب «البيان والتَّبيين» لأبي عثمان عَمْرو بْنِ بحر بْنِ محبوب الجاحظ المتوَفَّىٰ سَنَة (٢٥٥هـ).

قال ابنُ النَّديم في «الفِهْرِست»: (كتاب «البيان والتَّبيين» هذا الكتاب نُسْخَتان أُولىٰ وثانيه، والثانية أصحّ وأجود..)[١].

ومِن ذلك أيضاً «الجمهرة» لأبي بكر مُحَمَّدِ بْنِ الحسنِ بْن دُريدٍ المتوَفَّىٰ سَنَة (٣٢١هـ)، فإنَّ لهذا الكتاب أكثر من نُسْخَةٍ.

قال ابنُ النَّديم في «الفِهْرِست»: (كتاب «الجمهرة» في عِلْم اللُّغَةِ، مختلف النسخ، كثير الزيادة والنّقصان، لأنَّهُ أملاه بفارس، وأملاهُ ببغداد مِن حفظِهِ، فلمَّا اختلف الإملاء، زاد وَنَقَصَ، وَلِمَا أملاهُ بفارسٍ علامةٌ يُعلم مِن أوَّلِ الكتاب، والتَّامَّة الَّتي عليها المعَوّل هي النُّسْخَة الأخيرة، وآخر ما صَحَّ مِنَ النُّسَخ نُسخة أبي الفتح عُبيد الله بن أحمد النَّحويّ، لأنَّهُ كتبها مِن عِدَّةِ نُسَخ وقرأها عليه)[٢].

وَمِن ذلك أيضاً كتاب «فتح المغيث شرح ألفيَّة الحديث للعراقي» تأليف الإمام شمس الدِّين مُحَمَّد بْن عبد الرَّحمٰن السَّخاويّ المتوَفَّىٰ سَنَة (٩٠٢هـ).

إذ أنَّ للكتابِ أكثر مِن نُسْخَةٍ، عليها خطوط المؤلِّف، ومع ذلك فإنَّ آخر النُسخ قد أضاف إليها المؤلِّفُ نَفْسُهُ كثيراً مِنَ القضايا والاستدراكات

---

(١) الفهرست: ص ٢١٠، معجم الأدباء: ١٦/١٠٦.

(٢) الفهرست: ص ٦٧.

العِلْمِيَّة تزيدُ على بعض النُّسخِ بمقدار ثلث الكتاب وهذه النُّسخة هي نُسخة مكتبة الحرم المكّي.

وقد يُنَبِّهُ المؤلِّف نَفْسَهُ إلى أنَّ النُّسخةَ الفُلانيَّةَ هي الَّتي يجبُ أن تُعتَمَدَ وأنَّ ما سبَق له تأليفُهُ قَد رَجَعَ عنه.

كما في كتاب «غاية المَقْصَد في زوائدِ الْمُسْنَد» للإمام نور الدِّين عَلِيِّ بْنِ أبي بَكْرِ بْنِ سُلَيْمانَ الهَيْثَمِيِّ المتوَفَّىٰ سَنَة (٨٠٧هـ) حيثُ نَصَّ المُؤلِّفُ نَفْسهُ في نُسْخَةِ «الإسكندرية» إلىٰ أنَّها هي النُّسخَة التي قام بتعديلها وأنَّها هي المعتمدة.

لذا وَجب التَّنبّه عند عملية التَّحقيق، والحرص الشَّديد على جَمعِ نُسَخِ الكتاب الواحد، ودراسة هذهِ النُّسَخِ دِراسَةً مُتأنِّيَةً، والحذر التَّام مِن خلَطِ الرِّوايات أو النُّسَخ بعضها في بعض، والمحافظة التامَّة على استقلالية كلِّ نسخةٍ، لا سيما إذا ظهرت علامات تدلُّ على اختلاف الرِّوايات.. أو أنَّ هذهِ النُّسخة مُسَوَّدَة، والأخرى مُبَيَّضَة، أو أنَّ المُصَنِّف قد عَدَلَ عن باقي النُّسخ واعتمد واحدة منها..

وَلعَلَّ مِنَ المفيد هُنا أن أنقُلَ ما كَتبتُهُ عن اختلاف نُسخِ كتاب «المؤْتَلِف والمُخْتَلِف»[1] للإمامِ أبي الحسنِ عَليِّ بْنِ عُمَرَ الدَّارَقُطني البغدَادي المتوفَّىٰ سَنَةَ (٣٨٥هـ).

---

(١) المؤتلف والمختلف للدَّارقُطني: ١/١٢٥ ـ ١٢٨.

١ ـ اختلاف نُسَخ الكتاب ورواياتِهِ:

تَوفَّرت لدينا مِن كتاب «المُؤْتَلِفِ والمُخْتَلِفِ» نُسخَتان: الأولىٰ ناقصة مِنَ الأوَّل، وهي النُّسْخَة «التيموريَّة» ورمزتُ لها بالحرف (ت)، والثانية مِن «سراي مدينة». ورمزت لها بالحرف (أ). . وكلا النسختين نسخ قَيِّمَة كما سيأتي في وصف النسخ. . غير أنَّ الدارقطني رحمه الله تعالىٰ لم يضبط الكلام بالحروف بصورة مستمرة بل يضبطه بالحروف مَرَّة، وبالتَّشْكيل بالقلم مَرَّاتٍ، وهذا الأمر قد يؤدي إلى وقوع النُّسَّاخ في الخطأ. . ولكن هذا الأمر قد سَلِمَت منه النُّسختان والحمد لله تعالىٰ، أو قد يؤدي إلى خَطَأ الناقلين عنه مِمَّن جاءَ بعده فينسبون للدارقطني قولاً لم يقله. . أو يذكرون عنه قولاً خِلَاف ما جاء عنه في النسختين. . أدَّى هذا الأمر إلىٰ أن يأتي حافظ من الحفاظ فينسب قولاً للدارقطني خلاف ما هو موجود عندنا في النسختين. . ويأتي حافظ آخر فيعترض عَلىٰ الحافظ الذي تَقَدَّمه ويذكر أنَّ الدارقطني لم يقل كذا وإنَّما قال كذا. .

وهذا ما سيلاحظه القارىء وهو يطالع هذا الكتاب القَيِّم. . وهنالك أمرٌ هام في اختلاف النسخ لَعَلَّ مَرَدَّه إلى اختلاف الروايات للكتاب عَن الدَّارقطني. . فقد روىٰ الكتاب عن الدارقطني أكثر من تلميذ من تلاميذه[1]. . وهذا الأمر، أدَّى إلى اختلاف جوهريٍّ أحياناً. .

مثال ذلك في باب [عِنَاد] رسم في النسختين «بكسر العين المهملة» وفي هامش نسخة (أ) «قَيَّده الأمير بفتح العين». وفي الإكمال: ٦٢/٦ «عَنَاد: بفتح العين وتليه نون مفتوحة» ونقل ناصر الدِّين الدِّمَشْقِيُّ في التوضيح: (٢/لوحة: ٢٥٧) ضبط ابن ماكولا، وقال: (وسبقه الدارقطني

(١) تقدَّم بيان ذلك في فقرة اقتباسات الأئمة من الكتاب وأثره فيما بعده.

إلى هذا فقال: عَنَاد) هكذا رسمه بالفتح . . ولا شَكَّ أنَّ هذا خلاف ما جاءَ في النسختين.

ومثاله أيضاً في باب [عَتْر] رسم في نسخة (ت) (بفتح العين المهملة وسكون التاء المثناة من فوق وآخره راء)، [عَتْر، فقال ابن حبيب: في الأشعريين: عَتْر بن عَامِر. .] ورسمت في نسخة (أ) [عَتَر] (بفتح العين والمثناة من فوق) ومثله في الإكمال: ٦/٢٩٤، والأنساب: ٨/٣٨١، والمشتبه: ٢/٤٧٥ وفي مختلف القبائل لابن حبيب: ص ٣٢٥ (عَتْر ـ بفتح العين، وإسكان التاء المثناة مِن فوق) فهو موافق لنسخة (ت).

ونقل في التوضيح قول ابن ماكولا: إنَّهُ بفتح العين المهملة والتاء، وقال: (٢/لوحة: ٣٥١) (. . كذا قاله الأمير حاكياً عن ابن حبيب، وحكاه أبو الوليد أيضاً الكناني عنه في التهذيب: عَتَر بن بكر بن عامر. وحكاه أبو الوليد[1] أيضاً عَن الدارقطني أنه ذكره عن ابن حبيب: بإسقاط بكر، وأنَّهُ عَتْر بسكون ثانية. .) فيلاحظ هنا:

١ ـ اختلاف نسخ «المؤتلف والمختلف» لابن حبيب. فالنسخة المطبوعة (بسكون المثناة من فوق) وهو موافق لمؤتلف الدارقطني نسخة (ت).

٢ ـ اختلاف نسخ «المؤتلف والمختلف» للدارقطني.

فنسخة (ت) بسكون المثناة من فوق [عَتْر] وكذا حكاه أبو الوليد عَن الدارقطني، وهو الموافق لنسخة المؤتلف لابن حبيب النسخة المطبوعة.

---

(١) هو هشام بن أحمد الكناني أبو الوليد الوَقَّشِيُّ (ت ٤٨٩هـ) له كتاب «تهذيب كتاب المؤتلف والمختلف في أسماء القبائل» لابن حبيب.

ونسخة (أ) مِن «المؤتلف» للدارقطني [عَتَـر] بفتح التاء المثناة من فوق. وكذا وافقه الإكمال، والأنساب، والمشتبه. وكذا نقل أبو الوليد الكناني عَن ابن حبيب.

ومثاله أيضاً باب [سُحْمَة، وسَحْمَة] فقد جاء في نسخة (ت) [سُحْمَةَ] وفي نسخة (أ) [سُمْحَة] ومثله في الإكمال: **٤/٣٦٥**.

- وفي باب [مِيْثا] في نسخة (ت) [مِيْثا] بكسر الميم، وفي نسخة (أ) [مَيْثَا] بفتح الميم.

- وفي باب [قَرَظِي] جاءت في نسخة (ت) ترجمة [مُحمَّد بن القاسم بن شعبان القَرَظي] ولم تذكر هذه الترجمة في نسخة (أ) أو الإكمال أو الأنساب. .

- وفي باب [الغَسِيْل، والعُسَيْل] أعيد هذا الباب في نسخة (ت) فقط، وكان قَد تَقَدَّم تحت اسم [عُسَيْل وغَسِيْل].

- زيادات المحامِلي في باب [غَسِيْل] والتي ذكرت في نسخة (أ) فقط. أعيدت في نسخة (ت) فقط عندما أعيد الباب [الغَسِيْل]مَرَّة أخرى في نسخة (ت) فقط. .

إن اختلاف نسخ «المؤتلف والمختلف» وتعدد رواة الكتاب عَن الدَّارقطني جعل الحفاظ ينقلون عن الدارقطني أقوالاً مختلفة في الترجمة الواحدة. . ورُبَّما يُخطِّىء بعضهُم بعضاً كما سيلاحظه القارىء وهو يُطالع الكتاب. . ولقد نَبَّه الحافظ ابن ناصر الدين الدِّمشقي إلى تعدد نُسَخ «المؤتلف والمختلف» للدارقطني في أكثر مِن موضع في كتابه «التوضيح».

مثال ذلك باب [مَرَّار] ترجمة «إسحاق بن مَرَّار» فقد جاءَ في «المؤتلف» [مَرَّار] بالفتح، وفي الإكمال: ٣٩/٧، «مِرَار: بكسر الميم وتخفيف الراء الأولى وفتحها. . » وفي التوضيح: (٣/لوحة: ٥٠ ـ ٥١) (بالكسر والتخفيف. . وهذا هو كما قَيَّد المصنِّف «الذهبي» وصححه الخطيب، والأمير، وكذا يقوله أهل النحو واللغة. وذكره الدارقطني فيما وجدته بخط الحافظ عبد الغني المقدسي مَرَّار بالفتح والتشديد في موضعين مِن كتاب الدارقطني في ترجمة الشَّيْبَاني، وترجمة مَرَّار. . كذا وقع في أصل مَرَّار، وكذا في نسخة أبي مَسْعود الدِّمشقي التي كتبها عَن الدَّارقطني مَرَّار. .).

ـ وفي باب [مُشْرِفِيّ، ومِشْرَفِيّ].

في نسخة (ت) [مُشْرِفِيّ] (بضم الميم وكسر الراء)، وفي (أ) [مِشْرَفِيّ] (بكسر الميم وفتح الراء) وفي هامش نسخة (أ) [صوابه مَشْرَفِيّ بفتح الميم]. . .

إنَّ تعدد روايات الكتاب عن الدَّارقطني، وعدم ضبط الدارقطني للكتاب بالحروف واكتفاءه بضبط الشكل بالحركات أدَّى إلىٰ اختلاف النقول عَن الدارقطني، وإلىٰ اختلاف نسخ الكتاب في بعض مواضع الكتاب. .

إنَّ تَعَدُّدَ نُسخ الكتاب الواحد يجب أن يَكون دَافِعاً قويّاً للمحقِّق في بَذلِ المَزيد مِنَ العِنَايةِ بهذهِ النُّسَخِ، والحرصِ التَّامِ علىٰ اتِّخاذ نُسْخَة مِن هذه النُّسَخِ لِتَكُونَ أصلاً، ثُمَّ مقابلة هذا الأصلِ، بِبَقِيَّةِ النُّسخِ الأخرى والإشارة إلى الفروقِ بين هذه النُّسَخِ في حاشية الكتاب.

قالَ الإمامُ العِرَاقِيُّ: «إذا كانَ الكتابُ مَروِيّاً بِروايتينِ أو أكثر وَيقعُ الاختلافُ في بعضها فينبغي لِمَن أرادَ أن يجمع بينَ رِوايتينِ فأكثَر في نُسْخَةٍ

واحِدَةٍ أن يبني الكتابَ أوَّلاً على رِوَايَةٍ واحدةٍ[1]، ثُمَّ ما كانَ مِن رِوايةٍ أُخرى ألْحقَها في الحاشية، أو غيرها مَعَ كتابَة اسم راويها مَعَها، أو بالإشَارَةِ إليه بالرَّمزِ[2] إن كانت زيادة، وإن كانَ الاختلاف بالنَّقص أَعْلَمَ على الزَّائد أنَّهُ ليسَ في رِوايةِ فلان باسمه أو بالرَّمْزِ إليه، وإن شاء كَتَبَ الرِّواية الأُخرى بِحُمْرَةٍ، وما نَقَصَ منها حَوَّقَ عليه بالحُمْرَةِ. . . »[3].

---

(١) أي: (ولا يجعله مُلَفَّقاً مِن رِوايتينِ لِمَا فيه مِنَ الالتباس)، قاله السخاوي في فتح المغيث: ٢/١٨٧.

(٢) قال ابنُ الصلاح: (لا ينبغي أن يصطلحَ مَعَ نَفْسِهِ في كتابه بما لا يفهمه غيرُه فيوقِعَ غيرَهُ في حيرَةٍ، كَفِعْلِ مَن يجمع في كتابه روايات مختلفة، ويرمزُ إلى كُلِّ راوٍ بحرفٍ واحدٍ مِن اسمه، أو حرفين وما أشبه ذلك. فإن بَيَّنَ في أوَّلِ كتابهِ أو آخره مُرادَهُ بتلك العلامات والرموز، فلا بأس. ومع ذلك فالأَوْلَى أن يتجنَّبَ الرَّمْزَ، ويكتُبَ عند كلِّ رِوايةٍ اسمَ راويها بكماله مُختصَراً، ولا يقتصِرُ على العلامة ببعضهِ، والله أعلم)، مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح: ص ٣٠٥.

قال ابنُ دقيق العيد في الاقتراح: ص ٢٨٨ (ولقد قرأتُ جُزءاً على بعضِ الشُّيوخِ، كاتِبُهُ يُعَلِّمُ على الكاف علامَةً شبيهَةً بالخاء، الَّتي تُكتبُ على الكلماتِ دلالَةً علىٰ أنَّها نُسْخَةٌ أُخرى، وكانَ الكلام يُساعِدُ علىٰ إسقاط الكلمةِ وإثباتِها في مواضع، فقرأتُ ذلك على أنَّها نُسْخَةٌ، وبعد فراغ الجُزء، تَبَيَّنَ لي إصلاحُهُ، فاحْتجْتُ إلى إعادةِ قراءةِ الجُزء).

وقد وَجَّهَ الإمام السَّخاوي قول ابن الصلاح: «والأولى اجتناب الرَّمْزِ مُطْلَقاً»، فقال: (قد يوجَّهُ هذا القول بكون اصطلاحه في الرَّمْز قد تسقط به الورقة أو المُجلّد، فَيَتَحَيَّر الواقِفُ عليه مِن مُبتدىء ونحوه)، فتح المغيث: ٢/١٥٧.

(٣) التبصرة والتذكرة، وفتح الباقي: ٢/١٥١ ـ ١٥٢، وهذا الكلام أصله لابن الصلاح، كما في مُقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح: ص ٣١٩ ـ =

قالَ السَّخاويُّ: «واعْلَم أنَّ العِنَايَةَ باختلافِ الـرِّواياتِ مَـعَ الطُّرقِ مِنَ المُهِمَّاتِ، وهو أحـد الأسباب المُقتضيـة لامتياز شـرح البُخاريّ علىٰ سـائِر الشّـروحِ، ولكن فيه محـذورٌ للقاصـرينَ حيثُ يضم حين قراءتِـه أو كَتـابَتِـهِ رواية مع أخرى فيما لا يصلح التَّلفيق فيه»[1].

وقد قال ابنُ الصَّلاح: «وليكُن فيما تختلف فيه الرِّواياتُ قائمـاً بِضبطِ ما تَخْتَلِفُ فيه في كتابِهِ، جَيِّدَ التَّمييزِ بينهما كَيْلا تختلِطَ وتشتبـه فيَفْسُدَ عليـه أمرُها»[2].

إنَّ المُقَابَلَةَ بَيْنَ النُّسخِ سَتُؤَدِّي بنا إلى عِدَّةِ أمورٍ إضـافَةً إلى اختـلاف الرِّوايات، ومِن هذه الأمور:

* * *

٢ ــ السَّـقَـط:

كَثيـراً مَا يقف المحقق أثنـاء مُقَارَنتـهِ بَيْنَ النُّسَخِ على سقَطٍ وَقَـعَ بـهِ النَّـاسِخُ، وقـد يكونُ السَّقطُ كَلِمَـةً، أو جُمْلَةً، أو سَطْراً كـامِـلًا أو أكثـر مِن ذلكَ.

وأسبابُ السَّقَطِ كثيرة منها: انتقال النَّظرِ مِن كَلِمَةٍ أو جُمْلَةٍ إلى أخرى

= ٣٢٠.

وانـظر: الإلماع: ص ١٨٩، ١٩١، التقـريب للنووي: ٢/٧٢، إرشـاد طـلاب الحقائق: ١/٤٤٧ ــ ٤٤٨، فتح المغيث: ٢/١٨٧ ــ ١٨٨، تـدريب الراوي: ٢/٧٢ ــ ٧٣، توضيح الأفكار: ٢/٣٦٨، توجيه النظر: ص ٣٦٠.

(١) فتح المغيث: ٢/١٨٨.

(٢) مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح: ص ٣١٩.

تَحتهـا مشابِهَـةً لها في الحـروف أو المعنى . . . أو انشغال القَلب بـأمرٍ مـا، أو السَّهو، أو غير ذلكَ مِنَ الأسباب . .

وَقـد يتنبَّهُ النَّـاسخُ بعـد المعارضَـةِ والمقـابَلَةِ فَيُشيـرُ إلى هـذا السَّقط ويكتبُـه في الهامِش وَيُشيـرُ إلى دخولِـه في الأصْلِ ، ويكتب كلمـة «صـح» أو مع كلمة «صح» «رَجع»، أو «انتهى اللَّحَق» كمـا في فَصلِ (**مصـطلحات ورموز النُّسَّاخ**)[1] .

وهذا أمرٌ لا إشكال فيه إذ يُلْحَق في الأصْلِ وَيُشيرُ المحقِّق إلى ذلـك في حاشية التَّحقيق، وإذا لم يُشر إلىٰ ذلك فلا بأس عليهِ.

أمَّا إذا لم يُلْحَق ذلك السَّقَط، وَعُثِـرَ عليهِ في النُّسـخِ الأُخْرىٰ، فَـإنَّهُ يوضع بينَ [ ][2] معقـوفتين ويُشَارُ في حـاشية الكتـابِ إلى أنَّ هذهِ الـزِّيادَةَ مِن نُسخَةِ كَذَا وكَذَا . .

أمَّا إذا لم يقف المحقق إلاَّ علىٰ نُسْخَةٍ واحِـدَةٍ، فإنَّ بـإمكانِـه أن يُتمَّ النَّقْصَ سـواءٌ أكان هـذا النَّقْصُ مِن النَّاسـخِ ، أو ما انـدرسَ بسبب التآكُـلِ والـرُّطُوبَـةِ. . بـالـرُّجُـوعِ إلى المصـادرِ الَّتي اقتبست نَصَّ كـلامِ المؤلِّف، أو المصَادرِ الَّتي لَها صِلَة بِمادَّةِ الكتاب.

وَكـانَ بعضُ الحفَّـاظ: يُلْحِق السَّـاقِطَ في مَـوْضِعِـهِ مِنَ الكتـاب مـع كَلِمَة: يعني، كما فَعَلَ الخطيبُ الحـافظُ[3]، إذ روى عَن عُمَرَ بْنِ مَهْـدِي،

(١) ص: ٢٠٢، ٢٠٤، ٢٠٥.

(٢) هذا الاصطلاح، مأخوذ في الأصل من مصطلحـات النُّساخ في بيـان الزائـد علىٰ النص وكان يرسم هكذا ـــ فوق الكلام المراد شطبه.

(٣) مقدمة ابن الصلاح: ص ٣٤١.

عن القاضي المحامِلي بإسنادِهِ، عَن عُرْوَةَ، عَن عَمْرَةَ بنت عَبْدِ الرحمن يعني عَن عَائِشَةَ أنَّها قالت: «كَانَ رَسولُ اللَّهِ ﷺ يُدْني إليَّ رَأْسَهُ فَأُرَجِّلُهُ».

قالَ الخطيبُ: كانَ في أصلِ ابْنِ مَهْدِي: عَن عَمْرة أنَّها قالت: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُدْني إليَّ رَأْسَهُ». فَأَلْحقنا فيه ذِكْرَ «عائِشَة» إذْ لَم يَكُن منهُ بُدٌّ، وَعَلِمْنا أنَّ المَحَامِليّ كذلك رواهُ، وإنَّما سقط مِن كتابِ شيخِنا أبي عُمر، وقُلنا فيهِ: «يَعني عَائِشَة» لأجْلِ أنَّ ابن مهدي لم يَقُل لنا ذلك.

هكذا رأيتُ غيرَ واحدٍ من شيوخنا يَفْعَلُ في مِثل هذا[1].

وَقال الخطيبُ: بابُ إلحاق الاسمِ المُتَيَقَّن سقوطُهُ في الإسنادِ إذا كانَ في الأصل حديثٌ محفوظٌ معروفٌ وقد سقط مِن إسنادِهِ رَجلٌ، جَازَ أنْ يُلْحقَ بمكانِه ويُكْتَب في موضِعِهِ. ومَثَّلَ مثالاً بالحديث السَّابق[2].

وَذَكَرَ أبو داود أنَّهُ قالَ لأحمدَ بْنِ حَنْبَل: وَجَدتُ في كتابي: «حَجَّاج، عَن جُرَيْج، عَن أبي الزُّبَيْر» يجوزُ لي أن أصلحَهُ: «ابن جُرَيْج» فَقَالَ: أرجو أن يكون هذا لا بأسَ بِهِ[3].

قالَ ابنُ الصَّلاح: وهذا مِن قَبيل مَا دَرَسَ مِن كتابِهِ بعضُ الإسنادِ أو المَتْنِ، فَإنَّهُ يجوزُ لَهُ استدراكُهُ مِن كِتَابِ غيرِهِ، إذا عَرفَ صِحتَهُ، وَسكَنت نَفْسُهُ إلى أنَّ ذلك هو السَّاقط مِن كِتَابِهِ، وإن كَان في المُحَدِّثينَ من لا يستجيزُ ذلك[4].

---

(١) الكفاية: ص ٢٥٣، مقدمة ابن الصلاح: ص ٣٤١.

(٢) الكفاية: ص ٢٥٢ ـ ٢٥٣.

(٣) الكفاية: ص ٢٥١.

(٤) مقدمة ابن الصلاح: ص ٣٤٢.

وَيُنَبَّه هنا أنَّ هنالك سَقَطاً لا يُمْكنُ إلْحاقهُ في الأصْلِ، نَظَراً لأَنَّ السَّقط مِن مُصَنِّفِ الكتاب وهو هكذا في أصْلِهِ، وأنَّ هذا السَّقطَ قد قرأهُ الحُفَّاظُ وأشاروا إليهِ في مُصَنَّفَاتِهِم، فَإلحاقُ السَّقط وإصلاحُهُ يُسيءُ إلى الكتابِ وإلىٰ المصادِرِ الَّتي جاءت من بَعْدِه واعترضت عليه، وإنَّما يُشارُ إلىٰ السَّقطِ في حاشيةِ الكتابِ وتُنْقَلُ أقوالُ الحُفَّاظِ حَولَ هذا الأمرِ.

ومثال ذَلك مَا جَاءَ في كتاب «المُؤتَلِف والمُخْتَلِف» للإمام الدَّارَقُطني، قالَ الدَّارَقُطْنيُّ: (عَرْعَرَةُ بْنُ البِرِنْد بْنِ النُّعْمَانَ بنِ عَلَجَة..)[1].

وَقد نقل ابن ماكولا نَصَّ كلام الدَّارَقُطني في كتابه «تهذيب مُسْتمر الأوهام» الورقة: (٣٢ ب) وقال: (وفي هذا أوهام، منها: قولُهُ: البِرِنْد بْنُ النُّعْمَانَ بْنِ عَلَجَة لأَنَّهُ: النُّعمان بن عبد الله بن علجة.

وقد أسقطَ [أبو الحسن: عبد الله] مِنَ النَّسَب)[2].

وَمثال ذلك أيضاً قول الدَّرَاقُطْنِيِّ في كتاب «المُؤتَلِف والمُخْتَلِف»: (وأمَّا جَمَّالٌ بالتَّشديد: فهو جَدُّ الشَّرْقِيِّ بن القُطَامِيِّ العَلَّامَة، واسم الشَّرقي: الوليدُ بْنُ الْحُصَين بن جَمَّال بْنِ حَبيب بْنِ جَابِر بْنِ مالك، مِن بَني عَمْرو بْنِ امرىء القَيْس بْنِ عَامر بْنِ النُّعْمَانَ بْنِ عَامِر الأكبر، مِن بني

وانظر: الكفاية: ص ٢٥٣ ـ ٢٥٥، إرشاد طلاب الحقائق: ١/ ٤٧٦، المقنع: ١/ ٢٦٨، فتح المغيث: ٢/ ٢٤٠، تدريب الراوي: ٢/ ١١٠.

(١) المؤتَلِف والمُخْتَلِف للدَّارقُطني: ١/ ١٧٧.

(٢) ومثله في هامش الإكمال: ١/ ٢٥٢.

عُذْرَة بْنِ زَيد اللاَّت بْنِ رُفَيْدَة، قال ذلك السُّكَّرِيُّ، عن ابْنِ حَبيب)[1].

وَقد نَقَلَ الخطيبُ البغداديُّ في «تاريخ بغداد» بِسَنَدِهِ الَّـذي يروي بـهِ كتاب «المؤتلف والمختلف» للدَّارَقُطْنيِّ، نَصَّ كلام الدَّارَقُطْني وقال: (ذَكَـرَ غيرُ الدَّارَقُـطني نسَبَهُ، فقـال: ابْن جَابِـر بْنِ مالِـك مِن بَني عَمْرو بْن امـرىء القَيْس بْنِ عَامِر بْنِ النُّعْمَانَ بْنِ عَامِر بْنِ عَبْدِ وُدٍّ بْن عَوْفِ بْنِ كِنَانَـةَ بن بَكر بْنِ عَوْف بْنِ عُذْرَة بْنِ زَيد اللاَّت بْنِ رُفَيْدَةَ بْنِ ثَوْرِ بْنِ كَلْب بْنِ وَبرَة)[2].

كَمَا نَقَلَ ابنُ ماكولا في «تهذيب مُسْتَمِر الأوهام» نَصَّ كلام الدَّارَقُطني وقال: (وقد سقطَ في هـذا النَّسب الَّذي ذَكَـرَهُ: رجلُ امـرىء القَيْس، هو: ابن عَامر بْنِ النُّعْمَانَ بْنِ عَامِر بْنِ عَبْد وَدّ بْنِ عَوف.

فأسقط الدَّارَقُطنيُّ، عَبْد ودّ، وجَعَلَ عامراً ابن عوف)[3] أما السَّمْعَاني فَذَكَر في «الأنساب»[4] نسب الشَّرْقي بن القُطَامِي كما ذَكَرَهُ الدَّارَقُطْني.

فَأيُّ إلْحَاقٍ للسَّقط هنا مَعْنَاهُ إفْسَادُ للأصولِ وَتخريب لِكُتُبِ التُّراث.

لِذا يجبُ أن يَحذَرَ المُحققُ وَيتَّقي رَبَّهُ، وَيَدْرُسَ الإلْحـاقَ جَيِّداً قبـلَ إلحاقه بالأصلِ المُحَقَّقِ.

وهنـا تَـظْهَـرُ مَقْـدِرَةُ المحقِّقِ العِلْمِيَّـةُ، وقُـدْرَتُـهُ علىٰ الاستفَـادَةِ مِنَ المراجعِ الَّتي اقتبست كلامَ المصنِّف، ومَعْرِفَتُهُ للنُّصُوصِ، وَفَهْمُهُ الدَّقيق.

---

(١) المؤْتَلِف والمُخْتَلِف للدَّارقُطْني: ٢/٧٤٩.

(٢) تاريخ بغداد: ٩/٢٧٨.

(٣) تهذيب مستمر الأوهام (الورقة: ٦٩ أ).

(٤) الأنساب: ٣/٣١٨ ـ ٣١٩.

وَمِثالُ الإلحَاق الَّذي يَشْعُر المحقِّقُ أنَّ الواجِبَ يُحتِّمُ عليه إلْحاقَهُ وإثباتهُ في النَّصِ:

مَا جاءَ في كتاب «صِيَانَةُ صحيح مُسْلم مِنَ الإخلالِ والغَلَط وَحِمَايتُهُ مِنَ الإسقاط والسَّقط» لابن الصَّلاح: (... فاحْتَفَرْتُ فَدَخَلْتُ علىٰ رَسُولِ الله ﷺ)[1].

ألْحَقَ المُحقِّقُ: (... فاحْتَفَرْتُ [كما يَحْتَفِرُ الثَّعْلَبُ]، فَدَخَلْتُ على رسولِ اللَّهِ ﷺ).

فَإلْحَاق [كما يَحْتَفِرُ الثَّعْلَبُ] ضرورة تقتضيها سلامَةُ النَّص:

(أ) لأنَّ أصل هذهِ الزِّيادَة موجودَة في صحيح مسلم: ١/٦٠، وابن الصَّلاح رَحِمَهُ اللَّهُ هو بِصَدَدِ شرح الحديث.

(ب) أنَّ ابنَ الصَّلاح رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ أشارَ إلىٰ هذهِ الإضافة في شرحِهِ للحديث فقال: (وَمعناهُ تَضَاممتُ وهذا أقربُ مِن حيث المعنى، وَيَدُلُّ عليه تشبيهه بِفِعْلِ الثَّعْلَبِ، وهو تَضَامُّهُ لِلدُخُولِ في المضايق، واللَّهُ أعلم)[2].

وكذا ما جاءَ في «صيانَة صحيح مسلم»: (قالَ دَخَلَ عُمَرُ بْنُ العَزيز...).

أضاف المحقق: (... قال دَخَلَ عُمَرُ بْن [عَبْدِ] العَزيز..).

---

(١) صيانة صحيح مسلم: ص ١٨٨.

(٢) صيانة صحيح مسلم: ص ١٩٠.

وعَلَّق المحقق علىٰ زيادة [عَبْدِ] بقوله: (ساقطة مِنَ الأصل وأصلحتها مِن كتاب «صفة المنافِق» الذي ينقل عنهُ ابنُ الصَّلاح)[1].

وَمِثْلُ هذا الإلْحَاق قال عنهُ ابنُ الصَّلاح: (وَإِذَا كانَ مَن دَوَّنَ موضِعَ الكَلام السَّاقِطِ معلوماً أنَّهُ أتى بهِ، وَإنَّما أسقطهُ مَنْ بَعْده، ففيه وجهٌ آخر، وهو أن يُلْحِقَ السَّاقِطَ في موضعهِ مِنَ الكتاب..)[2].

وَمثالُهُ أيضاً ما أضافَهُ محقق كتاب «المؤتَلِف والمختَلِف» للدَّارَقُطني: ([باب بُسَّة] وأمَّا بُسَّة، فَهي بُسَّةُ بنتُ سُلَيْمَان..)[3].

فإضافَةُ [باب بُسَّة] زيادة تقتضيها سلامَةُ النَّصِ، كما أنها ذُكِرَت في الإكمال الذي ينقل كلام الدَّارَقطني[4] بنصِّه.

أمَّا إذا كَثُرَ السَّقط وبلغ عِدَّة سطور أو صفحات، وعُثِرَ عليه في مصدر آخر فالأصح نقله في الحاشية وعدم وضعه في الأصل، ذلك أنَّ كثيراً مِن المصَنِّفين كانَ مِن عادتهِ إذا نقلَ مِنَ المصادر اختصر، أو أنَّهُ يتصرف بالنقل.

لذا وجب الحذر والاحتياط وعدم وضع الكلام المنقول في الأصلِ، وإنَّما وضعهُ في حاشية الكتاب.

* * *

---

(١) صيانة صحيح مسلم: ص ٢٣١.

(٢) مقدمة ابن الصلاح: ص ٣٤١.

(٣) المؤتَلِف والمختلف: ١/٢١٣.

(٤) وانظر: المؤتَلِف والمختلِف: ١/١٥٢، ١٥٥، ١٥٧، ٢٢٥، ٢٤١، ٢٤٥، وغير ذلك مِن الصفحات.

٣ ـ التَّصحيف والتَّحريف[١]:

إنَّ الكَلَامَ عَن «التَّصحيف والتَّحريف» هو قَريبٌ مِن الحديث عَن «السَّقَط»، فإنَّ كثيراً مِنَ النُّسَّاخِ يَقَعُونَ في «التَّصحيف والتَّحريف»، والنُّسخَةُ الجَيِّدَةُ هي الَّتي تَسْلَمُ مِنَ «التَّصحيف والتَّحريف» أو يَنْدُر فيها...

فَإن كَان «التَّصحيف والتَّحريف» مِن فِعْلِ النُّسَّاخِ وَجَبَ علىٰ المحقِّقِ أن يُثَبِّتَ ما هو صوابٌ مِن فُروق النُّسَخِ وَيُشيرُ إلىٰ ذلك في حاشيةِ الكتاب.

وأمَّا إذا كان في تحقيقهِ مُعْتَمِداً علىٰ نُسْخَةٍ واحِدَةٍ فيرجِعُ إلى المصادرِ الَّتي اقتبست كلامَ المصنِّفِ وَنَقَلت عنهُ للتَّأَكُّدِ هل إنَّ المُصَنِّفَ أخطأ أم النَّاسِخ أو مَنْ بَعْدَه فإنْ كَان «التَّصحيف والتَّحريف» مِن النَّاسِخِ أو مِمَّن بعدَ المصنِّفِ، فلا مَانِعَ حِيْنَئِذٍ مِن تَصحيحِ الخطأ وَحصرِهِ بَيْنَ [ ] معقوفتين، والإشارة إلىٰ التَّصْحِيحِ والتَّعليق عليهِ في حاشية الكتابِ.

وأمَّا إذا كانَ المُصَنِّفُ نَفْسُهُ هو صاحب «التَّصحيف والتَّحريف»؛ فَلَعَلَّ مِن الأَسْلم والأحوط أن يُثَبَّت كما هو وَيُشَارَ إلىٰ الصَّواب في حاشية الكتاب.

قال ابنُ الصَّلاح: «إذَا وَقَعَ في رِوايتِهِ لَحْنٌ، أو تَحريفٌ[٢]..

أمَّا إصلاحُ ذلكَ وتغييرُهُ في كتابِهِ وأصلِه، فالصوابُ تَرْكُهُ، وتقرير

---

(١) راجع فصل «التَّصحيف والتَّحريف».

(٢) يُنَبَّهُ هنا بالنِّسبة للرِّوَاية: لَعَلَّ الأرجحَ إن وجدها القارىءُ خطأ عليه أنْ يقرأها علىٰ الصَّواب.. وَيُنَبِّهُ إلىٰ أنها في الأصل ــ كذا ــ وهو خطأ...

ما وقَعَ في الأصْلِ علىٰ ما هو عليه، مَعَ التَّضبيب عليهِ، وَبيانِ الصَّوابِ خَارجاً في الحاشية، فَإنَّ ذلكَ أجمعُ للمصلحةِ، وأنفىٰ للمفسَدة. . . وَكثيراً ما نرىٰ ما يتوهَّمُهُ كثيرٌ مِنْ أهل العِلْمِ خَطَأً، صواباً ذَا وَجْهٍ صحيحٍ، وإنْ خَفِيَ واسْتُغْرِبَ، لا سيما فيما يَعدُّونهُ خطأً مِنْ جِهَةِ العَربيةِ، وذلك لِكَثْرَةِ لُغَاتِ العَرَبِ وَتَشَعُّبِها»[1].

وقال القاضي عياض: (الَّذي استَمرَّ عليهِ عَمَلُ أكثرِ الأشياخِ نقل الرِّوَايَة كما وَصلت إليهمْ وَسَمَعوها، ولا يُغَيِّرونها مِن كُتُبِهِم، حَتَّى أطردوا ذلكَ في كَلِماتٍ مِنَ القرآن استمرت الرِّوايَةُ في الكُتُبِ عليها بِخِلافِ التِّلاوَةِ المجمَعِ عليها، ولم يجيء في الشاذ مِن ذلك في «الموطَّأ» و «الصَّحيحين»، وغيرها، حِمَاية للباب، لكنَّ أهل المعرفَة منهم يُنَبِّهُونَ على خَطَئِها عِنْدَ السَّماعِ والقراءَةِ، وفي حواشي الكُتُبِ، ويقرؤونَ ما في الأصولِ على ما بلغهم)[2].

فَمِن أمثلة «التَّصحيف والتَّحريف» الذي سببه خطأ النَّاسخ ما جاءَ في «صِيانَة صحيح مُسْلِم» لابْنِ الصَّلاح قال ابنُ الصَّلاح: قولها: «ثُمَّ عَزَمَ

---

(١) مقدمة ابن الصَّلاح ومحاسن الاصطلاح: ص ٣٣٩.

(٢) الإلماع: ص ١٨٥ ــ ١٨٦.

وانظر: الجامع لأخلاق الرَّاوي: ٢/٢٣، الكفاية: ص ١٩٤ ــ ١٩٨، جامع بيان العِلْم: ٢/٨٠ ــ ٨١، مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح: ص ٣٣٩ ــ ٣٤٠، إرشاد طلاب الحقائق: ١/٤٧٣ ــ ٤٧٤، الاقتراح: ص ٢٩٣ ــ ٢٩٤، اختصار عُلوم الحديث لابن كثير مع شرحه الباعث الحثيث: ص ١٤٠ ــ ١٤٢، التبصرة والتذكرة وفتح الباقي: ٢/١٧٦، فتح المغيث: ٢/٢٣٣، تدريب الراوي: ٢/١٠٧.

اللَّهُ لي فَقتلتها» أصلحها المحقق إلى: قَولها: «ثُمَّ عَـزَمَ اللَّهُ لي [فقُلتها]» وَعلَّق في الحاشية قـائـلاً: «في الأصـلِ: (فقتلتهـا)، وهـو تحـريف، والتَّصويب مِن صَحيح مُسْلِم».

وَمثال ذلكَ أيضاً ما جاءَ في «المؤتَلِف والمُخْتَلِف» للإمام الدَّارَقُطْني.

قَـال الـدَّارَقُـطْنيُّ: (قـرأت في أصْـلِ أبـي عَبْـدِ الله ابْنِ مَخْلَد بِخَـطِّهِ، عَن عَلِيِّ بْنِ الحُسَيْنِ بْنِ حَيَّان، قالَ: قَالَ حُسَيْنُ بْنُ حَيَّان..).

فـأصلح المحقق التَّصحيف وأثبت: (.. الحُسَينِ بْنِ [حِبَّـان] قـال: قال حسين بن [حبان] وَعَلَّق قائلاً: في الأصْل: [حَيَّان]، وكذا ترجمتـهُ في تاريخ بغـداد: ١١/٣٩٥، والصَّواب مـا أثبته حيث سيـذكرهُ الـدَّارَقُطني في بـاب (حِبَّـان)، وكـذا الإكمـال: ٢/٣١٦، وتـاريـخ[1] بغـداد: ٧/١٣٢، الميزان: ١/٣٠٢، اللسان: ٢/٦).

وَمثـال ذلـك أيضـاً مَـا جَـاءَ في «التـاريـخ الكبيـر» للبخـاري (بـاب جَميع)[2] كذا رُسِمَت «بفتح الجيم».

في حين نَقَـلَ الدَّارقُـطني عَن البخـاري أنَّـهُ (جُمَيْـع) (بِضَمِّ الجيم، وفتـح الميم، وسكون المثـنـاة تحت، بعـدهـا، عين مهملة)، التـوضيـح: (١/لوحة ٣٠٦).

---

(١) المؤتَلِف والمختلف للدارقُطني: ١/١٨٧.
وانظر نماذج مِنَ التَّصويبات بسبب خطأ الناسـخ في كتاب «المؤتَلِف والمختلف» للدارقطني: ١/٢١٤، ٢٦٩، ٢٨٦، ٢٨٧)، وغير ذلك مِنَ الصفحات.

(٢) التاريخ الكبير: /٢٤٢.

وَعَلَّق مُحقق «المُؤتَلِف والمُخْتَلِف» للدَّارقُطني قائلاً: [التاريخ الكبير: ٢٤٢/٢ رسمت [بفتح الجيم] وابن أبي حاتم في الجرح: ٥٣٢/٢ لم يشكل الجيم، التقريب ١٣٣/١ (بِضَمِّ الجيم) الميزان: ٤٢٠/١ (بِضَمِّ الجيم) وكذا المغني: ١٣٦/١.

وَلَعَلَّ ما جاء في التاريخ الكبير (بفتح الجيم) هو خطأ مِنَ النُّسَّاخ، إذ لو كانَ البخاري قد شَكَّل الجيم (بالفتح) لاعترض عليه الدَّارَقُطني كعادته في توهيم ما يراه وهماً، وكذا الأمرُ بالنِّسبة لكافَّة الأسماء التي سترد في باب (جُمَيْع) في الأصل والَّتي جاءت في التاريخ الكبير (بالفتح) هي على الصواب (بالضَّم) واللَّهُ تعالىٰ أعلم][1].

وأمَّا إذا كَانَ الخطأ في أصْلِ المصنِّف، والذي قَد يكونُ سببُهُ وهم المصنِّف نَفْسِهِ فَإنَّ تغييرَهُ قَد يؤدِّي إلى إفسادِ الأُصولِ وَتغييرِها، وبالتَّالي العبث بِكُتُبِ التُّراثِ الَّتي هي أمانَةٌ في عُنُقِ كُلِّ مُسْلِمٍ وباحث، ومثالُ ذلك:

مَا جاءَ في «التاريخ الكبير» للبخاري: (جُمَيْعُ بْنُ عُمَيْر.. روى عنهُ العلاءُ بْنُ صَالح، وَصَدَقَةُ بْنُ الْمُثَنَّى..)[2] وَنَقَلَ الدَّارَقُطني في «المؤتَلف والمختلف» بِسَنَدِهِ كلام البخاري بِنَصِّهِ وقال: (وقولهُ: صَدَقَةُ بْنُ المُثَنَّى، وهمٌ، وإنَّما روى عنهُ صَدَقَةُ بْنُ سَعيد الحَنَفِيُّ..)[3].

ومثالهُ أيضاً مَا جاءَ في «مشيخة قاضي القُضَاة بدر الدِّين ابن جماعة»

---

(١) المؤتَلِف والمختلف للدارقطني: ٤٨٨/١.

(٢) التاريخ الكبير: ٢٤٢/٢.

(٣) المؤتلف والمختلف للدارقطني: ٤٤٩/١.

قولُهُ في تخريج حديث: (انفردَ مُسْلِمٌ بإخراجِهِ، في المناسك مِن صحيحهِ) وَعَلَّق محقق الكتاب: (كذا قال، وصوابه «القَسَامَـة» عِلْماً أَنَّـهُ لا يوجَـدُ في صحيح مُسْلِمٍ كتاب أو باب باسم «المناسك»[1])[2].

وقولهُ في تـرجمة «إسْحَـاق بْن محمود بنِ بَلكـويه» (سَمِـعَ ببغدادَ مِن لاحِقِ بْنِ عَليٍّ بنِ كاره) وهو في ذلك يُتابعُ ابن الصَّابـوني في «تكملة إكمال الإكمـال» ص ٣٠٢، وتـابعهُمـا أيضـاً ابن نـاصـر الـدِّين الـدِّمَشْقِيُّ في «التوضيح» (٣/لوحة: ٧٠). وفي هامش الأصل: (قوله: سَمِـعَ ببغداد مِن لاحق بْنِ علي بْنِ كاره، وهمٌ، فَإِنَّهُ لم يُدْركه، فَإِنَّ ابن كاره هذا تُـوفِّيَ سَنَةَ ثـلاث وسبعينَ وَخمسمائـة، كذا ذَكَـرَهُ غيـر واحـدٍ، وإنَّ الَّـذي سَمِـعَ منـهُ البُرُجِرْدِيّ، هو أبو طاهر لاحِق بن أبـي الفَضْـل ابن عَلِيّ الحريمي الخبَّـاز، المعـروف بابْنِ قَنْـدَرَة. . مولـده سَنَةَ اثنتي عشـرة وخمسمـائـة، وتُـوفِّيَ في المحرَّم سَنَةَ ستّمائة. . والله أعلم)[3].

وَمِن الأمثلة الـدَّالـة على مجـانبـة الصـواب في اختيـار الفـروق بين النُّسخَ:

١ ــ جاءَ في «التاريخ الكبير»: ٢/١٤٧ (بُرْكَةُ الأُرْدُنِيُّ الشَّـامِيُّ . .)

---

(١) هذا بالنسبة للنسخة المطبوعة ويحتمل وجـود باب «المنـاسك» في نُسخٍ أخرىٰ كما نقل المزي وغيره، فتأمَّل.

(٢) مشيخة قاضي القضاة بدر الدِّين ابن جماعة: ١/١١٣.

(٣) مشيخة قاضي القضاة بدر الدِّين ابن جماعة: ١/١٨٩.

وانـظر الأمثلة الأخـرىٰ في «مشيخـة قـاضي القضـاة بـدر الـدين ابن جمـاعـة»: ١/٢٥٧، ٢٦١، ٢٦٥، ٢٧٠، ٢٧٢، ٢٧٦، ٢٨٨، ٣٠٤، ٣١١. مع دِراسة الكتاب ١/٥٣ ــ ٥٧.

وَنقـلَ الدَّارقُـطنيُّ المتوفى سَنَـة ٣٨٥هـ في كتـابـه «المُؤتَلِف والمُخْتَلِف»: ٢٠٣/١ عن البُخـاريِّ أنَّهُ قـال: «بُـرْكـة الأزْدِيّ، وكـذا جـاءَ في «الجـرح والتَّعديل» لابن أبـي حـاتم: ٢/٤٣٩ «الأَزْدِيّ» تبعـاً للبُخـاريِّ، وكـذا في «ثقـات ابن حِبَّـان»: ٦/١١٨، وقـالَ ابنُ نـاصـر الـدِّين في «التَّـوضيـح»: ٤٦٧/١ (. . قاله البُخاريُّ، لكنَّهُ قَالَ: بُرْكَةُ الأزْدِيُّ الشَّاميُّ، كـذا وجدتُـهُ بخَطِّ أُبَـيٍّ النَّرْسِيِّ في «التاريخ»).

وكذا جاء في إحدىٰ نُسخ «التاريخ الكبيـر» للبخاري: «الأزْدِيّ» غيـر أنَّ محقق «التـاريخ الكبيـر» أثبت «الأُرْدُنِيُّ» وقال: (وقـع في كـو «الأزديّ» خطأ) فأثبت المحقق «الأُرْدُنِيُّ» بناءاً علىٰ نُسخةٍ أُخرى مِنَ «التاريـخ الكبير» وَرَجَّحَ أنَّها هي الصواب.

في حين أنَّ نسخـة (كو) وهـو رمز نُسخَـة (كـوبـريلي) وهي النسخـة الجليلة الموثَّقة المصححة المقابلة علىٰ عِدَّةِ أصولٍ، وقُـرئت على الشّيوخ الأجِلَّةِ غير مَرَّةٍ كما ذُكِرَ في آخر «التاريخ الكبير»، وما جاء بهـا هو المنقـول عن البخـاريِّ وهـو قـولـه: «الأزديّ» وأنَّ البخـاريَّ قـد وَهِمَ وَأنَّ صـوابـه «الأرْدُنيّ» فإثبات المحقق «الأُرْدُنِيُّ» اعتمـاداً علىٰ نسخةٍ أخـرىٰ هو مُجـانَبَة للصواب.

٢ ـ وجاءَ في كتاب «الأنسـاب»: ١/٣٨٠ (الأَوْدَنِيُّ: بفتح الألف، وسكون الواو، وفتـح الدَّال المهملة والنـون) هكذا في نُسخـة (ك) وهكذا أثبت محقق «الأنســاب» رَحمـهُ اللَّهُ تعــالىٰ. وقــال: لكن في م وس وع «بِضمٍّ» أي بضمِّ الألف فتكـون «الأُوْدَنِيّ» وكـذا نَقَـلَ يـاقـوتُ في «معجم البلدان»: ١/٢٧٧، وقـال: «وقـال أبـو سَعْـدٍ بضَمِّ الألف. .»، وكـذا في

اللباب: ١/٩٢ (الأُوْدَنِيُّ: بضَمِّ الألف)، وكذا نَقَلَ عَبْدُ القادر القُرشِيّ في «الجواهر المضيَّة»: ٢/١٩١ عن «الأنساب» وقال: «الأُوْدَنِيّ، قَيَّدَه في «الأنساب» السَّمعاني: بِضَمِّ الهمزة) وقال ابنُ خَلِّكان في «وَفيات الأعيان»: ٤/٢١٠ (والأُوْدَني: بضَمِّ الهمزة.. هذه النِّسبة إلى أُوْدَنة.. هكذا قاله السَّمعاني).

فإثبات محقق «الأنساب» (الأَوْدَني: بفتح الألف) نسبة إلى نُسخة (ك) ومخالفته لبقية النُّسخ التي قالت: (بضمِّ الكاف) وهو المنقول عن السَّمعاني إنَّما هو اختيار غير صائب في المعارضة بَيْنَ النّسخ.

إنَّ اختيار النَّص السليم في حالة ظهور اختلافٍ بَيْنَ النُّسخِ الخَطِّيةِ يجبُ أن يُراعىٰ فيه أهميَّة النُّسَخِ وَقيمتها العِلْميَّة، مَن قِدَمٍ، وقراءاتٍ، وسماعاتٍ عليها.. وجودةِ خطِّ النَّاسخِ، وَمَنْزِلتِهِ العِلْمِيَّة.. وغير ذلك مِن الأمورِ الَّتي تَقَدَّمَ الحديثُ عنها في أهميَّة النُّسَخِ ومعرفةِ قِيمَتها العِلْمِيَّة.

إضَافَةً إلىٰ مُراجَعَةٍ واسِعَةٍ للفَنِّ المشتَغَلِ فيهِ لِمَعْرِفَةِ مَن نَقَلَ هذا الكلام مِنَ الأَئِمَّةِ..

وكل هذا يتطلَّبُ مِنَ المحقق الصَّبْرَ والأناةَ وطول النَّفسِ، إضافَةً إلى الدِّقَّةِ والاستيعاب للفَنِّ المشتغلِ فيه..

٤ ـ التَّقديم والتَّأخير:

كثيراً ما يُلاحظُ المحقِّق أثناء التَّحقيق تقديماً وتأخيراً. وهذا التَّقديم والتأخير يقع أحياناً في الأسماء، وأحياناً في الفُروقِ بَيْنَ النُّسَخِ فَنَجِدُ باباً يَتَقَدَّمُ علىٰ بابٍ، أو ترجمة تتقدَّمُ علىٰ ترجمة، أو حديثاً يتقدَّم على حديثٍ.. وهكذا.

وللتَّقديم والتَّأخير أسباب، منها اختلاف رِوايات الكتاب، ومنهـا وهم المصنِّف نَفْسـهُ، ومنها سَهْـو النَّاسـخ، ومنها الخـطأ في تسلُل الأوراق عند ترتيب الكتاب وَتجليدهِ. . إلخ.

لِـذا يجبُ على المُحَقِّق التَّيقظ التَّـام، وعَـدَم الجزم بشيء إلاَّ بَعْـدَ دِرَاسَة هذا التَّقديم والتَّأخير وَمَعرفَة أسبابه وطرق علاجِه. .

قالَ السَّخاويُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَمِمَّا يُنبَّهُ عليهِ أمور: أحدها: إذا وَقَعَ في الكتاب تقديم وتـأخير، فمنهم مَن يكتبُ أوَّل المُتَقَـدِّم كِتَابَـة: يُؤخَّر. وأوَّل المُتَـأخِّر: يُقَـدَّم. وآخره إلىٰ كُـلِّ ذلك بـأصـلِ الكتـاب إن اتَّسَـعَ المحـلّ أو بالهامش.

ومنهم مَن يـرمز لِـذلكَ بصـورة: م. وهذا أحسن إن لم يكن المحـلّ قابلاً لتوهُم أنَّ الميم رقمٌ لِكتابِ مُسْلِم.

ثُمَّ إن محله في أكثَـر مِنَ كَلمةٍ لكـون شيخنـا كـان يـرى في الكلمـة الواحدةِ الضَّرب عليها وكتابتها في مَحلِّها)(١).

وَمِن أمثلة التَّقـديم والتَّأخيـر في النُّسَخ والـذي قد يَـرجِـع سببـه إلىٰ اختلافِ الرِّوايـةِ؛ ما جـاءَ في «المُؤتَلِف والمُخْتَلِف» للدَّارَقُطني إذ جـاءَ في بـاب (غَسِيْـل) [. . زَادَ المَحَـامِليُّ: ويـروي عَن حَمْـزَةَ بْنِ أبـي أُسَيْـد السَّاعِدِيِّ، روىٰ عنهُ أبو أحمد الزُّبَيْري، وأبو نُعَيْم، ويحيـىٰ الحِمَّاني](٢).

وهذهِ الزِّيادة ذُكِرَت في نُسخَة سراي مدينة فقط ولم تُذكَر في النُسخـة

---

(١) فتح المغيث: ٢/١٨٤.

(٢) المؤتَلِف والمختلف للدارقطني: ٣/١٧٤٣.

التيمورية، في هذا الموضع، واقتبسَ هذهِ الزِّيادة عن الدارقطني، الأمير ابن ماكولا في الإكمال. ثُمَّ أعيد باب [الغَسيل] في النُّسخَة التَّيمورية فقط في مكان آخر[1]، وذُكِرت هذِه الزِّيادة، والَّتي مِن حقِّها أن تُقَدَّمَ وتوضعَ في نفس الموضع الَّذي ذُكِرَ في نسخة سراي مدينة.

ومثال التَّقديم والتَّأخير بسبب سَهْو النَّاسخ ما وَقَعَ في كتاب «المؤتَلِف والمختلِف» للدَّارَقُطني النُّسخة التيموريَّة إذ يُقَدِّمُ أحياناً ترجمةً على أُخرى، غير أنَّهُ يتنبه لهذا الخطأ، فيضع حرف [خ] علىٰ أوَّل التَّرجمة المُتَقَدِّمة، وحرف [م] علىٰ أوَّلِ التَّرجمة المتأخرة وهما رَمزان يَدُلَّان علىٰ أنَّ التَّرجمة الَّتي فوقها حرف [خ] يجب أن تُؤَخَّر، والتَّرجمة التي فوقها حرف [م] يجب أن تُقَدَّم.

ومثالهُ أيضاً ما جاءَ في «مشيخة قاضي القضاة بدر الدِّين ابن جَماعَة»[2] [. . . وهو أوَّل حَديثٍ سَمِعتُهُ مِنهُ، قثا أبو أحمدُ- حَامدٍ- بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ يحيىٰ بْنِ بلال البَزَّاز. . .].

وتنبَّهَ النَّاسخُ إلىٰ التَّقديم والتَّأخير فوضع حرف [مـ] فوق الكلمات أي: متقدم، متأخِّر، فتكتب علىٰ الصواب [. . وهو أوَّل حديثٍ سَمِعتُهُ منهُ، قثا أبو حَامدٍ، أحمدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ يحيىٰ بْنِ بلال البَزَّاز][3].

وأمَّا التَّقديم والتَّاخير بسبب خطأ في ترتيب أوراق المخطوطة عند

---

(١) المؤتَلِف والمختلف للدارقطني: ٣/١٧٣٩.

(٢) الورقة ٣ ب.

(٣) مشيخة قاضي القضاة بدر الدين ابن جَماعَة: ١/٨٣.

التَّجليد فهذا أمرٌ يُدْرَك إمّا أثناء قراءة الكتاب وملاحظة اختلال الكَلام وعدم ترابطه، أو عند قراءة تَسَلْسُل أرقام الصفحات، أو قراءة ما يكتبه النُّساخ في حاشية آخر الصفحة إذ كثيراً ما يكتبون أوَّل كلمة منَ الصَّفحة الآتية في حاشية الَّتي قبلها وسمَّاها البعض: التَّقييدة، ولقد رأيتُ بعضَ النُّساخ يُكَرِّر آخر كلمة في الصفحة، في الصفحة التي تليها[1]، أو ملاحظة أسلوبِ المُصنِّفِ، فمثلاً إذا كان المصنِّفُ قد رَتبَ الأعلاَمَ ترتيباً ألفاً بائياً.. فإنَّ هذا التَّرتيبَ يُرشِدنا إذا حَدَث تغيير في ترتيب الكتاب.. وغير ذلك مِنَ الطُّرقِ الكثيرةِ الَّتي تُرشِدُنا إلى حدوثِ تَقْديمٍ أو تأخيرٍ في ترتيب تَسَلْسُلِ الكِتَاب.

٥ ـ الإِعادَةُ وَالتَّكْرَار:

نُلاحظُ أحياناً في بعضِ المخطوطات تكراراً لبعض الكلمات أو الأبواب، أو الأعلام.. وأسباب التكرار والإعادة كثيرة، منها اختلاف الرِّواية.. كما تَقَدَّم مثالُهُ في الفقرة السابقة «التَّقديم والتَّأخير» إذ تَكَرَّر باب «غسيل» في كتاب «المؤتَلِف والمُخْتَلِف» للدَّارَقُطني في النُّسخَة التَّيمورية فقط مع زيادة فقرة لم تُذْكَر في الباب أوَّلَ مَرَّة.. في حين أنَّ هذا الباب لم يُكَرَّر في نُسخة سَراي مدينة.

ويكونُ التّكرار والإعادة أحياناً بسبب وهم المصنِّف، جاءَ في كتاب «المؤتَلِف والمُختلف» للدَّارَقُطني: [باب إلياس، والنَّاس. قد مضىٰ هذا

---

(١) وهو ناسخ كتاب «معاني الأخبار» للإمام أبي بكر مُحَمَّدِ بْنِ إسحاق بْنِ إبْرَاهِيمَ الكَلاَباذيّ المتوفَّىٰ سنة (٣٨٥هـ)، نسخة الأحمدية بحلب رقم: (٢٧٤).
وكذا ناسخ كتاب «إرشاد الطَّالبين إلىٰ شيوخ قاضي القضاة ابن ظَهِيْرَة جمال الدِّين» وتاريخ النسخ سنة (٨٤٣هـ).

الباب في باب النُّون] وعلَّق محقق الكتاب قائلاً: (كذا قالَ الدَّارَقُطني، ولم يذكرهُ في حرف النُّون، وفي تهذيب مُسْتَمِر الأوهام: (الورقة: ١٢١ ب) نقل قول الدَّارَقُطني وقال: (ولم نجدهُ في كتابه في باب النُّون، والله الموفق).

وَقد يكون الخطأ مِنَ النَّاسخ، فنراه يُكَرِّر الكلمة الواحدة مرَّتين، أو التَّرجمة الواحدة مرتين، وقد يتنبه إلى ذلك فيضرب على المكرر، أو يضع حرف [ك]، أو غير ذلك مِنَ الحروف الَّتي تَدلُّ على معنى التكرار والإعادة، كما في فقرة رموز ومصطلحات النُّسَّاخ.

وَمثال التكرار والإعادة، ما جاءَ في نفح الطيب: **٣١/٢** التَّرجمة رقم: (٧٣) (مُحَمَّدِ بْنِ أحمدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الله البَكْرِيِّ الوائليِّ الشرِيْشِيِّ المالكيِّ) ثم أعادَهُ في **٢١٧/٢** الترجمة رقم: (٣١٤)، فَلَعَلَّها إعادة مِنَ المصنِّف ظناً منهُ أنَّهما اثنان، أو لعلها فروق نُسَخٍ، وخطأ مِن النُّسَّاخِ، والله تعالىٰ أعلم.

ومِن أمثلة الوهم الَّذي يقع فيه المصنِّف أن يُفَرِّق بين الرَّجُلين وهما واحد فيُكَرِّر ترجمتهما. . أو يظنُّ الرَّجُلين واحداً فيخلط ترجمتهما. . وألَّف الحفَّاظ مؤلَّفات في ذلك نبَّهوا فيها إلى مثل هذه الأوهام[1].

---

(١) من ذلك كتاب «الموضح لأوهام الجمع والتَّفريق» للخطيب البغدادي، طبع.
وكتاب «غنية الملتمس إيضاح المُلتبس» للخطيب البغدادي أيضاً، حقق رسالة ماجستير بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية أصول الدِّين، الرياض، وَيُعَدُّ كتاب «المؤتَلِف والمُختلف» للإمام الدارقطني من هذا النوع أيضاً إذ كثيراً =

٦ ـ الخطأ الإعرابي والإملائي:

كثيراً مَا يقع النَّاسِخ في أخطاء إملائيَّة ونحويَّة، وَنُلاحِظُ هذا في فروق النُّسخِ كثيراً.. والمطلوب مِنَ المحقِّق أن يَتَثَبَّت مِن عِدَّة أمورٍ قَبْلَ التَّغيير الَّذي يَعْمَدُ إليهِ. ومِن هذهِ الأمور:

(أ) أن لا يَلْجَأ إلى إثبات الصَّواب إلَّا بعد التَّأكد مِن أنَّ هذا الخطأ هو خَطأٌ حقيقةً ولا يمكن أن يحتمل وجهاً مِن وجوهِ العربية.

(ب) يجب معرفة المصنِّف وما يتعَلَّق بشخصيته العِلْمِيَّة فقد يكونُ المصنِّف هو نَفْسُهُ يَلْحَنُ[1] وعندئذٍ يجب علىٰ المحقِّق أن يَجْمَعَ أخطاء المصنِّف اللُّغوية ويضعها في فِهرست الكتاب، ويُشير إليها في الدِّرَاسَةِ ليعرفَ القارىء حقيقة الأمر ويطَّلِعَ علىٰ أخطاء المصنِّف اللُّغَوية كما يجب البحث عن شخصية النَّاسخ، ومعرفة ترجمته.. سواء من كُتبِ التراجم، أو من خلال قراءة خَطِّه لمعرفة إن كانَ الخطأ منهُ أو مِنَ المصنِّف.

وفي حَالة إصلاح اللَّحن مِن قِبَلِ المحقق يجب عليه أن يضَعَ ما أصلحهُ بَيْنَ معقوفتين [ ]، وَيُشار في حاشية الكتابِ إلىٰ ما كانَ في الأصل.. وفي هذا حفظٌ للأمَانة العِلْمِيَّة والدِّقَّة في النَّقل، هذا إذا كان الخطأُ مِنَ النُّسَّاخِ...

قال الخطيبُ: «والَّذي نذهب إليهِ: رواية الحديث علىٰ الصَّواب،

= ما يتعقب البخاري في جمعه أو تفريقه بين الرُّواة، وكذا كتاب «الإكمال» لابن ماكولا.

(١) إذا كان الخطأ مِنَ المُصَنِّف فيجب تركه كما هو وعدم إصلاحه، مع بيان ذلك الخطأ في الحاشية.

وتـرك اللَّحن فيه، وإن كـانَ قَـد سُمِـعَ ملحـونـاً، لأنَّ مِنَ اللَّحْنِ مـا يُحيـلُ الأحكامَ، وَيُصَيِّرُ الحـرامَ حلالاً، والحـلالَ حَرَامـاً، فلا يلزم اتِّبـاع السَّماع فيمـا هـذِه سبيله، والَّـذي ذَهبنـا إليـهِ قـولُ المُحَصِّلينَ والعُلمـاء مِنَ المُحَدِّثين»[1].

ويُنَبَّهُ هنا إلى أنَّ الخطأ النَّحوي، أو الإمـلائي هو غيـر الخطأ العِلْمي الذي يقع فيه المصنِّف، وإنَّ مِنَ الأوهام العِلْمِيَّة ما لا يمكنُ إصـلاحها بـل تبقى على حالها وَيُشارُ إلى هذا الخطأ في حاشية الكتاب كما تَقَدَّمَ في فَقَرَةِ «التَّصحيف والتَّحـريف» لأنَّ في إصلاحهـا إفسادُ خـطيـرٌ لـلأصـولِ وعبث بكتب التُـراث[2]. . والكتـابـة هي خطّ، وإمـلاءٌ، وتـركيب، لِـذا يجبُ المحـافظة على هـذِه الأركان الثَّـلاثـة، فَـإذا أُهْمِـلَ ركنٌ مِن هـذِه الأرْكـان استغلق المعنى، ولم يُفْهم الغرض منها. . . لِـذا وَجَبَ على المحقِّق التَّنُّبه إلى طَرِيقةِ النَّاسخِ في خطِّهِ وإملائِه، وتركيبه للحروف، ومعرفة الانحناءات في الحروف، والتَّدويرات، والتَّقسيمات، وطمس بعضِ الحـروف وتفريـعُ بعضها، والتَّمييز بينَ الـدَّال، والرَّاء، والـزَّاي، والصَّاد، والضَّـاد، والطاء، والـظاء، وكذا الفـرق بين الحاء المهملة والخـاء المعجمة، والبـاء والتَّـاء، والثَّـاء، والياء. إنَّ معـرفة طـريق رسم النَّـاسـخ للكلمـة وفَهْمِ مُـرَادِه تُعينُ المحقِّقَ على تجنب الخطأ الذي قد يقعُ فيـه مِن تصحيفٍ أو تحريفٍ سـواء

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي: ٢/ ٢٣.

(٢) انظر: الكفاية: ١٨٦، الجامع: ٢/ ٢١، جامع بيان العِلْم: ١/ ٨٠، الإلمـاع: ص ١٨٥، وانـظر التعليق على الفقـرة رقم: (٢) فـصـل «اختـلاف النُّسـخ ونتائجها».

بالكتابة أو فَهْم المعنى على غير مُرادِ الناسخِ . .

إنَّ الجَهْلَ بالقواعدِ الإملائية، وَعدم معرفة أسلوب النَّاسخ في رَسم الحروف وأشكالها الكتابيَّة قد تُؤدِّي بالمحقق إلىٰ تحريفات وتصحيفات تشوه الكتاب وَتفسده.

إنَّ عَمَلَ المحقِّق في الدَّرجة الأولى يقومُ أساساً على تحريرِ النَّص كما كتبهُ المُصنِّفُ خطأً كان أم صواباً مع بيان خطأه في الحواشي والتَّعليقات.

ولقد أرخَصَ بعضُ المُصَنِّفينَ للعُلماءِ مِنَ القُرَّاء إصلاحِ الأخطاء أو الأوهام الَّتي تقعُ في مُصَنَّفاتِهِم وَعَدُّوا هذا الإصلاح مِن باب النَّصيحة في الدِّين. . . قالَ أبو سليمانَ حَمْدُ بنُ مُحَمَّدِ بْنِ إبراهيمَ الخَطَّابيُّ المتوفَّى سَنَةَ (٣٨٨هـ) في مُقَدِّمَة كتابه «غريب الحديث» (. . . وكُلُّ مَن عَثَرَ منهُ على حرفٍ أو مَعْنىً يَجِبُ تَغييرُهُ فنحن نُناشِدُهُ اللَّهَ في إصلاحِهِ وَأداءِ حَقِّ النَّصيحةِ فيه، فَإنَّ الإنسانَ ضعيفٌ لا يَسلم مِنَ الخَطَأ إلَّا أن يَعْصِمَهُ اللَّهُ بتوفيقهِ، ونحنُ نَسألُ الله ذلكَ. . .»[1].

وتابعه بعد ذلك الحافظُ أبو موسى محمد بن أبي بكر المديني المتوفَّى سَنَةَ (٥٨١هـ)، فقال في مقدمة كتابه «المجموع المُغيث في غَريبي القُرآنِ والحديث»: «. . . فعلىٰ النَّاظِرِ في هذا الكتابِ إذا عَثَرَ على

(١) «غريب الحديث للخَطَّابي»: ١/٤٩، طبع بتحقيق الأستاذ عبد الكريم إبراهيم العَزْبَاوي، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرىٰ، مكة المكرمة.

سَهْوٍ فيهِ أو خطإٍ أن يتأمَّلَ فيه مُنْصفاً، فإن كـانَ صَوابُـهُ أكثَر عفَـا عن الخطأ وأصلحهُ، وَتَرَحَّمَ علىٰ جامِعِهِ. . .»[1].

وكـذا قال مجـدُ الدِّين أبـو السعـادات المبـارك بن محمـد الجَـزَرِيّ المعروف بابن الأثيـر المتوفَّىٰ سَنَـةَ (٦٠٦هـ) في مقدمـة كتابـه «النهايـة في غريب الحديث والأثر» «. . وأنا أسـألُ مَن وَقَفَ علىٰ كتابـي هـذا ورَأىٰ فيه خـطأً أو خَللاً أن يُصلحه وَيُنبِّـهُ عليه وَيُشيـرُ إليهِ حـائـزاً بـذلـك مِنِّي شكـراً جميلاً، وَمِنَ الله تعالىٰ أجراً جزيلاً»[2].

وكذا قال فتح الدِّين أبـو الفتح محَمَّـدُ بْنُ مُحَمَّدِ بن مُحَمَّـدِ بْنِ أحمدَ اليَعْمريُّ المعروف بابن سَيِّد الناس المتوفَّىٰ سَنَةَ (٧٣٤هـ) في كتابـه «عيون الأثر في فنون المَغَازي والشَّمائل والسِّيَر»[3].

ولا شكَّ أنَّ هذا الأُسلوبَ في تصحيح «مَتن» الكتاب بناءاً علىٰ طلب مُؤَلِّفِهِ لم يأخذ بِهِ أحدٌ مِنَ العُلماءِ مِمَّن جاء مِن بَعْدِهم، فَإِنَّ كُتُبَهم قد بقيت كما أَلَّفوها هُم، ولم يَسمح أحدٌ لِنَفْسِهِ أن يُدخِلَ في «مَتْن» هـذهِ المُصَنَّفاتِ شَيئاً جَديداً. . .

● ● ●

(١) المجموع المغيث: ٥٣٧/٣، طبع بتحقيق الأستاذ عبد الكريم العَزْبَاوي، مركـز البحث العلمي بجامعة أم القرىٰ، مكة المكرمة.

(٢) النهاية في غريب الحديث: ١١/١.

(٣) انظر «عيون الأثر»: ٤٣١/٢.

البَابُ الثَالِثُ

الفـصل الأول: ضبـطُ النُّصـوصِ وتقيـيدُهـا.

الفـصل الثاني: التَّصحيف والتَّحريف وأشهرُ مَن صَنَّفَ فيه.

الفصل الثَّالث: المُؤْتَلِفُ والمُخْتَلِفُ وَأَشْهَرُ مَن صَنَّفَ فيه.

الفَصْلُ الأَوَّل
ضَبْطُ النُّصوصِ وَتَقْييدُها

اختلف النَّـاسُ فِي ضبطِ النُّصوصِ وتقييـدهـا إلىٰ قسمين فمنهم مَن ذَهبَ إلىٰ وجُـوبِ تقييد كـافَّة النُّصـوص مُـطْلقـاً، ومنهم مَن ذَهبَ إلىٰ أنَّـهُ يَشْكُل ما يُشْكِل.

قال ابنُ دَقيق العيد: ينبغي الإتقان والضَّبط فيما يُكتبُ مُطْلقاً[1].

ولا شك أنَّ القُرآنَ الكَريمَ وعلومَهُ لا سِيما فيما يَتَعَلَّقُ بـالقراءاتِ هي أوْلى الكُتُبِ بالضَّبطِ والإتقانِ.

وَكُتُبِ القراءات لا يُكتفى بِضَبطها بالشَّكْلِ فقط، بل لا بُـدَّ مِن تقييد تِلكَ القراءاتِ كِتَابَةً في حاشيـة الكتابِ إذا لـم يكتبهـا المصنِّف، كما يجبُ الإشارة إلى مصدرِ ذلك الضَّبْطِ، إذ إنَّ كُلَّ حَرَكةٍ توضَعُ علىٰ الحرفِ تُعطيهِ قراءةً جَديدةً ورُبَّما حُكْماً جَديـداً سواء كـان مِن جِهة المعنى أو الإعـراب، أو الحُكْمِ الشَّرعيِّ وما يَترتَّبُ عليهِ مِن اختلافاتٍ فقهيَّةٍ.

وَلَا يَقِلُّ الأمرُ خُطُورَةً بالنِّسبَةِ لِكُتُب الحديثِ لا سيما: هذا الفَنُّ لأنَّـهُ بين إسْنَادٍ وَمَتْنٍ[2]، لِذا وَجبَ: تقييدُ الأسماءِ بالشَّكْلِ والإعجَـامِ حَذَراً مِن

---

(١) الاقتراح لابن دَقيق العيد: ص ٢٨٥.

(٢) الاقتراح: ص ٢٨٥.

بوادِرِ التَّصحيف والإيهامِ [1].

ولقد نُقِلَ عَن أبـي إسْحاقَ إبراهيمَ بْنِ عَبْـدِ اللَّهِ قولـه: «أَوْلَى الأشياءِ بـالضَّبطِ أسماءُ النَّـاسِ، لأنَّهُ شيءٌ لا يـدخُلُهُ القيـاسُ، ولا قَبلَهُ شيءٌ يَـدُلُّ عليهِ، ولا بَعْدَهُ شيءٌ يَدُلُّ عليه» [2].

وأمَّـا المتنُ فهـو: لَفْظُ رَسُـولِ اللَّهِ ﷺ، وَتغييـرُهُ يُؤدِّي إلى أنْ يُقـالَ ما لم يَقُل، أو يَثْبتُ حكم مِنَ الأحكامِ الشَّرعيةِ بغير طَرِيقهِ [3].

وَلقـد اهتَمَّ المحـدِّثُـونَ في ضبطِ وإعجـامِ حَـديثِ رَسُـولِ اللَّهِ ﷺ اهتماماً كبيراً فاق كُلَّ تصورٍ.

وَنَظْرَةً سريعةً إلى كُتُبِ السُّنَّةِ مخطوطَةً كـانت أو مطبـوعةً تُـرينا مـدى الجُهدِ العظيمِ الذي بذلوهُ فِي الضَّبطِ والإتقانِ فقد ضبطوا الـرِّواياتِ سَنَـداً وَمتنـاً وَشكَّلوها حَـرْفـاً حَـرْفـاً وَلقـد اختلفَ النَّـاسُ: هـل الأولى ضبطُ كُـلِّ ما يُكْتَبُ، أو يُخَصُّ الضَّبطُ بما يُشْكِلُ [4]؟.

فقيل: إنَّما يَشْكُلُ ما يُشْكِلُ [5]، فَإنَّ في ضَبْطِ الكُلِّ عَناءً، وَقَد يكُونُ بَعْضُهُ لا فَائِدَةَ فيه [6].

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي والسَّامع: ١/ ٢٦٩، وانظر: فصل «المؤتلف والمختلف» و «التصحيف والتحريف».

(٢) الجامع لأخلاق الراوي والسَّامع: ١/ ٢٦٩ ــ ٢٧٠.

(٣) الاقتراح: ص ٢٨٥.

(٤) مقدمة ابن الصلاح: ص ٣٠٣، الاقتراح: ص ٢٨٥.

(٥) مقدمة ابن الصلاح: ص ٣٠٣.

(٦) الاقتراح: ص ٢٨٦.

ونقل ابن الصَّلاح عن قَوْمٍ: أنَّهُ ينبغي أن يَشْكُلَ ما يُشْكِلُ وما لا يُشْكِلُ وذلكَ لأنَّ المبتدئَ وغيرَ المُتَبَحِّرِ فِي العِلْمِ، لا يُمَيِّزُ ما يُشْكِلُ مِمَّا لا يُشْكِلِ، وَلا صَوَابَ الإعرابِ مِن خَطَئِهِ[1]، وهذا هو السَّائِدُ في عَصْرِنَا والغالبُ عليهِ.

ويُنَبَّهُ هُنا: أنَّ ضَبطَ الأسماءِ، أو الكَلماتِ يَجبُ أن يَشْمَلَ الضَّبطَ بالقَلَمِ في مَتْنِ الكِتَابِ، ثُمَّ بتقييدِها كتابةً في الحاشية مع الإشارةِ إلى مصدرِ هذا التَّقييد.

فَإنَّ ذلك أبلغُ في إبانَتِها وأبعدُ مِن التباسِها. كما قال ابنُ الصَّلاح رَحمهُ الله تعالىٰ[2].

• • •

(١) مقدمة ابن الصلاح: ص ٣٠٣.
وانظر: المحدِّث الفاصل: ص ٦٠٨، الإلماع: ص ١٤٩، الاقتراح: ص ٢٨٥ ـ ٢٨٧، شرح التبصرة والتذكرة وفتح الباقي: ٢/١١٩، فتح المغيث: ٢/١٤٦، التقريب وتدريب الراوي: ٢/٦٨.

(٢) مقدمة ابن الصلاح: ص ٣٠٤.
وانظر: أدب الإملاء والاستملاء: ص ١٧١، الإلماع: ص ١٥٧، إرشاد طلاب الحقائق: ١/٤٣٠، الاقتراح: ص ٢٨٦، شرح التبصرة والتذكرة وفتح الباقي: ٢/١٢١، فتح المغيث: ٢/١٤٩، تدريب الراوي: ٢/٧٠.

الفَصْلُ الثَّاني

التَّصحِيفُ وَالتَّحْريفُ وأَشْهَرُ مَن صَنَّفَ فيهِ

عندما تفشت آفة التَّحريف والتَّصحيف بين الناس شرع الحفاظ من أهل الحديث بتصنيف كتب «التَّصحيف والتَّحريف» وكتب «المُؤْتَلِف والمُخْتَلِف».

* **وَالتَّصحيفُ**: «هو تغيير في نقط الحروف أو حركاتها مع بقاء صورة الخط»[1].

* **والتَّحريفُ**: «هو العدول بالشيء عن جهته، وحرّف الكلام تحريفاً عدل به عن جهته، وهو قد يكون بالزيادة فيه، والنقص منه، وقد يكون بتبديل بعض كلماته، وقد يكون بجعله على غير المراد منه، فالتَّحريف أعم من التَّصحيف»[2].

وقد ميَّز ابن حَجر بين «التَّصحيف» و «التحريف» فقال:

«إن كانت المخالفة بتغيير حرف أو حروف مع بقاء صورة الخط في السياق، فإن كان ذلك بالنسبة إلى النقط فالْمُصَحَّف، وإن كان بالنسبة إلى

---

(١) هذا الفصل والَّذي يليه هو جزء مِن بَحثٍ كَتبتُهُ في مُقَدِّمَتي لكتاب «المؤتَلِف والمُخْتَلِف» للإمام الدَّارقُطني: ١/ ٥٧-٨٢. مع بعض الإضافات عليه.

(١) مقدمة القسطلاني بشرحها نيل الأماني للأبياري: ص ٥٦، تصحيفات المحدثين: ١/ ٣٩.

(٢) توجيه النظر للجزائري: ص ٣٦٥، تصحيفات المحدثين: ١/ ٣٩.

الشكل فالْمُحَرَّف»[1]. فالتَّصحيف هو الذي يكون في النقط أي في الحروف المتشابهة التي تختلف في قراءتها مثل الباء، والتاء، والثاء، والجيم، والحاء المهملة، والخاء المعجمة، والدال المهملة، والذال المعجمة، والراء، والزاي. أو يكون التغيير في حركات الحروف مع بقاء صورة الخط كما تقدم. مثل: أَسِيْد، وأُسَيْد، ونَجِيَّة، ونَجْبة.

ولقد حَذَّر الأئمة الحفاظ من خطر التَّصحيف والتَّحريف، وأدركوا خطره على القرآن الكريم، والحديث النبوي، وعلى اللغة، والأدب، وعالم الفِكْر والدِّين.

قال يحيىٰ بن معين: «مَن حدَّث وهو لا يفرق بين الخطأ والصواب فليس بأهل أن يحمل عنه»[2].

وقال سليمان بن موسىٰ: «لا تأخذوا الحديث عن الصحفيين، ولا تقرؤوا القرآن علىٰ المُصَحِّفين»[3].

وقال عبد العزيز التَّنوخي: «كان يقال: لا تحملوا العِلْم عن صَحفي، ولا تأخذوا القرآن مِن مصحفي»[4].

---

(١) نزهة النظر: ص ٤٧، وسبق الحافظ ابن حجر في هذا التفريق الإمام العسكري في كتابه: «شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف».

(٢) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف لأبي أحمد العسكري تحقيق عبد العزيز أحمد، القاهرة، ١٩٦٣، م: ١٧.

(٣) الجرح: ٣١/١/١، وانظر: شرح ما يقع فيه التصحيف: ص ١٠، تصحيفات المحدثين: ٦/١، التمهيد لابن عبد البر: ٤٦/١.

(٤) الجرح: ٣١/١/١، تصحيفات المحدثين: ٧/١، شرح ما يقع فيه التصحيف: ص ١٣، وفتح المغيث: ٢٣٢/٢، التمهيد لابن عبد البر: ٤٦/١.

ولقد ذكر الخطيب البغدادي «مَن صَحَّفَ في متون الأحاديث» و«من أخبار المُصَحِّفين في القرآن»[1] أخباراً طريفة تدل على أهمية معرفة التَّصحيف والتَّحريف وأنه من الدِّين.

أمثلة التصحيف في القرآن الكريم:

من أمثلة التصحيف في القرآن الكريم، ما ذكره العسكري أنَّ حمزة الزَّيَّات المتوَفَّى سنة (١٥٦هـ) القارىء المشهور كان يتعلم القرآن من المصحف وهو صغير، فقرأ يوماً وأبوه يسمع:

«آلم ذلك الكتاب لا زَيتَ فيه»[2].

فقال له أبوه: «دع المُصْحَف وتلقن من أفواه الرِّجال»[3].

ومن ذلك أيضاً ما حكاه ابن النديم عن ابن الراوندي قال: «مررت بشيخ وبيده مُصْحف وهو يقرأ: **«ولله ميزابُ السَّمٰوات والأرض»**. فسلمت عليه وقلت: يا شيخ أيْشٍ تقرأ؟ قال: القرآن: **«ولله ميزاب السَّمواتِ والأرض»**. فقلت: وما تعني بـ: **«ميزاب السمٰوات والأرض»**؟ قال: هذا المطر الذي ترى. فقلت: وما يكون التَّصحيف إلَّا إذا كان مثلك يقرأ. إنَّما هو: **﴿ميراثُ السمٰوات والأرض﴾**.

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي والسَّامع: ١/٢٩١ ــ ٣٠٢.

(٢) سورة البقرة: آية (١، ٢)، والآية على الصواب هي: **﴿آلم * ذلكَ الكِتَابُ لا رَيْبَ فيه﴾**.

(٣) شرح ما يقع فيه التصحيف: ص ١٢.

فقـال: اللهم غفراً منـذ أربعين سنـة أقـرأهـا وهي في مصحفي هكذا»[1].

قال الخطيب: «ولم يُحْكَ عَن أحدٍ من المحدِّثين من التَّصحيف أكثر مما حُكِيَ عن عثمان بن أبـي شيبة»[2]، وضرب أمثلة من تصحيفه أنه قـرأ: «فـإنْ لم يُصبها وابـل فَظِلٌّ»[3]. قـال: وقرأ مـرة: «الخـوارجُ مُكَلِّبينَ»[4]. ونقل عنه أنه قرأ: وإذا بِطاسيم خَبَّازين». يريد قـوله تعـالىٰ: ﴿وإذا بَطَشْتُم بَطَشْتُم جَبَّارين﴾[5].

و «قـرأ عثمان بن أبـي شيبـة «فضرب بينهم بِسِنَّـوْرٍ له نـابَ» فقـال لـه بعض أصحابه: إنَّما هو: ﴿ بِسُورٍ لَّهُۥ بَابُۢ ﴾[6]. فقال: أنـا لا أقرأ قـراءة حمزة، قراءة حمزة عندنا بدعة»[7].

---

(١) الفهرست لابن النديم: ص ٢١٧ طبع إيران.

(٢) الجامع لأخلاق الراوي والسَّامع: ١/٢٩٨.

(٣) سورة البقرة: آية (٢٦٥)، ونص الآية: ﴿فَطَلٌّ﴾.

(٤) سورة المائدة: آية (٤)، ونص الآية: ﴿الجوارح مُكَلِّبين﴾.

(٥) سورة الشعراء: آية (١٣٠).

(٦) سورة الحديد: آية (١٣) والسِّنور هو الهر.

(٧) الجامع لأخلاق الراوي: ١/٢٩٩ ــ ٣٠٠. ولعل هذه الحكـايات عن عثمـان بن أبـي شيبة فيها مبالغة فقد قال عنه الحافظ ابن حجر في التقريب: ٢/١٣ــ ١٤: (عثمـان بن محمـد بن إبـراهيم بن عثمـان العَبْسي، أبــو الحسن بن أبـي شيبـة الكوفي، ثقة حافظ شهير، ولـه أوهام، وقيـل: كان لا يحفظ القـرآن..)، ونقل الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب: ٧/١٥١ عن الدارقطني أنه مُصَحِّف.

التصحيف في الحديث النبوي:

ومن التَّصحيف في الحديث ما ذكره الخطيب البغدادي عن زكريا بن مهران قال: «صحف بعضهم: «لا يورث حَميل[1] إلاَّ بِبَيِّنَة»، فقال: «لا يَرث جَميل إلاَّ بُثَيْنَة»[2].

ونقل الخطيب عن الدارقطني قوله: «أنَّ أبا الحسن موسى بن محمد بن المثنى العَنَزي يُحدِّث بحديث عن النبي ﷺ قال: «لا يأتي أحدكم يومَ القيامةِ ببقرةٍ لها خُوارَ. فقال: أو شاة تَنْعر، بالنون، وإنَّما هو: تَيْعَر بالياء[3]»[4].

وليس التصحيف مقصوراً على القُرَّاء والمحدِّثين فقط بل يتعداه إلىٰ الشُّعراء وأهل الأدب.

ومن الأمثلة الذي ذكرها العسكري في تصحيفات الشعراء، قول الحطيئة:

لقد سَوَّست أمر بَنيكَ حَتَّى تَركتهم أدق مِنَ الطَّحين

قال: فرواه المفضَّل: لقد شَوشت بالشين المعجمة المفتوحة، وإنَّما هو بسين غير معجمة، أي ملكت[5].

---

(١) الحميل: (هو المحمول النسب، وذلك أن يقول الرجل لإنسان هذا أخي أو ابني، ليزوي ميراثه عن مواليه، فلا يصدق إلاَّ بِبَيِّنة).

(٢) الجامع لأخلاق الراوي والسَّامع: ١/٢٩٤.

(٣) اليُعَار: «صوت الغنم أو المعزى، أو الشديد من أصوات الشاء، يعرت تيعر، وتيعر، كيضرب ويمنع».

(٤) الجامع لأخلاق الراوي والسَّامع: ١/٢٩٥.

(٥) شرح ما يقع فيه التصحيف: ص ١٣٩.

وصحف في قول المُخَبَّل السَّعدي:

وإذا ألمَّ خيالها طرقت عيني فماء دموعها سَجِمِ

وإنما هي: طرفت، بالفاء[1].

وقسم ابن الصلاح التَّصحيف أقساماً، ويمكن إجمالها باختصار:

١ ـ **التصحيف في الإسناد**: ومثالُهُ: حديث شُعبة عن العَوَّام بن مُراجِم، عن أبي عُثمان النَّهْدِيِّ، عن عثمانَ بنِ عَفَّانَ، قال: قال رسول الله ﷺ: «لتؤدُّنَّ الحقوقَ إلى أهلها... الحديث» صحف فيه يحيىٰ بن معين، فقال: «ابنُ مُزاحِم» بالزاي والحاء فَرُدَّ عليه، وإنَّما هو «ابن مُرَاجِم» بالراء المهملة والجيم[2].

٢ ـ **التَّصحيف في المتن**: ومثاله: في حديث أنس: «ثم يخرجُ مِنَ النَّار من قال لا إلٰه إلاَّ الله وكان في قلبه مِنَ الخير ما يزن ذَرَّة»، قال فيه شعبة: «ذُرَة» بالضم والتخفيف، ونسب فيه إلىٰ التَّصحيف[3].

٣ ـ **تصحيف البصر**[4]: وهو سوء القراءة بسبب تشابه الحروف والكلمات ويحصل هذا في الأكثر للآخذين من بطون الكتب والصُّحف دون التَّلَقي من الشيوخ أرباب هذا الشأن، ولذلك قالوا: «لا تَحملوا العِلْمَ

---

(١) شرح ما يقع فيه التصحيف: ص ١٣٦، وانظر: تصحيفات المحدِّثين: ١/١٩ فما بعدها.

(٢) مقدمة ابن الصلاح: ص ٢٥٢.

(٣) مقدمة ابن الصلاح: ص ٢٥٣.

(٤) مقدمة ابن الصلاح: ص ٢٥٦.

عن صحفي، ولا تأخذوا القرآن من مُصْحَفي»[1].

ومثالُهُ: ما رواه ابن لَهِيْعَة عن كتاب موسى بن عُقْبَـة إليه بـإسناده عن زيـد بن ثابت: «أنَّ رسول الله ﷺ احتجم في المسجـد»، وإنما هـو بالـراء «احتجر[2] في المسجـد بخص أو حصيـر حجـرةٍ يُصلي فيهـا»[3]. قـال ابن الصلاح: فَصَحَّفَه ابن لَهِيْعَة لكونه أخذه من كتاب بغير سماع[4]. وكان الحفاظ يتشددون في أمر التَّصحيف والتَّحريف فـلا يأخـذون من مُصَحِّف. قال مجاهد: قُلت لحَمَّاد بن عمرو: «أخرج إليَّ كتاب خُصَيْف؟ فأخرج إليَّ كتـاب حُصَيْن، فإذا هـو ليس يفصل بين خُصَيْف وحُصَيْن فتـركته»[5]. ومن أجـل الإتقان في الحفظ وصيـانة الـرواية من الإخـلال والخَلل فقد حـرص طلبـة الحديث على مـلازمـة الشيـوخ والسمـاع منهم سمـاعـاً شَفَهِيـاً فهـذا ثـابت بن أَسْلَم البُنَاني صحب أنسـاً أربعين سنة[6] وكـان عَبْـدُ الـوَهَّـاب بْنُ عطاء الخَفَّاف «راويـة سعيد بن أبـي عَـروبَةَ»[7] و«روى حُمَيْـد بن مَسْعَدة، عن سفيـان بن حبيب وهو راويتـه»[8]، وكان الـطلبة يحـرصـون على قـراءة الحديث من أصولِهم على شيوخِهم من أجل ضبطها.

---

(1) الجرح: ١/١/٣١، تصحيفات المحدثين: ١/٧، فتح المغيث: ٢/٢٣٢.
(2) «أي اتخذ حجرة من حصير، أو نحوه يصلي فيها» تدريب الراوي: ٢/١٩٣.
(3) مقدمة ابن الصلاح: ص ٢٥٣.
(4) مقدمة ابن الصلاح: ص ٢٥٣.
(5) تاريخ بغداد: ٨/١٥٤.
(6) تهذيب التهذيب: ٢/٣.
(7) ميزان الاعتدال: ٢/٦٨١.
(8) تهذيب التهذيب: ٤/١٠٧.

قال عبد الرَّحمٰن بن مهدي: «أمَّا كتاب الصَّلاة فأنا قرأته على مالك. قال عَبْدُ الرَّحمٰن: وسائر الكتب قرئت على مالك وأنا أنظر في كتابي...»[1].

وقال عاصم الأَحْوَل: «وعرضت على الشعبي أحاديث الفقه فأجازها لي»[2].

ووصف السخاوي تصحيف البصر بأنه «الأكثر»[3].

٤ ـ **تصحيف السَّمع**[4]: ويحدث بسبب تشابه مخارج الكلمات في النطق فيختلط الأمر على السَّامع فيقع في التَّصحيف أو التَّحريف.

ومثالُهُ: حديث «لعاصم الأحْوَل» رواه بعضهم فقال: «عن واصل الأحْدَب». فذكر الدارقطني أنه من تصحيف السَّمع لا من تصحيف البصر، كأنه ذهب والله أعلم إلى أنَّ ذلك مما لا يشتبه من حيث الكتابة وإنَّما أخطأ فيه سمع مَن رواه[5].

ويكون تصحيف السَّمع بأن يكون الاسم واللقب، أو الاسم واسم الأب، وعلى وزن آخر ولقبه، أو اسم آخر واسم أبيه، وبالحروف مختلفة شكلاً ونقطاً فيشتبه ذلك على السَّمْعِ[6].

---

(١) علل الرازي: ١/٣٥٤.

(٢) الكفاية: ص ٢٦٤ ط حيدرآباد ـ الهند.

(٣) فتح المغيث: ٣/٧١.

(٤) مقدمة ابن الصلاح: ص ٢٥٦.

(٥) مقدمة ابن الصلاح: ص ٢٥٦.

(٦) تدريب الراوي: ٢/١٩٤.

ووصف السخاوي تصحيف السمع بقوله: «وهو قليل»[1].

٥ ـ **تصحيف اللفظ**[2]: ومثالُهُ: أنَّ أبا بكر الصُّولي أملىٰ في الجامع حديث أبي أيوب: «مَنْ صامَ رمضانَ وأتبعه سِتًّا مِن شَوَّال»، فقال فيه: «شَيْئاً بالشِّين والياء»[3].

قال ابن الصلاح: «تصحيف اللفظ وهو الأكثر»[4].

٦ ـ **تصحيف المعنىٰ دون اللفظ**: كقول محمد بن الْمُثَنَّىٰ: نَحنُ قوم لنا شرف، نحنُ مِن عَنَزَة صلَّىٰ إلينا رسول الله ﷺ. فتوهم أنه صَلَّىٰ إلى قبيلتهم، وإنَّما العَنَزَة هنا الْحَرْبَة تنصبُ بين يديه[5].

ووصف السخاوي تصحيف المَعْنىٰ بقوله: «وهو قليل»[6].

فتصحيف المعنىٰ مردُّه إلىٰ خطأ الفَهم، والتباس المعنىٰ.

إن شيوع التَّصحيف والتَّحريف جعل الأئمة الحفاظ من أهل الحديث واللغة والأدب يهبون للدفاع عن القرآن والحديث، فألَّفوا المصنَّفات التي تنبه عَلَىٰ التَّصحيف والتَّحريف وبيان الصَّواب مِن الخطأ. وَمِن هذه المُصَنَّفَات:

---

(١) فتح المغيث: ٣/٧١.

(٢) مقدمة ابن الصلاح: ص ٢٥٦.

(٣) مقدمة ابن الصلاح: ص ٢٥٥، تدريب الراوي: ٢/٢٩٤.

(٤) مقدمة ابن الصلاح: ص ٢٥٦، وفتح المغيث: ٣/٧١.

(٥) تدريب الراوي: ٢/١٩٤ ـ ١٩٥، وانظر: تصحيفات المحدثين: ١/٤١.

(٦) فتح المغيث: ٣/٧١.

١ ـ «تصحيف العلماء»[١] لأبي محمد عبد الله بن مُسْلم بن قُتَيْبة الدِّيْنَوري (ت ٢٧٦هـ)[٢].

٢ ـ «التَّنبيه على حدوث التَّصحيف»[٣] لحمزة بن الحسن الأصفهاني (ت ٣٦٠هـ).

٣ ـ «التنبيهات على أغاليط الرواة» لأبي نُعَيْم علي بن حمزة البصري (ت ٣٧٥هـ)[٤].

٤ ـ «شرح ما يقع فيه التَّصحيف والتَّحريف»[٥]، لأبي أحمد الحسن بن عبد الله العَسْكَري (ت ٣٨٢هـ).

٥ ـ «تَصحيفات المحدِّثين»[٦] لأبي أحمد الحسن بن عبد الله العسكري صاحب «شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف» الذي تقدم ذكره.

---

(١) الفهرست: ص ٨٥.

(٢) هنالك خلاف في سنة وفاة ابن قُتيبة الدّيْنَوري رحمه الله تعالى.

(٣) طبعهُ مجمع اللغة العربية بدمشق سنة ١٣٨٨هـ بتحقيق محمد أسعد طلس ومراجعة أسماء الحمصي، وعبد المعين الملوحي.

(٤) انظر: معجم الأدباء: ٢٠٨/١٣، ٢٠٩.

(٥) طبع بمطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة سنة ١٣٨٣هـ تحقيق عبد العزيز أحمد كبير.

(٦) طبع بتحقيق ودراسة الدكتور محمود أحمد ميرة الأستاذ بالجامعة الإسلامية.

٦ ــ «تصحيف المحدِّثين»[1] للإمام الحافظ أبي الحسن علي بن عمر الدَّارقطني البغدادي المتوَفَّىٰ سَنَةَ (٣٨٥هـ).

وصفه ابن خير بأنه «كتاباً مفيداً»[2].

وقال السّيوطي: «أورد الدارقطني في كتاب التَّصحيف، كل تصحيف وقع للعلماء، حتَّىٰ في القرآن الكريم...»[3].

٧ ــ «إصلاح خطأ المُحَدِّثين»[4]، لأبي سليمان حَمْدِ بن مُحَمَّدِ الخطَّابيِّ (ت ٣٨٨هـ).

٨ ــ «الرَّد علىٰ حمزة في حدوث التَّصحيف»[5]، لإسحاق بن أحمد بن شَبيب (ت ٤٠٥هـ).

٩ ــ «متفق التَّصحيف»[6] لأبي عليٍّ الحسن بن رَشيق القيرواني (ت ٤٥٦هـ).

---

(١) فهرست ابن خير: (١٧، ٢٠٤)، مقدمة ابن الصلاح: ص ٢٥٢. ومنه نسخة مصورة في الجامعة الإسلامية المكتبة المركزية غير واضحة وناقصة وقد أكثر الحفاظ النقل منه.

(٢) الفهرست لابن خير: ص ١٧.

(٣) تدريب الراوي: ٢/١٩٥.

(٤) وفيات الأعيان: ٢/١٤، وطبع في القاهرة بتحقيق برهان الدين محمد الداغستاني سنة (١٩٣٦م) وسمَّاهُ ابن خير في الفهرست: ص ١٩٠ «تصحيح المحدِّثين لألفاظ الحديث»، وسمَّاه الزُّبيدي في تاج العروس: ١/٤٠٣: «إصلاح الألفاظ». ونشره الدكتور حاتم الضامن باسم «إصلاح غلط المُحَدِّثِين».

(٥) معجم الأدباء: ٢/٢٢٩.

(٦) وفيات الأعيان: ٢/٨٨.

١٠ ـ «تلخيص المتشابه في الرَّسم، وحِماية ما أشكل منه عن بوادر التَّصحيف والوهم»(١) لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ).

١١ ـ «تالي التلخيص»(٢) لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، وهو ذيل لكتاب «تلخيص المتشابه».

قال الحافظ ابن حجر: «وهو كثير الفائدة»(٣).

١٢ ـ «مشارق الأنوار علىٰ صحيح الآثار»(٤) لأبي الفضل عياض بن موسى اليَحْصُبي (ت ٥٤٤هـ).

١٣ ـ «ما يؤمن فيه التَّصحيف من رجال الأندلس»(٥) لأبي الوليد

---

(١) مقدمة ابن الصلاح: ص ٣٣١. وموضوعه: «أن تتفق أسماء الرواة لفظاً وخطاً، وتختلف أسماء الآباء. لفظاً لا خطاً أو بالعكس». مثالُهُ: «موسى بن عَليّ» بفتح العين و«موسى بن عُليّ» بضم العين. اتفقت أسماء الرواة واختلف أسماء الآباء. و«شُرَيح بن النعمان» و«سُرَيْج بن النعمان» اختلفت أسماء الرواة واتفقت أسماء الآباء. وهذا الفن يتركب من فنين هما «المؤتلف والمختلف»، والمتفق والمفترق». انظر: مقدمة ابن الصلاح ص ٣٣١ ـ ٣٣٤.

(٢) نزهة النظر: ص ٦٧، فتح المغيث: ٣/٢٥٩، وتوجد نسخة من «تلخيص المتشابه» و«تالي التلخيص» مخطوط في دار الكتب المصرية رقم (٣١)، انظر: فهرست المخطوطات ١/١٣٨. وكتاب «تلخيص المتشابه» للخطيب ـ يحقق رسالة دكتوراه في جامعة أم القرى بمكة المكرمة من قبل الأستاذ فضل الرحمٰن الأفغاني. كما نشرته الباحثة السورية سكينة الشهابي.

(٣) نزهة النظر: ص ٦٧.

(٤) طبع سنة ١٣٣٣هـ ـ المكتبة العتيقة، ودار التراث.

(٥) تبصير المنتبه: ٤/١٥١٢، وقال: «مجلد لطيف وجدته بخط أبي عِليٍّ البَكْرِيِّ».

يوسف بن عَبْدِ العَزيز المعروف بابن الدَّبَّاغ (ت ٥٤٦هـ).

١٤ ــ «مطالع الأنوار»[1] لأبـي إسحاق إبراهيم بن يوسف بن إبراهيم المعروف بابن قُرْقُول (ت ٥٦٩هـ).

١٥ ــ «التَّصحيف والتَّحـريف»[2]، لأبـي الفتـح عثمـان بن عيسى الموصلي (ت ٦٠٠هـ).

١٦ ــ «تصحيـح التَّصحيف وتَحريـر التَّحريف»[3]، لخليـل بن أيبك الصَّفَدي (ت ٧٦٤هـ).

١٧ ــ «تحبير الموشين فيما يقال لـه بالسين والشين»[4] لأبـي طـاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ) صاحب القاموس المحيط.

١٨ ــ «التَّـطريف في التَّصحيف»[5] لأبـي الفضـل عبـد الـرحمٰن بن أبـي بكر السُّيوطي (ت ٩١١هـ).

---

(١) وفيات الأعيان: ١/٦٢، وقـال: «الذي وضعـه على أمثال كتـاب مشارق الأنـوار للقاضي عياض».

(٢) كشف الظنون: ١/٤١١، هدية العارفين: ١/٦٥٣.

(٣) إيضاح المكنون: ١/٢٩٣، وذكر كرنكو في مجلة المجتمع العلمي العربـي م ٩ ج ١ سنـة ١٩٢٩م نسخة من كتـاب للصفدي بـاسم «من خطأ العـوام وتصحيف العلماء». وقد حقق الدكتور رمضان عبد التواب كتاب «تصحيح التَّصحيف».

(٤) المزهر للسيوطي: ١/٥٣٧.

(٥) مكتبة الجلال السيوطي لأحمد الشرقاوي إقبال مطبـوعات دار المغـرب، الربـاط (١٣٩٧هـ ــ ١٩٧٧م): ص ١٣٦.

١٩ ـ «التنبيه على غلط الجاهل والنَّبيه»[١] لابن كمال باشا (ت ٩٤٠هـ).

كما كتب عن «التَّصحيف والتَّحريف» معظم مَن صَنَّف في علوم مصطلح الحديث من المتقدمين والمتأخرين.. وكذا الأمر بالنسبة لأهل اللغة والأدب.. فقد تكلم الإمام الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ (ت ٤٠٥هـ) في كتابه «معرفة علوم الحديث»[٢] عن التَّصحيفات في المتون والأسانيد، وكذا تَكَلَّم عن «التَّصحيف والتَّحريف» الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ) في كتابه «الجامع لأخلاق الراوي والسامع»[٣]، وكتابهِ «الكفايه»، وأبو عمرو عثمان بن عبد الرحمٰن المعروف بابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ) في كتابه «علوم الحديث»[٤]، وأبو زكريا محيي الدين بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ) في كتابه «التقريب»[٥].

وهكذا فقد كتب عن «التَّصحيف والتَّحريف» معظم من أَلَّف في مصطلح الحديث من الأقدمين والْمُحْدَثين.. وكذا الأمر بالنسبة لأهل اللغة والأدب، فقد تكلَّم أبو أحمد العسكري (ت ٣٧٢هـ) في كتاب «المصون في الأدب»[٦] عن التَّحريف والتَّصحيف.

---

(١) طبع في كتاب (طرف أدبية) بليدن سنة ١٨٨٩م، ونشره عبد القادر المغربي في دمشق مطبعة الترقي سنة (١٣٤٤هـ).

(٢) معرفة علوم الحديث: ص ١٤٦ ـ ١٥٢.

(٣) الجامع لأخلاق الراوي والسامع: ١/٢٩١ فما بعدها.

(٤) علوم الحديث: ص ٢٥٢ ـ ٢٥٦.

(٥) التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير «بشرح السيوطي»، تدريب الراوي: ٢/١٩٥.

(٦) المصون في الأدب: ص ١٩٠ ـ ١٩٦.

وأبو سُليمان الخَطَّابي (ت ٣٨٨هـ) في مقدمة كتابه «غريب الحديث».

وأبو القاسم الحُسَين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت٥٠٢هـ؟)، تكَلَّم في كتابه «محاضرات الرَّاغب الأصفهاني» فصلاً تحت عنوان «ومما جاء في التَّصحيفات»[١]، وخَليل بن أَيْبَك الصَّفَدي (ت ٧٦٤هـ)، في كتابه «الغيث المسجم»[٢]. وجلال الدِّين عبد الرَّحمٰن بن أبي بكر السُّيوطي (ت ٩١١هـ)، في كتابه «المزهر»[٣] تكلم عن «معرفة التصحيف والتحريف».

وكَتب عن «التَّحريف والتَّصحيف» مَن أَلَّف في «تحقيق النصوص»، من المعاصرين[٤]، كما كُتب عن «التَّحريف والتَّصحيف» الكثير من المقالات[٥].

---

(١) محاضرات الراغب الأصفهاني: ١/١٠٦.

(٢) الغيث المسجم في شرح لامية العجم: ٢/٨٤ ــ ٨٥.

(٣) المزهر: ١/٥٣٧.

(٤) «منهج تحقيق النصوص ونشرها» الدكتور نوري حمودي القيسي والدكتور سامي مكي العاني. و«تحقيق التراث» الدكتور عبد الهادي الفضلي. وغيرهم كثير.

(٥) «التصحيف والتحريف» مقالة لمحمد كرد علي في مجلة المجمع العلمي العربي ــ مجلد ١٩ لسنة ١٩٤٤م، وبالعنوان نفسه مقالة محمد راغب الطباخ في مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق مجلد ٢٠ لسنة ١٩٤٥م، و«التنبيه على حدوث التصحيف» للمستشرق بول كراوسي نشر في مجلة الثقافة المصرية السنة الخامسة العدد ٢٢٣ سنة ١٩٤٣م وكتب عن «التَّصحيف والتَّحريف» الدكتور محمود الميرة في مقدمة كتاب «تصحيفات المحدثين» لأبي أحمد العسكري.

الفَصْلُ الثَّالث
المُؤْتَلِفُ والمُخْتَلِفُ
وأَشْهَر مَن صَنَّفَ فيه

هناك صلة وثيقة بين «التَّصحيف والتَّحريف» وبين عِلْم «المُؤْتَلِف والمُخْتَلِف» وقد لاحظ هذه الصلة الإمام السخاوي فقال وهو يتحدَّث عن التَّصحيف: «... ولو جُعِل بعد الغَريب لكان حسناً، أو بعد المُؤْتَلِف والمُخْتَلِف»(١).

والمُؤْتَلِف والمُخْتَلِف لُغَةً: (اسم فاعل من «الائتلاف» بمعنى «الاجتماع والتلاقي» وهو ضد النَّفرة. والمختلف: اسم فاعل من «الاختلاف» ضد الاتفاق)(٢).

واصطلاحاً: «هو ما يتفق في الخَطِّ دون اللفظ»(٣).

وللمُؤْتَلِف والمُخْتَلِف صور متعددة منها:

١ ــ المُؤْتَلِف في صورة حروفه والمختلف في شكله مثل:

---

(١) فتح المغيث: ٦٧/٣.

(٢) انظر فتح المغيث: ٢١٣/٣، تيسير مصطلح الحديث للدكتور محمود الطحان: ص ٢٠٧.

(٣) تدريب الراوي: ٢٩٧/٢، فتح المغيث: ٢١٣/٣.

«سَلام» و«سَلاَّم» الأول: بفتح المهملة وتخفيف اللام، والثاني: بفتح المهملة وتشديد اللام.

و«سَلْم» و«سَلَم» الأول: بفتح السين وسكون اللام، والثاني: بفتحهما.

٢ ــ المؤتلف في صورة حروفه، والمختلف في إعجامها:

مثل: «سِرَاج» و«سَرَاح» الأول: بكسر السين المهملة وبالجيم، والثاني: بسين مهملة وحاء مهملة، «والبَزَّار» و«البَزَّاز» الأول: آخره راء، والثاني: آخره زاي.

٣ ــ المؤتلف في صورة الخَطِّ، والمختلف في بعض الحروف:

مثل «زُنَيْر» و«زُنَيْن»، الأول: بضم الزاي وفتح النون التي تليها، وسكون الياء المثناة تحت وآخره راء. والثاني: مثله سواء سوى أنَّ آخره نون. فالراء والنون مِن الحروف المتقاربة في رسم الخط. «وزَكَّار» و«رجَّاز»، الأول: بفتح الزاي، ثم كاف مشددة ثم راء. والثاني: أوله راء ثم جيم مشددة، ثم زاي.

ومما تقدم يظهر لنا أنَّ فن «المُؤْتَلِف والمُخْتَلِف»، له علاقة وثيقة بـ«التَّصحيف والتَّحريف» الأمر الذي حدا بالعلماء إلى أن يذكروا نفس الكتب لكلا الفنَّين عندما يتعرضونَ لِمَن ألَّف فيهما. وكذا قال الدارقطني رحمه الله تعالى في كتابه «المُؤْتَلِف والمُخْتَلِف» في باب «هَبَّار» في ترجمة «نُعَيْم بن هَبَّار» قال: (ذكرناه في «التَّصحيف»). وعلى هذا فيمكننا أن نعدّ كتب «التَّصحيفات» من كتب «المُؤْتَلِف والمُخْتَلِف» أو العكس.

كتب «المُؤْتَلِف والمُخْتَلِف»:

١ ـ **«المؤتلف والمختلف في أسماء القبائل»**[١]، لأبي جعفر محمد بن حَبيب البغدادي (ت ٢٤٥هـ).

٢ ـ **«المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء»**[٢]، لأبي القاسم الحسن بن بشر الآمدي (ت ٣٧٠هـ).

٣ ـ **«المؤتلف والمختلف»**[٣]، للإمام الحافظ أبي الحسن عَليِّ بن عمر الدَّارَقُطْني البغدادي (ت ٣٨٥هـ)، طبع بتحقيقنا في دار الغرب الإسلامي بيروت.

٤ ـ **«المؤتلف والمختلف»**[٤]، لأبي الوليد عبد الله بن محمد بن يوسف الفَرَضي (ت ٤٠٣هـ) وله أيضاً:

٥ ـ **«مُشْتَبه النِّسْبة»**[٥]، لأبي الوليد الفرضي.

---

(١) فهرست ابن خير: ص ٢١٩، نشره المستشرق الألماني فردناند وستنفلد سنة ١٨٥٠م في (غوتنجن) في ألمانيا، وأعاد نشره الأستاذ حَمَد الجاسر متع الله ببقائه مع كتاب الإيناس في علم الأنساب للوزير المغربي ضمن الإصدارات السنوية للنادي الأدبي في الرياض (١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م) طبع باسم «مُختلف القبائل ومؤتلفها».

(٢) طبع بعناية المستشرق الدكتور «فريتس كرنكو»، وأعاد تحقيقه عبد الستار أحمد فراج، نشر دار إحياء الكتب العربية، القاهرة (١٣٨١هـ).

(٣) فهرست ابن خير: ص ٢١٦، المعجم لابن الأبار: ص ٢١٧.

(٤) تذكرة الحفاظ: ٣/١٠٧٧.

(٥) جذوة المقتبس في علماء الأندلس للحميدي: ص ٢٣٧، طبقات الحفاظ: ٣/١٠٧٧، وفيات الأعيان: ٣/١٠٥.

٦ ـ «**المؤتلف والمختلف**»[١]، لأبي محمد عبد الغني بن سعيد الأزدي، (ت ٤٠٩هـ) وله أيضاً:

٧ ـ «**مُشْتَبه النِّسبة**» لعبد الغني بن سعيد الأزدي.

٨ ـ «**المُـؤْتَلِف والمُخْتَلِف**»[٢]، لأبي سعد أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله الماليني (ت ٤١٢هـ).

٩ ـ «**المؤتلف والمختلف**»[٣]، لأبي القاسم يحيى بن عليٍّ بن مُحَمَّدِ بْنِ إبراهيم الْحَضْرَمِيِّ المِصري المعروف بابن الطَّحَّان، (ت ٤١٦هـ).

١٠ ـ «**الإيناس في علم الأنساب**»[٤] لأبي القاسم الحسين ابن عليٍّ بنِ الحسين الْمَغْرِبِيِّ المعروف بابن الوزير، (ت ٤١٨هـ).

١١ ـ «**الزيادات في كتاب المؤتلف والمختلف لعبد الغني**»[٥] لأبي العباس جعفر بن محمد بن المُعْتَزِ المُسْتَغْفِرِيِّ، (ت ٤٣٢هـ).

---

(١) طبع في الهند بعناية محمد محيي الدين الجعفري مع كتاب «مُشْتَبه النِّسْبَة».

(٢) فتح المغيث: ٣/٢١٤، وقال: «لكن في الأنساب خاصة»، تبصير المنتبه: ٤/١٥١٢.

(٣) الإكمال: ١/٩، ٣٣٨، فهرست ابن خير: ص ٢١٨.

(٤) وفيات الأعيان: ٢/٥٣٩. نُشر بعناية الأستاذ الشَّيخ حَمَد الجاسر مع كتاب «مختلف القبائل ومؤتلفها» لابن حبيب.

(٥) فتح المغيث: ٣/٢١٤، وتوجد نسخة من هذه الزيادات في الظاهرية، حديث (٥٢٥ من ورقة ٤٥ ـ ٦٧، ٥٥٠هـ)، انظر: التراث العربي: ١/٤٦٠، ولدي نسخة منها.

١٢ ـ «**المختلف والمؤتلف في الأسماء**»[١]، لأبـي حامـد أحمد بن محمد بن ماما الماماني الأَصْبَهاني (ت ٤٣٦هـ).

١٣ ـ «**المعجم في مُشْتَبـه أسـامي المحـدِّثيـن**»[٢]، لِعُبَيْدِ الله بن عبـد الله بن أحمـد بن محمـد بن يـوسف الهـروي. كـان حيّـاً سنـة (٤٣٨هـ). وله أيضاً:

١٤ ـ «**الـزيادات المـوجودة من كتـاب المعجم المشتبـه في أسمـاء المحدثين**»[٣] لعبيْد الله بن عبد الله الهَرَويِّ.

١٥ ـ «**المؤتلف والمختلف**»[٤] لأبـي نصـر عبيـد الله بن سعيـد بن حاتم بن أحمد الوائلي البكري السجزي (ت ٤٤٤هـ).

١٦ ـ «**المؤتلف والمختلف**»[٥] لأبـي محمـد عبـد الله بن الحسن الطَّبسي (ت ٤٤٩هـ).

١٧ ـ «**المُـؤْتَنِف في تَكمِلة الْمُـؤْتَلِف والمُخْتَلِف للدَّارقُـطْنيِّ**»[٦]

---

(١) الأنساب: ١٢/٥٨.

(٢) طبع بتحقيق نظر محمد الفاريابي، دار الرشد، الرياض، الطبعـة الأولىٰ ١٤١١ هـ ـ ١٩٩٠م.

(٣) تـاريخ التـراث العربـي: ١/٤٨٠، مخـطوط سراي أحمـد الثالث ٦٢٤، ضمن مجموع ٥ ورقات ٦٢٨هـ.

(٤) التوضيح: ٢/لوحة: ٢٥٦، ٣٣٠.

(٥) صِيانَة صحيح مُسْلم لابن الصَّلاح: ص: ١٨٣.

(٦) الإكمال: ١/١، الغُنية: ص ٧٧، وفيات الأعيان: ٣/٣٠٥، وتـوجد نسخـة منه في ألمانيا الغربية بـرلين رقم: (١٠١٥٧)، تاريـخ النسخ ٤٦٠هـ، ولـدي نسخة مصورة منه.

لأبـي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ).

وهو ذيل على كتاب الدارقطني وله أيضاً:

١٨ ـ «تلخيص المتشابه في الرَّسم وحماية ما أشكـل منه عن بـوادر التَّصحيف والوهم»[١] لأبـي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي.

١٩ ـ «تالي التلخيص»[٢] للخطيب البغدادي.

٢٠ ـ «الإِكمال في رَفع عـارِض الارتياب عن الْمُـؤْتَلِفِ والمختلف من الأسمـاء والكُنى والأنساب»[٣]، لأبـي نصـر علي بن هبـة الله بن جعفـر المعروف بالأمير ابن ماكولا (ت ٤٧٥ أو ٤٧٦ أو ٤٧٨هـ) وله أيضاً:

٢١ ـ «تهذيب مستمر الأوهام على ذوي المعرفة وأُولي الأفهام»[٤].

٢٢ ـ «تهـذيب المؤتلف والمختلف لمحمـد بن حبيب»[٥]، لأبـي عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري الأندلسي (ت ٤٨٧هـ).

٢٣ ـ «تهـذيب كتـاب المؤتلف والمختلف في أسمـاء القبـائـل»[٦]

---

(١) مقدمة ابن الصلاح: ص ٣٣١، وقد تقدم ذكره في كتب التصحيف.

(٢) نزهة النظر: ص ٦٧، وقد تقدم ذكره في كتب التصحيف.

(٣) فهـرست ابن خيـر: ص ٢١٩، وقـد طبـع بتحقيق المـرحـوم العَـلاَّمَـة المعلمي اليماني. استوعب فيه كتاب الدارقطني وعبـد الغني وزاد عليهما. وطبـع المجلد السابع بعناية الأستاذ نايف العباس.

(٤) طبـع أخيراً بتحقيق سيـد كسروي حسن، دار الكتب العلميـة، بيروت، الـطبعـة الأولى ١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٠م.

(٥) فهرست ابن خير: ص ٢١٩.

(٦) فهرست ابن خير: ص ٢١٩.

للقاضي أبي الوليد هشام بن أحمد بن هشام الكناني الوَقَّشيّ (ت ٤٨٩هـ).

٢٤ ـ «**التَّنبيهات علىٰ أوهام الدارقطني في المؤتلف والمختلف**»[١] لأبي الوليد الوَقَّشيّ (ت ٤٨٩هـ).

٢٥ ـ «**المعجم في المُشْتَبَه**»[٢] لأبي محمد عبد الله بن يوسف الجرجاني الشافعي (ت ٤٨٩هـ).

٢٦ ـ «**المؤتلف والمختلف**»[٣] لأبي عَلي الحُسين بن محمد الغَسَّاني الجَيَّاني (ت ٤٩٨هـ).

٢٧ ـ «**المؤتلف والمختلف**»[٤] لأبي المظفر محمد بن أحمد الأموي الأبيوردي (ت ٥٠٧هـ) وله أيضاً:

٢٨ ـ «**ما اختلف وائتلف في أنساب العرب**»[٥] لأبي المظفر محمد بن أحمد الأبيوردي.

٢٩ ـ «**المؤتلف والمختلف**»[٦] لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي (ت ٥٠٧هـ).

---

(١) معجم البلدان: ٥/ ٣٨١. (٢) الإعلام لابن ناصرالدين: (الورقة ٨٩ب).

(٣) هو جزء من كتابه «تقييد المهمل وتمييز المشكل» ولديَّ منه نسخة أوقاف بغداد.

(٤) الروض المعطار في خبر الأقطار: لمحمد بن عبد المنعم. تحقيق إحسان عباس مكتبة لبنان: ص ٧، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي: ٦/ ٨٢.

(٥) الروض المعطار: ص ٧، معجم الأدباء: ٦/ ٣٤٦، شذرات الذهب: ٤/ ١٩، ٢٠.

(٦) لسان الميزان: ٥/ ٢١٠ وطبع باسم «الأنساب المتفقة في النقط والضبط» بعناية المستشرق دي يونك في ليدن ١٨٩٠م.

٣٠ ـ «**مختلفي الأسماء**»[(١)] لأبـي الغَنَائم محمـد بن علي بن ميمون المعروف بأُبـيّ النَّرسيِّ (ت ٥١٠هـ).

٣١ ـ «**متشـابـه أسـامي الـرّواة**»[(٢)] لأبـي القـاسم محمـود بن عمـر المعروف بجار الله الزَّمخشري (ت ٥٣٨هـ).

٣٢ ـ «**الإعــلام بمــا في الـمؤتـلف والمـختـلف للدارقــطني من الأوهــام**»[(٣)] لأبـي بكـر محمـد عبـد الله بن علي بن عبـد الله الــرُّشــاطي (ت ٥٤٢هـ).

٣٣ ـ «**المؤتلف والمختلف**»[(٤)] لأبـي الفضـل محمـد بن نـاصـر بْنِ مُحَمَّدٍ السِّلاَمي (ت ٥٥٠هـ).

٣٤ ـ «**ما ائتلف واختلف من أسماء البقاع**»[(٥)] لأبـي الفتح نصـر بن عبد الرحمٰن بن إسماعيل بن علي النَّحوي (ت ٥٦١هـ).

٣٥ ـ «**الأنسـاب**»[(٦)] لأبـي سعد عبـد الكريم بن محمـد السمعـاني (ت ٥٦٢هـ).

---

(١) التوضيح: (٢/ لوحة: ٢٦٢)، (٣/لوحة: ٨١).

(٢) وفيـات الأعيـان: ١٦٨/٥، التبصيـر: ١٥١١/٤ سمـاه «المشتبـه». قـال: «في مجلد»، فتح المغيث: ٢١٢/٣.

(٣) تذكرة الحفاظ: ١٣٠٧/٤. ويوجد كتاب في المكتبـة الوطنيـة بتونس كتب عليـه المفهرس اسم كتاب الرشاطي هذا، وهو ناقص من أوّله.

(٤) فتح المغيث: ٢٤٣/٣.

(٥) معجم البلدان: ١١/١ وقال: «فوجدته تأليف رجل ضـابط قد أنفـد في تحصيله عمراً، وأحسن فيه عيناً وأثراً».

(٦) مـطبـوع. وانـظر فهـرست المصـادر والمـراجـع. وهـو لا يختص في «المؤتلف =

٣٦ ـ «**مختصر ما ائتلف واختلف من أسماء البقاع**» لأبي الفتح نصر بن عبد الرحمن النحوي[١] (ت ٥٦١هـ)، اختصره الحافظ أبو موسى محمد ابن عمر بن أحمد الأصفهاني (ت ٥٨١هـ).

٣٧ ـ «**ما اختلف وما ائتلف من أسماء البقاع**»[٢] لأبي بكر محمد بن موسى بن عثمان بن حازم الحازمي (ت ٥٨٤هـ) وله أيضاً:

٣٨ ـ «**الفيصل في مشتبه النسبة**»[٣] لأبي بكر الحازمي، وأيضاً:

٣٩ ـ «**عجالة المبتدي وفضالة المنتهي في النسب**»[٤] لأبي بكر الحازمي، وهو في الأنساب عامة وغير مختص «بالمؤتلف والمختلف» غير أن

= والمختلف» غير أنه استوعب معظم كتابي الدارقطني وابن ماكولا وذكره الحافظ ابن حجر في التبصير: ١٥١٢/٤ على أنه من مصادر كتابه.. وكذا ذكره الذهبي في «المشتبه» وابن ناصر الدين في «التوضيح».

(١) معجم البلدان: ١١/١.

(٢) معجم البلدان: ١١/١ وقال في كلام معناه أن هذا الكتاب في حقيقته هو «ما ائتلف واختلف من أسماء البقاع» لأبي الفتح نصر بن عبد الرحمن الإسكندريّ (ت ٥٦١هـ)، وقال: «ووجدت الحازمي رحمه الله قد اختلسه وادّعاه، واستجهل الرواة فرواه...». وأما ابن خَلِّكان فسمّىٰ الكتاب «ما اتفق لفظه وافترق مسماه» في الأماكن والبلدان المشتبهة في الخط، لأبي بكر الحازمي. وفيات الأعيان: ٢٩٥/٤.

(٣) وفيات الأعيان: ٢٩٥/٤، واطلعت على الجزء الأول منه نسخة مصورة من المكتبة الظاهرية بدمشق.

(٤) طبع بتحقيق الأستاذ عبد الله كنون، القاهرة الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية (١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م)

المتمعِّن فيه يتبيَّن له أنه مِن كتب ضبط الأنساب وأنَّ مادته في «المؤتلف والمختلف».

٤٠ ـ «**الاستدراك**»[١] أو «إكمال الإكمال»، لأبي بكر محمد بن عبد الغني المعروف بابن نُقْطَة (ت ٦٢٩هـ).

٤١ ـ «**اللباب في تهذيب الأنساب**»[٢] لأبي الحسن علي بن محمد بن عبد الكريم المعروف بابن الأثير الجَزَري (ت ٦٣٠هـ).

٤٢ ـ «**المؤتلف والمختلف**»[٣] لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمٰن المعروف بابن الصلاح الشهرزوري (ت ٦٤٣هـ).

٤٣ ـ «**المؤتلف والمختلف**»[٤] لأبي عبد الله محمد بن محمود بن الحسن المعروف بابن النجار البغدادي (ت ٦٤٣هـ).

---

(١) سير أعلام النبلاء: ٢٢/٣٤٧، تذكرة الحفاظ: ٤/١٤١٣، فتح المغيث: ٣/٢١٤، وهو ذيل علىٰ كتاب «الإكمال» لابن ماكولا، وقد حقق من قبل الدكتور عبد القيوم عبد رب النبيّ، الباحث في مركز البحث العلمي في جامعة أم القرىٰ بمكة المكرمة.

(٢) مطبوع. انظر فهرست المصادر والمراجع، وهو لا يختص في «المؤتلف والمختلف» غير أنه هَذَّب كتاب «الأنساب» للسَّمعاني الذي استوعب معظم كتاب الدَّارقطني وكتاب الإكمال لابن ماكولا، وذكر الحافظ ابن حَجَر في «تبصير المُنْتبِه»: ٤/١٥١٢ أَنَّه من مصادر كتابه.

(٣) نسخة منه في المكتبة الظاهرية تحت رقم: (٦٨٩٧) وبقي منها ٤ ورقات فقط وتوجد نسخة منه مصورة في مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى تحت رقم: (٩٣٨).

(٤) معجم الأدباء: ٧/١٠٣، صلة الخلف للروداني: ص ١٦٠.

٤٤ ـ **«مُشتبه النسبة»**[1] لأبي المجد إسماعيل بن هبة الدين سعيد بن باطيش (ت ٦٥٥هـ).

٤٥ ـ **«هداية المتعسف في المؤتلف والمختلف»** لأبي عبد الله محمد بن عبد الله القضاعي المعروف بابن الأبار (ت ٦٥٨هـ).

٤٦ ـ **«ذيل كتاب مشتبه الأسماء والنسب لأبي بكر ابْنِ نقطة المذيل على كتاب ابن ماكولا»**[2] لأبي المظفر منصور بن سَليم بن منصور، المعروف بابن العمادية (ت ٦٧٣هـ).

٤٧ ـ **«تكملة إكمال الإكمال»**[3] لأبي حامد محمد بن علي بن محمود المعروف بابن الصابوني (ت ٦٨٠هـ).

٤٨ ـ **«مشتبه النسبة»**[4] لأبي العلاء محمود بن أبي بكر الفرضي (ت ٧٠٠هـ).

---

(١) تكملة إكمال الإكمال: ص ١٧، واطلعت على نسخة من الكتاب تحت عنوان «التمييز والفصل في الخط والنقل والشكل» الجزء الثالث منه في المكتبة الصادقية بتونس رقم: (١٠١٨٤)، ونسخة الأزهرية برقم: (٥٤) تاريخ (١٢١٧) ج ٤. وتوجد نسخة منه مصورة في مركز البحث العلمي بمكة المكرمة رقم: (١١٤٥). وقد طبع بتحقيق عبد الحفيظ منصور الدار العربية للكتاب.

(٢) فتح المغيث: ٢١٤/٣، له نسخة بدار الكتب المصرية. انظر فهرست معهد المخطوطات العربية رقم: (٦٧٨ تاريخ). وجاء اسمه في طبقات الشافعية الكبرىٰ: ٣٧٥/٨ (منصور بن سُلَيم) وصوابه (ابن سَلِيم). انظر: تبصير المنتبه: ٦٩١/٢.

(٣) طبع في العراق سنة ١٩٥٧م بتحقيق الدكتور مصطفى جواد وهو ذيل على ذيل ابن نقطة لمنصور بن سليم.

(٤) الدرر المضيَّة: ١٦٣/٢، فتح المغيث: ٢١٤/٣.

٤٩ ـ «المؤتلف والمختلف»[1] لكمال الدين عبد الرزاق بن أحمد بن محمد المعروف بابن الفُوطي (ت ٧٢٣هـ).

٥٠ ـ «المشتبه في الرجال: أسمائهم وأنسابهم»[2] لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ).

٥١ ـ «المؤتلف والمختلف من أنساب العرب»[3] لأبي الحسن علي بن عثمان المارديني(ت ٧٥٠هـ) وله أيضاً:

٥٢ ـ مختصر «تلخيص المتشابه في الرسم وحماية ما أشكل منه عن بوادر التصحيف والوهم»[4] لأبي الحسن علي بن عثمان المعروف بابن التركماني المارديني (ت ٧٥٠هـ).

٥٣ ـ «الذيل على ابن نقطة ومن بعده»[5] لعلاء الدين مغلطاي بن قُلَيْج بن عبد الله الحكري الحَنَفِي (ت ٧٦٢هـ).

---

(١) شذرات الذهب: ٦/ ٦٠ وقال: «رتبه مجدولاً»، فتح المغيث: ٣/ ٢١٤.

(٢) طبع في مصر سنة ١٩٦٢م بتحقيق علي البجاوي.

(٣) كشف الظنون، وذكر الكتاني في الرسالة المستطرفة: ص ٨٩، أنه اختصر كتاب «تلخيص المتشابه في الرسم وحماية ما أشكل منه عن بوادر التصحيف والوهم» للخطيب البغدادي.

(٤) الرسالة المستطرفة: ص ٨٩. وذكر بروكلمان أن له نسخة في ليدن تحت رقم: (١٣٤) انظر: بروكلمان (بالألماني): ١/ ٤٠١.

(٥) التبصير: ٤/ ١٥١١ وقال: (في مجلدين وفيه أوهام وإعادات كثيرة). وهو ذيل على ابن نقطة جامعاً بين ذيلي ابن الصابوني ومنصور بن سليم مع زيادات من أسماء الشعراء وأنساب العرب، انظر فتح المغيث: ٣/ ٣١٤، وفي شذرات الذهب: ٦/ ١٩٧ سماه «ذيل المؤتلف والمختلف».

٥٤ ـ **«ذيل مشتبه النسبة للذهبي»**[١] لأبي المعالي محمد بن رافع بن أبي محمد السَّلاَّميّ (ت ٧٧٤هـ).

٥٥ ـ **«إيضاح الارتياب في معرفة ما يشتبه ويتصحَّف من الأسماء والأنساب والألفاظ والكنىٰ والألقاب الواقعة في تحفة المحتاج إلىٰ أحاديث المنهاج»**[٢] لأبي حفص عمر بن علي المعروف بابن الملقِّن (ت ٨٠٤هـ).

٥٦ ـ **«توضيح المشتبه»**[٣] لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر عبد الله بن ناصر الدين الدمشقي (ت ٨٤٢هـ).

٥٧ ـ **«الإعلام بما وقع في مشتبه الذهبي من الأوهام»**[٤] لابن ناصر الدين الدمشقي (ت ٨٤٢هـ).

٥٨ ـ **«تبصير المنتبه بتحرير المشتبِه»**[٥] لأبي الفضل أحمد بن علي بن حَجَر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ).

---

(١) حققه الدكتور صلاح الدين المنجد، طبع دار الكتاب الجديد، بيروت.

(٢) هدية العارفين: ١/٧٩١، كشف الظنون: ص ١/١٥٣، ٢/٨٥٧، ذيل بروكلمان: ٢/١٠٩، وتوجد نسخة منه في دار الكتب المصرية رقم: (١٧٤٦) تقع في (١٠) ورقات وقد اطلعت عليها.

(٣) فتح المغيث: ٣/٢٥١، وهو شرح حافل لمشتبه الذهبي، ولدي منه نسخة كاملة من المكتبة الظاهرية بدمشق.

(٤) حقق رسالة ماجستير بجامعة أم القرى بمكة المكرمة من قبل الأستاذ (عبد رب النبي محمد). وقد طُبع في مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة.

(٥) طبع في مصر بتحقيق علي محمد البجاوي.

٥٩ ـ «تحفة النابه بتلخيص المتشابه»[١] لأبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ).

٦٠ ـ «المغني في ضبط أسماء الرجال ومعرفة كنى الرواة وألقابهم وأنسابهم»[٢] لمحمد بن طاهر بن علي الهندي (ت ٩٨٦هـ).

وقد ألّف أهل اللغة في «المؤتلف والمختلف» مصنفات تتعلق بالألفاظ المشتركة في الاسم المُختلفة في المسمّى. ومن هذه المصنفات:

١ ـ «ما اتفق لفظه واختلف معناه»[٣] لأبي سعيد عبد الملك بن قُرَيب الأصمعي (ت ٢١٦هـ، وقيل: ٢١٤، وقيل: ٢١٥، وقيل: ٢١٧هـ).

٢ ـ «ما اتفق لفظه واختلف معناه»[٤] لإبراهيم بن يحيى اليزيدي (ت ٢٢٥هـ).

٣ ـ «ما اتفق لفظه واختلف معناه»[٥] لأبي العَمَيْثَل عبد الله بن خُلَيْد (ت ٢٤٠هـ).

---

(١) الرسالة المستطرفة: ص ٨٩، وهو تلخيص لكتاب «تلخيص المتشابه في الرسم وحماية ما أشكل منه عن بوادر التصحيف والوهم» للخطيب البغدادي.

(٢) طبع دار الكتاب العربي بيروت (١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م).

(٣) وفيات الأعيان: ٣/١٦٦، فهرست ابن خير: ص ٣٧٥.

(٤) معجم الأدباء: ١/٣٦٠، وفيات الأعيان: ٦/١٩٠، وقال: «جمع فيه كل الألفاظ المشتركة في الاسم المختلفة في المُسَمَّىٰ، ورأيته في أربع مجلدات، وهو من الكتب النفيسة...» وقد حققه الأخ الدكتور عبد الرَّحمن بن سليمان العُثيمين، طبع دار الغرب الإسلامي.

(٥) وفيات الأعيان: ٣/٩٠.

٤ ـ **«ما اتفق لفظه واختلف معناه»**[١] لأبي العباس محمد بن الحسن بن دينار الأَحْوَل (ت بعد ٢٥٠هـ).

٥ ـ **«ما اتفق لفظه واختلف معناه»**[٢] لأبي السعادات هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني، المعروف بابن الشَّجري البغدادي (ت ٥٤٢هـ).

كما كتب عن «المؤتلف والمختلف» معظم من صنَّف في مصطلح الحديث قديماً وحديثاً. وتقدم القول أنَّ علم «التَّصحيف والتَّحريف» وعلم «المؤتلف والمختلف» هما علمان متلازمان الأمر الذي يجعل المصنفات في «التصحيف» هي في نفس الوقت مصنفات في «المؤتلف والمختلف» غير أن «المصنفات» في «التصحيف والتحريف» تشمل ما يتصحف ويتحرف في القرآن الكريم والحديث واللغة والأدب والأسماء والأنساب أحياناً. أما كتب «المؤتلف والمختلف» فتكاد تقتصر على الأسماء والكُنىٰ والأنساب وهذا هو الغالب على مادتها.

إنَّ كثرة المصنفات في هذا الفن تدل على أهميته وخطورته لذا قال في التدريب: «هو فن جليل يقبح جهله بأهل العلم، لا سيما أهل الحديث، ومن لم يعرفه يكثر خطؤه، ويفضح بين أهله»[٣]. وقال ابن الصلاح: «هذا فن جليل من لم يعرفه من المحدثين كثر عثاره ولم يعدم مُخجلاً...»[٤].

---

(١) معجم الأدباء ١٢٥/١٨، بغية الوعاة: ٨٢/١.

(٢) وفيات الأعيان: ٤٥/٦.

(٣) تدريب الراوي: ٢٩٧/٢.

(٤) مقدمة ابن الصلاح: ص ٣١٠.

أوَّل مَنْ صنَّف في «المؤتلف والمختلف»:

بعد سرد أسماء المصنفات في «المؤتلف والمختلف» يتبيَّن لنا أنَّ أول من صنَّف في «المؤتلف والمختلف» هو أبو جعفر محمد بن حبيب البغدادي في كتابه «المؤتلف والمختلف في أسماء القبائل» المتوفَّى سنة (٢٤٥هـ) غير أن السَّخاوي قال وهو يتحدَّث عن «المؤتلف والمختلف»: «ثم أفرده بالتأليف عبد الغني بن سعيد، ولذا كان أول من صنَّف فيه، وله فيه كتابان أحدهما في مشتبه الأسماء، والآخر في مشتبه الأنساب، ثم شيخه الدارقطني وهو حافل..»[١] ولعل المقصود من قوله: «أول من صنف فيه» المراد به هو أنه أول من صنف في «المؤتلف والمختلف» فيما يتعلق بأسماء المحدِّثين.. ولو قرأنا قصة تأليف عبد الغني بن سعيد (ت ٤٠٩هـ) لـ «المؤتلف والمختلف» يظهر لنا أنَّ الفَضل فيه يعود للدارقطني وأنَّ معظم مادته إنَّما هي مقتبسة من الدارقطني وهذا ما صرح به عبد الغني بن سعيد الأزدي بنفسه.

«قال الصوري: قال لنا عبد الغني: ابتدأت بعمل كتاب «المؤتلف والمختلف» فقدم علينا الدارقطني فأخذت عنه أشياء كثيرة منه فلما فرغت عنه سألني أن أقرأه ليسمعه مني. فقلت: عنك أخذت أكثره، فقال: لا تقل هذا فإنك أخذته عني مُفرَّقاً وقد أوردته مجموعاً وفيه أشياء عن شيوخك، فقرأته عليه»[٢].. وهكذا يظهر لنا دور الدارقطني الكبير والهام في خدمة هذا الفن الدقيق والخطير من علوم الحديث الشريف.

• • •

---

(١) فتح المغيث: ٣/٢١٣ ـ ٢١٤. وانظر تدريب الراوي: ٢/٢٩٧.

(٢) تذكرة الحفاظ: ٣/١٠٤٩.

البَابُ الرَّابِعُ

الفصل الأوَّل: مصطلحات ورموز المحدِّثين والنُّسَّاخَ.

الفصل الثَّاني: أنواعُ الخطِّ العَرَبـيِّ.

الفصل الثَّالث: حروف الهجاء العربية.

الفَصْلُ الأَوَّل
مصطلحاتُ ورموزُ المُحدِّثينَ والنُّسَّاخَ

لقد اصطلح المحدِّثون والنُّسَّاخُ علىٰ مصطلحات ورموز معينةٍ، وهذه المصطلحات تَـدُلُّ علىٰ مَعنىً مُعَيَّنٍ، لذا فَـإنَّ مَعْرِفَتَهـا تُعينُ المحقِّقَ علىٰ ضبط نُسخَتـهِ، ومعرفـة مدلـول هذه الألفـاظ والمصـطلحـات محتمـة علىٰ المشتغـلِ بفن التحقيق فهي عِلْمٌ لا يتم التحقيق دون معـرفتـهِ، ومن هـذه المصطلحاتِ:

١ ـ **الدَّارةُ في آخرِ كُلِّ حَديثٍ أو عَلمٍ**: كَـانَ مِن عَادة المُحَـدِّثينَ أن يَضَعُوا دارَةً بينَ كُلِّ حَديثينِ.

نَقَلَ الحَسَنُ بْنُ عَبْدِ الرَّحمٰن الرَّامَهُرْمُزِيُّ بِسَنَدِهِ عَن عَبْدِ الـرَّحمٰن بْنِ هُرْمُز الأَعْـرَج قولَـهُ: «فَكُلَّمَا انقضىٰ حـديثٌ أدَارَ دارَةً، ثُمَّ قال: هكـذا كُلُّ الكِتاب»(١)، فالدَّارة المجوَّفـة هي بمثابـةِ الفاصلة التي تـوضع للفصـل بَينَ الجملتين.

قال الخطيب: فَأَسْتَحِبُّ أن تَكُونَ الدَّاراتُ غُفْلاً، فَـإذا عُورِضَ بِكُـلِّ حديث نَقَطَ في الدَّارةِ الَّتي تليهِ نُقْطَةً، أو خطَّ في وَسَـطِها خَـطّاً، وقد كَـانَ بعضُ أهلِ العِلْمِ لا يَعْتَدُّ مِنْ سَمَاعِهِ إلَّا بِما كَانَ كذلك أو في مَعْنَاهُ.

---

(١) المحدِّث الفاصل: ص ٦٠٦.
وانـظر: أدب الإمـلاء الاستمـلاء: ص ٧٣، التبصـرة والتـذكـرة وفتـح البـاقي: ١٢٥/٢، فتح المغيث: ١٥٧/٢.

قال الخطيب: رَأيتُ في كتابِ أبي عَبدِ الله أحمدَ بْن مُحَمَّدِ بْنِ حَنْبَل بِخَطِّهِ بَيْنَ كُلِّ حَديثَيْنِ دارةً، وبعضُ الدَّارَاتِ قد نَقَطَ في كُلِّ واحِدَةٍ منها نُقْطَةً، وبعضُها لا نقطةَ فيهِ[1].

وكذلك رأيتُ في كِتَابَيْ إبراهيم الحَرْبيّ، ومُحَمَّدِ بْنِ جَرير الطَّبَرِيِّ بِخَطَّيْهِما[2].

فإذا وَجَدْنا نُسْخَةً فيها دارة بين كُلِّ حديثين وكانت هذه الدَّارةُ في وَسطها نقطةً أو خَطّاً:

هكذا: ⊖، أو◉، فَإنَّ ذلك يعني أنَّ هذهِ النُّسخةَ قَد عُورِضَت وَرُوجِعت.

والأمر لا يتوقَّفُ علىٰ الأحاديث، فَإنَّ كُتُبَ التَّراجِم قد لا تخلُو مِن مِثلِ هذهِ الدَّارات، فنسخةُ «الضُّعفاء والمتروكون» للإمام الحافظِ أبي الحَسن عَليِّ بْنِ عُمَرَ الدَّارقُطنيِّ البَغْدَادي المتوَفَّىٰ سَنَة (٣٨٥هـ)، وسؤالات البَرْقَاني للدَّارقُطني، وسؤالات الحاكم للدَّارقُطني، وسؤالات السَّهمي للدَّارقُطني وغيرهِ منَ المشايخ فِي الجرح والتَّعديل، وسؤالات مسعود بن عليٍّ السِّجزيِّ مع أسئلة البغداديين للحاكم النَّيْسَابُوريّ في

---

(١) أي خالية لا علامة فيها.

(٢) الجامع لأخلاق الرَّاوي: ١/ ٢٧٣.

وانظر: المحدِّث الفاصل: ص ٦٠٦، مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح: ص ٣٠٦، إرشاد طلاب الحقائق: ١/ ٤٣٢، ٤٣٣، الاقتراح: ص ٢٨٨، ٢٨٩، التبصرة والتذكرة وفتح الباقي: ٢/ ١٢٥، فتح المغيث: ٢/ ١٥٧، تدريب الراوي: ٢/ ٧٣.

الجرح والتَّعديل[1]؛ قد وُضِعَ فيها دَارَة بين كُلِّ عَلَمين، كما أنَّ الكثير مِن هذه الدارات قد وضع في وسطها نقطةً سوداء، مِمَّا يَدلُّ علىٰ أنَّ هذه النُّسَخ قد عُورِضت وروجِعت.

ويُوضَعُ أحياناً أكثرُ مِن دارةٍ، دارَةٍ أو دَارتينِ أو ثلاثٍ وهذا يعني أنَّ الرِّواية أو العَلَم، قَد عُورِضَ فِي النُّسخَةِ مَرَّةً أو مَرَّتَينِ أو ثلاث.

نَقَلَ الخطيبُ بِسَنَدِهِ عَن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أحمدَ قولَهُ: «كُنْتُ أرىٰ في كتابِ أبي إجَازَةً ـ يعني دارَةً ـ ثلاثَ مَرَّاتٍ، وَمَرَّتين، وواحدةً أقَلَّهُ. فَقُلْتُ لَهُ أيْشٍ تَصْنَعُ بها؟ قال: أعْرِفُهُ إذا خَالفني إنسانٌ قُلْتُ لهُ: سَمِعْتُهُ ثلاث مَرَّاتٍ»[2].

وقد تُرسَمُ دارة واحدة في وَسطِها نقطة واحدة للدَّلالة علىٰ المعارضة مَرَّة واحدة، أو دارة في وسطها نقطتان للدَّلالة علىٰ المعارضة مَرتين، أو ثلاث نقاط للدَّلالة علىٰ المعارضة ثلاث مراتٍ، وهكذا تُرسَمُ:

أو ترسم ثلاث دارات في وَسَط كُلِّ دَارة دَليل علىٰ المعارضة ثلاث مرات كما جاءَ في كتاب «المؤتَلِف والمُخْتَلِف»[3] للإمام الدَّارقُطني البغداديِّ نُسخة دار الكتب، الورقة: (٦٤ ب):

---

(١) هذه الكتب مطبوعة راجع فهرست المصادر.

(٢) الجامع: ١/٢٧٤.

(٣) الكتاب مطبوع.

(وفي قُضَاعة: حُرْفَةُ بْنُ حَزيمةَ بْنِ نَهْدِ بْنِ زَيْد بْنِ لَيْثِ بْنِ [سُوْدِ] بْنِ أَسْلم بْنِ الحافِ بْنِ قُضَاعَةَ ◉وفي تَمِيْمٍ: حُرْفَةُ بْنِ زَيْدِ بْنِ مَالِكِ بْنِ حَنْظَلَةَ (⊙⦶⊙).

وأحياناً تُرسَمُ هكذا: ⁖ وبدون دارة، كما جاء في كتاب «المؤتلف والمختلف» للإمام عبد الغني الأَزْديِّ نسخة الفاتح برقم: (١١٤٢).

* * *

٢ ـ **التَّصحيح**: لقد كَانَ مِن شَأنِ الحُذَّاق الْمُتْقنينَ العِنَايَةُ بالتَّصحيح، وهو كِتابةُ «صح» علىٰ الكلام أو عنده، ولا يفعلُ ذلك إلَّا فيما صَحَّ رِوايةً ومعنى، غير أنَّهُ عرضة للشَّكِّ أو الخلاف، فيكتب عليه: «صح» لِيُعْرَفَ أنَّهُ لم يغفل عنهُ، وأنَّهُ قد ضُبِطَ وَصَحَّ علىٰ ذلك الوجه[1].

كما أنَّ علامة: «صح» توضع بعد مُراجعة النُّسخة فَإذا وَجد سقطاً أشار إليهِ: ⁄ \ إمَّا إلىٰ جهة اليمين أو إلىٰ جهة اليسار وألحقه في حَاشيةِ الكتابِ ويكتب كلمة: «صح» أيضاً، إشارة إلىٰ دخول هذا اللَّحق في الأصل[2].

* * *

(١) مقدمة ابن الصلاح: ص ٣١٥، وانظر: فقرة «مختصرات بعض الرموز» فَإنَّ كلمة «صح» تعني عند بعض الحفاظ «التَّحول مِن إسناد إلىٰ إسناد».
وانظر: الإلماع: ص ١٦٢، ١٦٦، إرشاد طلاب الحقائق للنووي: ١/٤٤٠، ٤٤١، الاقتراح: ص ٣٠٠، تدريب الراوي: ٢/٨٢، فتح المغيث: ٢/١٧٤، ١٧٧، التبصرة والتذكرة وفتح الباقي: ٢/١٤١، ١٤٣.

(٢) سيأتي بيان هذه الفقرة بالتَّفصيل.

٣ ـ التَّضبيب[١]: وَيُسَمَّى أيضاً التَّمريض: فَيُجعلُ علىٰ ما صَحَّ ورودُهُ كذلك مِن جهة النَّقلِ، غير أنَّهُ فاسِدٌ لفظاً أو معنىٰ، أو ضَعيف، أو ناقِصٌ، مثل أن يكون غير جائز مِن حيثُ العَربية، أو يكونُ شاذاً عند أهلها يأباهُ أكثرهم، أو مُصَحَّفاً، أو ينقص مِن جُملةِ الكلامِ كلمةً أو أكثر، وما أشبه ذلك، فَيُمَدُّ علىٰ ما هذا سبيلهُ خَطٌّ، أوَّلُهُ مِثْلُ الصَّاد، ولا يُلْزَقُ بالكلمة المُعَلَّم عليها كيلا يُظَنَّ ضرباً، وَكأنَّهُ صادُ التَّصحيح بِمَدَّتِها دون حَائِها[٢].

وتكتب فوق الكلمة هكذا: «صـ».

ونَجدُ أحياناً كلمة: «كذا» تُكْتَب فوق الكلمة وهي الأخرىٰ تَدُلُّ علىٰ مخالفة النَّاسخ للمُؤلِّف، أو علامةً علىٰ الشَّكِّ والتَّردُّدِ[٣].

أو تنبيه مِنَ النَّاسِخ علىٰ أنَّهُ متيقظ ومتثبتٌ عند نسخه للكتاب وأنَّهُ هكذا وجده في الأصل الناقل عنه.

وفي بعض المخطوطات يضع الناسخ في حاشية الكتاب الطاء

---

(١) التَّضبيب لُغةً: (هو تغطية الشيء، ودخول بعضه في بعض)، انظر: لسان العرب: ١/٥٤٠.

(٢) مقدمة ابن الصلاح: ص ٣١٥ ـ ٣١٦.
وانظر: بغية الملتمس: ص ١٩٩، معجم الأدباء: ٢/٥ ـ ٦، الإلماع: ص ١٦٧، ١٦٩، إرشاد طلاب الحقائق: ١/٤٤١ ـ ٤٤٣، الاقتراح: ص ٣٠٠، التبصرة والتذكرة وفتح الباقي: ٢/١٤٣ ـ ١٤٥، فتح المغيث: ٢/١٧٨، تدريب الراوي: ٢/٨٣، توضيح الأفكار: ٢/٣٦٧.

(٣) انظر: «مشيخة قاضي القضاة بدر الدِّين ابن جماعة»: ١/١٩١.

المهملة «ط» إشارة إلى أنَّهُ يرىٰ أنَّ المصنِّف قد غلط في هذه المَسألـة[1]، وأحياناً يضعها في متن الكتاب. (قـال نضر بن عيسى بن علي بن خـروي: وصلتُ إلى المـوصلِ في سنـة خمسٍ وثمانين وخمسمـائة، ووجـدت ثمة «صحاح اللُّغة» بخط الشيخ أبـي زكريـا يحيـى بن علي الخطيب.. إلاَّ أنَّـهُ مع ذلك فيه تصحيف كثير لا يشـك أنَّهُ مِنَ المصنِّف لا مِنَ النـاسخ.. وقـد بيَّنت ما صُحِّفَ فيه وأثبتُهُ في متن الكتاب بعلامة «ط»)، قـال طاش كبـرى زاده: (أراد بـه الخطيب)[2].. وعلى كُـلِّ حال فـإنَّ استخـدام الـرمـز «ط» علامة على الخطأ، وهو استعمال خاص غير شائع عند المحدِّثين.

وينبه هنا أنَّ استعمال حرف «ط» يعني أحياناً طُرَّة أي حاشية.

* * *

٤ ــ **اللَّحَق**: كثيراً ما نُـلاحظ في المخطوطـات سطوراً مُلْحَقَـةً في حواشي الصَّفحات.

وهذه لها معَانٍ، منها: مـا يُسَمَّىٰ بـ «اللَّحَقَ»[3] وهو تخـريج السَّـاقط والإشارة إلى دخولِهِ في الأصل، إذ إنَّ النَّاسِخَ قـد يسقط شيئاً مِنَ الأصـل، وبعـد إعادة قـراءته لـلأصل أو معـارضتـه يتبيَّن لَـهُ هـذا السقط، فيخطُّ مِن موضعٍ سقوطِه في السَّطر خَطّاً صـاعداً إلىٰ فـوق، ثُمَّ يعطفـهُ بينَ السَّطرين عـطفـةً يسيـرةً إلى جهَـة اللَّحق، ومنهم مَن يَمُـدُّ العـطفـة إلى أوَّلِ اللَّحق لـلإيضاح. ويكتب اللَّحق مقـابـلاً للخطِّ المنعـطف، ثُمَّ يكتُبُ عنـد انتهـاء

---

(١) من ذلك كتاب «شرح الإمام الجصـاص الرَّازي المتـوَفَّىٰ (٣٧٠هـ) على مختصر الإمام الطحاوي» في الفقه الحنفي مخطوط نسخة يوسف أفندي، قونيه.

(٢) مفتاح السعادة ومصباح السِّيادة: ١/١١٥.

(٣) (بالتَّحريك: هو شيءٌ يلحق بالأوَّل)، انظر: الصحاح: ٤/١٥٤٩.

اللَّحق: «صح» ومنهم مَن يكتب مع: «صح»: «رجع» ومنهم مَن يكتب: «انتهىٰ اللَّحق».

ومنهم مَن يكتب في آخر اللَّحق الكلمة المتصلة به داخل الكتاب ليؤذن باتصال الكلام، وهذا اختيار جماعة مِن أهل المعرفة والمغاربة، وليس ذلك بمرضي لأنَّهُ تطويل موهم[1].

والمعنىٰ الثاني للحواشي: ما يُخَرَّجُ في الحواشي مِن شرحٍ أو تنبيهٍ علىٰ غلطٍ أو اختلافِ رِوايةٍ أو نُسخَةٍ، أو نحو ذلك، مِمَّا ليسَ فِي الأصْلِ، فقالَ القاضي عياض رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ: لا يخرج لذلك خطّ تخريج لئلا يلبس ويحسبُ مِنَ الأصل[2].

ويُنبَّهُ هنا إلىٰ أنّ هذا النَّوعَ مِنَ الحواشي يخلو من كلمة «صح» أو «صح، رَجَع» أو «انتهىٰ اللَّحَق» وَتُضَافُ أحياناً كلمات مثل: «في نُسخةٍ أخرىٰ»، أو «قاله فُلان»، وأحياناً تكونُ هذه الحواشي للمؤلِّفِ نَفْسِهِ مِن مُؤلَّفٍ آخر، أو تعليق خاصٍّ بِهِ غير أنَّهُ لم يشأ وضعهُ في صُلْبِ الكتاب[3].

ويرمز لها بكلمة «حاشية»، أو بالحرف « ح »، أو « خ » أي نُسخة أخرىٰ، أو بكلمة طُرَّة، أو بالحرف «ط».

---

(1) انظر: المحدث الفاصل: ص ٦٠٦، ٦٠٧، الجامع: ١/٢٧٩، الإلماع: ص ١٦٢، مقدمة ابن الصلاح: ص ٣١٣، الاقتراح: ص ٢٩٩، إرشاد الطُّلاب للنووي: ١/٤٣٨ ــ ٤٣٩، شرح التبصرة والتذكرة: ٢/١٤١، المقنع: ١/١٥٠، فتح المغيث: ٢/١٧٣، تدريب الراوي: ٢/٨١.

(2) الإلماع: ص ١٦٤، مقدمة ابن الصلاح: ص ٣١٥، إرشاد طلاب الحقائق: ص ٤٤٠، ٤٤١، فتح المغيث: ٢/١٧٥، تدريب الراوي: ٢/٨٢، المقنع: ١/٢٥٠.

(3) انظر: صيانة صحيح مسلم: ص ٦٧.

ومِنَ المفيد أن أذكُر أنَّ ذِكْر الفروق بينَ النُّسخ فِي بعض حواشي النُّسخ له فوائد علمية عظيمة إذ يُرشدنا إلى نُسَخٍ أخرىٰ جديدة رُبَّما لم نتمكن مِنَ العثور عليها.

* * *

٥ ـ إذا وقع في الكتاب ما ليسَ منهُ نُفِيَ عَنْهُ بالضَّربِ، أو الحَكِّ، أو المَحْوِ، أو غَيْرِهِ، وأَوْلاها الضَّرْبُ، ثُمَّ قَالَ الأكثرون: يَخُطُّ فَوْقَ المضروبِ عليهِ خطاً دَالاً علىٰ إبْطالِهِ مُخْتَلِطاً بهِ، ولا يَطْمِسُهُ بل يَكُونُ مُمْكِنَ القِرَاءة، ويُسَمَّىٰ هذا الشَّقَّ.

وقيل: لا يُخْلَطُ بالمَضْروبِ عليهِ بَلْ يكُونُ فَوْقَهُ معطوفاً طَرَفا الخَطِّ علىٰ أوَّلِهِ وآخرِهِ مثالُهُ هكذا: ┌──┐

وَقِيلَ: يُحَوِّقُ علىٰ أوَّلِهِ نِصْفَ دَائِرَةٍ وكذا علىٰ آخِرِهِ بنصفِ دائرةٍ أُخرىٰ مثالُهُ هكذا: (   ).

وَمِنْهُم مَنْ اكْتَفَى بدائرةٍ صَغيرَةٍ في أوَّل الزِّيادَةِ وآخِرِها.

وسَمَّاها صِفْراً، لإشْعَارِهَا. بِخُلُو ما بينهما مِن صِحَّةٍ، ومثالُ ذلك هكذا: ○.

وقِيلَ: يَكْتُبُ: «لا» في أوَّلِهِ و «إلىٰ»، أو «زائداً» و «مِن» و «إلىٰ» في آخِرِهِ(١).

* * *

---

(١) تدريب الراوي: ٢/٨٤، ٨٥.

وانظر: المحدِّث الفاصل: ص ٦٠٧، الجامع لأخلاق الرَّاوي: ١/٢٧٦، =

٦ ـ **الاعتناء بضبط ما تَخْتَلِفُ فيه الرِّواياتِ وتمييزها**، فَيَجْعَلُ كِتَابَهُ علىٰ رِوايَةٍ، ثُمَّ مَا كَانَ في غَيْرِهـا مِن زِيادَاتٍ ألْحَقَهـا في الحاشِيَـةِ، أو مِن نَقْصٍ أَعْلَمَ عليـهِ، أوْمِنْ خِلافٍ كَتَبَـهُ، مُعَيِّناً في كُـلِّ ذَلِكَ مَنْ رَوَاهُ بِتَمَـامِ اسْمِهِ لَا رَامِزاً، إلَّا أن يُبَيِّنَ أَوَّلَ الكِتَابِ أو آخِرَهُ.

واكْتَفَىٰ كَثيـرونَ بالتَّمييـز بِحُمْرةٍ، فـالـزِّيَـادَةُ تُلْحَقُ بِحُمْـرةٍ، والنَّقْصُ يُحَوَّقُ عليهِ بِحُمْرةٍ مُبيناً اسْمَ صاحِبها، أوَّلَ الكِتَابِ أو آخِرَه[1].

وَلَعَـلَّ أحسن مَن فَعَل ذلـك الإمام اليُـونيني (ت ٧٠١هـ) رَحِمَـهُ اللَّهُ تعالىٰ في تعليقه علىٰ «صحيح البخاري» النسخـة اليونينيَّـة إذْ ذَكَرَ اختـلاف الرِّوايات في حاشية الكتاب[2].

وكذلك أشار إلىٰ اختلاف الرِّوايات في حَـاشية الكتـاب محقق كتاب «مَشْيخـة قـاضي القُضَـاة بـدر الـدِّين ابن جمـاعَـة» في عِـدَّةِ مـواضِـعَ مِن

= الإلمـاع: ص ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، مقـدمـة ابن الصـلاح: ص ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، إرشاد طلاب الحقـائق: ١/ ٤٤٣، تذكـرة السامـع والمتكلِّم: ص ١٨٤، ١٨٥، التبصرة والتذكرة وفتح الباقي: ٢/ ١٤٦ ـ ١٥٠، المقنع: ١/ ٢٥٢، فتح المغيث: ٢/ ١٨٢، توجيه النظر: ص ٣٥٨، ٣٥٩.

(١) تدريب الراوي: ٢/ ٧٢، ٧٣.
وانظر: مقدمة ابن الصلاح: ص ٣١٩، إرشاد طلاب الحقـائق: ٤٣٢، ٤٤٧، التبصـرة والتـذكـرة: ٢/ ١٥١ ـ ١٥٢، المقنـع: ٢/ ١٨٧، فتـح المغيث: ٢/ ١٨٧.

(٢) ونقل المرحـوم أحمد شـاكر اختـلاف الروايـات في حاشيـة الصحيح أثنـاء نشره للطَّبعة اليُونينِيَّة.

الكتاب[1] رَغمَ عَدَم وجودها في هامش الأصل كي لا يظن القارىء أنَّ المصنِّفَ رحمه الله تعالىٰ قد وَهِمَ.

* * *

٧ ـ **اعتادَ النُّساخ أن يضبطوا الحروفَ المهملة**، وقيل: تُجْعَلُ تحت الدَّال، والرَّاء، والسِّين، والصَّاد، والطَّاء، والعين النُّقَطُ الَّتي فَوقَ نَظَائِرِها.

وقيل: فَوْقَها كَقُلاَمَةِ الظُّفْرِ مُضْطَجِعَةً على قفاها، وَقيلَ: تحتها حَرْفٌ صَغيرٌ مِثْلُها.

وفي بعض الكتب القديمة فوقها خط صغير وفي بعضها تحتها همزة[2].

قال ابنُ دقيق العيد: ومن عَادةِ المُتقنينَ أنْ يُبالغُوا في إيضاحِ المُشْكِلِ، فَيُفَرِّقُوا حُروفَ الكَلِمَةِ في الحَاشيةِ، ويضبطوها حَرْفاً حَرْفاً[3].

---

(١) انظر: «مشيخة قاضي القضاة شيخ الإسلام بَدْر الدِّين أبي عَبْدِ الله مُحَمَّدِ بْنِ إبْراهِيمَ بْنِ جَمَاعَة»: ١/١٢٩، ١٣٠، ١٤٣، ١٧٤، ١٧٥، ٢٠١، ٢١١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٦٤، ٢٦٨، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، وغير ذلك مِن الصفحات.

(٢) تدريب الراوي: ٢/٧١، ٧٢.
وانظر: الجامع لأخلاق الرَّاوي: ١/٢٦٩، الإلماع: ص ١٥٧، مقدمة ابن الصلاح: ص ٣٠٥، الاقتراح: ص ٢٨٦، التبصرة والتذكرة: ٢/١٢١، فتح المغيث: ٢/١٤٩، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧.

(٣) الاقتراح: ص ٢٨٦.

ونقل الخطيب البغدادي بسنَدِهِ عَن ابْنِ إدرِيس قـوله: «كَتَبْتُ حـديث أبـي الحَوْرَاء، فخِفْتُ أنْ أُصَحِّفَ فيه فأقول: أبـو الجَوْزَاء، فكَتبتُ أسفَلَهُ: حُـورٌ عِيْن»[1] ومثلُ ذلـك ما جـاءَ في كتـابِ «المؤتَلِف والمُخْتَلِف» لـلإمـام الدَّارقُطني: [بابُ بُجِّتر، بالباء المضمومة، والتاء] [باب جِـري، بالحَـاءِ]، [أمَّا سِماكَ] باب [عُمَرَ].

فيلاحظ هنا أنَّ: ح: تعني الحاء المهملة وتكتب أحياناً حـ.

و: ٧: تعني علامة الإهمال، وتوضع فوق الحرف علىٰ الأغلب.

و: عـ: تعني العين المهملة، وتـوضـع تـحت الـحـرف، وتكـتب أحياناً: ع.

و: كـ، أو ك: تعني الكـاف، وتُكتبُ لاماً مـائلةً ويوضـع فوقهـا خَطّاً مائلاً لتمييزها عن اللاَّم.

قـال الإمام القَلْقَشَنْـدِيُّ: «... فأمَّـا الألف فإنَّهـا لا تُنْقَطُ لانفرادهـا بصورةٍ واحدة، إذ ليس في الحروف ما يشبهها في حالتي الإفراد والتَّركيب.

وَأمَّا الباء فإنَّها تُنْقَط مِن أسْفَـل لِتُخالف التَّـاء المُثناة من فـوقُ، والثَّاء المُثلثـة في حالتي الإفـراد والتَّركيب، واليـاء المُثَنَّـاة من تحت، والنـون في حالةِ التـركيب ابتداءً أو وَسـطاً، وَنُقطت من أسفـل لئلاَّ تلتبس بـالنون حـالة التركيب.

وأمَّا التَّاء فإنَّها تُنْقَط باثنتين من فوق لتُخـالـف ما قبلهـا وما بعـدها مِنَ

---

(١) الجامع: ١/ ٢٧٠.

الصُّورتين فِي حالةِ الإِفراد، وتُخالفهما مع الياء والنُّون حالة التركيب ابتـداءً أو وَسَطاً.

وأمَّا الثَّاء فإنَّها تُنْقَطُ بثـلاث مِن فوق لتُخَـالفَ ما قبلهـا مِنَ الصُّورتين في الإِفرادِ وتُخالفهما مع النون والياء أيضاً فِي التركيب ابتداءً أو وَسَطاً.

وأمَّا الجيمُ فإنَّها تُنْقَط بواحدة من تحت لتُخالف الصُّورتين بعدها.

وأمَّا الحاء فإنَّها لا تُنْقَط، ويكون الإِهمال لها علامةً، وحُذَّاق الكُتَّاب يجعلون لها علامة غير النقط، وهي حاءٌ صغيرةٌ مكان النُّقطة من الجيم.

وَأمَّا الخاء فإنَّها تُنْقَطُ بواحدةٍ مِن أعـلاها لِتُخـالِفَ ما قبلهـا مِنَ الجيم والحاء.

وَأمَّا الدَّالُ فإنَّها لا تُنْقَطُ ولا تُعَلَّم، ويكون تركُ العلامة لها علامةً.

وَأمَّا الذَّال فتُنْقَطُ بواحدةٍ من فوقُ فَرْقاً بينها وبين أختها.

وأمَّا الرَّاء فإنَّها لا تُنْقَطُ ولا تُعلَّم ويكون الإِهمال لها علامةً.

وأمَّا الزَّاي فإنَّها تُنْقَطُ بواحدةٍ من فوقَ فَرْقاً بينها وبين الرَّاء.

وَأمَّا السِّين فإنَّهـا لا تُنْقَطُ وتكون عـلامتُها الإِهمـالَ كغيرهـا، وبعضُ الكُتَّاب ينقطها بثلاث نقطٍ من أسْفَلِها.

وأمَّـا الشِّين فإنَّهـا تنقطُ بثلاث من فـوق فرقـاً بينها وبين أختهـا، فـإن كانت مدغمةً فلا بُدَّ مِن جَرّة فوقها، ثم إن كـانت محقَّقة فـاللاَّئق التـأسيس بنقـطتين وجعل نقط ثـالث من أعلاهمـا، وإن كانت مـدغمةً فـالأَوْلى جعل الثَّلاث نقط سطراً واحداً.

وأمَّـا الصَّاد فـإنَّها لا تُنقط، نعم حُـذَّاق الكُتَّاب يجعلونَ لهـا عـلامـة كالحاء، وهي صادٌ صَغيرةٌ تحتها.

وَأمَّا الضَّادُ فإنَّها تُنْقَطُ بواحدةٍ من أعلاها فَرْقاً بينها وبين أختها.

وَأمَّا الطَّاء فـإنَّها لا تُنْقَطُ لكن لهـا علامـةٌ كالصَّـاد والحاء، وهي طـاءٌ صغيرةٌ تحتها.

وأمَّا الظَّاء فإنَّها تنقط بواحدة من فوقها فرقاً بينها وبين أختها.

وأمَّا العَيْنُ فإنَّها لا تُنْقَط، ولها علامة كـالحاء والصَّـاد، والطَّاء، وهي عين صغيرة في بطنها.

وَأمَّا الغَيْنُ فإنَّها تُنْقَطُ بواحدةٍ فَرْقاً بينها وبين أختها.

وَأمَّا الفاء فمذهب أهل الشَّرق أنَّها تُنْقَطُ بواحدةٍ مِن أعلاها، ومذهب أهل الغَرب أنَّها تُنْقَطُ بواحدةٍ مِن أسفلها.

وأمَّا القاف فلا خلافَ بين أهل الخَطِّ أنَّها تُنْقَطُ مِن أعـلاها إلاَّ أنَّ مَن نَقَطَ الفاء بواحدة مِن أعلاها نقطَ القاف بـاثنتين مِن أعلاهـا ليحصل الفـرق بينهما، وَمَن نَقَطَ الفاء مِن أسفلها نَقَطَ القاف بواحدةٍ مِن أعلاها.

وقد تَقَدَّم مِن كلام الشيخ: أثير الدِّين أبـي حيَّان رحمه الله عن بعض مشايخه: أنَّ القـاف إذا كتبت علىٰ صُورتهـا الخاصـة بها ينبغي ألاَّ تُنْقَطَ إذ لا شبه بينهما ــ أي بين القـاف والفاء ــ وذلـك في حالتي الإفـراد والتطرف أخيراً.

وأمَّا الكاف فإنَّها لا تُنْقَطُ، إلاَّ إذا كانت مشكولـةً عُلِّمت بشكلة، وإن كانت مُعَرَّاة رُسِمَ عليها كاف صغيرة مبسوطة لأنَّها رُبَّما التَبَسَتْ باللاَّم.

وَأمَّا اللاَّم فإنَّها لا تُنقَطُ ولا تُعَلَّم، وتركُ العلامة لها علامةٌ.

وَأمَّا الميم فإنَّها لا تُنقطُ وَلاَ تُعَلَّم أيضاً لانفرادها بصورة.

وَأمَّا النون فإنَّها تُنْقَطُ بواحدةٍ مِن أعلاها، وكان ينبغي اختصاصُ النقط بحالة التَّركيب ابتداءً أو وَسَطاً لالتباسها حينئذ بالباء، والتَّاء والثَّاء أوائل الحروف، والياء آخر الحروف، بخلاف حالةِ الإفراد والتطرف فِي التَّركيب أخيراً فإنَّها تختصُ بصورة فلا تلتبس كما أشار إليه الشيخ أثير الدِّين أبو حَيَّان رحمهُ الله، إلاَّ أنَّها غلبت فيها حالة التَّركيب فروعيت.

وَأمَّا الهاءُ فإنَّها لا تُنقَطُ بجميع أشكالها، وإن كثرت، لأنَّهُ ليس في أشْكَالِها ما يلتبس بغيره مِنَ الحروف.

وَأمَّا الواو فإنَّها لا تُنْقَطُ وإن كانت فِي حالة التَّركيب تُقاربُ الفاء، وفي حالة الإفراد تُقارب القاف، لأنَّ الفاء لا تشابهها كُلَّ المُشابهة، ولأنَّ القاف أكبرُ مساحةً منها.

وَأمَّا اللاَّم ألِف فإنَّها لا تُنْقَطُ لانفرادها بصورة لا يُشابهها غيرها.

وَأمَّا الياء فإنَّها تُنْقَطُ بنقطتين مِن أسفلها، وإن كانت فِي حالة الإفراد والتَّطرُّف فِي التَّركيب لها صورة تخصُّها، لأنَّها في حالة التَّركيب فِي الابتداء والتَّوسط تشابه الباء، والثَّاء، والتَّاء، والنُّون، فيحتاج إلى بيانها بالنقط لتغليب حالة التَّركيب على حالةِ الإفراد كما في النُّون، وَرُبَّما نقطها بعض الكُتَّاب فِي حالة الإفراد بنقطتين في بطنيها، والله سُبحانه أعلم»[1].

* * *

(١) صُبح الأعشى: ٣/١٥١ ـ ١٥٤.

٨ ـ قد يقع النَّاسِخُ في وهم فيُقَدِّمُ مثلاً اسماً علىٰ اسم فيستخدم حروفاً تُنبِّهُ علىٰ التَّقديم والتَّأخير.

هكذا: [مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحمٰن] أي أنَّ (عَبْد الرَّحمن) مُتَقَدِّمٌ علىٰ (مُحَمَّد)، و(مُحَمَّد) مُتَأخِّر عَن (عبد الرَّحمٰن) فيكتب علىٰ الصواب (عَبْدُ الرَّحمٰن بْنُ مُحَمَّد)[1].

أو قد يكتب «مـ» «مـ» أي: «متقدم» «متأخر» ومثاله ما جاءَ في «مَشيخة قاضي القضاة بدر الدِّين ابن جماعة» [.. وهو أوَّل حديثٍ سَمِعْتُهُ منه قثا أبو أحمدُ حامدٍ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ يحيى بْنِ بِلال البَزَّازُ..][2].

لذا.. يجبُ أن يُكْتَبَ علىٰ الصواب: [... قثا أبو حامدٍ أحمدُ ابْنُ...][3].

* * *

٩ ـ نَجدُ في بعض هوامش المخطوطات لا سيما النُّسَخ المعارضَة، أو الَّتي قُرئتْ علىٰ مُؤَلِّفِها رموزاً تَدُلُّ علىٰ المعارضةِ أو علىٰ قراءتها علىٰ مُؤلِّفها.. فيكتب علىٰ هامش الصفحات «عو» أو «بلغ» والمراد بها أنَّ النسخةَ قد «عورضت»، وأنَّ هذهِ الصفحات قد «بلغ قراءتها علىٰ المخَرِّجَةِ له» أو «بلغ مقابلة»[4].

---

(١) وقع أمثال هذا في «المؤتلف والمُختلف» للإمام الدَّارقطني، و«مشيخة قاضي القُضاة بدر الدين ابن جماعة»..

(٢) «مشيخة قاضي القُضاة بدر الدين ابن جماعة»: الورقة: (٣ ب).

(٣) «مشيخة قاضي القُضاة بدر الدين ابن جماعة»: ١/٨٣.

(٤) مثله في معظم صفحات «مشيخة قاضي القُضاة بدر الدين ابن جماعة» ومثله مسند الفاروق لابن كثير.

١٠ ــ قد يُقَسَّمُ الكتابُ إلى أجزاءٍ أو مُجَلَّداتٍ حَديثيَّةٍ غير أنَّ التَّقسيمَ لا يُذْكَرُ في أصلِ الكتاب، وإنَّما يُذْكَرُ في هامش الصفحات. . فيستخدم كلماتٍ تَدُلُّ على هذا التَّقسيم، كما وَقَعَ في «المُؤْتَلِف والمُخْتَلِف» للإمام الدَّارقُطني نسخة «المكتبة التَّيمورية».

وكذا في «مشيخة قاضي القُضاة بدر الدِّين ابن جَمَاعَة». إذ إننا نَجدُ في حاشية كل (١٠) ورقات كلمة «ثانية»، «ثالثة»، «رابعة»، «خامسة»، «سَادِسَة». . . إلخ.

فهذهِ الأرقام تَدُلُّ على تقسيم الكتاب إلى أجزاءٍ أو كُرَّاسَاتٍ حَديثيةٍ.

* * *

١١ ــ بعضُ الكُتب تُعَارضُ وتُقابَلُ بأكثر مِنْ نُسْخَةٍ، وقد يكون النَّاسِخُ من أهلِ العِلْمِ، فيأخذ بالمقارنةِ بينَ هذهِ النُّسخ وَيُشيرُ إلىٰ الفروق بينَ نُسختهِ والنُّسخ الأخرى فِي الحاشية إمَّا بقوله: «في أخرى. . .» أو «زيادة في أخرى بِخَطِّ البَيْهَقي»[١].

وأحياناً يكتب: «خ» أو «خـ» ثُمَّ يذكر الفروق وأحياناً يضع النَّاسخ هذهِ الزِّيادة في الأصل، كما فَعَلَ ناسخ «المؤتلف والمختلف» للإمام عَبْدِ الغَني الأزْديِّ، في الورقة: (٤٨ ب) إذ قال: [في أخرىٰ زيادة: باب كَنْز، وكَبَر. . .]، وأحياناً يكتب الكلام فِي الأصل وَيضع فوق أوَّلِ الزِّيادة حرف [خـ]، ثُمَّ عندما تنتهي هذهِ الزِّيادة يضع فوق آخر كلمة الحرف

(١) «المؤتلف والمختلف» للإمام الحافظ عبد الغني بن سعيد الأزدي نسخة الفاتح الورقة: (٣ أ).

[خـ](1) أي أنَّ هذه الزيادة مِن نسخة أخرىٰ.

أو يكتب فوق أوَّل كلمة من الزيادة حرف «حـ» حاء مهملة ممدودة أي حاشية، ويكتب فوق آخر كلمة من الزيادة «إلىٰ» أي إلىٰ هنا انتهت الحاشية كما فَعَلَ ناسخ كتاب «المؤتلف والمختلف» للإمام عَبْدِ الغني بن سعيد الأزدي فِي الورقة: (٣٧ ب): [وَعَلِيُّ بنُ ظِبْيَان، روىٰ عَن عُبَيْدِ الله بْنِ عُمَرَ العُمَيْري، عن نافعٍ، عَن ابْنِ عُمَرَ، يَرْفَعُهُ: «المُدَبَّر مِنَ الثُّلث»، تَفَرَّدَ بِهِ عَن عُبَيْدِ الله]، وَوَضَع الناسخ هذه الحاشية في متن الكتاب(2) وهذه الزِّيادَةُ لَمْ تُذْكَر في ثلاثِ نُسَخٍ أخرىٰ.

* * *

١٢ ـ يضع النَّاسِخُ أحياناً كلمة «معاً» فوق الكَلِمة، وهذهِ الإشارة تَدُلُّ علىٰ أنَّ لهذهِ الكَلِمة قراءتان مثال ذلك:

«سَرَخْسَ» (معاً)، أي أنَّ هذهِ الكَلمة: بفتح الأَوَّلِ والثاني، وسكون الخاء المعجمة، ويقال أيضاً: بسكون الرَّاء، وفتح الخاء، وزان جَعْفَر.

و «صِحاح» (معاً) أي فيها لُغَتَان: بكسر الصَّاد المهملة، وبفتحها.

* * *

١٣ ـ كثيراً ما يضَعُ النُّسَّاخ أوَّل كلمة مِنَ الصفحة في أسفل الصفحة التي تسبقها، وذلك للمحافظة على تسلسل الصفحات، فلا تتقدم صفحة علىٰ أخرى، وسماها بعضهم «التقييدة».

---

(١) وانظر: الاقتراح: ص ٢٨٨، فتح المغيث: ٢/١٥٦.

(٢) قال السَّخاوي في فتح المغيث: ٢/١٧٥ «رُبَّما أُشيرَ للحاشية أيضاً بحاء مهملة ممدودة، والنُّسخَةُ بخاء معجمة».

١٤ ـ **مختصرات بعض الرّموز**: غَلَبَ على رواةِ الحديثِ الاقتصَارُ على الرَّمْزِ في بعض صِيغ التَّحَمُّلِ والرِّوَايَةِ ويمكن بيانها بالصُّورةِ الآتية:

(أ) حَدَّثنا = ثنا، نا، دَثنا.

(ب) حَدَّثني = ثني، دثني.

(ج) أخبرنا = أنـا، أرنا، وعنـد البيهَقِيّ: أبنا، قـالَ ابنُ الصَّـلاح: وليسَ بِحَسَنٍ[١].

(د) وأمَّا كِتَابة: [ح] في: ثنا، و[أخ] في: أنا.

فقال ابْنُ الجَزَرِيِّ: إنَّهُ مِمَّا أحدثَهُ بعضُ العَجَمِ وليس مِن اصـطلاحِ أهلِ الحَديث[٢].

(هـ) أمَّا: أخبرني، وأنبأنا، وأنبأني، فَإنَّ أهل الحديث لم يَصْطَلِحُوا على اختصارها[٣].

---

(١) مقدمة ابن الصَّلاح: ص ٣٢٠ للخوف من الاشتباه بـ «أنبأنا».
وانـظر: إرشاد طـلاب الحقائق: ١/٤٤٨، ٤٤٩، المقنـع: ١/٢٥٤، التبصـرة والتذكرة وفتح الباقي: ٢/١٥٣، تدريب الراوي: ٢/٨٧، شرح مسلم للنووي: ١/٣٨.

(٢) فتح المغيث: ٢/١٨٩، الوافي بالوفيات للصفدي: ١/٤١.

(٣) انظر: فتح المغيث: ٢/١٨٩، التبصرة والتذكرة وفتح الباقي: ٢/١٥٣.
وَيُنَبَّهُ هنا أنَّ: (لأئِمَّةِ الحديث فَرقٌ بَيْنَ «حَدَّثنا»، و «أخبرنا»، و «أنبأنا».
قَالَ عَبْدُ الله بْنُ وهب: ما قُلتُ: «حَدَّثَنا» فهو ما سَمِعْتُ مَعَ النَّـاسِ، وما قُلْتُ: «حَدَّثني» فهو ما قرأتُ على العَالمِ.
وكذلِكَ قالَ الحاكِمُ أبو عَبْدِ الله النَّيْسَابُورِيُّ. =

(و) ويـلاحظ هنـا أنَّهم: يكتبـون مِن حَـدَّثنـا الثـاء والنـون والألف فيكـون صورة (ـسا) بـلا نُقط، ويكتبـون مِن أخبـرنـا الألف والنـون والألف فيكـون صورة (ـا) بـلا نقط، هكـذا في الاثنين بـالعـطف مِن الألف، ولا تكون إلَّا مائلة بتدوير غير مُنتصبة علىٰ الاستواء[1].

(ز) قال: حَدَّثنا = قثنا[2].

وجاء في «مشيخة قاضي القضاة بدر الدِّين ابن جماعة» [قثـا] بحذف حرف النُّون.

ويُنبَّهُ إلىٰ أنَّ هذهِ الحروفَ قد لا تُنْقَط وهو الأغلب فِي المخطوطـاتِ لِذا وَجَبَ الحذر والتَّيقُظ عِنْدَ قِراءتها، ومعرفة أسلوب النَّاسخ فِي الكتابة.

(ح) إذَا كانَ للحديث إسنَادَانِ أو أكثر، فَـإنَّهُم يكتبُونَ عِنْـدَ الانتقال مِنْ إسْنَادٍ إلىٰ إسْنَادٍ، ما صُورتُهُ: [ح]، وهي حاءٌ مُفْرَدَةٌ مهملةٌ.

= وَقَالَ يحيى بْنُ سعيد: «أخبـرَنا»، و«حَـدَّثَنا»، واحـدٌ. وهو الصحيـحُ مِن حيثُ اللُّغةِ.

وأمَّا «أنبأنا» فَإنَّ أصحابَ الحديث يُطلقونها علىٰ الإجازَةِ والمناوَلةِ، دونَ القـراءة والسَّمـاعِ اصطلاحـاً، وإلَّا فلا فَـرقَ بَيْنَ «الإنبـاء» و«الإخبـار»، لأنَّهمـا بمعنى واحد.

وقـالَ الحاكِم: «أنبـأنا» إنَّمـا يكـونُ فيمـا يجيـزهُ المُحَـدِّثُ للرَّاوي شفـاهـاً دونَ المُكاتبةِ)، جامع الأصول: ١/٧٨ ـ ٧٩.

(١) الوافي بالوفيات: ١/٤١.

(٢) التبصرة والتذكرة وفتح الباقي: ٢/١٥٤، فتح المغيث: ٢/١٨٩.

قَالَ ابنُ الصَّلاح رَحِمَـهُ اللَّهُ تعالىٰ: ولم يـأتنا عَن أحـدٍ مِمَّن يُعْتَمَدُ، بيانٌ لأمْرِها[1].

ثُمَّ نَقَلَ ابنُ الصَّلاح أنَّهُ وَجد بخطٍّ بعض الحفَّـاظ رَحِمَهُم اللَّهُ تعالىٰ فِي مكانِها بَدَلاً عنها: [صح] صريحةً.

وهذا يُشْعِرُ بكونها رمزاً إلىٰ: صَح، وَحَسُنَ إثباتُ [صَح] ها هنا لئـلا يُتَوَهَّم أنَّ حديث هذا الإسناد سقَطَ، وَلئلا يركبَ الإسنادُ الثَّاني على الإسنادِ الأوَّلِ فَيُجعَلا إسناداً واحداً[2].

قـالَ ابنُ الصَّـلاح: وَحَكى لي بعضُ مَن جَمَعَتني وإيَّـاهُ الـرِّحْـلَةُ بِخُـرَاسَانَ عَمَّن وصفه بـالفَضْـل مِنَ الأصْبَهَـانيين: أنهـا حـاء مُهْمَلَةٌ: مِنَ التَّحويل، أي مِنْ إسْنَادٍ إلى إسْنَادٍ آخرَ[3].

واختـارَ النَّوويُّ هـذا الرَّأي، وقـال: وهي كثيرةٌ في صحيـح مُسْلمٍ، قَليلةٌ فِي صحيح البخاري[4].

---

(١) مقدمة ابن الصلاح: ص ٣٢١.

(٢) مقدمة ابن الصلاح: ص ٣٢١.

(٣) مقدمة ابن الصلاح: ص ٣٢١.

(٤) شرح مسلم للنووي: ١/ ٣٨.
وانظر: صيانة صحيح مسلم لابن الصلاح: ص ١٠٣، إرشاد طلَّاب الحقائق: ١/ ٤٥٠، التبصرة والتذكرة وفتح البـاقي: ٢/ ١٥٥ ـ ١٥٦، المقنع: ١/ ٢٥٤، فتح المغيث: ٢/ ١٩٣، تدريب الرَّاوي: ٢/ ٨٨، توجيه النظر: ص ٣٢٢.

(ط) ﷺ = صلعم[1]، أو صم، أو صلم، أو صلّى الله علم[2]، أو صلع.

(ي) عليه السَّلام = ع، عم.

(ك) رَضيَ اللَّهُ عنهُ = رض، أو رضه.

(ل) رحمه الله = رحه، أو رح

(م) انتهىٰ = اهـ.

(ن) إلىٰ آخره = الخ.

(س) تعالىٰ = تع.

(ع) الشرح = ش. للش = للشارح.

(ف) المص = المصَنِّف.

(ص) ك = توضع أحياناً فوق الكلمة، أو العَلَم الَّذي كُرِّر مَرَّتَين، إشارة إلىٰ أنَّهُ قَد كُرِّر خطأ..

(ق) ؟ = الختام أي انتهاء النَّص الكتابي والكلام.

---

(١) كذا جَاءَت في أدب الإملاء والاستملاء وهي مِن فِعل النَّاشر، لأنَّ أهل الحديث يكرهونَ هذهِ الاختصارات المزعجة. قال السُّيوطي في تدريب الراوي: ٢/ ٧٧ «ويُقال: إنَّ أوَّل مَن رمزهما بصلعم قطعت يده». كما أنَّ هذه الرموز لم تذكر في النُّسخة المخطوطة، وإنَّما كتبت كاملةً.

وانظر: الجامع لأخلاق الرَّاوي: ٢/ ١٠٣، ١٠٧، تدريب الراوي: ٢/ ٢٧٠، مقدمة ابن الصلاح: ص ٣٠٩، إرشاد طلاب الحقائق: ١/ ٤٣٤، تذكرة السامع والمتكلِّم: ص ١٧٥، الاقتراح: ص ٢٩١، فتح المغيث: ٢/ ١٦٣، التبصرة والتذكرة فتح الباقي: ٢/ ١٣٢.

(٢) فتح المغيث: ٢/ ١٦٣.

(ر) « « = المساويات وتستعمل تحت كلام متقدم، وتعني تكراره مِن غير كتابته مَرَّةً أخرى.

(ش)⁂= النقاط الثلاث للفصل بين شطري البيت.

(ت) = = شرطتان أو معترضتان متوازيتان، توضع في آخر الحاشية مِنَ الصفحة التي لم يتم فيها الكلام كما يوضع مثلها في أوَّل الحاشية مِنَ الصفحة التالية إشارة إلى أنَّ البحث في هذه الصفحة تابع لما في تلك الصفحة المتقدمة لعدم اتساعها.

وغير ذلك مِنَ الرُّموز والمصطلحات التي يشير إليها المصنِّف في مُقَدِّمة الكتاب، لا سيما فيما يتعلَّق بأسماء الكُتب والمصادر الَّتي يقتبس منها.

قالَ الصَّفديُّ رَحمهُ الله تعالىٰ: «وجرت عادة المحدِّثينَ والمؤرِّخين والأدباء إذا جاء ذِكْرُ آية مِنَ القُرْآن الكريم، أو حديثٍ مشهورٍ، أو بيت شِعْرٍ اشتهر أو تقدم ذِكْرُهُ آنفاً أن يذكر أوَّل الآية ثُمَّ يقولُ «الآيةَ» بالنَّصب على إضمار: أريد، أو أعني.

وكذا يَذْكُر لفظاً مِنَ الحديث ويقول: «الحديثَ»، وأوَّل البَيْتِ ويقولُ: «البيتَ»، وبعضهم يقرأ الآيةَ ويكمل الحديث إن كان يحفظه وهو الأحسن، وبعضهم يقتصر على لفظِهِ كما هو مكتوب، لكنه يحسن أن يقف عليه قليلًا»(١).

---

(١) الوافي بالوفيات للصفدي: ٤٢/١.
لذا أرى من الأفضل للمُخَرِّجِ إذا أرادَ أن يعزو الآيةَ إلى السورةِ من القرآن، وكان المُسْتَشهد قد استَشْهَدَ بجزءٍ من الآيةِ أن يكتبَ المُخَرِّج على سبيل المثال: سورة البقرة، من الآية (٢٣).

مُصْطَلَحـات أُخَـر

أوَّلاً ــ الحاشية والهامش:

يكثر استخدامُ لفظ «حاشية الكتاب» و «هامش الكتاب».

فما هو المقصود مِنَ «الحَاشية» أو «الهامش»؟

قَـالَ الأَزْهَرِيُّ: الحَـاشيـةُ، النَّـاحيـةُ، وَحَـاشيـةُ الثَّـوب، وكـلّ شيء نَاحيته، وَحاشية كلّ شيء طرفه الأقصىٰ(١).

وفي التَّاج: حَاشية الكتاب طرفُهُ وَطُرَّتُهُ(٢).

فالمقصود بالحاشية: هو الفراغ الموجود علىٰ جوانب الصفحة.

وأمَّا الهامِشُ فهو: «حاشيةُ الكتاب، قال الصَّاغاني: يُقالُ: كَتَبَ علىٰ هامِشِهِ، وعلىٰ الطُّرَّةِ، وهو مُولَّد»(٣)، وَهَمَّشَ الكتـاب: «عَلَّقَ علىٰ هامِشـهِ

---

(١) انظر: تهذيب اللغة: ١٣٧/٥ مادة (حشا)، تهذيب الأسماء واللغات: ٦٥/٢، النهاية: ٣٩٢/١، لسان العرب: ١٨١/١٤ مادة (حشا)، المصباح المنير: ١٣٨/١، ومجمل اللغة لابن فارس: ٢٣٥/١ مادة (حشا)، المحتسب: ٣٤١/١، شرح الكافية: ٢٢٤/١، الزاهر لابن الأنباري: ٦٢٥/١، ٢٩٩/٢.

(٢) تاج العروس: ٩٠/١٠ مادة (حشى).

(٣) تاج العروس: ٣٦٨/٤ مادة (همش).

ما يَعِنُّ لهُ»[1].

وعلىٰ هذا فالحاشيةُ، والهامِشُ مُصْطَلَحَان لِمعنىً واحدٍ، وهو الفراغ الموجود على جوانب الصَّفحة.

وهكذا كانَ العُلماءُ والنُّساخُ يكتبونَ اللَّحقَ، أو فروقَ النُّسخ، أو بعضَ الملاحظات على هامش الصَّفحة، وهو الفراغ الموجود على جوانبِ الصَّفحة سواء مِن أسْفَلِ الصَّفحة، أو أعلاها أو جانبيها[2]، غير أنَّ البعضَ قد فَرَّقَ بينَ الحاشِيةِ والهامِشِ، فجعلَ الهامِشَ الفراغ الموجود على جَانبي الصَّفحة، والحاشية الفراغ الموجود في أسْفَلِ الصَّفحة.

ومثالُهُ: «حَاشية العطَّار على جَمع الجوامعِ للعلَّامة الشَّيخ حسن العطار الجلال المحلي، وعلى جمع الجوامع للإمام ابْنِ السُّبْكي. وبهامشهِ تقرير للعَلَّامةِ المحقِّق والفَهَّامة المدقِّق، الأستاذ الشَّيخ عبد الرَّحمٰن الشِّربيني على جمع الجوامعِ للإمام ابن السبكي».

فَكتب الحاشية في أسفل الكتاب، والهامِش على جانبي الفراغ الموجود على جوانب الصفحة.

وكذا «شرح مختصر المنتهى» لعضد الدِّين الإيجي مع حواشيه الثَّلاثة.

(١) المعجم الوسيط: ٢/٩٩٤.

(٢) مثاله الورقة (٤٨) مِنَ «المؤتلف والمُخْتَلِف» لِعَبْدِ الغني الأزْدي نُسخة الفاتح برقم: (١١٤٢) فإنَّهُ كتبَ اللَّحَق وفروق النَّسخ في أعلى وأسفل وجانبي الورقة. وكذا الورقة الثانية مِن كتاب «المساعد على تسهيل الفوائد» لبهاء الدِّين عبد الله بن عبد الرحمٰن بن عقيل نسخة دار الكتب المصرية برقم: (٢٦٥) نحو.

وأمَّا المتقدِّمونَ مِن أهلِ الحَديث فاستعملوا لفظ «حاشية» وأرادوا بها الفراغ الموجود علىٰ جوانب الصَّفحة قالَ الرَّامَهُرْمُزيُّ: «التَّخريجُ علىٰ الحواش: أجودُهُ أن يُخرَّجَ مِن موضعهِ حتَّىٰ يلحقَ به طرفُ الحرف المبتدأ بهِ مِن الكلمة السَّاقطةِ فِي الحاشية...»[1].

وقال الإمامُ أحمدُ بْنُ حَنْبَل:

مَنْ طَلَبَ العِلْمَ والحَديثَ فلا ... يَضْجَرُ مِن خمسةٍ يُقاسيها
دَراهِمٌ للعُلومِ يجمعها ... وعند نشرِ الحديثِ يُفنيها
يُضْجِرُهُ الضَّربُ في دفاترهِ ... وَكَثرة اللَّحقِ في حَواشيها
يغسلُ أثوابه وبزَّتهُ ... مِن أثرِ الحبرِ ليسَ يُنْقيها[2]

عِلْماً أنَّ هذا اللَّحَق يكتب حَاشية إلىٰ اليمينِ أو إلىٰ اليسار مِن جَانِبي الورَقة[3].

قالَ العِراقيُّ:

ويكتبُ السَّاقِطُ وهو اللَّحقُ ... حَاشيةً إلىٰ اليمينِ يُلْحَق[4]

وهكذا استخدم المحدثون لفظ حاشية وأرادوا بها الفراغ الموجود علىٰ جانبي الصفحة[5].

---

(١) المحدِّث الفاصل: ص ٦٠٦.

(٢) الإلماع: ص ١٦٥، التبصرة والتذكرة: ٢/ ١٣٨، فتح المغيث: ٢/ ١٧٥.

(٣) مقدمة ابن الصلاح: ص ٣١٣، فتح المغيث: ٢/ ١٧٢.

(٤) التبصرة والتذكرة: ٢/ ١٣٧.

(٥) انظر: الجامع للخطيب: ١/ ٢٦٨، ٢٦٩، مقدمة ابن الصلاح: ص ٣٢٢، =

وقد استخدم «السَّخاوي» في «فتح المغيث» و «زكريا الأنصاري» في «فتح الباقي» لفظ «حَاشية» و «هامش» وقصدا بها معنىً واحداً.

قال السخاوي: «وليكن الساقط ـ وهو اللَّحق ـ في السَّطر مِن الجانبين. . . ثُمَّ إن اتَّفق انتهاء الهامش قبل فراغ السَّقط استعانَ بأعلى الورقة أو بأسفلها حسبما يكون اللَّحق مِن كلا الجهتين»[1].

ثانياً ـ الطُّرَّة:

قالَ ابنُ خَلِّكان: هي الَّتي تكتبُ في أعلى الكُتب فوق البَسْمَلَةِ بالقَلَم الغليظ، وَمضمونها نعوت الْمَلِك الَّذي صَدَر الكِتابُ عَنْهُ.

وَمَن يكتب الطُّغرى يقال له: الطُّغْرَائِيُّ: بِضَمِّ الطَّاء المهملة، وسكون الغَيْنِ المعجمةِ، وفتحِ الرَّاءِ، وبعدها ألفٌ مقصورة. هذه النِّسبةُ إلىٰ مَن يَكْتُب الطُّغْرىٰ، وهي لفظٌ أعجميٌّ.

وقال الزَّبيديُّ: طُغْرى: بالضَّمِّ مقصوراً كلمةٌ أعجميةٌ استعملها العَرَبُ ويعنون بها العلامةُ التي تُكتبُ بالقلمِ الغليظِ في طُرَّةِ الأوامر السُّلطانية تقومُ مقامَ السُّلطان[2].

= إرشاد طُلاب الحقائق: ١/٤٥٢، المقنع: ١/٢٥٥، فتح المغيث: ٣/١٩٦، تدريب الراوي: ٢/٨٩.

(١) فتح المغيث: ٢/١٧٣، فتح الباقي: ٢/١٣٧، ١٣٨.

(٢) وفيات الأعيان: ٢/١٩٠ ترجمة (الحسين بن علي بْن مُحَمَّد الطُّغرائي)، الوافي بالوفيات: ٢/٤٣١، تاج العروس: ٣/٣٥٩ مادة (طغر)، روضات الجنان: ص ٢٤٥.

ويطلقُ المَغَارِبةُ علىٰ حَوَاشي الكُتُب الطُّرَر[1]، وهو الفراغ الموجود علىٰ جانبي الصَّفحة، وَيُرمز لها أحياناً بحرف «ط».

قال مُحَمَّدُ بْنُ الحسن الزُّبَيْديُّ (ت ٣٧٩هـ) في كتابه: «لحن العامَّة»: (والطُّرَّةُ: شبه العَلَم يكونُ بجانبِه علىٰ حَاشيته، وكذلك الطُّرَّتان في جَنبي الحمار والظبي، حيث ينقطع لون الظهر مِن لون البطن)[2].

وطُرَّةُ الثَّوب موضعُ هُدْبِهِ، وهي حاشيته التي لا هدب لها. وطُرَّةُ الأرض حاشيتها. والجمع طُرَرُ، وَطِرَارُ، وهي الطُّرُورُ[3].

وَحَاشية الكتاب طرفُهُ وطُرَّتُهُ[4].

ثالثاً ـــ الكُـرَّاسةُ:

(أ) **لُغَةً**: بِالضَّمِّ واحِدَةُ الكُرَّاسِ والكَرَاريس، والكُرَّاسَات، وأَكْرَاسٍ . . وكُلُّ مَا جُعِلَ بعضُهُ فوقَ بَعضٍ ، فَقَد كُرِّسَ وتَكَرَّسَ[5].

---

(١) انظر: أساس البلاغة: ص ٣٨٧، ومنها: «طُرَر أبي الوليد الوَقَّشِيّ وابن السِّيد البَطَلْيَوْسِي على كتاب الكامل».

(٢) «لحن العامة» لأبي بكر محمد بن الحسن الزُّبيدي، تحقيق الدكتور عبد العزيز مطر. دار المعارف بمصر (ص: ٥٣).

(٣) لسان العرب: ٤/ ٥٠٠ مادة (طرر)، وانظر: مجمل اللغة لابن فارس: ٢/ ٥٨٢ مادة (طر).

(٤) تاج العروس: ١٠/ ٩٠ مادة (حشا)، وانظر: الإلماع: ص ١٦٤، فتح المغيث: ٢/ ١٧٣، فتح الباقي: ٢/ ١٣٨.

(٥) انظر: الصحاح: ٣/ ٩٧٠ مادة (كرس)، ولسان العرب: ٦/ ١٩٣ مادة (كرس)، تهذيب الأسماء واللغات: ٢/ ١١٤، تاج العروس: ٤/ ٢٣٢، مادة (كرس)، المعجم الوسيط: ٢/ ٧٨٣.

(ب) **وفي اصطلاح المحدِّثين**: عبارة عَن الجُزْءِ مِنَ الكتابِ، أو الصَّحيفَةِ، يُقَالُ: قَرأتُ كُرَّاسَةً مِن كتابِ سِيبويه، وهذا الكتابُ عِدَّةُ كَرَارِيس[1].

(ج) **عَدَدُ أوراقِ الكُرَّاسَةِ**: لم يُحَدِّد أهلُ الحديثِ عَدَدَ أوراقِ الكُرَّاسَةِ... غير أنَّ الظاهِرَ عِنْدَ سَمَاعِ هذهِ اللفظَةِ عِنْدَ أهلِ الحَديثِ يتبادَرُ إلى الذِّهْنِ «الجزء اللطيف» أو «الصغير».

ولقد سألتُ المشتغلين في تجليد وَترميم المخطوطات في مكتبة السُّليمانية كتبخانة الواقعة في إسطنبول عن عَدَدِ أوراق الكُرَّاسَة فأخبروني أنَّها عشرة أوراق، وأنَّهم هكذا وجدوها منذ القِدَم[2]. والله تعالىٰ أعلم.

رابعاً ـ الذَّيْلُ:

(أ) **لُغَةً**: آخِر كُلّ شيءٍ، وذَيْلُ الثَّوْبِ والإِزارِ: مَا جُرَّ مِنه إذا أُسْبِلَ[3].

---

(١) انظر: أساس البلاغة: ص ٥٤٠، وتهذيب الأسماء واللغات: ٢/١١٤، وتاج العروس: ٤/٢٣٢ مادة (كرس).
والمعنى الحديثي للكُرَّاسَة مأخوذ منَ المعنَى اللُّغوي.

(٢) ونقل القِفْطِيُّ أنَّ أبا العلاء المَعَرِّي قال: (.. فَأَمْلَيتُ أشياءَ تَولَّى نَسخَها أبو الحسن ابن أبي هاشم في الزُّهديات والعظات.. فمن ذلك: «الفصول والغايات» مائة كُرَّاسة، ومؤلَّف في غريب ذلك عشرون كُرَّاسَة، و«إقليد الغايات في اللُّغة» عَشر كُرَّاسات، وكتاب «الأيك والغصون» ألفاً ومائتي كُرَّاسة...).
قال الذَّهبيُّ: (قلت: أظنُّهُ يعني بالكُرَّاسة ثلاث ورقات).
انظر: سير أعلام النبلاء: ١٨/٣٦، ٣٨.

(٣) لسان العرب: ١١/٢٦٠ مادة (ذيل).

ويُقالُ: ذَيَّلَ كِتابَهُ، أو كلامَهُ: أرْدَفَهُ بكلامٍ كالتَّتِمَّةِ لَهُ. والتَّذييلُ: لَحَقُ الكتاب، والجَمْعُ: أذْيالٌ، وذُيُولٌ[1].

(ب) **اصطلاحاً**: يُطلقُ «الذَّيْلُ» في الاصطلاح ويُرادُ به أحياناً أسفل الصَّفحة كما في «سُنن الدَّارَقُطني» وبذيله «التَّعليق المغني على الدَّارَقُطني».

وَيُطلقُ «الذَّيل» أحياناً وَيُرادُ بِهِ تَتِمَّةُ مَا فَاتَ المصنِّف، أو ما حَدَثَ أو جَاءَ بعده، ويكون هذا علىٰ الأغلبِ كتاباً مُسْتَقِلاً مُنْفَصِلاً عن الكتابِ «المُذَيَّل» عليه، ومثالُهُ: «الذَّيل علىٰ تاريخ الخطيب» لأبي سَعْد السَّمْعَاني «في نحو ثماني مُجَلَّدات»[3].

وَ «ذَيْل التَّقييد» لتقي الدِّين محمد بن أحمد الحُسيني الفاسي المكِّي (ت ٨٣٢هـ)، وهو ذَيل علىٰ كتاب «التقييد لمعرفةِ الرُّواةِ والسُّنن والمسانيد» لأبي بكرٍ مُحَمَّد بْنِ عَبْدِ الغَني الشَّهير بابْنِ نُقْطة (ت ٦٢٩هـ).

و «الذَّيْل علىٰ رَفع الإصْرِ» للإمام شمسِ الدِّين أبي الخير مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحمٰن السَّخاوي (ت ٩٠٢هـ).

---

(١) المعجم الوسيط: ٣١٨/١.
وانظر: مجمل اللغة: ٣٦٣/١ مادة (ذيل)، الصِّحاح: ١٧٠٢/٤ مادة (ذيل)، المصباح المنير: ٢١٣/١، لسان العرب: ٢٦٠/١١ مادة (ذَيل)، تاج العروس: ٣٣٠/٧ ــ ٣٣١ مادة (ذيل).

(٢) كما في مشيخة قاضي القضاة بدر الدين ابن جماعة إذ جعل الناسخ عدد المجلدات عشرين مجلدة وفي كلِّ عشرة ورقات يقول: «أولىٰ، ثانية، ثالثة..» وهكذا.

(٣) الوافي بالوفيات: ٢١٠/٣.

وغير ذلك مِن «الذّيُول».

خامساً ــ الجُـزْء:

(أ) **لُغَـةً**: القطعَـةُ مِن الشَّيء، وَمَا يتـركَّبُ مِنهُ وَمِن غيـره، وَجَمْعُهُ أَجْزَاء، مِثْلُ قُفْلٍ وَأَقْفَالٍ، وَجَزَّأْتُه تَجْزِيئاً وَتَجْزِئةً جَعَلْتُهُ أَجْزَاءً مُتَمَيِّزَةً[1].

(ب) **وفي اصطلاح المحدِّثينَ**: هو تأليفٌ صغيرٌ يَشْتَمِلُ علىٰ مَـطْلَبٍ مُعَيَّنٍ مِن المطالب[2].

(ج) **وموضوعه**:

١ ــ إمَّـا جمع الأحـاديثِ المرويـةِ عَن رَجُلٍ واحـدٍ مِن الصَّحَابَـةِ، أو مَنْ بَعْدَهُم[3].

مِثْل: «جُزْءُ الأُسْتَاذِ أبـي مَعْشر عَبْدِ الكريم بِنْ عَبْدِ الصَّمَدِ بْنِ مُحَمَّـدٍ القَطَّان الطبريِّ (ت ٤٧٨هـ)، ذَكَرَ فيه ما رواهُ أبو حنيفةَ عن الصَّحابة».

٢ ــ جَمْـعُ الأحَـاديثِ المتعلِّقـةِ بمـطلب مِنَ المـطالبِ على صِفَةِ الجامعِ، وَيُصَنِّفُونَ فيها جُزءاً مبسوطاً، أو فوائـدَ حَديثيـةً وَقد يُـطلقون على الأَجْزَاءِ الحديثيَّـة الخاصَّـةِ حَديثَ فُـلان، وَجُزْءَ فُـلانٍ. أو جُزْءٌ فيـهِ حديثُ فُلَانٍ عَن شيوخهِ، مثل: «جُزْء أبـي بكر مُحَمَّدِ بْنِ الحَسن النَّقَّاش» وهـو في

---

(١) انظر: الصِّحاح: ١/ ٤٠ مادة (جزأ)، المصباح المنير: ١/ ١٠٠، تاج العروس: ١/ ٥١ مادة (جزأ)، المعجم الوسيط: ١/ ١٢٠.

(٢) هذا التعريف من مادة الأجزاء ومحتوياتها العِلميَّة.

(٣) انظر: الرسالة المستطرفة: ص ٨٦، فتح المغيث: ٢/ ٣٤٠، تدريب الراوي: ٢/ ١٥٥.

فضل صلاة التَّراويح، ومثل جُزْء في «مناقب الإمام أبي حَنيفة» للإمام الذَّهبي.

(د) وَقد يُقَسِّمُ المُصنِّفُ الكتابَ الواحِدَ إلىٰ أجزاءٍ مُتَعَدِّدةٍ كَما قَسَّمَ الإمامُ الحافظُ أبو القاسم عَليُّ بْنُ الحسنِ بْنِ هبةِ الله بْنِ عساكر (ت ٥٧١هـ) كتابة القَيِّمَ «تاريخ مدينة دِمَشق» إلىٰ ثمانينَ مُجَلَّدة، وقَسَّمَ المجلَّدةَ إلى عشرةِ أجزاءٍ حديثيَّةٍ[1].

وَجزَّأَ الإمامُ الحافظُ شرفُ الدِّين عَبْدُ المؤمن بْنُ خَلَف الدِّمياطيُّ المتوفَّىٰ سَنَةَ (٧٠٥هـ) «معجم شيوخه» «في أربعةٍ وأربعينَ جُزْءاً حَديثياً»[2].

أمَّا عددُ أوراقِ الجُزءِ الحَديثيِّ فهو أمرٌ مُختلف فيه، فمنهم مَن جَعَلَهُ عَشْرَ أوراقٍ، ومنهم اثنتي عَشَرَةَ وَرَقَةً... وهكذا.

وقد يُقَسِّمُ البعض الكتاب كلّه إلىٰ أجزاء كَبيرةٍ.. كما في كتاب «المؤتَلِف والمُخْتَلِف» للدَّارقُطني نُسخَة سراي مدينة برقم (٤٦٤) إذ جُزِّىء الكتاب فيها إلىٰ جُزأين كلّ جزء يقع في (١٨٩) ورقة.

---

(١) انظر: مقدمة ترجمة «عُثمان بن عَفَّان» رَضي اللَّهُ عنه، من «تاريخ مدينة دِمَشْق» لابن عساكر، تحقيق: سُكينة الشهابي: ص: د، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

(٢) الإعلان بالتوبيخ: ص ٥٩٣ وجاءَ في آخرَ النسخة المخطوطة بدار الكتب الوطنية برقم: ١٢٩١٠ «آخر الجزء الرابع والأربعون وهو آخر معجم الفقير عبد المؤمن بن خلف الدِّمياطي عفا اللَّهُ عنهُ».

سادساً ـ المُجَلَّد:

(أ) **لُغَةً**: اسم مفعول مُشتقٌ مِن الجِلْدِ وهو غشاء جَسَدِ الحيوانِ، والجَمْعُ جُلُودٌ، وقد يُجْمَعُ علىٰ أجْلَادٍ، مِثْلُ حِمْلٍ وَحُمُولٍ وأحْمَال، والجِلْدَةُ أخَصُّ مِنَ الجِلْد[1].

وَجَلَّدَ الكتابَ: ألْبَسَهُ الجِلْدَ[2].

(ب) **وفي اصطلاح المحدِّثين**: يُطْلِقُ المحدِّثُونَ لَفْظَ مُجَلَّدٍ أحياناً ويريدون بهِ إمَّا: المعنىٰ اللُّغوي، أو أنَّ المصَنَّفَ الواحِدَ قَدْ قُسِّمَ إلىٰ عِدَّةِ مُجَلَّداتٍ.

(ج) **عدد أوراق المُجَلَّد**: قد يُقَسِّمُ المُحَدِّثُونَ الكتابَ الواحِدَ إلىٰ عِدَّةِ مُجَلَّداتٍ حَديثيَّةٍ.

فمنهم مَن جَعَلَ المجلدة الواحدة عَشْرَ وَرَقَاتٍ ومنهم مَن جَعَلَ المُجَلَّدَةَ عشرةَ أجزاءٍ حَديثيَّةٍ، عَددُ أوراقِ الجُزْءِ منها عشرونَ ورقة[3].

وَكتاب «معجم الدِّمياطي» قَسَّمَهُ المصنِّفُ إلىٰ «أربعةٍ وَأَربعين جُزْءاً» قال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «في أربع مُجَلَّدات»[4] وعلىٰ هذا فيكون في كُلِّ مُجلَّدةٍ أَحَد عَشَرَ جُزءاً.

---

(١) انظر: المصباح المنير: ١/١٠٤، لسان العرب: ٣/١٢٤ مادة (جلد)، وتاج العروس: ٢/٣٢٢ مادة (جلد).

(٢) أساس البلاغة: ص ٩٦.

(٣) كما في تاريخ مدينة دِمشْق لابن عساكر، انظر: ترجمة «عثمان بن عفان» المقدمة: ص: ج.

(٤) الدرر الكامنة: ٢/٤١٧.

علماً بأنَّ النُّسخةَ المحفوظَة بدارِ الكُتب الوطنية بتونس برقم (١٢٩١٠) تقع في «أرْبَعَةٍ وأربعينَ جُزْءاً» وَكُلُّ جُزْءٍ يَقَعُ في إحدى عَشَرَة ورقةً مِن ضِمنها وَرَقَةُ السَّماعات.

سابعاً ـ الطَّاقَة:

تَرِدُ في بعضِ التَّراجم لفظة «طاقَة» قالَ السَّمْعَاني في ترجمة شيخه «أبي عَبْدِ الله الحسينِ بْنِ أحمدَ بْنِ عَلِيٍّ البَيْهَقِيِّ»: «... وَرُبَّما يَكْتُبُ في كُلِّ يَوْمٍ خَمسَ طاقاتٍ مِنَ الكَاغَدِ، وهذا عَجيبُ ما رأيتهُ»[١].

وقالَ ابنُ النَّجَّار في «ذيل تاريخ بغداد» في ترجمة أبي سَعْد السَّمْعَانيِّ: (نَقَلتُ أسماء تصانيفه مِن خطِّهِ: «الذَّيل على تاريخ الخطيب» أربعمائة طاقة...

«تاريخ مَرْو» خمسمائة طاقة...

«معجم شيوخه» ثمانون طاقة...

«الإملاء والاستملاء» خمس عشرة طاقة...

«الأنساب» ثلاثمائة وخمسون طاقة...[٢].

«فرطُ الغرام إلى ساكني الشام» خمس عشرة طاقة)[٣].

---

(١) «المنتخب مِن معجم شيوخ السَّمعاني» الترجمة رقم: ٢٦٧، ـ تحت الطبع بتحقيقنا ـ، التحبير: ١/٢٢٣.

(٢) سير أعلام النبلاء: ٢٠/٤٦٠ ـ ٤٦١.

(٣) سير أعلام النبلاء: ٢٠/٤٦١.

قال ابنُ عساكر: «وآخر ما وردَ عَليَّ مِن أخباره كتاب كتبهُ بخطِّهِ وأرسل بهِ إلَيَّ سمَّاهُ «فرطُ الغرام إلىٰ ساكني بلاد الشام» في ثمانية أجزاء، كتبهُ سنة ستِّينَ وخمسمائة...»[1].

فما هو المقصود بـ «طاقة»؟

مِمَّا تَقَدَم مِن قول ابن عساكر في وصفه لكتاب «فرط الغرام» يتبيَّنُ لنا أنَّ «الطاقة» نصف جزء أو نحوه...

وقالَ الذَّهبيُّ: «يقعُ لي أنَّ الطَّاقَة نصف كُرَّاس»[2].

وقالَ الذَّهبيُّ أيضاً: «والطَّاقَةُ يُخالُ إليَّ أنَّها الطَّلْحِيَّةُ»[3] وفي القاموس المحيط: «والطَّلْحِيَّةُ: للوَرَقَةِ مِنَ القِرْطاسِ، مُوَلَّدةٌ»[4].

وَتَقَدَّم أنَّ كتاب «أدب الإملاء والاستملاء» للسمعاني يقع في «خمس عشرة طاقَة»[5].

والنُّسخة المحفوظة مِن الكتاب والتي بين أيدينا نسخة فيض الله تحت رقم: (١٥٥٧) والتي كُتبت سَنَةَ ستٍّ وأربعين وخمسمائة في المدرسة العميدية[6] بِمَرْو، أي أنَّها كُتبت في حياة المصنِّف وقبلَ وفاته

---

(١) التقييد: ٢/١٣٤.

(٢) طبقات الشَّافعية لابن قاضي شُهْبَة: ٢/١٣، الإعلام بتاريخ الإسلام لابن قاضي شُهبة: خ وفيات (٥٦٢هـ).

(٣) سير أعلام النبلاء: ٢٠/٤٦٣.

(٤) القاموس المحيط، مادة (طلح)، وتاج العروس: ٢/١٩١ مادة (طلح).

(٥) سير أعلام النبلاء: ٢٠/٤٦١.

(٦) هي المدرسة السَّمعانية.

بـ (١٦) سَنة، تقعُ في (١٥٤ ورقة) مِن ضمنها لوحة عنـوان الكتاب، وعلى هـذا فَإنَّ الـطَّاقة هنـا تقرب مِن (١٠) أوراق، وعلىٰ كُـلِّ حالٍ فَـإنَّ النسـخ يختلف عدد أوراقها باختلاف النَّاسخ . . .

والذي يظهرُ لي أنَّ كلمة «الـطَّاقة» هـو اصطلاحُ بغـداديٌّ، يقصَدُ بـهِ لَفَافَةٌ، أو طَبَقٌ مِن الـوَرَقِ، لو فُتِح فَإنَّ عَـددَ أوراقه قـد تبلغ (١٠) أوراق. وهذا اللفظ «طاقة الورق» بالمعنىٰ المذكور لا زالَ مُسْتَخدَمـاً إلى يومِنـا هذا في بغداد. . وهو الموافق لِمَا ذَكـرهُ ابن النَّجَّار في «ذَيـل تاريـخ بغداد» عَن كتاب «أدب الإملاء والاستملاء» للسَّمْعَاني، واللَّهُ تعالى أعلم.

● ● ●

الفصل الثاني

أنــواعُ الخَــطِّ العَــرَبــيِّ

يُعَـدُّ معرفـة أنواع الخطِّ العَـرَبـيِّ مِنَ المُتـطلَّبـاتِ التي تُعينُ المحقِّقَ علىٰ ضبط النُّصُوص، وَعَدَمِ الوقوعِ في التَّحريف والتَّصحيف.

ولقد اهتمَّ المحدِّثُون بالخَطِّ، ودَعوا إلىٰ العِنَاية به، وسعوا جَادِّين مِن أجـل تحسينه، وَلَعَـلَّ مِن أفضل وَسـائلِ العِنَـايةِ بـالخَطِّ وَتحسينه الاهتمـام بأدوات الكتابة وآلات النَّسخ.

قال الخطيبُ البغـداديُّ رحمهُ اللَّهُ تعـالىٰ: «ينبغي أن يُكْتَبَ الحَديثُ بالسَّوادِ، ثُمَّ بالْحِبر خَاصَّةً دون المِدَادِ: لأنَّ السَّوَادَ أَصْبَـغ الألوان، والحِبْـرَ أبقاها على مَرِّ الدُّهور والأزمانِ، وهو آلةُ ذوي العِلْمِ، وَعُـدَّةُ أهلِ المعـرفَةِ والفَهْمِ»[1].

---

(١) الجامع لأخلاق الرَّاوي والسـامع: ١/٢٤٩ ــ ٢٥٠، أدب الإمـلاء والاستملاء: ص ١٤٧ ــ ١٤٨.

والفرق بين الحِبْر والمِدَاد: (قال المُبَرّدُ: قال التُّوزيُّ: سألتُ الفَرَّاء عن المِدَاد، لِمَ سُمِّيَ حِبْراً؟

فقال: يُقالُ للْمُعَلِّم: حَبْرٌ وَحِبْر، يعني بفتح الحاء وكسرها. فـأرادوا مِدَاد حبـر، أي مِـدَاد عَـالِم، فحـذفـوا مـداد وجعلوا مكـانـه حبْـراً. قـال: فَـذَكَـرت ذلـك للأصْمَعِيّ، فقال: ليس هذا بشيء، إنَّما هو لِتأثيره، يُقالُ: علىٰ أسنانِه حِبْـر إذا كَثُـرت صُفْـرتهـا حتَّىٰ صـارت تضـربُ إلىٰ السـواد...) انـظر صبح الأعشى: =

=

٢/٥٠١ ـ ٥٠٢ وَلَعَلَّ معرفة صنعة المِداد والحبر تُعطينا فِكْرَةً واضحةً عن الفرق بين المِدادِ والحِبْر.

أمَّا صِناعـة المداد فقـال: (الوزيـر أبو عَلِيّ ابن مُقْلَة رحمـهُ اللَّهُ: وأجود المِـدَاد مـا اتُّخِـذَ من سُخَـام النَّفْطِ، وذلـك أن يُؤخَـذَ منـهُ ثـلاثَـة أرطـال، فيجـاد نَخْلُهُ وَتَصفيتُه، ثُمَّ يُلقَىٰ في طِنْجير ـ قِدْر ـ وَيُصَبّ عليه مِنَ الماء ثلاثة أمثالـه، ومِنَ العَسَلِ رطلٌ واحـدٌ، وَمِنَ المِلْحِ خَمسة عشـر درهماً، ومِنَ الصَّمْـغِ المسحوق خمسة عشر درهمـاً، ومِنَ العَفْصِ عشرة دراهم، ولا يـزال يساط علىٰ نـارٍ لَيِّنَةٍ، حَتَّىٰ يثخن جِـرمُهُ وَيصيـرَ في هيئـة الـطِّين، ثُمَّ يُتـرَكُ في إنـاءٍ ويُـرفَـعُ إلىٰ وقت الحاجة. . . نعم ذَكَرَ صاحب «الحلية» أنَّهُ يحتاج مع ذلـك إلى الكافـور، لتطيب رائحتـه، والصَّبر ليمنـع مِن وقوع الـذُّباب عليـه، وقيلَ: إنَّ الكـافورَ يقـومُ مقـام الملح في غير الطيب). صبح الأعشىٰ: ٢/٥٠٤ ـ ٥٠٥.

أما صنعة الحِبْر: «وهو صِنفـان الصّنف الأوّل: ما يُنـاسب الكَاغَـد: أي الورق: وهو حِبْر الـدُّخان: أي الـورق: وهو حِبْـر الدُّخـان. . . صفة يؤخـذ مِن العَفْصِ الشَّامي، قدر رطلٍ يُدَقُّ جـريشاً وَيُنْقَـعُ في سِتّة أرطـال ماءٍ مـع قليل مِن الآسِ أسبـوعاً، ثُمَّ يُغلىٰ علىٰ النَّـارِ حتَّىٰ يَصِيـرَ على النِّصفِ أو الثُّلُثين، ثُمَّ يُصَفَّىٰ مِن مئزر وَيُترك ثلاثة أيام، ثُمَّ يُصَفَّىٰ ثانياً، ثُمَّ يُضاف لِكُلِّ رَطْلٍ مِن هذا الماء أوقيـة مِنَ الصَّمْغِ العَرَبـيِّ، وَمِنَ الـزَّاج القُبْرِسيِّ كـذلك، ثُمَّ يُضَـافُ إليه مِنَ الـدُّخانِ المتقـدِّم ذِكْرهُ مـا يكفيه مِنَ الحَـلاكَةِ، ولا بُـدَّ لَهُ مَـعَ ذلك مِنَ الصَّبـرِ والعَسَـلِ، لِيَمْتَنِعَ بالصَّبرِ وقوعُ الذُّباب فيـه، ويحفظَ بالعَسَـل على طُولِ الـزَّمَنِ ويجعلُ مِن الـدُّخان لِكُـلِّ رطلٍ مِنَ الحِبـر (ثلث أوقية) بعـد أن تسحق الدُّخـان بكُلْوةِ كَفِّكَ بالسُّكَّرِ النَّباتِ والزَّعفَـرانِ الشَّعَرِ والـزِّنْجارِ إلى أن تُجيـدَ سحْقهُ، ولا تَـطْحَنْهُ في صلاية ولا هاوَن يَفْسُد عليك.

الصنف الثـاني: مـا ينسب الـرَّقّ (هـو جِلدٌ رقيق يكتب عليـه) وَيُسَمّىٰ الحِبـر الرَّأس، ولا دُخان فيه، ولذلكَ يجيءُ بَصَّاصاً بَرَّاقاً، وبهِ إضـرار للبصرِ في النَّـظر

ومن آلات النَّسخ:

١ ـ **القَلَم**: اهتمَّ أهـلُ الحَـديث بـالقَلَمِ اهتمـامـاً كبيـراً فهــو مِن وسائلِ تحسين الخَطِّ وَجَوْدَتِهِ وبِه تظهر براعةُ الكَاتبِ وجمال الكِتابة.

قال الخطيبُ البغداديُّ: «ينبغي ألَّا يكون قلم صاحب الحديثِ أصَمَّ صُلباً، فإنَّ هذهِ الصِّفَة تمنعُ سُرعـة الجَري، ولا يكـون رَخْواً، فيسـرعُ إليه الخَضَـا[1]، ويتّخذ أملس العُـود، مُـزال العقـودِ، وتُـوَسَّـع فُتْحَتُـه، وتُـطال جَلْفَته[2]، وتُحرَّف قَطَّتُهُ[3]»[4].

وقال الوزيـر أبو عليٍّ ابن مقلة: (ويجب أن يكـون في القَلَمِ الصُّلْبِ أكثـر تقعير، وفي الـرّخْو أقـلّ، وفي المعتـدل بينهمـا، وصفتـه أن تبتـدىء بنزولك بـالسّكين علىٰ الاستواء، ثُمَّ تُميـلَ القطع إلى مـا يلي رأس القلم، ويكون طول الفتحة مقدار عُقْدة الإبهام، أو كمناقير الحمام)[5].

٢ ـ **السّكين**: قـال أبو بَكْـر الخـطيب: (ينبغي ألَّا تستعمـل سكين

إليهِ مِن جهة بريقه، وَيُفْسِدُ الكَاغَد على طول. .»، صُبْح الأعشى: ٢/٥٠٥ ـ ٥٠٦.

(١) أي يسرع إليه التآكل إذا كان رخواً.

(٢) بفتح الجيم وكسرها هي: مَبْرا القَلَم إلى سِنِّه.

(٣) يُقالُ: قطَّ القلم: قطع رأسهُ عرضاً في بَرْيِهِ، ومعنى تُحَرَّف قَطَّتُهُ: أي تُمـال إلى جهة اليمين.

(٤) الجـامع لأخـلاق الراوي: ١/٢٥٤، أدب الإمـلاء: ص ١٥٧ ـ ١٥٨، تـذكـرة السامع: ص ١٧٩.

(٥) انظر: صبح الأعشى: ٢/٤٨٨ ـ ٤٨٩.

الأقـلام إلاَّ في بَـرْيِهـا، وتكـونُ رقيقـة الشَّفْـرَة، مـاضيـة الحـدِّ، صـافيـة الحَديد[1]. . . .

أهدىٰ الحسن بن وهب إلىٰ صديق له سكيناً، وكتب إليه:

(قد أهديتُ إليك سكيناً أمْلح مِنَ الوصلِ، وأقطع مِن البَيْن)[2].

٣ ـ وقد اهتَمَّ المحدِّثون بوصفِ المَحْبَرَة[3]، والمَقْلَمَة[4]، وذَكروا أجناس القطِّ للأقلام[5].

٤ ـ **ووصفوا الحِبْر والكَاغَد**: قال أبو بكـر الخطيب: (يُسْتَحَبُّ أن يكون الحبر بَرَّاقاً، والقِرطاس نقياً صافياً. .)[6].

وَنَقَـل عن مُحَمَّـد بْنِ أحمـدَ الأنصـاري قـولـه: (قيـل لـورَّاق مَـرَّةً: ما تشتهي؟ قال: قلماً مَشاقاً[7]، وَحبراً بَرَّاقاً، وجلوداً رِقاقاً)[8].

إنَّ عنـاية المحـدِّثين بـآلات النَّسـخ مِن مَحْبَـرَةٍ، ومَقْلَمَـة، وَسِكِّين،

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي: ١/٢٥٦، أدب الإملاء: ص ١٦١.

(٢) الجامع لأخلاق الراوي: ١/٢٥٦، ٢٥٧، أدب الإملاء: ص ١٦١.

(٣) الجامع لأخـلاق الراوي والسـامع: ٢٥٢١ ـ ٢٥٤، أدب الإمـلاء: ص ١٥٥ ـ ١٥٧، صبح الأعشىٰ: ٢/٤٦٩ فما بعدها.

(٤) أدب الإملاء: ص ١٦٠ ـ ١٦١.

(٥) انظر: صبح الأعشىٰ: ٢/٤٨٥ فما بعد.

(٦) الجامع لأخلاق الراوي: ١/٢٥٧، أدب الإملاء: ص:١٦٣.

(٧) أي السَّريع الجري في القرطاس.

(٨) الجـامع لأخـلاق الراوي: ١/٢٥٧، أدب الإمـلاء: ص ١٦٣، صبح الأعشىٰ: ٢/٥١٦ فما بعدها.

وَكَاغَدٍ، وحبرٍ، وَمدادٍ، وَقَلَم؛ كان الهَدَفُ منه هو العِنَاية بالخطِّ، والسَّعي لِتَحسينه وَتجويدِه لِضمان سلامة النَّص الْمُحَرَّر مِن التصحيف والتَّحريف.

وكان المُحَدِّثونَ يستحبونَ الخَطَّ الغليظَ ويكرهون الدَّقيق منهُ إلَّا للضَّرورة، قالَ حَنْبَلُ بْنُ إسحاقَ: «رآني أحمدُ بْنُ حَنْبَل وأنا أكتبُ خطاً دقيقاً، فقال: لا تفعل، أحوج ما تكون إليه يخونك»[1].

قال أبو بكر الخطيب: «لا ينبغي أن يكتب الطالبُ خَطّاً دَقيقاً إلَّا في حالة العُذْر، مثل أن يكون فقيراً لا يجد من الكَاغَدِ سَعَة، أو يكون مُسَافِراً، فيدقِّق خطَّهُ ليخفَّ حملُ كتابه، وأكثر الرَّحالينَ يجتمع في حاله الصفتان اللَّتان يقوم بهما له العُذر في تدقيق الخطّ»[2].

واستحبَّ المحدِّثون في الخطِّ: التَّحقيق[3] دونَ الْمَشْقِ[4] والتَّعليق[5].

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي: ١/٢٦١، أدب الإملاء والاستملاء: ص ١٦٧.
وانظر: تذكرة السامع والمتكلم: ص ١٧٧، مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح: ص ٣٠٤، الاقتراح: ص ٢٧٨، فتح المغيث: ٢/١٥٠، تدريب الراوي: ٢/٧٠، المقنع: ١/٢٤٤.

(٢) الجامع لأخلاق الراوي والسامع: ١/٢٦١.

(٣) قال السخاوي: (تحقيق الخط، وهو أن يُمَيِّز كلّ حرف بصورته المميَّزة له، بحيث لا تشتبه العين الموصولة بالفاء، أو القاف، والمفصولة بالحاء، أو الخاء)، فتح المغيث: ٢/١٥٢.

(٤) المشَق: هو مَدُّ الحروف في الكتابة، انظر تاج العروس مادة (مشق).

(٥) قال السَّخاويُّ: (هو فيما قيل: خلط الحروف التي ينبغي تفرقتها وإذهاب أسنان ما ينبغي إقامة أسنانه، وطمس ما ينبغي إظهار بياضه. =

قالَ عُمَرُ بْنُ الخَطَّاب رَضي الله عنهُ: «شَرُّ الكِتَابة الْمَشْقُ وشر القراءة الهذرمة، وأجود الخط أبينه»[1]، وكان عليٌّ رضي اللّه عنهُ يقول لكاتبه: «أَطِلْ جَلْفَة قَلَمك وأَسْمِنْها، وأيمِن قَطَّتَك، وأَسمعني طنين النُّون، وَخرير الخاء، أسْمِن الصَّاد، وَعَرِّج العين، واشقق الكاف، وَعظِّم الفاء، وَرَتِّل اللام، واسلس الباء والتَّاء والثَّاء، وأقم الواو على ذنبها، واجعل قلمك خَلْفَ أُذُنِك يكن أَذْكَر لك»[2].

إنَّ عناية المُحَدِّثين بالخَطِّ وأدواتِ النَّسخ، ومبالغتهم في الدَّعوة إلىٰ تحسينِ الخطِّ وَتجويدِهِ دَفعت بالمسلمين إلىٰ العِنَاية بكتابة الخَطِّ العربيِّ وتطويره عَبْرَ السِّنين، وَبَرَزَ خَطَّاطون اشتهروا بجودَةِ الخَطِّ والإبداع فيه، وأصبح تَعَلُّم الخَطِّ العربي والإبداع فيه مِن أقرب القُربات إلىٰ الله تعالىٰ. . .[3].

وهكذا (انتهت جَوْدَةُ الخطِّ وحُسْنُهُ وتحريرُهُ في رأس الثلاثمائة إلىٰ الأستاذ في هذا الفَنِّ الوزير أبي عليّ مُحَمَّدِ ابْنِ الحَسَنِ بْنِ مُقْلَةَ الكَاتِب،

= وأمَّا الْمَشْق: هو خِفَّةُ اليد وإرسالها مع بعثرة الحروف وعدم إقامة الأسنان، فيجتمعان في عدم إقامَة الأسنان، ويختص التعليق بخلط الحروف وضمِّها. والْمَشْق ببعثرتها وإيضاحها بدون القانون المألوف). انظر: فتح المغيث: ٢/١٥١ (باختصار).

(١) الجامع لأخلاق الراوي: ١/٢٦٢، مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح: ص ٣٠٤، فتح المغيث: ٢/١٥٢، تدريب الراوي: ٢/٧٠.

(٢) الجامع لأخلاق الراوي: ١/٢٦٣، تدريب الراوي: ٢/١٥٢.

(٣) انظر: عيون الأخبار: ١/١٠٦، فما بعدها، أدب الدِّين والدُّنيا: ٦٨ فما بعدها.

وفاته في سنة ٣٢٨هـ، ثُمَّ إلىٰ تلميذَيْهِ: مُحَمَّدِ بْنِ أسد الغافقيِّ، ومُحَمَّدٍ السِّمسانيِّ، وعنهما أخذ الأستاذُ الكبير أبو الحسن عَليُّ بْن هلالٍ البغداديُّ المعروف بابْنِ البواب. . .

وَمِمَّن جَوَّد. . أبو الدُّرِّ أمين الدين ياقوت بْنُ عَبْدِ الله المَوْصِليُّ الكاتبُ. . . انتشر خطُّهُ في الآفاق، ولم يكن في آخر زمانِه مَن يُقاربُهُ في حُسْنِ الخطِّ، ولا مَن يُؤدِّي طريقة ابن البواب في النَّسخ مثله، مع فضلٍ غَزيرٍ، وكان مُغْرًى بنقلِ «صحاح الجوهريِّ» فكتبَ منها نُسخاً كثيرةً، كلُّ واحدةٍ في مُجَلَّدٍ تُباعُ كلّ نسخة بمائة دينار، وقد رأيتُ نُسخَةً منها بمصر، ووفاتُه سنة ٦١٨ بالموصل. . .»[١].

وهكذا ظَهرت أنواع مِنَ الخطوطِ العَربيَّةِ الَّتي ما زال الخَطُّ إلىٰ يومنا هذا قائماً علىٰ قواعدها الَّتي وضعها أولئك الخطَّاطونَ الأوائل رَحِمهم الله تعالىٰ.

ومِن أبرز الخطوط العربية[٢]:

---

(١) «حكمة الإشراق إلى كُتَّاب الآفاق» جمع محمد مرتضىٰ الزَّبيدي ٨٥ ــ ٨٨ فما بعدها: ولمعرفة المزيد عن الخط والخطاطين راجع الكتاب المذكور فإنَّ فيه الكفاية. طبع بتحقيق محمد طلحة بلال، الطبعة الأولىٰ (١٤١١هـ ــ ١٩٩٠م)، دار المدني، جدة.

(٢) انظر أنواع الخطوط وهندسة الحروف العربية مع الأمثلة في: صُبح الأعشىٰ: ٣/٢٨ وما بعدها، والفهرست لابن النديم، ٧ ــ ٢٢.
وانظر ملحق الخطوط العربية وأنواعها في آخر كتابنا هذا.

١ ـ الخَطّ الكُوفيّ:

يُعَدُّ الخَطُّ الكُوفِيُّ أصلُ الخطوط العَربية وأقدمها، ويُنسبُ اسمهُ إلىٰ مدينة الكوفة التي مَصَّرها الخليفة الرَّاشدُ عُمر بنُ الخَطَّاب رضي الله عنهُ.

ولقد اهتم المسلمون بتجويد وهندسة الخَطِّ الكوفيِّ وهندسة أشكاله وتمطيط عراقاته «كاساته» حتَّىٰ استحق أن يُسَمَّىٰ باسم خاص وهو الخَطّ الكوفيّ.

وكانت الكوفة مركزاً مهماً للخَطِّ الجميل وأصبحت لهُ أشكال متعدِّدة كل شكل يُناسب المادة التي يكتب عليها ومِنَ هذه الأشكال:

١ ـ الكوفي التذكاري «اليابس».

٢ ـ الكُوفيّ الليّن «خطّ التحرير المخفف».

٣ ـ كوفيّ المصاحف الذي استعمل في كتابة المصاحف حتَّىٰ القرن الخامس للهجرة حيث غلبته علىٰ أمره خطوط النسخ والثلث بمشتقاته المعروفة.

وتنوع الخَطّ الكوفيّ إلىٰ أنواع وأشكال عديدة قد تصل إلىٰ سبعينَ نوعاً...

وَمِنَ الكُوفَة انبعثت تلك العناية بفن الخَطِّ إلىٰ أرجاء العالم الإسلامي وأخذ الخطاطونَ ينسجون منوال الخَطِّ الكوفيِّ، وفي آخر أيام دولة بني أُمَيَّة ظهر كاتب ماهر يُسَمَّى قطبة خَرَج مِن قيود الخَطِّ الكوفيِّ وابتدع قاعدة جديدة، وبذلك فتح أمام الخطاطين باب الاستنباط والابتكار، وخرجوا من الخَطِّ الكُوفيِّ إلىٰ خطوطٍ جديدةٍ...

* * *

٢ ـ الخَطّ المغربيّ:

يُعَدُّ الخَطُّ المغربي فرعاً مِن فروعِ الخَطِّ الكُوفي القديم. وكان يُسَمَّىٰ بالخَطِّ القَيْرَواني نِسبةً إلى مدينةِ القيروان التي أسسها عُقْبَةُ بْنُ نافِع رَضيَ اللَّهُ عنهُ سَنَة (٥٠) هجرية، ثُمَّ انتقل إلىٰ مدينة الأندلس، وتفرَّعت منهُ خطوطٌ عديدة منها: الخَطُّ الفاسي، والجزائري، والتُّونسي، والسُّوداني.

وَيُعَدُّ الخط الْمَغْرِبيُّ مِن أهمِّ الخُطوط العربية المنتشرة في أكثر أنحاء إفريقية الشَّمالية.

* * *

٣ ـ خَطّ النَّسخ:

وهو قريبُ الشَّبهِ إلىٰ حَدٍّ كبير بخطِّ الثُّلُث، إلَّا أنَّه أكثر منهُ بَساطةً.

وَسُمِّيَ بالنَّسخِ لأنَّ الكُتَّاب كانوا ينسخون به المصحف ويكتبون به المؤلَّفات.

وهو مُشْتَقٌ مِن الجليل أو «الطومار» أو منهما، وكان ابنُ مُقْلَة يُسمِّيه «البديع».

وقد اختلف المؤرخونَ في أصل هذا الخَطِّ، فذهب فريق منهم إلىٰ أنَّ الحَسَنَ البصريَّ المتوفَّىٰ سنة (١١٠هـ) أخذ الخطّ مِن الخليفة عليٍّ بْن أبي طالبٍ (رضي الله عنه) المتوفَّىٰ سنة (٤٠هـ)، وفي بعض الرِّوايات أنَّهُ هو الذي قلب القلم الكوفيّ إلى قلم النسخ، وقلم الثُلث.

وَيُقال: إنَّ التطور الكامل إنَّما أتمهُ ابن مُقلة.

والخطّ النَّسخيُّ كان مُستعملاً في دواوين الكتابة سنـة (٤٠٠هـ). . .
فمعظم النُّسخ الخطية السَّابقة للقرن الرابع مكتوبـة بخطٍّ كوفي ومنهـا بخطٍّ
نَسخِيٍّ، ويحتمل أنَّ علماء الكوفة اقتبسوه مُباشرةً من أحد الخطوط القديمة
بجزيرة العرب. . . وقيل: إنَّ الوزير أبا عليّ ابن مُقلة وأخاه أبـا عبد الله وَلَّـدا
طـريقة اختـرعاهـا، وكتب في زمـانهمـا جمـاعـة فلم يقـاربـوهمـا، وتفَـرَّدَ
أبـو عَبْدِ الله بـالنسخ والـوزيرُ بـالدرج. . . وهـو أوَّل مَن كَتَب الخط البديـع
«الخط النَّسْخِيّ».

ثُمَّ ظهر صاحب الخطِّ البـديع عليٍّ بن هـلال المعروف بـابن البَوَّاب
المتوفَّىٰ سَنَةَ (٤١٣هـ) ولم يوجد مِنَ المتقدِّمين مَن كَتَب مثله ولا مَن قاربـه
وإن كان ابن مُقْلَة أوَّل مَن نَقَلَ هـذه الطريقـة مِن خَطِّ الكُوفيينَ وأبـرزها في
هذه الصورة. . .

وقـد جودت مصـر المملوكية. . الخـطوط المشتقة مِن خَطِّ الـطومـار
الكبيـر «خط الثلث وخط الثلثين» والمدرسـة العراقيـة العباسيـة جَوَّدت خط
النسخ. .

ويتميَّـز خط النَّسـخ بـالجمـال والـوضـوح لـذا استعمـل في كتـابـة
المصاحف والأحاديث النبوية والإجازات العلمية.

* * *

٤ ــ خَطّ الثُّلث:

يعـدُ خطّ الثلث مِن أقوىٰ الخـطوط العـربيـة وأبهـاهـا، لـذا زَيَّنَ بـهِ
الخَـطَّاطُونَ جُـدرانَ المساجـدِ وَقِبَابَهـا ومآذنهـا، فنراهُ في الحِـزام المُذَهَّب
للكعبةِ المشَرَّفَة، وعلىٰ الجِدارِ القبلي للمسجِدِ النَّبوي الشَّريف.

وَيُقَالُ: إنَّ أوَّلَ مَن وَضَعَ قـواعدهُ الـوزيرُ الكبيـرُ (أبو عَلِيٍّ مُحَمَّـدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ الحَسَنِ بْنِ مُقْلَة) المتوفَّىٰ سَنَةَ ثمان وعشرين وثلاثمائة[1].

وقيلَ: بل كان أخوه «أبـو عَبْدِ الله الحَسن بْنُ عَلِيِّ بن مُقْلَة» المتـوفَّىٰ سَنَةَ ثمان وثلاثين وثلاثمائة هو صاحبُ الخَطِّ.

قال ابنُ خَلِّكان: والصَّحيحُ أنَّهُ هو صاحبُ الخَطِّ المليح[2].

وقال الذَّهبـيُّ: والظَّاهرُ أنَّ الحسنَ هو صاحبُ الخَطِّ، وكانَ أوَّل مَنْ نَقَلَ هذهِ الطريقة المولَّدة مِنَ القَلَمِ الكُوفيِّ[3].

* * *

٥ ـ الخَطّ الفارسيّ:

كـان الفرس قبـلَ الإسلام يكتبـون بالخَطِّ الفَهْلَويّ[4] يستعملونـه في رسـائلهم وكُتُبهم وحين أنعمَ الله تبـارك وتعـالىٰ علىٰ أهـلِ هـذهِ البلدان

---

(١) ترجمته ومصادرها في سير أعلام النبلاء: ١٥/ ٢٢٤.

(٢) وفيات الأعيان: ٥/ ١١٧.

(٣) سير أعلام النبلاء: ١٥/ ٢٢٩.
وانظر معجم الأدباء: ٩/ ٣١ ـ ٣٢.

(٤) نسبة إلى (فَهْلَو: بالفتح ثُمَّ السكون، ولام، ويقال: فَهْلَه، قال حمزة الأصبهانيُّ في كتاب «التَّنبيه»: كـان كلام الفـرس قديمـاً يجري علىٰ خمسـة ألْسِنَة، وهي: الفَهْلَوية، والدَّرِيَّة، والفارسية والخوزية والسريـانية، فـأما الفهلويـة فكان يجـري بها كلام الملوك في مجالِسِهِم، وهي لغة منسـوبة إلى فَهْلَه، وهـو اسم يقع علىٰ خمسـة بلدان: أصبَهـان والـرَّيّ وهمـذان ومـاه نهـاونـد وأذْرَبِيجـان. .) معجم البلدان: ٤/ ٢٨١.

وفتحت بلدانهم وانتشر الإسلامُ فيما بينهم، حَلَّت الكتابة العربية في بلاد فارس مَحَلَّ الكتابة الفَهْلَوية. . . وهكذا نشأ الخطّ الفارسي واختص به الفرس والعجم من أهل فارس والأفغان وأهل الهند. . .

والخط الفارسي أنواع عديدة منها: خط «الشكستة» وهو أقدم الخُطوط نشأة وتداولاً في بلاد فارس، وله قواعد مخصوصة، وأوَّل مَن وضع قواعده الأستاذ شفيع، ثُمَّ جاء بعده الأستاذ درويش عبد المجيد الطالقانيّ فأكمل قواعده. وخط «التعليق» وهو خطٌّ جديد، وقد كثر استخدام خطّ التعليق في كتابة المخطوطات والمصاحف الكريمة.

وفي القرن التاسع عُرِف خط «النّستعليق» الذي جمع بين خَطَّي النَّسخ والتَّعليق كما يظهر من اسمه، ويمتاز بخفَّةٍ ولطفٍ لا تظهر في التعليق. . . وأشهر حُذَّاق هذا الخط «مير عليّ التَّبريزي» المتوفَّىٰ سنة (٩١٩هـ) ويُنسب إليه اختراع خط «النستعليق».

وقد اشتق من هذا الخطِّ «خط جلي تعليق» وهو على النحو الذي سُمِّي به جلي الثلث وَيُستعملُ لكتابة الألواح الكبيرة، وقد ذُكِرَ أنَّ الخطاطين الأتراك قد تفَوَّقُوا على الخطاطين الإيرانيين في القلم الجلي.

وهناك «خط أنجه تعليق» ومعنىٰ الأنجه باللغة التركية «دقيق» وهو خَطٌّ دقيق يستعمل لكتابة المخطوطات الرفيعة.

وكذلك خط «شكسته تعليق» أيضاً وعُرف بتجويد هذا الخطّ عبد المجيد الطالقاني (ومعنى كلمة شكسته بالفارسية: مكسور).

وهنالك أيضاً «خط شكسته أميز» وهو قلم خليط من حروف التعليق والشكسته وليس له خاصية في قواعدة ومعناه، وهو الخط الشَّبيه بالشكسته.

٦ ـ الخَطّ الديوانيّ:

الخَطُّ الدِّيواني مِنَ الخطوطِ التي تختص بالكتابات الرَّسمية في ديوان الـدولة العثمـانية وخـاص بديـوان الملوك والسلاطين وكتـابـة التعيينـات في الوظائف الكبيرة وتقليد المناصب الرفيعة. . .

ويُقـال: إنَّ أوَّل مَن وضع قـواعده هـو الخطاط إبـراهيم مُنيف الَّـذي عاش في عهد السلطان مُحَمَّد الثاني، وقد أجاد الصدر الأعظم شهـلا باشـا هذا القلم وروَّج له في أنحاء الدَّولة العُثمانية.

وقـد عُرف بصفـة رسمية بعـد فتح السُّلطان مُحَمَّـد الفاتـح العثمـاني القسطنطينية سَنَة (٨٥٧هـ).

وقد اشتُق عن هذا الخَطِّ: خَطّ «جلي ديواني» الذي عُـرِفَ في نهايـة القرن العاشر الهجري وأوائـل القرن الحـادي عشر، ويقـال إنَّ الَّذي ابتكـر هذا الخط شهلا باشا. وخط «جلي ديـواني» شبيه بـالدِّيـواني إلَّا أنَّهُ يحتـاج إلى كثير من التعديل والتزويق في حروفه ذات التقويسات. . وهـو يمتاز عن أصله الـذي تفرع منـه ببعض حركـات إعرابيـة ونُقط مدورة زَخـرفيـة ومِمَّن اشتهـر بتجويـد هذا القلم غـزلان بك، وحـامد الآمـدي، ومحمـد عـزت، وهاشم محمد البغدادي.

* * *

٧ ـ خَطّ الرُّقعة:

تباينت الآراء في بدء نشوء خط الرُّقعة. . ويحتمل أن يكون قد اشتُقَّ مِنَ الخطِّ الثُّلثي والنَّسخي وما بينهما. . وأنواعه كثيرة باختلاف غير جوهري فيما بَينها.

ويُعَدُّ خَطُّ الرُّقعة من خُطوط المدرسة التُّركية العثمانية، حيث أنهُ كان واسع الانتشار في أنحاء الإمبراطورية العثمانية. . .

وهو أسهل الخطوط العربية الأمر الذي أدَّىٰ إلىٰ استعماله من قِبَلِ أكثر النَّاسِ في كتاباتِهم العادية. . .[1].

• • •

---

(١) انظر:

١ ــ الخط الكوفي: يوسف أحمد، القاهرة ط ١.

٢ ــ تاريخ الخط العربي وآدابه: محمد طاهر الكردي ط ٢ (١٤٠٢هـ ــ ١٩٨٢م).

٣ ــ الخط العربي وتطوره في العصور العباسية في العراق: سُهيلة ياسين الجبوري، بغداد (١٩٦٢م).

٤ ــ بدائع الخط العربي: ناجي زين الدين، مطبعة الحكومة بغداد (١٣٨٨هـ ــ ١٩٦٨م).

٥ ــ مصور الخط العربي: ناجي زين الدين، منشورات مكتبة النهضة بغداد.

٦ ــ نشأة الخط العربي: محمد شُكر الجبوري، منشورات مكتبة الشرق الجديد، بغداد.

٧ ــ تاريخ الآداب العربية: مصطفىٰ صادق الرافعي، دار الكتاب العربي بيروت.

٨ ــ تاريخ الفن عند العرب والمسلمين: أنور الرفاعي، دار الفكر.

٩ ــ دراسات في تاريخ الخط العربي: الدكتور صلاح الدين المنجد، بيروت ١٩٧٢م.

١٠ ــ صبح الأعشىٰ: للقلقشندي.

الفصل الثالث

حُروف الهجاء العَربية

يبلغ عـدد حروف الهجـاء العربيـة ثمانيـة وعشرين حَـرْفـاً، عنـد مَن لا يُفَرقُ بينَ الهمزة وألف المدّ، وأمَّا مَن فَرَّق بينَ الهمزة وألف المدّ فَعَدَّهـا تِسْعَةً وَعِشْرينَ حَرفاً.

وَيُطلقُ عليها حروف التَّهجي، والهجاء، وحروف العربية.

ولها ترتيبان، ترتيب قديم، وترتيب حديث.

أمَّا التَّرتيب القَديم[1] فهو:

« أ، ب، ج، د، هـ، و، ز، ح، ط، ي، ك، ل، م، ن، س، ع، ف، ص، ق، ر، ش، ت، ث، خ، ذ، ض، ظ، غ ».

وَجمعتها الكلمات التَّالية:

«أبجـد، هَوَّز، حـطِّي، كلمن، سعفص، قرشت، ثخـذ، ضظغ»

وهذا الترتيب هو ترتيب أهل الشرق.

---

(١) تـرتيب «أبجـد هـوّز» سَمَّـاهُ القلقشنـديُّ رَحِمَـهُ الله في صبـح الأعشى: ٣/ ٢٤ الترتيب «الْمُزْدَوج».
وأمَّا الترتيب «الألف بائي» فَسَمَّاه الترتيب «المُفرد». وانظر: «أدب الدين والدنيا» للماوردي: ص ٦٨.

أمَّا التَّرتيب الحديث وَيُسَمَّىٰ: تَرتيباً ألفاً بائياً، فهو كما يلي:

«أ، ب، ت، ث، ج، ح، خ، د، ذ، ر، ز، س، ش، ص، ض، ط، ظ، ع، غ، ف، ق، ك، ل، م، ن، هـ، و، ي».

ومنهم مَن قَدَّم الواو علىٰ الهاء، كالإمام الجوهري في «صحاحه»[1] كما أنَّ الكثير مِنْ أهلِ الحديث جعلوا «لا» حرفاً مستقلاً يأتي قبل «الياء» في ترتيبهم للأحاديث النبوية، أو الأنساب.

وأمَّا أهل الغرب فيرتبون حروف الهجاء علىٰ هذا التَّرتيب:

«أ، ب، ج، د، هـ، و، ز، ح، ط، ي، ك، ل، م، ن، س، ع، ف، ص، ق، ر، ش، ت، ث، خ، ذ، ظ، غ، ض» ويضاف إليها: «لا» وَتجمعها الكلمات التالية:

«أبجد، هَوّز، حطي، كلمن، سعفص، قرشت، ثخذ، ظغض»[2].

فهي لا تختلف عَن ترتيب أهل الشرق القديم إلَّا في الحروف الأخيرة.

وأمَّا ترتيب حروف الهجاء الحديث عند أهل الغرب والأندلس فهو كالتالي:

«أ، ب، ت، ث، ج، ح، خ، د، ذ، ر، ز، ط، ظ، ك، ل، م، ن، ص، ض، ع، غ، ف، ق، س، ش، هـ، و، ي»[3].

---

(١) الوافي بالوفيات: ١/ ٤٢، وانظر: صبح الأعشىٰ: ٣/ ٢٣.

(٢) صبح الأعشىٰ: ٣/ ٢٤.

(٣) الوافي بالوفيات: ١/ ٤٢، ٤٣، صبح الأعشىٰ: ٣/ ٢٤، وعدَّ «لا» حَرْفاً مستقلاً، وانظر: طريقة رسم هذه الحروف في ملحق صور الخطوط العربية.

أمَّا كيفيَّة ضبط حروف المعجم: فقالوا: «الباء الموحَّدَة، وبعضهم يقول: الباء ثاني الحروف، والتَّاء المثناة مِن فوق، لِئلا يحصل الشبه بالياء فَإنَّها مثناة ولكنها مِن تحت.

وبعضهم قال: ثالث الحروف، والثَّاء المثلثة، والجيم، والحاء المهملة، والخاء المعجمة والدَّال المهملة، والذَّال المعجمة، والرَّاء، والزَّاي، وبعضهم يقول: الرَّاء المهملة، والزَّاي المعجمة، والسِّين المهملة، والشِّين المعجمة، والصَّاد المهملة، والضَّاد المعجمة، والطَّاء المهملة، والظَّاء المعجمة، والعين المهملة، والغين المعجمة، والفاء، والقاف، والكاف، واللَّام، والهاء، والواو، والياء المثنَّاة مِن تحت، وبعضهم يقول: آخر الحروف»[1].

وبمناسبة الحديث عن حروف الهجاء فمن المناسب أن نذكر ما كتبه الإمام صلاح الدِّين خليل بن أيبك الصَّفدي عن الهجاء نظراً لأهميته في معرفة الخطوط وكيفيَّة كتابة الحروف في المخطوطات[2].

قال رحمهُ الله: «الفصل السادسُ في الهجاء: وهو معرفة وضع الخطِّ ورسمه، وحذف ما حُذف، وزيادة ما زيدَ، وإبدال ما أُبدلَ، وإصطلاح ما تواضع عليه العُلماءُ مِن أهلِ العَربيَّة والمحدِّثينَ والكُتَّاب، وهذا الباب جليلٌ فِي نَفْسِهِ، قَلَّ مَن أتقنهُ، والمحدِّث والمؤرِّخُ شديدُ الحاجة إليه فأذكرُ ها هنا مهمّ هذا الباب فأقول: أكثر ما تجري أوضاع الكتابة التي تحتاج إلىٰ البيان في الهمزة، والألف، والواو، والياء.

---

(١) الوافي بالوفيات: ١/٤٣.

(٢) انظر: ما تقدَّم ص ٢٠٩ ــ ٢١٥.

(**الهمزة**): همزتان همزةُ قطع وهمزةُ وَصلٍ.

فـ (**همزة القطع**): إن كانت مضمومة أو مفتوحة أو مكسورة ووقعت أوَّلاً في اسمٍ أو فِعْلٍ أو حَرْفٍ، كُتبت ألفاً نحو: أحمدُ، وأُبْلُم، وإثْمد، أو أُخـذَ، وأُكْرِمَ... أو: إنَّ، وَأَنَّ، وزاد بعضُهم أن جَعَلَ علامة الهمزة وحركتها في الضَّمِّ والفتح مِن فَوق، وفي الجرِّ مِن تحت الألف. فَإن وقعت الهمزة حشواً فإن كانت ساكنة في نَفْسِ الكلمة كُتبت حرفاً مِن جِنسِ الحركة الَّتي قبلها، نحو: سؤر، ورأس، وبئر. وإن كانت متحركة فَإنْ كان ما قبلها ساكناً كُتبت علىٰ نحو حركة نَفْسها نحو: ارؤس، وارأف، واسئر.

وإن كانَ ما قبلها متحركاً فإن كان مضموماً أو مفتوحاً أو مكسوراً فالمضموم تكتب همزته المفتوحة، والمضمومة واواً، نحو: جُؤَن، وذُؤوب، والمفتوح تكتب همزته علىٰ جنس حركةِ نَفْسِها نحو: لَؤُم، وسَأَلَ، وَسَئِمَ.

والمكسور تكتب همزته ياء، نحو: سُئِلَ.

وإن وقعت الهمزة طرفاً فإن كان ما قبلها ساكناً لم تثبت لها صورة نحو: الخبء، والدفء، والجزْء، وبعضهم كتبها إن وقعت الهمزة طرفاً في المضاف علىٰ جنس حركة ما قبلها نحو: هذا امرُؤُ القيس، ورأيتُ امرَأَ القيس، ومَرَرتُ بامرِىءِ القيس، وكذا إذا اتَّصلت الهمزة المتطَرِّفةُ بضميرٍ، مثل: هذا جزؤه، ورأيت جزأه، ومَرَرْتُ بجزئه، وبعضهم حذفها واستغنىٰ بالضبط.

فَإن كانت فاء الفِعل همزةً واتَّصلت بكلامٍ قَبْلَها كتبت بعدها علىٰ

الصورة الَّتي يُبتدأ فيها بالهمزة، نحو: قلت له: ائتِ زيداً، والَّذي أؤتُمِنَ.

وإن وقعت الهمــزةُ بعـدَ مَــدّة، فـإن كــانت في منصرف كُتبت في المنصـوب ألِفاً فتقـول: لبستُ قباأً[1]، وَشَـرَيْتُ كساأً[2] بـألِفَينِ، وكُتبت في المرفوع والمجرور وغير المنصرف بألف واحدةٍ، نحو: هذا رِداءٌ، وسوداءُ، ومررتُ بكساءٍ، وحمراءَ.

فإن كان الممدودُ مثنّىٰ كُتبت علىٰ ما تُلفظ به، تقول: هذان كِساآن، وابتعتُ كِسَاأين.

وإن أضيف الممـدود إلىٰ مُضمر رفعتـه بواو ونصبتـه بألفٍ، وجـررته بيـاءٍ، فتقول: هـذا عطاؤك، وكمّلت عـطاأك، والأحسن حذفهـا في حـالـة النَّصب، فتقولُ: كمَّلت عطاءَك، وفي الجَرِّ تقولُ: وصلت إلىٰ عطائِكَ.

وأمَّـا (همزة الـوصل): فقـد حُذفت في مـواضـعٍ منهـا: إذا اتَّصلت باسم الله تعالىٰ خاصَّة، نحو: بسم الله لكثرةِ دورها في الكلام، ولم يفعلوا ذلك في باقي أسماء الله الحُسنىٰ فِي مِثْلِ: باسمِ رَبِّكَ، وباسمِ الرَّحمن، وأجاز الكِسائيُّ الحذف في هذا.

فَإن اتَّصلت بغير الباء لم تُحذف: كاسم الله، ولاسم الله.

ومنهــا: (همــزة ابن): إذا وقعت بَيْنَ عَلَمين فَتُكتـب: أحمــدُ بْـنُ مُحَمَّد، فإن كانت بَيْنَ غير عَلمين كَعَلَمٍ وكُنيةٍ، وبالعكس، أو غيـر الكُنية، فتكتب: مُحَمَّــدُ ابنُ أبـي بَكْــرٍ، ومُحَمَّــدُ ابنُ جمــال الــدِّين، ومُحَمَّــدُ ابنُ الأمير، وغيره.

(١ و ٢) هذا ليس شائعاً إلّا أن يكتب هكذا: قباءًا، كساءًا.

وبعضهم أجراها علىٰ الحَذف في هذه المواطن ولا أرضاه.

فَإن وقع **ابن** أوَّل السَّطر، وهو بَيْنَ عَلَمين أُثْبِتَت ألفهُ، وبعضهم أجراهُ في ابنة، فقال: فاطمة بنة مُحَمّد، ولا أراه لِقِلَّتِهِ، ولا لبأسه[1].

(الألف): حُذفت في: يا، حَرف النِّداء، نحو: يرسول الله، لكثرةِ دوره في الكلام، ولم تُحذف في: يا مُحَمَّدَ، يا جبال، يا رحمان.

وَحَذفوا: ألف المنادىٰ العَلَم من أوَّله، نحو: يابراهيم، ياسمعيل، ياسرائيل.

وحذفوها في: الأعلام، مثل: الحرث، وخلد، وإبرهيم، وإسمعيل، وإسحق، وهرون، ومرون، وسُليمن، وعثمن.

وحذفوها في: السموات، ومِن ثلثة، وثلثين، وثمنية، وثمنين.

وحذفوا: ألِف الاستفهام في نحو: عَمّ، وفيم، وحتّام.

وألف: هؤلاء، وأولئك، وهذا، هذاك، وهكذا، والسَّلم، ومَسئلة، والقيمة، والملئكة، وسبحنه، وههنا، وَحينئذ، وليلتئذ، وساعتئذ.

وَزيدت فِي الأفعالِ الماضية والمضارعة المتصلة بالضمائر، مِثل: قاموا، ولم يقوموا، فَرقاً بَيْنَ فِعْلِ الجماعةِ والمفردِ، في مِثْلِ: هو يَغْزو، وَيَدْعُو، وَيَحْدُو.

ورأيتُ جماعةً لم يزيدوا هذه الألفِ، وَكَتبوا: قالو، ولم يقولو، بغيرِ ألِفٍ فيها اتِّكالاً علىٰ بيان القرائنِ مِن سياق الكلام، ولم يثبتها المحققونَ، ولكنها في رسم المصحف الكريم.

(١) كذا في الأصل.

قالوا: مائةِ، ومائتان، فَرقاً بين مئة[1] ومئـين جمع مائة وبينَ ما ذُكر.

(الـواو)[2]: حُـذفت في مِثْـل: داود، وطـاوس، ونـاوس، ويؤده، ويسؤه، وينؤه، والمؤدة ـ كذا ولعلها الموؤدة ـ وهي ثلاث واوات وزيـدت في مِثْلِ: عَمْرٍو، رفعاً وَجَرًّا، فأمَّا في النَّصبِ فلا فرق بينـهُ وبَيْنَ عُمَر لأنَّـهُ في النَّصب يكتب ألِفاً بَدَلاً عن التَّنوين، ولا تنوين في عُمر.

وبعضهم يكتب: عليْ بن أبـو طالب رضي الله عنـهُ، ويلفظ بـه أَبـي بالياء.

وزادوها في أولئك فرقاً بينها وبَيْنَ إليك.

كمـا كتبوا الصَّلوة، والـزَّكوة، والحيـوة بالـواو نظراً إلىٰ الأصـل، فإن

---

(١) في صبح الأعشىٰ: (. . «مائة» فرقاً بينها وبين «مِنْـهُ». . . ثُمَّ اختُلِفَ في المثَّنىٰ منـهُ فقيل: لا يـزاد في «مائتين» لأنَّ مـوجب الزيـادة اللَّبْس ولا لَبْس في التثنية، والرَّاجح الزِّيادة كما في الإفراد، لأنَّ التثنية لا تغيّر الواحد عما كان عليه.
أما في حالة الجمع، فقد اتَّفقوا على منع الزيادة، فكتبوا «مئين ومئات» بغير ألف بعد الميم، لأنَّ جمعَ التَّكسير يتغَيَّر فيه الواحـد، وجمع السَّـلامة رُبَّمـا تغيَّر فيـه أيضاً فغلبت.

قال الشيخ أثير الدِّين أبـو حيَّان رحمـهُ اللَّهُ: وقد رأيتُ بخطٍّ بعضِ النُّحـاة «مأة» علىٰ هذه الصورة بـألف عليها نَبْـرَة الهمزة دون اليـاء. قال: وكثيـراً ما أَكْتُبُ أنـا «مئة» بغير ألف كما تكتب «فئة» لأنَّ كتب مائة بالألف خارج عن القياس، فالذي أختاره أن تُكتبَ بالألف دون الياء على وجه تحقيق الهمزة، أو باليـاء دون الألف علىٰ وجه تسهيلها). صبح الأعشىٰ: ٣/١٧٥ ـ ١٧٦.

(٢) انظر أيضاً: صبح الأعشىٰ: ٣/١٧٨ ـ ١٧٩.

أضيفت إلىٰ الضَّمير رجع به إلىٰ اللفظ فكتب: صلاتك، وزكاتك، وحياتك، وبعضهم أقَرَّ الواو في هذه الحالة أيضاً.

وأمَّا رسم المصحف ففيه واوات لم يكتبها العلماء إلَّا في المصحف فقط مِثل: ﴿الْمَلَؤا﴾ و ﴿ألم يَأتِكُم نبؤا﴾ و ﴿الرِّبوَا﴾ و ﴿جزاؤ سِيئةٍ﴾.

وَكَتبوا: **ياوُخَيّ**[1] بالواو حالة التَّصغير لِئَلَّا يبهم بيا أخي مُكَبَّراً.

(الياء)[2]: أثبتت في المنقوص إذا كان مُعرَّفاً بالألف واللَّام، نحو: الدَّاعي، والقاضي، فإن كان نَكِرَة أو غير منصرف حذفت الياء في الرَّفع والجَرِّ، نحو: هذا قاضٍ، وجوارٍ، وتثبتها في النَّصب، نحو: رأيت قاضياً، وجواري، ومذهب يونُس كتابة الجميع بالياء لأنَّ الخط جارٍ مجرىٰ الوقف والأحسن الأوَّل.

وكلّ ياء وقعت طرفاً في القافية فالأولىٰ حذفها كقوله:

قِفا نَبْكِ مِنْ ذِكْرىٰ حَبيبٍ وَمَنْزِلِ

وقوله:

وأنت علىٰ زمانك غير زَارِ

وإن كانت للإضافة فالأوْلى إثباتها كقوله:

علىٰ النَّحر حَتَّىٰ بلّ دَمعي محملي

---

(١) وجاءت في بعض المصادر: «ياؤخَيَّ».

(٢) راجع صبح الأعشىٰ: ٣/١٧٩ فما بعدها.

وقول الشَّاعر:

أَبْلغِ النُّعمان عنّي مالكاً ... أنَّهُ قد طَالَ حَبسي وانتظار

فمنهم مَن أثبت الياء ومنهم مَن حذفها، وكتبوا أحديهما بالياء نظراً إلىٰ حالة تجرّدها عن الضمير.

وقد يحتاج إلىٰ مَعْرِفَةِ: ما، وَمن، ولا، واللاَّم، إذا كانت أوَّل كلمة ودخلت آلة التعريف عليها:

أمَّا **(ما)**: إذا اتَّصلت بكلام قبلها فمنهُ ما يحسن أن يوصل به، ومنهُ ما يحسن أن يفصل عنه، ومنه ما يلزم وصله، ومنه ما لا يحسن.

فَإن كانت حرفاً كتبت موصولة، نحو: إنَّما زيد قائم، وأينما تكن أكن، وكأنَّما زيدٌ أسَدٌ، وكُلَّما وَأمَّا.

فإن كانت اسماً مَوصولاً بمعنىٰ الَّذي كتبت مفصولة نحو: إنَّ ما فعلت حَسَنٌ، وأين ما وعدتني به.

فأمَّا إذا اتَّصلت بحروف الجرِّ فلا تكتب إلاَّ موصولة نحو: بما، ولِما، وفيما، ومِمّا، وعَمّا.

وأمَّا **(مَنْ)**: فكذلك نحو: بِمن، وفيمن، وَعَمَّن، وَمِمَّن، وَلِمَن.

وأمَّا **(لا)**: فقد كتبوها مع كي موصولة ومفصولة، نحو: كي لا، وكيلا.

وإن اتَّصلت بأن النَّاصبة للفعل حُذفت النُّون وأُدغمت في لام، نحو: أريد ألاَّ تفعل كذا، فإن كانت الخفيفة مِن أنَّ الثَّقيلة فُصلت في مِثْل قوله تعالى:

﴿أفلا يَرَوْنَ أن لا يَرْجِعُ إليهم قَوْلاً﴾.

فأمَّا إذا دخَلت لا علىٰ إن الشَّرطية فالأَوْلىٰ فصلها كقوله تعالىٰ:

﴿إن لا تَفْعَلوا﴾.

وقد كتبوا لِئلَّا جملةً واحدةً، وهي ثلاثة ألفاظٍ: لام كي، وأَنْ النَّاصبة، ولا النَّافية، لأنَّ اللَّام لا تقوم بِنَفْسِها فَوُصِلَت بأن، وَوُصِلَتْ أن بلا لأنَّها ناصبة، وكُتبت همزتها ياء للكسرةِ قبلها، وأدغَموا النُّون في اللَّام.

وأمَّا (اللَّام): فَكُلّ كلمة أوَّلها لام ودخلت آلة التَّعريف أُدغمت فيها لفظاً وأظهرت خَطّاً نحو: اللَّيلُ، واللَّحم، واللِّجام، وقد كتبت المغاربة اليل علىٰ رسم المصحف، ولم يستعمله أهل المشرق.

وأمَّا (الَّذي): فإنَّهم كتبوها بلام واحدة طلباً للاختصار لكثرة دورها بخلاف اللَّذَيْن مُثَنَّىٰ الَّذي، واللَّتين مُثَنَّىٰ الَّتي، لأنَّهما أقلّ وقوعاً مِن الَّذي والَّذين جمعاً، والَّتي.

(تنبيه): لا يُكتب المضاف في آخر السَّطر الأوَّل، ويُبتدأ بالمضاف إليه في السَّطر الثاني: كَعَبْدِ الله[1]، وأبي بَكْرٍ، والمغاربة يفعلون ذلك، وليس بحسن، وأبلغ مِن هذا أن يكتبوا الكلمة الواحدة مفصولة الحروف في السَّطرين كالزاي، والياء، والدَّال، والواو، في السَّطر الأوَّل آخراً، والنون مِن تَتِمَّةِ زيدون في أوَّل السَّطر الثَّاني، وهو أقبح من الأوَّل.

(١) أي: لا تكتب هكذا: (عبد
الله).

(**قاعدة**): لا تُنقط القاف، ولا النون، ولا الياء، إذا وَقعن أواخر الكلم برهانه أنَّ الإعجام إنَّما أُتِيَ بهِ للفارقِ فَإنَّ صورة الباء، والتَّاء، والثَّاء، والحاء، والخاء، والدَّال، والذَّال، متشابهة، والقاف، والنُّون، والياء، آخر الكلمة لا تشبهها صورة أخرىٰ، أمَّا إذا وقعنَ في بعضِ الكلمات وجب نقطهنَّ لأنَّ الفارق بطل.

(**تَذْنيب**): رأيتُ أشياخَ الكتابةِ لا يُشَكِّلونَ الكاف، إذا وقعت آخراً، ولا يكتبونها مُجلَّسةً، أمَّا إذا وَقعت أوَّلاً وفي بعض الكلمة حشواً فَإنَّهم يُجلِّسونها وَيُشَكِّلونها بردَّة الكاف.

ورأيتُهُم لا يُجَوِّزونَ في السَّطر الواحِدِ أكثر مِن ثلاث مدَّات، فأمَّا الكلمة نَفْسَها فلا يَمُدُّونَ فيها إلَّا بَعْدَ حَرفين، ويعدّون كُلَّهُ مِن لحن الوضع في الكِتابَة»[1].

• • •

---

(١) الوافي بالوفيات: ١/٣٦ ــ ٤١.
وانظر: أدب الكاتب لابن قُتيبة الدِّيْنَوَرِيِّ: ص ٦١، وما بعدها تحقيق الأستاذ علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت.

البَابُ الخَامِسُ

الفَصْلُ الأوَّل: عَـلاَمَـاتُ الـتَّـرقـيـم.

الفَصْلُ الثَّاني: مُكَمِّلاتُ التَّحقيقِ وَضروريَاتُهُ.

الفصل الأول

عَـلامـاتُ الـتَّرقيـم

إنَّ التَّـرقيم هو وضْـعُ علامـاتٍ بَيْنَ أجزاءِ الكـلام المكتـوب، لتَّمييـز بعضه مِن بعضٍ وتنظيمِه، وجعلِهِ مُتَسَلْسِلاً مُقَسَّماً واضحاً خَـالياً مِن اللَّبْسِ والغُمـوضِ، أو لتنويـع الصَّوتِ عنـد قراءتـه، فعـلامـات التـرقيم تُـوضِّـحُ المعنىٰ، وتبـرزه للقارىء، وتُبَيِّنُ حـالةَ الكَـاتِب وقت كتـابـةِ حَـديثـه، فهي الضوابط الكتابيَّة التي لا يستغني عنها باحث أو محقق.

وأكثر هذه العلامات مُحْدَثَةٌ لا علاقة لها بأهـل الحَديثِ، ولكن نـظراً لفائدتها العظيمـة في ضبط النصوص وسـلامتها وفق الـطباعـة الحَديثـة لزم الباحث والمحقق أنْ يُلِمَّ بِها.

وهي كثيرة نذكر أشهرها:

اسم العَلامَة	صورتها	سبب وضعها
١ ـ النقطة	.	توضع في نهاية الجُملة التامَّة المعنىٰ.
٢ ـ النقطتان القائمتان	:	توضعان بعد القول وأقسام الكلام للتفسير والتمييز.
٣ ـ الفَصلة، وسمَّاها البعض: الفاصلة، أو الفارِزَة	،	توضع بينَ الجُمَلِ، أو أجزائها المتَّصلَة المعنى، وبعد المنادىٰ، وبعد حرف الجواب مثل: (يا عَلِيُّ، أقم الصَّلاة)، ومثل: (نَعَم، أنا مجتهد).
٤ ـ الفَصْلَةُ المنقوطة	؛	وَتُسْتَعْمَلُ في موضعين: (١) بينَ الجُمَلِ الطَّويلة، مثل: (إنَّ النَّاسَ لا يَنظرونَ إلىٰ الزَّمَان الَّذي فيهِ العمل؛ وإنَّما ينظرونَ إلىٰ مقدارِ جَوْدَتِهِ. (٢) بينَ جُملتين تكون الثَّانية منهما سبباً في الأولىٰ، مثل: (سهرتُ الليلَ كُلَّهُ؛ لأُنْجِزَ بعضَ الأعمال). المعجم الوسيط: ٢/ ٦٩١.
٥ ـ علامة الحذف	...	تَدلُّ علىٰ مَا حُذِفَ مِن الكلام، أو ما سَقط منهُ.
٦ ـ علامة الاستفهام	؟	توضع في نهاية الجملة الْمُسْتَفْهَم بها عن شيء.
٧ ـ علامة التعجّب أو التأثّر	!	توضع في نهاية الجُمَل التَّعجبيَّة، أو المعبرة عن فرح وحزن، أو في نهاية جمل الدُّعاء.
٨ ـ علامتا التَّنصيص	« »	يوضع بينهما ما يُنقل بنصِّه دون تغيير، أو أسماء المصنَّفات.
٩ ـ القوسَان	()	يوضع بينهما الألفاظ المُفَسِّرة لما قبلها. أو رقم، أو كَلِمة أجنبيَّة، أو كلمة ذات قيمَة..
١٠ ـ المعقوفتان	[]	يُوضع بينهما مَا زَادَ عَن نُسخة الأصل، سواء مِن نسخة أخرىٰ، أو ما أضافه المحقِّق من عنده، وهو اصطلاح ذكره المحدِّثون غير أنهم كانوا يرسمونه فوق الكلام الزائد هكذا ┌──┐

اسم العَلامَة	صورتها	سبب وضعها
١١ ــ القوسان المزهران	﴿ ﴾	توضع بينهما الآية القرآنية.
١٢ ــ الشَّرْطَةُ، أو الوصلة	ــ	توضع وَراء العَدَد، مثل: ١ ــ «لا عَمَل إلاَّ بِنيَّة». ٢ ــ و «لا هِجْرَة بَعْدَ الفَتْح». وَتوضع كذلك في بداية الجُمَل ولا سيما في المحاورات مثل: ــ ما اسُمَك؟ ــ سَعيدُ بْنُ جُبَيْر.
١٣ ــ الشّرطتان	ــ ــ	توضع بينهما الجُمْلَة، أو الجُمَل الَّتي تعترض الكلام المتَّصل. مثل: قالَ رَسُولُ الله ــ ﷺ ــ «مِن حُسْنِ إسلامِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ ما لا يَعْنيه»[1]

وَيُنبَّهُ هنا أنَّ المسلمينَ قَد عَرفوا أنواعاً أخرىٰ مِن هـٰذِه العلاماتِ أثبتوها علىٰ المصاحف وسَمَّوها «علامات الوقف»، ومن هذه:

مـ: علامة الوقف اللازم.

لا: علامة الوقف الممنوع.

(١) راجع: الإملاء والتَّرقيم في الكتابة العربية، لعبد العليم إبراهيم، (١٣٩٥هـ ــ ١٩٧٥م) مكتبة غريب، القاهرة، وبدائع الخط العربي لناجي زين الدين المصرف، مراجعة عبد الرزاق عبد الواحد، والتراتيب الإدارية، لعبد الحي الكتاني، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت، ودليل الإملاء وقواعد الكتابة العربية، فتحي الخولي، (١٣٩٠هـ ــ ١٩٧٠م)، مكتبة خزام، جدة، والمرجع في الكتابة العربية تأليف رياض صالح جنزرلي، ومحمد حامد سليمان، جامعة أم القرىٰ، معهد اللغة العربية.

ج: علامة الوقف الجائز جوازاً مستوي الطَّرفين.

صلے : علامة الوقف الجائز مع كون الوصل أولىٰ.

قلے : علامة الوقف الجائز مع كون الوقف أوْلىٰ.

∴ ∴: علامة تعانُق الوقف بحيث إذا وُقِفَ علىٰ أحدِ الموضعين لا يصح الوقف علىٰ الآخر.

وَنظرة لأواخر معظم المصاحف تُرينا هذه العلامات مع الأمثلة. وكذلك استخدموا «اصطلاحات الضبط» في المصاحف. كوضع الصِّفر المستدير (0) فوق حرفِ عِلَّةٍ يدل علىٰ زيادة ذلك الحرف فلا يُنْطقُ به في الأصل ولا في الوقف.

ووضع الصِّفر المستطيل القائم (0) فوق ألِف بعدها متحرِّك يَدُلُّ علىٰ زيادتها وصلاً لا وقفاً.

ووضع رأس حاء صغيرة بدون نقطة (ح) فوق أي حرف يَدُلُّ علىٰ سُكون ذلك الحرف وعلى أنَّهُ مُظْهَر بحيث يَقْرَعه اللِّسانُ.

ووضع هذه العلامة (~) فوق الحرف يَدُلُّ على لُزوم مَدِّه مَدَّاً زائداً علىٰ المَدِّ الأصلي الطَّبيعي.

وغير ذلك مِن «اصطلاحات الضبط» الَّتي وُضِعت في معظم المصاحف واستُخدم بعضُها من قِبلِ المحدِّثينَ... وهذه «العلامات» سواء كانت «علامات الوقف» أو «اصطلاحات الضَّبط» قد أدَّت دورها في ضبط النَّص، سواء من جهة رسم الحروف أو النُّطق، وساهمت في المحافظةِ علىٰ سلامة النَّصِ مِنَ التَّحريف أو التصحيف...[1]

---

(١) انظر كتاب «سمير الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين» تأليف علي محمد الضَّباع، ملتزم الطبع عبد الحميد أحمد حنفي، مصر.

الفصل الثاني
مُكمِّلاتُ التَّحقيقِ وَضَرورِياتُهُ

أولاً ـ المُقَدِّمَة:

مِن مكملاتِ التَّحقيقِ ومُقْتَضياتِهِ أنْ يُقَدِّمَ المحقِّقُ للكتابِ مُقَدِّمَةً تتضَمَّنُ أهمية الكتابِ والأسبابِ الَّتي دفعَتهُ إلىٰ تحقيقه ونَشْرِهِ، وَلقد كَانَ المؤلِّفونَ رَحِمَهُم اللَّهُ تعالىٰ يَكتبونَ في أول الكتابِ مُقَدِّمَةً تَتَضَمَّنُ أهمية هذا الكتابِ والأسبابَ الَّتي دَعَتْهُم إلىٰ تصنيفِه، وَمَنْهَجُهُم في هذا الكتاب.

ثانياً ـ تَرْجَمَةُ المصنِّفِ:

لا بُدَّ للمحقِّق أن يُتَرجِمَ للمُصنِّفِ تَرْجَمَةً وافيةً تُعرِّفُ القارىء بِهِ، وبمصادرِ تَرجمتِه. والتَّرجَمَةُ هذِه تختلفُ وِفْقَ أسلوبِ المحقِّقِ وثَقافتِه، وَوِفْقَ مصادرِ تَرجمةِ المصنِّفِ وما كَتَبَتْ عَنْهُ.

وأذْكُر هنا مثالاً للعناصِر الرَّئيسة لِترجمةِ بَدْرِ الدِّين ابنِ جَمَاعَة كما جاءت في كتاب «مَشْيَخَة قاضي القُضَاةِ شيخ الإسلام بدر الدِّين أبي عَبْدِ الله مُحَمَّدِ بْنِ إبراهيمَ بن جماعة المتوفىٰ سَنَة **٧٣٣هـ**».

(أ) اسمهُ وَنسَبه، وكنيتهُ، وَلَقَبُهُ، ومَذْهَبُهُ.

(ب) مَوْلِدُهُ وَمَنْشَؤُهُ.

(ج) طَلَبُهُ لِلْعِلْمِ، ورحلاتُه العِلميَّة.

(د) شيوخُهُ وتَلاميذُهُ، والمدارسُ الَّتي دَرَّسَ فيها.

(هـ) أقوالُ العُلماءِ فيه، وثناؤُهم عليه.

(و) مُـؤلَّـفَـاتُهُ.

(ز) وَفَـاتُـهُ.

وَمِنَ الضَّـروري أنِ لا يكتفي المحققُ بِذِكْـرِ المؤلَّفـات بـل عليـهِ أن يذكُرَ أمـاكنَ وجودهـا إن كانت مخـطوطةً، والإشـارة إلىٰ ما طُبِـعَ منها قَـدْرَ الاستطاعَةِ. . . كما عليه أن يَحْرصَ علىٰ عدمِ الإطالة بالتَّرجمة، والإسهاب في التَّعبيراتِ الأدبية. . . وإنما يُعطي صـورةً واضِحَةً بـأسلوب عِلْمي رَصينٍ، مَعَ تجنب العبارات القاسيةِ والشَّديدةِ في حَقِّ العُلماءِ رَحمهم الله تعالىٰ.

ثالثاً ــ ترجمةٌ موجزةٌ لناسخ الكتاب:

إذا تمكنَ المحقِّقُ مِنْ معـرفَـةِ اسم نـاسـخِ الكتـابِ، وعثَـرَ لَـهُ علىٰ ترجمةٍ، فمنَ الضَّروري أن يُترجِمَ لَهُ ترجمةً موجَـزةً. . لأنَّ معرفـة النَّاسـخِ وترجمتَه تُعطي قيمةً علميَّةً للكتاب. .

رابعاً ــ دِرَاسَةُ الكتابِ:

تُعَـدُّ دِرَاسَـةُ الكتـابِ مِن المـوضـوعـاتِ العِلْمِيَّـةِ البـارزةِ في عَمليـة التحقيقِ، فهي الَّتي تُبْـرِزُ الأهميةَ العِلْمِيَّـةَ للكتـابِ، ومـدىٰ الاستفادةِ مِنـهُ، كمـا أنَّهـا تُبـرِزُ المقْـدِرَةَ العِلْمِيَّـةَ للمحقِّقِ، ومـدىٰ مُشـاركَتِـهِ في العلومِ المختلفةِ، أو الفَنِّ الَّذي يَشْتَغِلُ فيه. . .

إنَّ دِرَاسَـةً عِلْميَّةً دقيقـةً قد تُفيـدُ المحقِّقَ والباحثَ أكثَـرَ مِن الكتـابِ نَفْسِهِ. .

كما أنَّ الدِّرَاسَـةَ يجبُ أن تُظْهِـرَ أهمَّ عناصِـرِه، وأثرهُ فيمـا بَعْده. . .

وَشخصيةَ المصنِّفِ ومقدرتَهُ العِلميَّةَ. . . وَدِرَاسَةُ الكتابِ تَخْتَلِفُ بِحَسبِ الفَنِّ الَّذي يبحثُهُ الكتابُ، والمنزلةِ العلميَّةِ للمصنِّفِ. . وهنا تَبْرُزُ مَقْدِرَةُ المحقِّقِ العِلْميَّةِ في إبرازِ عناصرِ الكتابِ، وَمُنَاقَشَتِها والإفادةِ منها. .

ولنأخذ أمثلةً علىٰ جَوْدَةِ الدِّراسَة والتَّحقيقِ الَّتي تَدُلُّ علىٰ العُمقِ العِلْميِّ للمحقِّق، والفَهْمِ الدَّقيقِ للكتابِ وَلِعَنَاصِرِهِ الرَّئيسيَّة.

وهو كتاب «الغَايَةُ القُصْوىٰ في دِرَايَةِ الفَتْوَىٰ» تأليف قاضي القُضَاةِ عبد الله بن عُمَرَ البيضاوي (ت ٦٨٥) دراسة وَتحقيق الدكتور علي محيي الدِّين القره داغي.

* **طبيعة الكتاب:**

الكتاب مِن كُتب الفقه المقارن، حيث ذَكَرَ القول والوجه الراجحين في المذهب الشَّافعي، ثُمَّ عَقَدَ المقارنة بينه وبين آراء أبي حَنيفة ومالك رضي الله عنهما، وكلّ هذا بأسلوب مختصر، صعب الفَهْمِ لِمَن تَخَصَّص بالفقه وأصوله فضلاً عَن الباحث غير المُتَخَصِّص. . ورغم ذلك فإنَّ المحقِّق حَفِظَهُ اللَّهُ تعالىٰ تميَّز تحقيقُهُ وَدِراستُهُ للكتابِ بمميِّزاتِ عديدة أذكُرُ بَعْضَها:

١ ـ جَمْعُهُ لِنُسخِ الكتابِ المتعددةِ. .

٢ ـ ضَبْطُهُ الدَّقيقُ للنَّصِ بالشَّكل. .

٣ ـ تَعْلِيقُهُ علىٰ كُلِّ فِقْرَةٍ غَامِضَةٍ، وَكانَ هذا التَّعليقُ إن لم أكن مُبالِغاً أجودَ وأفضلَ وأوضحَ مِن مَادَّةِ الكتاب العلمية نَفْسِها.

٤ ـ تخريجُهُ للأحاديث النَّبويةِ تخريجاً علمياً، مع بيان دَرَجَتِها مِنَ الصِّحةِ أو الضَّعْفِ عند الحاجة.

٥ ــ تعريفُهُ الأعلامَ، والكُتُبَ، والبلدان، والمنشآت العلمية.

٦ ــ تعليقُهُ علىٰ المسائلِ الأصوليةِ والجدليَّةِ والقواعـدِ الفقهيةِ، في غـايةِ الوضوحِ والدِّقَّةِ والأمانةِ العِلميَّةِ، مع التَّرجيح بين هذهِ الأقوالِ بعيداً عن التَّعصبِ لِمَذْهبٍ مِنَ المذاهبِ، والإشارةِ إلىٰ مصادرِ تعليقاته.

٧ ــ تخريجُ الأبيات الشِّعريةِ، والكلماتِ اللُّغَويةِ، وغيرِ ذلكَ مِمَّا يحتاجُـهُ ضَبطُ النَّصِّ، تخريجاً عِلْميّاً دَقيقاً. .

٨ ــ الخُلُقُ الإسلاميُّ الرَّفيعُ ــ أخلاق العلماء ــ في تعليقاتِهِ وَبيانِـه للرَّأي الرَّاجحِ، مع التَّواضعِ الجَمِّ، والأدبِ الرَّفيع.

٩ ــ عَمَلُ فهارسٍ علميَّةٍ دقيقةٍ تضمَّنت:

(أ) فهرس الآيات القُرآنية الكريمة.

(ب) فهرس الأحاديث الشريفة.

(ج) فهرس الأعلام.

(د) فهرس الأماكن.

(هـ) فهرس القواعد الفقهية.

(و) فهرس الموضوعات بالتفصيل.

(ز) فهرس بأهم المصادر والمراجع.

أمَّا دراستُهُ للكتابِ فتَضَمَّنَت المباحثَ التَّالية:

١ ــ اسم الكتابِ، ونسبتَهُ إلىٰ البيضَاوي وَنُسَخَهُ.

٢ ــ ملاحظاتٍ واستنتاجاتٍ مِن هـذِه النُّسخِ وبعض الفـروق الجوهـرية بينها.

٣ ــ مُصْطَلَحاتِ الكتابِ الفقهيَّةِ.

٤ ــ دراسةً تحليليَّةً حولَ الكتابِ.

ويتضمن خمسة مباحثٍ:

(أ) مصادرَ الكتاب.

(ب) عملَ البيضاوي في هذا المختصر، ومتىٰ اختصره.

(ج) منهجَ البيضاوي وأسلوبهُ فيهِ.

(د) أهميتَهُ، وانتشارَهُ، وشروحه.

(هـ) نماذج مِن مُناقشاتِهِ وترجيحاتِهِ.

كما قَدَّم في الباب الأوَّل ترجمةً إضافيةً للمصنِّف ومؤلَّفاتِهِ وحياته، وآثارِه، وثقافتِه، ومناظراتِه مع الأقرانِ، وتقلُّدِهِ مَنْصِبَ القضَاءِ، وغير ذلك مِمَّا يتعلَّق بالإمامِ البيضاوي...

كُلُّ ذلك بأسلوبٍ عِلْمي دقيقٍ، لا طويلٍ مُمِلٍ، ولا قصير مُخِلٍ.. فجزاهُ اللَّهُ خير الجزاء.

وَمِنَ التَّحقيقات النَّافعةِ الَّتي تَصْلُحُ أنْ تكونَ أنموذجاً يُحتذى بهِ في التَّحقيقِ والتَّعليقِ:

كتاب «التَّكملة لوفيات النَّقلة» لِزكيِّ الدِّين أبي مُحَمَّدٍ عَبْدِ العظيم بْنِ عَبْدِ القوي المنذريِّ المُتوفَّىٰ سَنَةَ (٦٥٦هـ) حَقَّقه وَعَلَّقَ عليه: الدّكتور بَشار عواد معروف.

فإنَّ تَحقيقَهُ وتعليقَهُ علىٰ الكتابِ مَعَ المقدِّمةِ الضَّافيةِ عَن المصَنَّفِ والمصنِّفِ، وما يتعلَّق بفنِّ التَّراجم، وغير ذلك مِمَّا يتطَلَّبُهُ تحقيقُ النُّصوصِ وَضَبْطُها جاءت في غايةِ الحُسنِ والجودة، والدِّقَّةِ العِلْميَّةِ الَّتي تَدُلُّ علىٰ

الفَهْمِ الدَّقيقِ والمعرفةِ الواسعةِ، والنَّشأةِ العلميةِ المتخصصة[1]. . .

خامساً ـ دِرَاسَةُ سَماعاتِ الكتابِ، والمجَالِسِ العِلْميَّةِ الَّتي دُوِّنت في آخرِ الكتاب:

تُعَدُّ دِرَاسَةُ سَمَاعَاتِ الكتابِ مِن طُرُق إثباتِ صِحَّة الكتاب إلىٰ المصنِّفِ، كما أنَّها تعطينا صورةً واضِحَةً عن أهميَّة الكتابِ، وَمَبْلَغِ اعتناءِ العلماءِ بِه. .

وأنَّها تَدُلُّ علىٰ أهميَّة النُّسْخَةِ المُعْتَمَدةِ في التَّحقيق. . يُضَافُ إلىٰ ذلك أنَّ دِرَاسَةَ السَّماعَاتِ تُعَرِّفُنا طبقاتِ العُلَماءِ الشيوخِ والتَّلاميذِ، وتواريخ سَمَاعاتِهم، وخُطُوطِهِم أحياناً، وَطُرُقِ سَمَاعِهِم وَتَحمُّلِ رِوايتهم للكتاب. . .

وأحياناً كثيرةً تُكْتَبُ هذِه السَّماعاتُ بخطٍّ دقيقٍ تَصْعُبُ قراءَتُهُ، وفي هذه الحالةِ أرى أن توضَعَ صورةُ هذه السَّماعاتِ مَعَ صُورِ المخطوطاتِ المُعْتَمَدَةِ في التَّحقيق لَعَلَّ الله تعالىٰ يُيسِرُ مَن يقرؤها وَيَتَغَلَّبُ علىٰ إشكَالِها.

---

(١) نكتفي بهذين المثالين علىٰ اعتبار أنَّهما رسائل علميَّة، وإلاَّ فالأمثلة كثيرةٌ، فَإن تحقيقاتِ وتعليقاتِ المرحوم أحمد محمد شاكر، وأخيه الأستاذ محمود مُحمَّد شاكر في غاية الجودة والحُسنِ والإتقان، وكذا تحقيقُ وتعليقُ المرحوم المعلمي اليماني، والدكتور مصطفىٰ جواد، والدكتور عبد الفتاح الحُلو، والدُّكتور إحسان عباس. . وغيرهم كثير.

سَادِساً ــ الإشارةُ إلىٰ رقمِ صَفَحات المخطوطِ:

مِنَ الأمَانـةِ العلميَّـة أن يُشيرَ المحقِّق إلى رقم صفحـة المخـطوط المُعْتَمـدِ في التَّحقيقِ، وذلكَ بـوضع [/] خطٍّ مـائل يُشيـرُ إلىٰ بـداية كُـلِّ صَفْحَةٍ جَديـدة مِنَ المخطوط، ويكتبُ في الهـامش رَقْمَ الورقـةِ، وهل هي الـوجه (أ)، أو(ب) هكـذا: (١٠ أ) أو(١٠ ب).. ولا يُحبَّذُ وَضْـعُ هـذِه الأرقامِ في صُلْبِ المَتْنِ، لأنَّ في هذا تشويشٌ للقارىء، كما لا يُحْبَّذُ وضعُ أرقـامِ صفحاتِ النُّسـخِ الأخرىٰ.. كم فَعَـلَ أَحدُ الأسـاتذةِ الأفـاضلِ في تحقيقهِ لأحدِ المصـادرِ الأصوليـةِ.. إذ اعتمدَ علىٰ عِـدَّةِ نُسَخٍ.. وفي كُـلِّ مَـرَةٍ يضعُ في حاشية الكتاب عبـارة (٩٨ أ) في نسخـة ك، أو(٩٨ ب) من نسخة س، وهكذا، ولو جُمعت هذهِ الحواشي لأصبحت مُجلَّداً مُسْتَقِلاً..

وأحياناً يُشارُ في الهامش إلىٰ أرقـام وأجزاء الـطبعة السَّابقة كمـا فعَلَ المرحومُ عَبْد السَّلام هارون في تحقيقه لـ «خِـزَانة الأدب» للبغـداديِّ، وكذا فَعَلَ المرحومُ مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم إذ أشار في تحقيقه لتاريـخ الطَّبـريِّ إلىٰ أرقـامِ صفحـاتِ الـطبعـةِ الأروبيـة. وفي هـذا تيسيـرٌ لـلاستفـادَةِ مِنَ الطبعتين.

سَابعاً ــ تَقْسيمُ الكتابِ:

مِنَ الضَّـروريِّ جدّاً المحـافظةُ علىٰ تقسيمِ المصنِّفِ للكتـابِ وعـدم إحـداثِ تقسيمٍ جَديـدٍ يُخَالفُ تَقسيمِ المصنِّفِ. كمـا فَعَلَ مُحَقِّقُـو كتـابَ «التـاريخ الكبيـر» للبخاريِّ إذ قَسَّمـوا الكتـابَ إلىٰ القسم الأول مِن الجـزء الأوَّل، القسم الثـاني من الجزء الأوَّل، القسم الأوَّل مِنَ الجـزء الثاني... وهكذا، وكذا فُعِلَ بكتاب «الجرح» لابن أبـي حاتم.. وهذا التقسيم لم يرد

في المخطوط، وإنَّما فَعَلَهُ المحقِّقون اجتهاداً منهم، وهو تقسيم خالفه البعض فأخذوا يكتبون رقم الجلد والصفحة.

وفي هذا إرباكٌ وَتَشْويشٌ علىٰ القارىء... لذا وَجب المحافظة علىٰ تقسيمِ المصنِّفِ للكتاب وَعدمِ اختراع تقسيم جديدٍ، قد يؤدي إلىٰ إرباكِ وَتشويشِ القارىء.

ثامناً ــ الإِضافاتُ والزِّياداتُ علىٰ النَّصِ:

نرى كثيراً مِنَ المحقِّقينَ يتلاعبونَ بأَصْلِ المصنِّف، فيضعونَ عناوينَ للكتابِ مِنْ عِنْدِهم، أو يَضَعُ بَعْضُهُم أسماءَ المترجمِ لهم أو اسمَه وكُنْيَتَهُ في أوَّل التَّرجمةِ، أو يضعُ سَنَةَ الميلاد والوفاة بالتقويم الميلادي، ويضعُ هذه الزيادات بين معقوفتين. وهذا عملٌ يدلُّ علىٰ الجَهْلِ التَّامِ بأصول التَّحقيق، وَيَفْتَحُ بَاباً خطيراً يبيحُ للآخرينَ التَّلاعبَ بِكُتُبِ التُّراث.

وقد تَقَدَّم في فَصْلِ «المقابلة بين النُّسخ وَنتائجها» أنَّ الزِّياداتِ والإِلحاقاتِ يجبُ أن لا توضَعَ في صُلبِ الكتاب إلَّا للضَّرورة العِلْمِيَّةِ القُصوىٰ، الَّتي يتوقفُ عليها معنىٰ الكلام، فتوضعُ إكمالاً للنقص، إمَّا مِن بَقيةِ النُّسَخِ، أو مِنَ المصادرِ التي اقتبست كلامَ المصنِّفِ أو اقتبسَ منها المصنِّفُ، وَوَضْع هذِه الزيادةِ بينَ [ ] معقوفتين..

أمَّا أنَّ المحقِّق يزيدُ مِن عندِه زياداتٍ لا داعي لها من عناوينَ للأبواب، أو أسماءِ المُترجَمينَ. وَيَحْصِرُ هذه الزيادات بينَ معقوفتين فهذا أمرٌ يدلُّ علىٰ الجهلِ بأصولِ التَّحقيقِ ويتنافىٰ مَعَ الأمَانَةِ العِلْمِيَّة. لأنَّ المعقوفتين لا تبيح للمحقِّق أن يضيف كُلَّ ما يراهُ. نظراً لأنَّ المحقق قد

يرى أنَّ هذا العنوان هو المناسب للباب في حين أنَّ غيره يرى خلاف ذلك. . كما أنَّ عناوينَ الأبـوابِ، أو أسماء المُتَـرجَمينَ يمكنُ أن توضَـعَ في الفهارس التفصيليَّـة للكتاب، أو في هـامش الكتاب عَن اليمين أو الشمـال على أقـلِّ تقدير. أمَّا أن يتلاعب المحقِّقُ بنصِ المصنِّفِ ويزيدُ مِنَ عنـدِه ما يشـاءُ، فإنَّ المعقوفتين لم توضع لهذا الغرض.

تاسعاً ــ التعليقاتُ والتَّخريجاتُ:

لا بُدَّ للمحقِّقِ الناجحِ أن يهتَمَّ بتعليقاتِهِ على الكتابِ مِن شرحِ كَلِمَةٍ غَـريبةٍ، أو معنىً أصـوليٍّ غامضٍ، أو كَلِمَـةٍ جَدَلِيَّـةٍ تحتاجُ إلى تـوضيحٍ، أو التَّعريفِ بمدينةٍ، أو ضبطِ عَلَمٍ، أو كُنْيَةٍ، أو لَقبٍ، أو نِسْبَـةٍ، أو تخريـجِ حـديثٍ، أو بيتِ شِعْـرٍ، أو ردِّ اعتـراضٍ على المصنِّفِ، أو بيـانِ وَهْمٍ للمُصنِّفِ، أو غير ذلك مِمَّا يتطلَّبُهُ ضبط النَّصِّ وتَقييدِهِ، وللاستفادة العِلْمِيَّة التَّامَّةِ مِنَ الكتابِ. .

فحين نَجِـدُ بَعْضَ المحقِّقينَ يَكْتَفُـونَ بنشـرِ الكتـاب دون أي تحقيقٍ ولا تعليقٍ اللَّهُمَّ إلَّا فـروق النُّسخِ . . . بـل أحيـانـاً لا يَـدري لِمَ أثبتَ هـذا الفَرْقَ دُونَ الآخر. . .

نـرى البعضَ الآخَـرَ لا يُعَلِّقُ وإذا عَلَّقَ كَـانَ عَـدمـهُ خيـراً لَـهُ، فمثـلاً يقول المصنِّفُ في تخريجِ حديثٍ «رواه أبـو داودَ في كتاب الـطهارة، بـاب التَّخلي عند قضاءِ الحاجةِ» نـرى المحقِّقَ يقول في حاشية الكتابِ: «انـظر نيل الأوطار»، أو «نصب الراية». . . وغيـر ذلك مِنَ التخـريجات السَّقيمَـةِ، أو التعليقـات الَّتي حين يَقْـرَأُهـا القـارىء يحكمُ على المحقِّقِ بـالجهْـلِ، أو ضَعْفِ العَقْلِ.

وَنَرى البعضَ الآخَرَ يَسْتَعرِضُ مَقْدِرَتَهُ الكلاميَّة فنراهُ مَثَلاً يُطيلُ النَّفَس في تخريج حـديثٍ مُتَّفَقٍ على صِحَّتِهِ فَيـذْكُرُ مَن رواهُ مِنْ أصحـابِ السُّننِ، والمصَنَّفاتِ، والمسانيدِ، والتواريخِ ، وكُتب التَّراجم . . . وهكذا.

أو الإطالةُ في ترجمة عَلمٍ مِنَ الأعلامِ الشَّهيرة، والإكثـار مِن مصادرِ تَرجمته في حين نراهُ يَسْكُتُ عَن تَرجَمَةِ عَلَمٍ مَغْمور نحنُ في أمسِّ الحـاجةِ إلى معـرفةِ أخبـارِه، ومصـادر تـرجمتـه. . . إنَّ المحقِّقَ يجبُ أن يُـدرِكَ أنَّ التَّعليقـاتِ على الكتابِ يَجِبُ أن لا تكتبَ إلَّا للضَّـرورةِ العِلْمِيَّـةِ، وإذا كُتِبَتْ فيجب أن تكونَ في غايةٍ من الاختصارِ والدِّقَّةِ، وقـديماً قيـلَ: «خَيْرُ الكـلام ما قَلَّ وَدل».

ويُنَبَّـهُ: إلى أنَّ التَّخـريجـات والتَّعليقـات يَجبُ أن تكـونَ في نَفْسِ المكانِ بأسفلِ الصَّفحَةِ، كي يتمكن القارىء مِنَ الرّجوع إليها بأسرعِ وقتٍ وأيْسَـرِ سَبيلٍ ، وهـو حَاضِـر الذِّهْنِ. . . وبـذلك يستفيـدُ القـارىءُ الفَـائِـدَة المرجوةَ مِن التَّعليق والإحالة. . .

أمَّا: أن تُوضَعَ الإحالاتُ والتَّعليقاتُ بِمُلْحقٍ مُسْتَقِلٍّ في نهاية الكتاب فهذا مِن أسوأ ما يواجهه القارىء. . لأنَّ هـذا الأمرَ يؤدِّي إلىٰ تشتت ذِهْنِـه، وَبَلْبلةِ أفكارِهِ، إضافةً إلىٰ إضَاعَةِ وَقتِه الثَّمين. . . فإذا وَقع خـطأ مطبعيٌّ في الرَّقم التسلسلي للتَّعليقات فَإنَّ القارىء سَيُعاني مُعَانَاةً كبيرةً قد تدفعُ بهِ إلى إهمال هذِه التَّعليقات والاستغناء عنها. . .

كمـا أنَّ: البعضَ قـد يُحيـلُ في الفهـارس إلى أرقـام اللوحـة مِنَ المخـطوطِ، أو إلى عنـوان البـاب، أو رقم التَّـرجمـة. . . وهـذا مَـرَدُّهُ إلى العجلةِ والسُّـرعة في إخـراج الكتاب. . . وقـد تكون اللَّوحـة مِنَ المخطوط تَشْتَمِل على أربع ورقات أو أكثر إذا طُبعت، وكذا الباب، أو الترجمة. . . فيضطر

القـاريء إلى قراءَةِ هـذه الورقـات بـاحثـاً عن اسم عَلَمٍ ، أو غيـر ذلـك مِنَ المبـاحث، وقـد يجـد بغيتـه وقـد لا يجـدهـا. . . وفي هـذا إهـدارٌ لـوقتِ القاريء، وإشغالِ لِذِهْنِهِ، وإتعاب لِصِحَّتِهِ[1]. . .

لذا يجبُ التَّنبه إلى هذه الأمور فَإنَّها تدلُّ على وَعي المحقق وحرصـه على إفادة القاريء مِن تعليقـاته، وَعـدم إضاعـة وقت القاريء وإهـداره في البحث عَن عَلَمٍ أو غير ذلك مِمَّا يحتاجه القاريء مِن الكتاب.

عاشراً ـ الفهارسُ العِلْمِيَّةُ:

إنَّ الفهارسَ لأَيِّ كتاب، إنَّما هي كالمفـاتيحِ للخـزائن. . . فَكَم مِن كتابٍ قَلَّ نَفْعُهُ لأنَّهُ لم يُفْهَـرس، وكم أَضَاعَ البـاحِثُ عن اسمٍ ، أو حَديثٍ، أو جُمْلَةٍ، مِنَ الوقتِ وهو يبحثُ في كِتَابٍ لم يُفَهْرس، وَقَدْ يَجدُ بُغيَتَهُ، وقد لا يَجِدُها. . .

لِذا فَإنَّ الفَهارِسَ الْمُتْقَنَةَ عَمَلٌ ضَروريٌّ للانتفاعِ بأيِّ كتاب. . .

وإليكَ نماذجَ مِنَ فهـارس كتاب «وَفيـات الأعيان وأنبـاء أبناء الـزَّمان» لأبـي العباس شمس الدِّين أحمـدَ بنِ مُحَمَّدِ بْنِ أبـي بكـر بْنِ خَلِّكان، طبـع بتحقيق الدكتور إحسان عَبَّاس:

١ ـ فهرست التراجم.

٢ ـ فهرست الأعلام.

٣ ـ فهرست الجماعات والقبائل والأمم والطوائف.

٤ ـ فهرست الأماكن.

---

(١) ومثله الاكتفاء في التخريجـات بذكـر المادة في المعـاجم اللُّغويـة، دون الإشارة إلى الجزء والصفحة فيقـال: لسان العـرب، مـادة (صـرع) الأمـر الَّـذي يجعـل القاريء يقرأ العديد مِنَ الصفحات كي يصل إلى بغيته. . .

٥ ــ فهرست القوافي.

٦ ــ فهرست الدوبيت والمواليا.

٧ ــ فهرست التوقيعات والرسائل والخطب.

٨ ــ فهرست مَصَادر المؤلِّف.

٩ ــ فهرست الكتب المذكورة في المتن.

١٠ ــ فهرست الألفاظ التي ضبطها المؤلِّف.

١١ ــ فهرست الألفاظ التي شرحها المؤلِّف.

١٢ ــ مصادر الدِّراسة والتحقيق.

١٣ ــ ملحقات وتصويبات.

وبذلك يتمكن القارىء مِن العثور على مُراده مِنَ الكتاب بأيْسَرِ طريقٍ، وأسرع وقت.

وَمِنَ المُنَاسِب وأنا أتحدَّثُ عن «التَّخريجات والتَّعليقات»، و «الفهارس العِلْمِيَّة» أن أذكُرَ أن «التَّخريجات»، و «مصادر التَّراجم» إذا أُشيرَ إليها في الإحالات يُسْتحسن أن يُراعى فيها «التَّرتيب الزَّمني» تبعاً لوفيات مؤلِّفيها. . . أو التَّنظيم وفق «المدارس الفقهيَّة» بالنِّسبة إلى التحقيقاتِ والبحوثِ الفقهيَّة والأصوليَّة، مع مُراعاة التَّرتيب الزَّمني لوفيات المُصَنِّفِينَ أو غير ذلك مِنَ الفُنون. . . لأنَّ هذا الأُسلوبَ في التَّرتيب يُفيدُ المُحقِّق والقارىء فائدةً عِلْمِيَّةً كَبيرةً في معرفةِ المصادرِ ومؤلِّفيها وما يتعلَّق بنشأةِ ذلك العِلْمِ وتطورِ التَّأليفِ في هذه الفُنُون. . .

وَمِنَ المُلاحَظِ أنَّ بعضَ المحقِّقينَ يذكُر في الإحالات: اسم

المُصَنِّف، واسم الكتاب.. وهذا أمرٌ لا بأس بِهِ فيما يتعلَّق بالمؤلَّفاتِ الَّتي تحملُ اسماً مُشْتَركاً، فكتاب «المُغني» على سبيل المِثال، هو اسم مشترك للعديد مِنَ الكُتُب منها: «المُغْني في أصولِ الفقه، لجلال الدِّين عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدٍ الخَبَّازِيِّ المتوفَّى سَنَةَ (٦٩١هـ)، و«المُغني» في شرح مختصر الخِرَقي، لموفَّقِ الدِّين عبدِ الله بن أحمدَ ابْنِ قُدامَةِ المَقدِسِيِّ المتوفَّى سَنَةَ (٦٢٠هـ)، و«المُغْني» في الضُّعفاء، لشمس الدِّين مُحَمَّدِ بن أحمد الذهبيِّ المتوفَّى سَنَةَ (٧٤٨هـ)، و«المُغْني» عن حَمل الأسفار في الأسفار، لأبي الفضل عَبْدِ الرَّحيم بْنِ الحسين العراقي المتوفَّى سَنَة (٨٠٦هـ)، و«المُغْني» في ضبط أسماء الرِّجال ومعرفة كُنى الرُّواة وألقابهم وأنسابِهِم، لمُحَمَّدِ بْنِ طاهر بْنِ عليٍّ الهندي المتوفَّى سَنَة (٩٨٦هـ)... وغير ذلك كثير.

فَذِكْرُ اسم المُصَنِّف مع اسم الكتاب ضَرورةٌ عِلْمِيَّةٌ تمنع القارىء مِنَ الوقوعِ في وهم الخلط بينَ المصادر...

أمَّا إذا كانَ اسم الكتاب ليس لهُ سَمِيَّاً فَمِنَ الأَسْلَمِ أن لا يُكْتَبَ اسم المُصَنِّف بجنبه، أو إذا كُتِبَ فَيُكتبُ أوَّلَ مَرَّةٍ يُذكر فيها اسم الكتاب مِن باب تذكير القارىء...

أمَّا أن يُذكَر اسم المُصَنِّفِ بجوار اسم الكتاب في كُلِّ مَرَّةٍ يُحالُ فيه إلىٰ الكتاب فهذا منهج غير سَليم، ومنطق غير قويم...

فعلى سبيل المِثال لو أحال مُحَقِّقٌ لِكتاب في «عِلْم التَّراجم» في التخريج لِمَصادِر ترجَمَةِ أحد الأعلام بالطَّريقة التَّالية:

[الذَّهبي: سير أعلام النبلاء، الذَّهبي: المُعين، الذَّهبي: تذكرة

الحفـاظ، الذَّهبـي: ميـزان الاعتـدال، الـذَّهبـي: معـرفـة القـراء الكبـار، الـذَّهبـي: ديوان الضُّعَفـاء والمتروكين...] وذَكَـر مثل هـذه الإحالات في صفحة واحدةٍ مَرَّتين... ثُمَّ كَرَّر مِثل هذا الكـلام في معظمِ التـراجم... عشـرات المرَّات في الكتـاب الواحـد!!! ألا يتساءل المحقِّقُ، أو القـارىء ما هي الفائدة العِلميَّة أو العَمَلِيَّة مِن هذهِ الإعادة والتكرار؟! هل القارىء في مُستـوى لا يعـرف مِن مَـرَّةٍ أو مَـرَّتين أنَّ «سيـر أعـلام النبـلاء» هـو لـلإمـام الذَّهبـي... أم أنَّهُ منهج عَلَّمونا عليه فنحن نُقلِّدهُ ويحرم علينا الخروج عن دائرته..؟!

ومثله أيضـاً مَن يَكتُبُ في الإحالاتِ ـ لا سيمـا إذا ورَدَ اسم الكتاب أوَّل مَـرَّةٍ ـ اسم الكتاب، واسم مؤلِّفـهِ، واسم المحقق، والدَّار النـاشـرة، ورقم الطبعة، وتاريخها...

إنَّ تـدويـن هذه البيانات عن الكتاب وما يتعلَّق به لَهُ فـائدةٌ علميَّـةٌ إذا اعتمـد المحقِّق على أكثر مِن تحقيق للكتـاب الواحـد... أو أنَّهُ فـاته ذِكـر ذلك الكتاب في «ثَبَت المصـادر والمراجـع» فعندئـذٍ لا بأسَ أن يُـدوِّنَ مثل هذهِ البيانات الَّتي تتعلَّق بالكتاب...

أمَّا أنَّ المُحَقِّق يعتمدُ في تحقيقهِ عند الإحالاتِ على طبعةٍ مُعَيَّنَةٍ، ثُمَّ يُـدَوِّنُ بيـانـات كـامِلَةٍ عن اسم الكتـاب، واسم مؤلِّفـه، ومحقِّقِـه، والـدار الناشرة، ورقم الطبعة وتاريخها في «ثَبَت المصادر والمراجع».

فلا أدري ما هي الفائدة العِلْمِيَّة مِن كتابَـةِ هذه البيـانات عن الكتـابِ عنـد ذِكْر اسمـه أوَّل مَـرَّةٍ عنـد الإحـالـة إليـه...؟ لا أظن أنَّ هـذا مَنهـجٌ سليمٌ... وإنَّما هو تقليد للآخرين...

وأمَّا فيما يتعَلَّقُ بـ «فهرست المصادر» أو ما يسمَّى «ثَبَت المصادر» فأرى مِنَ المُسْتَحْسَنِ أن تُرتَّبَ أسماء المُصَنَّفات ترتيباً ألفاً بائيّاً دقيقاً، مع الحرص على ذِكْرِ اسم الكتاب كاملاً، واسم مؤلِّفِهِ ونسبه وشهرتهِ وسنة وفاتهِ، إضافةً إلى اسم المحقِّق، والدار النَّاشرةِ ومكانها، ورقم الطبعة، وتاريخها. . .

وأن يُتَجَنَّبَ ترتيب المصادر على أسماء مؤلِّفيها أو شهرتِهِم، فَإنَّ هنالك العَديد مِنَ المؤلِّفينَ مِمَّن يشتركون في النِّسبة أو الشُّهْرَة «كالبغدادي»، و«المَقدِسي»، وغير ذلك. . .

كما أنَّ هنالك العديدَ مِنَ المُؤَلِّفينَ يُعْرَفُونَ بأكثر مِن نِسبةٍ أو لَقَبٍ، فعلى سبيل المِثال «الإمام أبو مُحَمَّدٍ الحسينُ بْنُ مسعودٍ الفَرَّاءُ البَغَوِيُّ المتوفَّى سَنَةَ ٥١٦هـ» صاحب كتاب «شَرح السُّنَّةَ» يُعرفُ بـ «الفَرَّاء»، ويعرفُ بـ «البغويّ» أيضاً.

وهنالك علماء آخرون يُشاركونهُ بهاتين النِّسبتين، منهم: «أبو الحسين محمد بن الحسين بن خَلَف الفَرَّاء الحَنبليّ المتوفَّى سنَةَ ٥٢٦هـ» صاحب كتاب «طبقات الحنابلة» شاركه في «الفَرَّاء» وكذا «أبو يعلى محمد بن الحسين الفَرَّاء المتوفَّى سنة ٤٥٨هـ» صاحب كتاب «العُدَّة في أصول الفقه» شاركه أيضاً بـ «الفَرَّاء»، وغيرهم كثير[1]. . .

وأمَّا نسبة «البَغوي» فقد شاركه فيها: أبو القاسم عبد الله بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ العَزيز البَغَوِيُّ المتوفَّى سَنَةَ ٣١٧هـ» صاحب كتاب «الجَعْدِيات» يُضافُ

(١) انظر: الأنساب: (٩/٢٤٥ ـ ٢٤٩) (الفرَّاء).

إلى هذا كُلِّهِ أنَّ الكثير مِنَ القُرَّاء يعرفونَ اسم الكتاب ويغيب عن بالِهم اسم المُصَنِّف، فترتيب «ثَبَت» المصادر على أسماء المُصَنِّفينَ سوف يربكهم ويأخذ من وقتهم في البحث عن هذا المصدر...

كما أنَّ البعضَ يرتِّبَ «ثَبَت» المصادر على أساس «الفُنُون» مثال ذلك: «كُتب الفقه»، «كتب السِّير، والتَّواريخ، والتَّراجم، والطَّبقات، والجرح والتَّعديل» و«كُتب متنوعة، الكلام، والمنطق، والفِرَق، واللُّغة، والبلاغة، والنَّحو، والصَّرف، وغيرها»...

إنَّ هذا التَّرتيب وإن كان لا يخلو مِن فائدةٍ عِلْمِيَّةٍ، إلَّا أنَّ فِيه متاعب هائلة للقارىء، إذ أنَّ الكثيرَ مِنَ العُلومِ يتداخَلُ بعضُها في بعضٍ، وَمِنَ المُمْكن أن تُصَنَّف تحت أكثر مِن عنوانٍ... كما أنَّ الكثِيرَ مِنَ القُرَّاء يجهلونَ المادة العِلميَّة للكثير مِنَ المراجع... وبالتالي يتيه القارىء في قراءة العناوين والتَّفكُّرِ في محتوى المراجع... فلا يصل إلى مراده في معرفةِ الكتابِ وما يتعلَّق به بالطَّريقة السهلة الميسَّرة...

وهناك مَن يُرتِّب «ثَبَت» المصادر على أساس «مصادر»، و«مراجع»، و«معاجم»، و«دوريات»، و«حَوليات»، و«مقالات»... وغير ذلك مِنَ العناوين الكثيرة...

وهكذا يصبح القارىء ضحيَّة لهذه التقسيمات، ويضيعُ في هذه المتاهات، فهذا يعدُّ هذا الكتاب «مصدراً»، وهذا يُسمِّيهِ «مرجعاً» وإلى غير ذلك مِنَ الآراء الَّتي تعبث بأفكار وأوقات القُرَّاء...

إنَّ أسْلَمَ أسلُوبٍ في تنظيم «ثَبَت» المصادر هو التَّرتيب على أسماء المُصَنَّفات، وأن تُرتَّبَ ترتيباً أَلِفاً بائيَّاً دقيقاً، مع ذِكْرِ بيانات كاملةٍ عن أسماء

مؤلِّفيها وشهرتهم، وسنة وفياتهم، واسم المحقِّق، والدار الناشرة، ورقم الطبعة وتاريخها . . .

وهذا المنهجُ هو المَنْهج العِلْمي الَّذي اتَّبعه العَلاَّمَةُ مصطفى بْنُ عبد الله الشَّهير بحاجي خليفة وبكاتب جلبي المتوفَّى سَنَةَ (١٠٦٧هـ) في كتابِهِ القَيِّم «كشف الظُّنون عن أسامي الكُتُبِ والفُنون»، فإنَّهُ رَتَّب أسماء المصنَّفات: (. . . على الحروف المُعجمة كـ «المغرب» و «الأساس» حَذَراً من التِّكرار والالتباس، وراعيت في حروف الأسماء إلى الثَّالث والرَّابع ترتيباً، فكل ما له اسم ذكرتُهُ في محلِّهِ مع مُصَنِّفِهِ وتاريخه. . .)[1].

وكذا فَعَلَ مُحَمَّدُ بْنُ سُليمانَ الرُّوداني المتوفَّى سنَةَ (١٠٩٤هـ) في كتابه «صِلَة الخَلَف بموصول السَّلَف» حيث قال: «. . . وبحول الله تعالى أرتبها على حروف المعجم[2] بَين مُقدِّمَة وخاتِمَة. . »[3].

الحادي عشر ـ الأخطاء والتَّحريفات الطِّباعية[4]:

على المحقِّق الحذر الشَّديد مِن الأخطاء والتَّحريفات المطبعية. . وما

(١) كشف الظنون: ١/٢.

(٢) غير أنَّه لم يرتب مروياته ترتيباً دقيقاً. . .

(٣) صلة الخلف: ٣٠.

(٤) للأسف الشَّديد أصبح أكثر النَّاشرين تُجَّاراً. . لا يهمهم العِلْمُ وَدِقَّة الأمانة العِلْميَّة. . فكم مِن كتابٍ نشروه ولم يلتزموا بتصحيحات المحقِّق. . وتراهم يتذرعون للمحقِّق بأعذار تافهة، وهذا ما ابتلينا بهِ، وهو مرض الطباعة والنشر في وقتنا الحاضر. . فإنا للَّهِ وإنا إليه راجعون.

أكثرها، وأن يتعاقد مع النَّاشِرِ بالالتزام التَّام بالتَّصحيح، وعدم نشر الكتـاب إلَّا بعـد التَّصحيح التَّـام، وأن يُقاضيـه في حَالَـةِ عدم الالتـزام بالتصـويبات والتصحيحـات. . . فكم مِن كتاب ضـاعَ فيه جهـد المحقِّق بسبب الأخطاء المطبعية. . .

وبهـذا القَـدْرِ مِن المـلاحـظاتِ أختمُ حَـديثي عَن «تـوثيق النَّصـوص وضبطها عند المحدِّثين».

إنَّ الحــديثَ عَن قــواعِــدِ التَّحقيقِ ذو شُجــونٍ، لا يَمَلُّهُ القــارىء أو الكاتبُ، لأنَّهُ يعني الحديثَ عَن تاريخِ هذه الأمَّةِ العريقةِ، ومَصْدَرِ قُوَّتِها وَعِزَّتِها. . وَعَن القِيمِ والمبادىء والأخلاقِ الَّتيْ تَخَلَّق بها سَلَفُ هذِه الأُمَّةِ، وعن الأمجادِ والبطولاتِ النَّادرةِ. . .

كمـا أنَّهُ يعني الحـديثَ عَن «قـواعـد وأصـول» في البحثِ والتَّحقيقِ انفردت بها هـذه الأُمَّةُ عن غيـرِها مِنَ الأُممِ، وتَقَـدَّمَت بها على غيـرِها مِنَ الشُّعوب.

يُضافُ إلى ذلكَ أنَّـهُ الحديثُ عَن «عِلْمٍ وقـواعدَ» مَمـزوجةٍ بـالخبرةِ والتَّجرِبَةِ والممارسةِ العَمليةِ لهذا العِلْمِ وهذِه القواعد. . .

وقد يظنُّ البعضُ أنَّ تحقيقَ النُّصوص مُعْتَمِدٌ على الخبرةِ والتَّجارب، وأنَّ بإمكانِ أيِّ مُمارسٍ لهذا العَمَلِ أن يكونَ مُحَقِّقاً ناجحـاً. . . وهذا ظَنٌّ غير دقيق. . . إنَّ تحقيقَ النُّصوص إضافَةً إلى كونِه مُمـارَسَاتٍ وتَجـارِبَ. . فَإنَّهُ مَبْنِيٌّ على قواعِدَ وأصول وَضَعَها أهلُ الحديثِ بالدَّرجـة الأولى. . . ثُمَّ

سَارَ عليها المؤلِّفونَ في كافَّةِ الفُنونِ والعُلُومِ ، وأصبحت قواعدَ لا يُمكنُ للنَّاسخِ أن يخرجَ عنها، وإلاَّ عُدَّ مُفْسِداً في الأرضِ تجِبُ مُحاسَبَتُهُ، والأخذُ على يده. . وهذا الكتابُ سَارَ على «منهج المحدِّثين وقواعِدِهم في تحقيقِ النُّصوصِ وَضَبْطِها» سَلَكْتُ فيه طريقَ الاختصارِ والإيجازِ، مع الأمثلةِ مِنَ المصادرِ والمراجع ، وَمُدَعَّماً بالصُّورِ للمخطوطاتِ كي يتمكنَ القارىء والباحِثُ مِن تحويلِ العُلُومِ النَّظرية إلى علومٍ عَمليَّة وبالتَّالي تَتِمُّ الفائدةُ المرجوةُ مِن تأليفِهِ. . .

وفي الختامِ أدعو الله العَليَّ القديرَ أن يُسَدِّدَ أعمالَنا، وأن يَكْتُبَ لنا الصوابَ في أقوالنا، وأن يَجْعَلَ عَمَلي هذا خالصاً لوجهِهِ الكريمِ ، وأن يتقبلَهُ وَيَجْعَلَهُ في ميزان حَسناتي ، وأن يغفرَ لي فيما أخطأتُ، ويكتب لي الأجرَ فيما أصبتُ، إنَّهُ هو السميعُ العليمُ، عليه توكَّلت وإليه أُنيبُ وَصلَّى اللَّهُ على سَيِّدِنا مُحَمَّدٍ وعلى آله وصحبه وسَلَّم.

• • •

المُلحقات(*)

صور المخطوطات

«المُؤْتَنِف في إكمال المُؤْتَلِف والمُخْتَلِف»

للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي المتوَفَّى سنة ٤٦٣هـ، نسخة برلين برقم (١٠١٥٧) تاريخ النسخ (٤٦٠هـ) ولعلها مسودة المصنِّف وبخطِّه.

ويلاحظ ما يلي:

١ ـ طريقة الكتابة والعلامات الموضوعة على الحروف أو تحتها.

٢ ـ الحذف والشطب. . . وأنواعه.

٣ ـ الهوامش وطريقة كتابتها والإشارة إلى الموضع الذي توضع به.

٤ ـ الدارات والنقاط التي في وسطها ⊙ للدلالة على نهاية الفقرة والمراجعة.

٥ ـ صيغُ التَّحمُّلِ والأداء للرِّواية.

(*) صورة لمجموعة بينَ المخطوطات العربيَّة تعين الطالب على التَّعرفِ على أنواع الخُطوطِ وكيفيَّة رسم الحروف، والإشارات والرُّموز، واللَّحَقِ، الَّتي كانَ يستخدمها المُحَدِّثُونَ والنُّسَّاخ.

ابن الرحال البزوري قبل ترجمته فيما نراه حتى يقول من عقله كتب الي ابو الطاهر
محمد بن محمد بن الحسين العدل من الكوفة ان ابا الحسن محمد بن احمد بن حماد بن سفيان
القرشي حدثهم عام ستة ثلثين وثلثمائة ثمامات ابو القسم علي بن احمد بن
عمرو بن سعيد الجراري الحيان يعني البزوري واخبرني بعض اصحابنا انه سمعه
يقول ولدت سنة سبع واربعين وثلثمائة وكان شيخا صالحا ثقة صدوقا فهم
وعلي بن محمد بن احمد بن عيسى بن جعفر بن الهيثم ابو الحسن البغدادي يعرف
بابن الجبان سمع من محمد بن المظفر الحافظ كتبت عنه وما احسب سمع منه غيره
وقد ذكرت عنه حديثا في النطق الاول من هذا
واما الثاني بالخاء المعجمة والزاي فهو ابو زيد بن الخبازة
الكاتب هم
اما القاضي ابو القسم التنوخي محمد بن المظفر احمد بن عمرو بن جابر ابو زيد
محمد بن احمد بن ابراهيم بن عيسى بن ابراهيم بن حبيب المعروف بابن الخباز ابو عمرو بن
ابرهيم بن الحجوي عبد الملك بن حبيب الاولي ابا بشر الثوري
حدثني عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال فرض
رسول الله صلى الله عليه ان نؤدي زكاة الفطر عن كل صغير وكبير حر وعبد
صاعا من شعير او صاعا من تمر فعدله الناس من بعد مدين
من بر وعبد الله بن الحسين بن عثمان بن الحسن الخباز البغدادي يعرف
بالهمذاني سمع ابا الحسن الدارقطني كتبت عنه وابو عبد الله بن
الحسين الخباز ابا علي بن عمر الحافظ عبد الله بن سليمان بن الاشعث
كثير بن عبيد بقية شعبة عن ابي اسحق عن البراء ان النبي صلى الله عليه وسلم
قنت في صلاة الصبح والمغرب

٢٦٧

حرف الحاء

باب حصن وحصين وحضيرة

اما الاول بضم الحاء وفتح الصاد وبالنون فهو حصين بن نافع المازني
البصري ابو سعيد مولى بني هاشم الحسن على التيمي
ابو بكر بن مالك عبد الله بن احمد حدثني ابي ابو سعيد مولى بني هاشم حدثنا
بن نافع المازني قال عبد الله قال ابي حصين صالح الحديث قال سمعت
سعيد بن هشام دخلت على ام المؤمنين عائشة فسألتها

كان يصلي من الليل ثمان ركعات ثم يوتر بالتاسعة ويصلي ركعتين وهو
جالس وذكرت الوضوء انه كان يقوم الى صلاته فيأمر بطهوره
وسواكه فلما بدن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى ست ركعات ثم يوتر
بالسابعة ويصلي ركعتين وهو جالس قالت فلم يزل على ذلك حتى
قبض قلت اني اريد ان اسألك عن التبتل فما ترين فيه قالت فلا
تفعل اما سمعت الله تعالى يقول لقد ارسلنا رسلا من قبلك وجعلنا
لهم ازواجا وذرية فلا تتبتل قال فخرج وقد فقه فقدم البصرة فلم يلبث
[illegible] الى ارض مكران فقتل بها على افضل عمله
[illegible] ابو الحسن محمد بن احمد بن رزقويه
وابي الحصين الثوري في [illegible] احمد بن محمد بن مسروق نا ابن حميد نا محمد
جعفر بن [illegible] نصير الخلدي نا ابراهيم بن الفضل عن [illegible]
ابو الحصين فاحد النون من اهل الكوفة نا [illegible] بعد بشر انفق ما لم
عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا اراد الله بعبد شرا انفق ماله في
الكبر والطين واما الثاني فبالحاء وكسر الصاد المهملة وبالنون
فهو ابو حصين بن يحيى بن سليمان الرازي حدث عن مروان بن معاوية وابن سابق محمد وابراهيم
روى عنه ابو حاتم الرازي وسعيد بن نصر الطبري وغيرهم وقال ابو حاتم كان
ابو حصين لا يعرف له اسم فسميناه عبد الله نا ابو الفرج محمد بن عمر بن
الحمامي نا ابو بكر احمد بن يوسف بن خلاد نا العطاردي نا سعيد بن نصر الطبري نا ابو حصين
الرازي نا مروان بن معاوية عن اسمعيل بن مسلم عن الحسن عن انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
مثل اصحابي في الناس كالملح في الطعام لا يطيب الطعام الا بالملح
واما الثالث بالخاء والضاد المعجمتين وبالراء فهو خضير بن زريق حدث عن
منصور بن عمرو وروى عنه عاصم البصري كتب الى عبد الرحمن بن عثمان الدمشقي ان
سليمان الا [illegible] اخبرهم قال نا ابو [illegible] سابق بن محمد بن مسلم بن نصير
عمرو بن عاصم نا خضير بن زريق عن منصور بن حمزة قال احكمت فقال
لي [illegible] فقلت لا قال والا ما شئت به وخضير بن
يحيى بن ابي خشيرة [illegible] وهو خضير بن قيس بن سعد بن
بشر ابو [illegible] الهلالي الشاعر من اهل البصرة
صعصعة بن [illegible] بن عبد الله بن [illegible] بن عمرو بن شعيثة بن الحزم بن
رويبة بن عبد الله بن هلال بن عامر بن صعصعة بن معوية بن بكر بن هوازن
بن منصور بن عكرمة بن خصفة بن قيس بن عيلان بن مضر ومن الناس من يقول

«السُّلَمِيات»

لأَبـي عَبْدِ الرَّحمـٰن مُحَمَّدِ بْنِ الحُسَيْنِ السُّلَميِّ الصُّوفيِّ المتوَفَّىٰ سَنَة ٤١٢هـ.

كُتبت النُّسخـة بخطِّ عَبْدِ السَّيِّـد بْنِ أحمدَ الخـطيب وكان الفـراغ منهُ لعشر ليالٍ خلونَ للنصف مِن صَفَرٍ، سَنَةَ أربع وسبعينَ وأربعمائة.

والخطّ قـريب مِنَ الخطِّ الـدِّيـواني الـذي وضعت قـواعـده في سَنَـة ٨٦٠هـ.

ويلاحظ ما يلي:

١ ـ تنقيط وتشكيل بعض الحروف وإهمال هذا الأمر في بعضها.

٢ ـ وضع دارة في نهاية كل فقرة [⊙] ووضع نقطة في داخلها دلالـة علىٰ مقابلة النسخة بالأصل.

٣ ـ وضع علامات الإهمال فـوق بعض الحروف للدلالـة علىٰ أنها مهملة غير معجمة.

٤ ـ حذف كلمة «بفقدهم» وإبدالهـا بكلمة «بمفـارقتهم» في نهايـة السطر التَّاسع.

٥ ـ طريقة كتابة بعض الكلمات مثل: «كـذىٰ»، وتشابـك بعض الحروف ببعضهـا في بعض الكلمات مثـل: «فقالت للستـر أولىٰ» أي «السّتر» و «لكثـر» أي «أكثر» «للفقـر»، أي «الفقـر»، وطـريقـة انحـدار بعض الحروف كالنون، والذال، واللام...

والكتاب يقع ضمن مجموعة تحتوي علىٰ رسائل متعددة في التَّصوف بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية برقم: (٢١١٨).

ام الحسين القرشية من العراق

حسنة الكلام مجتهدة ورعة كان يقول الشبلي لا اعجب من رقعة الجوهر ام الحسين

وكانت تقول للشبلي اذا اتاكم الله فلا يفوتنكم امره ه

امنة المروجية متعهدة للفقرا

كانت صاحبة مستور رفيعة الهمة كانت تقول الاوليا لا تشبعهم الاقوات

ولكن تشبعهم الكفايات ه واكثر خدمة الفقرا فيه بعد العلم وصلاح الشيوخ ه

فاطمة الخانقهية من فتيان وقهمل

كانت متعهدة للفقرا محترمة لهم حكي عنها انها قالت الفتوة هي القيام الى الخدمة

من غير تمييز ه حكي عنها انها قالت من شهد قلوب العارفين [illegible] وعنها قصص جم

عايشة بنت احمد الطويل المروزية زوجة عبد الواحد السياري رحمهم الله

كانت من الافاضل والمجتهدين لم يكن في وقتها احسن حالا منها ولا الطف طريقة في

التصوف انفقت على الفقرا الكثير من حشمه الاف دراهم بلغها ان بعض المدعين قال لها

اخلي كثيرا وكثر ليقع لك كشف فقالت الستر اولى بالنسا من الكشف لانهن

عورات ه وكانت تقول من يستلذ طعم الفقر لا يكشف الا فضائل الفقر ه

وقيل لها لم لا تقبلين رفق فلان فقالت لم اقبل ارفاق الشيطان من مثله فقالت

اذا طلب العبد العز في عبوديته فقد اظهر رعونته ه تم [illegible] والحمد لله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام

[illegible]

على يدي العبد الضعيف
عبد السيد احمد الخطيب رحمه منه اللطيف
عفا الله له ولوالديه ولجميع المسلمين
وكان الفراغ منه لقتير نهار الخميس سابع عشر صفر سنة
اربع وسبعين وثمانمائة

وكان الفراغ منه
يوم السبت [illegible]
ذلك البعيد القاضي الاجل
قاضي القضاة احمد سليم
الكاشاني في مدرسة الشيخ
الامام الخطيب محمد [illegible]

«المؤتلـف والمختلـف»

للإمام الحافظ عبد الغني بن سعيد الأزدي المِصْريّ المتوَفَّىٰ سَنَة (٤٠٩هـ) نسخـة الفاتـح برقـم: (١١٤٢) «فـرغ من تحريـره في غُـرَّة شَّهـر الله رَجَبَ المبارك سَنَةَ أربع وَخمسمائة لِنَفْسِهِ سحيم بن عليٍّ سُحيم المراغي».

ويلاحظ ما يلي:

١ ـ أنواع الهوامش واللَّحق.

٢ ـ طريقة كتابة الحروف وتشكيل الكلمات.

٣ ـ الدارات وأماكن كتاباتها.

٤ ـ أنَّ هـذه النسخة قـد عُورضت بـأكثـر من نسخـة، وأنَّ هـذه الفـروق وضعت في هامش النُّسخة.

وأحياناً يضع ذلك بقـوله: «قـال زيادة في أخـرىٰ بخطِّ البيهقيِّ. . .» كما في هامش «الورقة: ٣ ب» علىٰ اليسار.

وأحياناً يقول: «في أخرىٰ يرويٰ عَن مكيٍّ بن إبراهيم» كمـا في أعلى الورقة: (٣ أ).

٥ ـ إن النَّاسخ من العلماء وأنَّهُ قام بنقل أقوال العلماء كمـا هو ظـاهرٌ في هوامش النسخة.

وَأجمَد هو ابن عُجَيان ممن شهد فتح مصر ذكره ابو سعيد بن يونس في تاريخه ومما
يُخاف تصحيفه ويشتبه بأجمد أُحَيْد بن الحسين الباميانى خراسانى وهو
بالياء المعجمة من تحتها بنقطتين بعد الحاء المهملة

باب أُمَيْن وأَمِين

فأُمَين بالضم أبو أُمين عن أبي هريرة روى عنه ابو الوازع جابر بن عمرو. وأُمَين بن [?]
بن نضلة بن مُعَيصل الحِرْمازي روى عنه ابنه الجُنيد. وأَمِين بالمد هو عبد الرحمن بن أمين
ويقال ابن يامين له ضعف.

باب أُذَيْن وآذين

حُجْر بن عدي بن الأدبر المقتول روى عن علي رضي الله عنه الوضوء شطر الإيمان هذا
بالراء غير معجمة. وآذين بالذال المعجمة والمد هو منصور بن آذين روى عن [?] عبد العزيز بن
أبي سلمة الماجشون.

باب أَنِس وأُنَيْس

أنس كثير. وأُنيس هو جد محمد بن الحسن بن أنيس الصنعاني روى عنه احمد بن صالح ونوح بن حبيب
وغيرهما ذكرناه ليعرف.

باب أَبان وأُتان

أبان كثير وأُتان واحد وهو أُتان بن نُعيم رأى عليا رجم وحدث به رزام بن سعيد.

باب أيوب وأثوب

أيوب كثير وأثوب قليل أثوب بن أزهر في حديث قيلة. والحارث بن أثوب كوفي حدثني بحديثه ابو سليمان محمد بن عبد الله العمري واحمد نا
محمد بن خزيمة نا احمد بن ابي الحواري نا وكيع نا شريك عن العباس بن ذريح عن الحارث بن أثوب
قال رأيت عليا رضي الله عنه صلى الجمعة فلما سلم قال انتوا ثم دخل.

باب أخرم وأخزم

أخرم الهجيمي في الصحابة من حديث يحيى بن البخار عن ابي عبد الله التيمي. وأخرم الأسدي له صحبة
ذكره في حديث لسلمة بن الأكوع. ومغيرة بن سعيد بن الأخرم مروزي مشهور. وأخزم بالزاي واحد
هو والد زيد بن أخزم الطائي أبي طالب.

باب أَيْمن وأُبَيْن

أيمن كثير
وأُبين هو أُبين بن سفيان عن ابن عمر وهو با معجمة بواحدة بعدها يا معجمة بنقطتين ونون.

وَانبر بنا معجمة تثلث وبعدها باء معجمة من تحتها ساكنة وراء غير معجمة هو مغيرة بن جميل بن انبر ويكنى ابا العباس روى عنه ابو سعيد الاشج

باب اسلم واسلم

اسلم بفتح اللام كثير واسلم واحد هو جد عبد الله بن سلمة بن اسلم روى حديثه محمد بن اسمعيل الجعفي

باب ابي وابي وابي

ابي جماعة وابي واحد وهو ابي اللحم له صحبة مولى عمر من فوق وامّا ابيّ بالباء مكسورة مشددة فهو محمد بن يعقوب بن ابيّ بن الحسين الرقي حدث عن خاله حدثني عنه ابو الطاهر القاضي السدوسي

باب اياس واناس

واياس بالياء جماعة واناس بالنون واحد وهو عبد الملك بن جوية يكنى ابا اناس

باب انيس وانبس

فانيس بالضم جماعة وانيس بالفتح واحد وهو ابو زهير بن المطلب بن عبد مناف بن قصي بن كلاب منهم مسلم بن محمد بن عبد الله الشريف عن الحضر بن داود عن الزبير بن بكار

باب اغر واعز

واغر بالغين المعجمة والراء المهملة كثير واعز بالعين المهملة والزاي المعجمة مالك بن اعز روى عنه ابو اسحق السبيعي واله الى علي رضي الله عنه

باب امية وامنة وامنة

فامية كثير وامنة من الرجال واحد وهو ابو امنة صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن النساء امنة ام رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكرها لاجل اشتهارها لنزول التصحيف فيهما وامنة بنت الحكم الغفاري به ام سليم بن ربيعة وامنة مفتوحة هو امنة بن مسكين حدث عن ابي صالح كاتب الليث روى عنه محمد بن يحيى

باب اشقر واشعر واسعر

ادم وعبد الرحمن بن ساجور الرملي فاشقر غير واحد معروف واشعر قليل اشعر بن خبير اخو عبد الله بن خبير بصري

«المُـؤْتَلِف والمُخْتَلِف» لـلإمـام الحـافظ أبـي الحسنِ عَليِّ بْنِ عُمـر الدَّارقطني البغدادي المتوفَّى سنة (٣٨٥هـ).

أوَّلاً : نسخة دار الكتب المصري، تيمور، برقم: (٥٤٦هـ)، وتاريخ النسخ (٥٢٦هـ).

ثـانياً: نسخـة «سراي مـدينـة»، بـرقم: (٤٦٤هـ)، وتـاريـخ النسـخ (٥٦٣هـ) (الجزء الثاني)، ويلاحظ ما يلي:

١ ــ اختلاف الروايتان ففي نُسخة دار الكُتب «باب سُحْمَة وَسَحْمَـة» وفي نُسخة سراي مدينة «باب سُمْحَة وَسَمَحَةَ».

٢ ــ في نسخـة دار الكتب الـدائـرة⊙في نهـايـة كـلِّ فقـرة وهي مـا سُمِّي بـ «الدارة» للدلالة على انتهاء الفقرة، ووضع النقطة في وسط الـدارة للدلالة على المعارضة والمراجعة.

٣ ــ وضـع عـلامـات الإِهمـال تحت الحـروف المهملة، وكـذا تشكيـل الحروف وغير ذلك مِمَّا يقتضيه ضبط النص.

٤ ــ أنَّ نُسخة سراي مدينة معارضة بنسخة أخرى كمـا يُلاحظ في هـامش الصفحة على اليسار[1].

---

(١) طبع الكتاب بتحقيقنا، دار الغرب الإسلامي بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ ــ ١٩٨٦م).

بن عكابة بن صعب [illegible] جرير في الهذيل [illegible] من العرب فهو منسوب [illegible] ابن التمع
جالت بن عبيد بن سعد بن بهمن بن سعد بن تيعان وقال الكلبي تسعوتر في العرب ينسبون إلى السيد
الأسد بن السيد [illegible] صفوة السمر

باب سرى وسرى

أما سرى [illegible] السري [illegible] يكنون
وأما سرى بضم السين فقال ابن الكلبي في جماعة [illegible] القاب لا [illegible] ابن سرى
سمى الكاهن طلحة بن [illegible] بن [illegible] بن ثعلبة [illegible] الذي [illegible] منه
[illegible] الله [illegible] وهو [illegible] ومن بني [illegible] الأنصاري
سهل بن رافع بن خديج بن مالك [illegible] بن سرى بن سلمة [illegible] صاحب الصاع له صحبة

باب سحمة وشحمة

أما سحمة بفتح السين فقال ابن حبيب في بجيلة سحمة بن سعد بن عبد الله بن قداد بن ثوبان
بن زهير بن [illegible] بن الغوث [illegible] هلال بن خلاوة بن
[illegible] قيس سحمة بن [illegible] بن [illegible] وأما سحمة بالفتح فقال ابن حبيب في كلب سحمة
كعب بن عمرو بن [illegible] [illegible] ولد [illegible] وهو كعب وبكر والعكامس
بنو عوف بن عامر [illegible] عوف بن بكر بن عوف بن عذرة بن زيد اللات [illegible] بنو [illegible]

باب سبحان وسيحان وشيحان

أما سيحان فهو سيحان بن صوحان أخو زيد وصعصعة ابني صوحان [illegible] الجمل مع علي رضي الله عنه
[illegible] أبو بكر الشافعي [illegible] [illegible] معين قال زيد بن صوحان
وأخواه صعصعة وسيحان ابنا صوحان خطيبان من عبد القيس وقال سيف بن عمر قتل
سيحان وزيد ابنا صوحان يوم الجمل مع علي عليه السلام وأزهر بن سيحان كان مع
عثمان يوم الدار قاله سيف بن عمر وخالد بن سيحان [illegible] بن أحمد الحضرمي
بن داود [illegible] أبو بكر الأثرم قال سمعت أبا عبد الله وسئل عن العوام بن مزاحم فقال روى عن
شعبة [illegible] عن خالد بن سيحان [illegible] سيحان فقال هشام بن الكلبي [illegible]
[illegible] العلي وسيحان وشمران وهفان بنو [illegible] بن [illegible] بن علة بن جلد [illegible]
[illegible] جنبا [illegible] بنو [illegible] وهم بنو يزيد [illegible] سعد العشيرة [illegible]
جنبا [illegible] عبد الرحمن [illegible] ابن سيحان المحاربي [illegible] من الحمر وهو حليف [illegible]
بن أمية شاعر له قصيدة يمدح بها الوليد بن عثمان بن عفان منها كم عنده من نائل وسماحة
[illegible] ميمونة وخلائق [illegible] قصيدة قال ابن الكلبي إنما سمي [illegible] بن عوف
[illegible] سيحان لأخطل لأنه يعرض لكعب بن جعيل الشاعر [illegible]
[illegible] لكعب بن جعيل [illegible] خطل [illegible] الأخطل [illegible] سيحان
[illegible] المعتمر [illegible] الجبري [illegible]
[illegible] أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم [illegible]
[illegible] سيحان وجيحان [illegible] النيل والفرات وأما شيحان بالنون
[illegible] بن شيحان [illegible] جابر [illegible] بن [illegible] وغيره

نسخة دار الكتب المصرية، تيمور، برقم: (٥٤٦)

٢١ د ٢

باب

سُخيمَة وسُحَيمَة

اما سحيمة بضم السين فقال ابن حبيب في بجيلة سُحيمة بن سعد بن عبد الله بن قداد بن لوي بن زهم بن معوية بن زيد بن الغوث بن انمار وفي قيس سحيمة بن هلال ابن خلاوة بن بكر بن اسحم بن ريث ولما سحيمة بالفتح فقال ابن حبيب في تغلب سحمة بنت كعب بن عمرو بن حبيب ولدت بن عمرو بن غنم وهما يعرفون ولدها وهو كعب وبكر والعي امهم بنو عمرو بن عامر لهم عتب بن بكر بن عتوب بن غنم ابن زيد اللات بن رفيدة بن ثور بن كلب ... [illegible]

باب

سَيْحان وسنجان وسحلن وسَخاب

اما سيحان بن صوحان اخو زيد وصعصعة شهد الجمل مع علي بن ابي طالب عليه السلام ... [illegible] ... زيد بن صوحان واخوه صعصعة وسيحان بنو صوحان خطباء من عبد القيس وقال سيف بن عمر قتل سيحان وزيد ابنا صوحان يوم الجمل مع علي بن ابي طالب عليه السلام ... بن سيحان كان مع عثمان يوم الدار قال ذلك ... بن عمر خالد بن سحلن حدثنا ... بن احمد بن داود ... سمعت ابا عبد الله وسئل عن العوام بن مراجم فقال روى عنه شعبة حديثا الغرعن خالد بن سيحان قال هشام ابن الكلبي اما سحيم منهما الحارث والعلي وسنجان وسحمان وهم بنو يزيد بن حرب بن علة بن جلد بن مالك بن ادد جنبا لانهم جانبوا ضرا وهو يزيد بن حرب الا وحالفوا سعد العشيرة فسموا الجنبا عبد الرحمن بن ارطاة بن سيحان المحاربي ضرب في الحد وهو حليف بني حرب بن امية شاعر له نصيبة يمدح بها الوليد بن عثمان

نسخة سراي مدينة، برقم: (٤٦٤)

ابن عفان منهما

ثم عنده بن نابل ... وشمايله مبهونه وخلايق في قصيده

قال ابن الكلبي انما سمي غياث بن غوث بن الصلت بن طارق بن سيحان الاخطل لانه نفرس
لاعيس جعيل الشاعر وابيك اليه فقال الاوله الاخطل للعب بن جعيل انه غلام
خطل فسمي الاخطل لذلك ابن سجان الحميري يروي عن عمرو وروي عنه عنز بن
ابن المغيره سيحان بهو من الخلا الحبشة هو مولود من حديث ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم
اربعة انهار من الجنة سيحان وجيحان والنيل والفرات ولما شيخان ماموته
محمد بن حمدويه بن سيحان المروزي يكني ابا رجا يروي عن علي بن حجر وغيره حدث عنه
ابو جعفر النقاش المقري ولما سيجان بالجيم فقال ابن الكلبي في نسب الاخطل الشاعر
المري هو الاخطل اسمه غياث بن غوث بن الصلت بن طارق بن سيحان بن سجان
ابن مسرو وجس بن عمرو بن مالك بن جشم واما شيخان بالشين فهو مصعب بن
عبد الله بن مصعب الواسطي لقبه شيخان حدث عنه ابو محمد بن صاعد وابو عبيد
المعدل بواسط اما الابن مصعب بن عبد الله شيخان نا سلم بن سلام نا سلمان بن هرون
عن سلم بن بشير عن عبد الرحمن بن ابي ليلى عن البراء بن عازب ان النبي صلى الله عليه
كان اذا ركع عدل ظهره حتى لو صبت عليه الماء لاستقر هذا اللفظ او نحوه

باب

سود وسود وشوذ

اما سود فهو كعب بن سور ولي قضا البصرة لعمر وقتل يوم الجمل مع عايشه وفي
عنقه المصحف سور في حديث سعيد بن ميناء عن جابر ان النبي صلى الله عليه قال لاصحابه وقد
دعاه جابر بن عبد الله قوموا الى جابر فانه قد صنع سورا واما سود ابو سود
روى حديثا عن النبي صلى الله عليه حديثا واحدا ... البيت الفاجرة يقطع الرحم

«مَشْيَخَةُ قاضي القُضَاة شيخ الإِسلام
بَدْر الدِّين أبـي عَبْدِالله مُحَمَّدِ بْنِ إبْرَاهِيمَ بْنِ جَمَاعَةَ
المتوَفَّىٰ سَنَة ٧٣٣هـ»

تخـريـج شيـخ الإِسـلام عَلَمِ الـدِّين القـاسم بْنِ مُحَمَّـد بْنِ يُـوسُفَ البِرْزَالِيِّ المتوَفَّىٰ سَنَةَ ٧٣٩هـ.

نُسخة تامة كُتبت بخطِّ النَّسخ التَّدويني علىٰ كاغد عَربـي قـديم يميل لونه إلىٰ الاصفرار.

فرغ مِن كتابتها يوم الثُّلاثاء سابع شَوَّال، سَنَة ثمـان وَتسعينَ وَستمائـة أي قبلَ وفاة شيخ الإِسلام بدر الدِّين ابن جَماعَة بـ (٣٥) سَنَة.

جاء في آخر المشيخة (الورقة: ١٩٧ أ): (آخر المشيخـة والحمد لله رَبِّ العـالمين وصلواته علىٰ سَيِّـدنا مُحَمَّـدٍ خَاتَمِ النَّبيين وعلىٰ آلـه وصحبه أجمعين، فَرَغَ مِن كتابتها يوم الثلاثاء سابع شَوَّال سَنَة ثمان وتسعينَ وستمائة علىٰ يَدِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَليٍّ الصَّيْرَفِيِّ[1]). وهي نسخة فريـدة تقع في

---

(١) هو (الفقيه المُحَدِّثُ مَجْدُ الدِّين أبو المعالي مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّد بْنِ عَليِّ بْن إبْرَاهيمَ ابْنِ أبـي القاسم الأنصاريُّ الدِّمَشقيُّ ابنُ الصَّيْرَفِيُّ الشَّافِعِيُّ. كان شـاباً متـواضعاً فـاضلاً سـاكناً، نَسَخَ للنَّـاسِ وَلِنَفْسِهِ... تُـوفِّيَ في رَمَضَانَ سَنَـةَ اثنتين وعشرين وسبعمائة).

=

(٢٠١) ورقة في كُلِّ ورقة (٣٨) سطراً مِن ضمنها أوراق السَّماعات الَّتي تبدأ مِن الورقة (١٩٧ أ ــ ٢٠١) وهناك بقيَّة للسَّماعات وضعت في أوَّل الكتاب.

وخطُّ النسخة جَيِّد ومقروء ولا عجب في ذلك فهي بخطِّ إمام كبير كما تقدَّم في ترجمة ناسخ المشيخة.

والناسخ قد أعجم وشكل الكتاب في بعض الأعلام والمواضع، وأهمل الإعجام في مواضع أخرىٰ فهو لم يلتزم بالشكل والإعجام في جميع المشيخة... غير أنَّ الأحاديث النَّبوية ضبطت بالشكل ضبطاً دقيقاً.

والنسخة في مكتبة «مدرسة مُصَلِّي» تحت رقم: (٣٢) في مكتبة سُليمانية كُتبخانه العامرة في إسطنبول بتركيا.

وسماعات النسخة في غاية الأهمية لأنَّها تُرينا طُرق التَّحمُّل والأداء لهذا الكتاب وطريقة المجالس في تلك الحقبات الزَّمنيَّة المختلفة، وتورد أسماء الحاضرين لتلك المجالس وتواريخ حضورهم وأسماء المدارس أو الأماكن التي عُقدت فيها تلك المجالس الحديثيَّة... كما أنَّها تُعَرِّفنا على خطوط الكثير من العلماء الذين دَوَّنوا تلك السماعات أو كتبوا تواقيعهم على هذه الطباق.

وبناءاً على هذا يُمكننا أن نقول: إنَّ هذه السماعات أو الطِّباق تُعَدُّ وثائق تاريخيَّة في غاية الأهمية.

= ترجمته في: المعجم الكبير للذهبي: ٢/٢٧٦، برقم: (٨٣٨)، ذيل العبر للذهبي: ص ٦٤، الوافي بالوفيات: ١/٢٣١، الدرر الكامنة: ٤/١٩٨، شذرات الذهب: ٦/٥٨.

فهي بالإضافة إلى كونها وسيلة من وسائل توثيق النُّصوص وضبطها فَإنَّها وثيقة تاريخية وجغرافية حفظت لنا أسماء العديد من الشَّخصيات العلميَّة المرموقة وغير المرموقة. . كما أنَّها ذَكَرَت لنا أسماء العديد من المدارس والمنشآت العِلْمِيَّة. . . إضافة إلى إعطائنا فكرة عن طريقة «الإملاء» وعَقْدِ «المجالس الحديثيَّة» في فتراتٍ زمنيَّة مُختَلِفَةٍ[1]. . .

(١) طبع الكتاب بتحقيقنا، دار الغرب الإسلامي بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ ــ ١٩٨٨م).

ابن اسحق يقول سمعت ابا سعيد عبد الله بن محمد الرازي
يقول سمعت ابا العباس بن عطاء يقول من الزم نفسه
اداب السنة عمر الله قلبه بنور المعرفة ولا مقام
اشرف من مقام متابعة الحبيب في اوامره وافعاله
واخلاقه والتادب بادابه قولا وفعلا ونية وعقدا
وبه الى ابي صالح المؤذن قال سمعت محمد بن الحسين
السلمي يقول سمعت منصور بن عبد الله يقول قال
محمد بن علي الترمذي ليس الفوز هناك بلزوم الاعمال
انما الفوز هناك باخلاص الاعمال وتحسينها وقال
كفى بالمرء عيبا ان يسره ما يضره وقال من شرائط الخدام
التواضع والاستسلام وقال ليس في الدنيا حمل
اثقل من البر لان من برك فقد اوثقك ومن جفاك
فقد اطلقك ۝ وبه الى ابي صالح المؤذن ثنا الشيخ
ابو زكريا يحيى بن ابرهيم المزكي ثنا ابو بكر بن ابي دارم
ثنا عمرو بن الحسين بن نصر بن حاجب قاضي حلب قال
سمعت محمد بن عمران قال قيل لحاتم الاصم على ما بنيت
امرك هذا من التوكل قال على اربع خلال علمت ان
رزقي ليس ياكله غيري فلست اشتغل به وعلمت ان
عملي لا يعمله غيري فانا مشغول به وعلمت ان الموت

ياتيني بغتة فانا ابادره وعلمت اني بعين الله في كل حال
فانا مستحي منه ۝ وبه الى ابي صالح المؤذن قال
سمعت ابا عبد الرحمن السلمي يقول سمعت ابا بكر محمد بن
عبد الله الطبري يقول سمعت ابرهيم بن علي المرثدي
يقول سمعت ابا حمزة البغدادي يقول من المحال ان
تحبه ثم لا تذكره ومن المحال ان تذكره ثم لا يوجدك
طعم ذكره ومن المحال ان يوجدك طعم ذكره ثم يشغلك
بغيره ۝ وبه الى ابي صالح المؤذن قال الحسن
ابن محمد القاري ثنا احمد بن محمد الهروي قال سمعت
ابا القسم يوسف بن يحيى الاشناني يقول سمعت الجنيد
ابن محمد يقول اللهم اني اسالك الامن يوم الخوف والسعادة
يوم الشقاوة والظل يوم الحرور والري يوم الظما
والربح يوم الخسران والنعيم يوم العذاب اللهم اكشف
عني بلاك وداوني بدوايك لشفا عرفته باسوائك
اللهم متعني بسمعي وبصري الى منتهى اجلي وهب لي
العافية في باطني وظاهري وفي اهلي واجعلني على [illegible]
عجزي الى منتهى اجلي ۝
اخر المشيخة والحمد لله رب العالمين وصلواته على سيدنا
محمد خاتم النبيين وعلى اله وصحبه اجمعين فرغ من كتابتها يوم الثلثا
سابع شوال سنة ثمان وتسعين وستمائة على يد محمد [illegible]

سمع النساخ
وعلي محمد بن عمر المودنابيو وابراهيم بن محمد بن سليمان الكوراني
وعلي بن منصور بن احمد الحريري ومحمد بن علي ابراهيم [illegible]
وسمع الميعادين الثالث والثاني شهاب الدين احمد [illegible]
جهبل ويحيى الدين يحيى محمد عبد القادر الانصاري [illegible]
محمد بن ابي بكر البياني واحمد الشيخ ابي بكر خطاب الموصلي [illegible]
ذكر ابيه ومحمد عبد الله موسى التاجر ابو [illegible] الساعات
وسمع المذكورون برهان احمد نعمه المقدسي من الميعاد الاول [illegible]
وسمع الميعادين الاول والثالث نجم الدين محمد احمد ابراهيم [illegible]
ابن عروه سوى برهان على احمد القسطلاني وسمع جمال الدين [illegible]
سوى من قوله من اسمه اسمعيل الى اخر الميعاد الاول
ضيا الدين احمد الشيخ برهان الدين ابراهيم بن فلاح الاسكندري وسمع
ابنه محمد جميع الكتاب سوى برهان عبد الله علاف
وسمع الميعاد الاول سوى برهان احمد نعمه المقدسي القاضي
الامام تاج الدين ابو محمد صالح بن ثامر بن حامد الجعبري وبدر الدين
محمد عبد الرحيم بن احمد عبد الله عبد الرحمن سلطان الغزي
وشمس الدين محمد احمد عثمان الذهبي وبدر الدين محمد [illegible]
[illegible] الاعزازي التاجر وعلا الدين علي محمد محمد [illegible]
[illegible] سعد النقيب الدمشقي ومحمد شمس الدين محمد الشريف [illegible]
[illegible] وسمع من اول الكتاب الى من اسمه اسمعيل
سوى برهان احمد نعمه المقدسي جمال الدين احمد [illegible]
[illegible] المقري وصح ذلك وثبت في ثلثه مجالس اخرها يوم السبت ثامن عشر
جمدى الاولى سنه [illegible] وسبعين وستمايه [illegible]
واجاز المسمع للجماعة جميع ما يجوز له وعنه روايته [illegible]

[illegible]

الحمد لله وحده

سمع جميع هذه المشيخة على المخرجة له شيخنا الشيخ الامام
العالم العامل العلامة الاوحد البارع الصدر الكبير الكامل
فخر العلماء وعدة الفضلاء مفتي الفرق ذي الفضائل
خطيب الخطباء قاضي القضاة بدر الدين ابو عبد الله محمد بن
الشيخ الامام الزاهد ابي اسحق ابرهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني
الشافعي ايده الله تعالى بروايته عن الشيوخ المخرج
عنهم سماعا واجازة بقراة مخرجها الشيخ الامام العالم
الحافظ الاوحد البارع علم الدين ابي محمد القاسم بن محمد بن يوسف
البرزالي الجماعة السادة الفضلاء بدر الدين ابو البشر
محمد بن محمد بن عبد القادر بن عبد الخالق الانصاري ومحيي الدين
ابو الفدا اسمعيل بن حسن بن اسمعيل بن جهبل وولده محمد وفتاه
بكتوت وجمال الدين ابرهيم بن نصر الله بن ابرهيم بن سعد الله بن
جماعة ابن اخي المسمع ويحيى بن محمد بن عثمان بن الحسن السكاكيني
وناصر الدين محمد بن عثمان بن سيف بن الفواس وابن اخيه علي بن حسام الدين
لاجين الخزنداري وشهاب الدين احمد بن محمد بن ابي بكر
بن الطروش الكتبي وشمس الدين محمد بن ابرهيم بن عثمان بن علي
اللبان والشيخ ابو بكر بن خطاب بن عبد الله الموصلي وكمال الدين
ابو بكر محمد بن الحاج عبد الله قيم الشامية الجوانية وشهاب الدين
احمد بن نصر بن محمد بن عبد الرحمن الامدي عرف ابوه بمخلص الخياط
وولده محمد وقاسم بن جمال الدين احمد بن عبد الاحد بن سلامة بن سعد

ومن باي ذكره

بقية السماع

وعز الدين الفضل بن عيسى الحراني وعلي بن محمد بن مكي التاجر ابو
اللبادين ومحمد بن الشيخ محمد بن ابي بكر بن عبد الله الكتبي وحبيب الدين
عبد اللطيف بن محمد بن خلد الحراني وشافع بن محمد بن محمد بن محرز بن محمد
الصميدي وابن عمه همام بن منبه وزين الدين عبد الرحمن بن الشيخ
شهاب الدين ابي اسحق ابرهيم بن فلاح الاسكندري وحضر ابن اخيه
ابرهيم بن صفي الدين احمد في السنة الثالثة من عمره ومحمد بن الشيخ
ابرهيم بن محمد بن ابي بكر البياني وشهاب الدين احمد بن محمد بن زهري
العرضي المصري وابنه محمد واحمد بن محمد بن اسمعيل بن الخياط
الفواش وعلي بن محمد بن منصور خادم بدر الدين البيسري المذكور والا
والاخوان عبد الله وشرف ابنا ابرهيم بن ابرهيم بن منصور الزرعي
وكاتب السماع عثمان بن بلبان المقاتلي عفا الله عنهما
وسمع الكتاب كله الا من اوله الى ترجمة ابرهيم بن خليل شهاب الدين
احمد بن ابرهيم بن ابي بكر ابرهيم الجزري وسمع الجميع الا ترجمة عبد الله بن علاق
شمس الدين سنقر عتيق المسمع وسمع الميعادين الاول والثاني سوى
ترجمة احمد بن نعمة المقدسي وسوى ترجمة علي بن احمد القسطلاني
والاخوان الولدان النجيبان السعيدان جمال الدين عبد الله وزين الدين
عبد الرحيم ابنا المسمع والاخوان عز الدين حسن ومحمد ابنا ناصر الدين
محمد بن علاء الدين محمد بن عبد القادر بن عبد الخالق الانصاري والاخوان
عبد الرحمن ومحمد ابنا فخر الدين عثمان بن عبد الرحمن بن علي المعري المري
وعماد الدين محمد بن احمد بن محمد بن عمر الحنفي عرف والده بابن العنيف
وجمال الدين محمد بن الحسن شيخ السلامية وابن عمته احمد بن علاء الدين علي بن سالم الرومي

ومن باي ذكره

[illegible]

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى وبعد فقد سمع
جميع هذه المشيخة على المخرج له سيدنا ومولانا قاضي القضاة
شيخ الاسلام بدر الدين ابي عبد الله محمد بن ابراهيم بن سعد الله
ابن جماعة الكناني الشافعي بسماعه واجازته من الشيوخ المخرج لهم
عنهم فيها [illegible] الكلام عليها من اول المجلد [illegible]
له سيدنا قاضي القضاة عز الدين ابي عمر عبد العزيز في الاصل لكن
الحكايات والدعا بقراءة الشيخ شهاب الدين ابي العباس احمد
ابن محمد بن عبد الرحمن البغدادي وهذا السماع في الاصل ومن خط
نقلنا ابراهيم ابن القاضي زين الدين عبد الرحيم بن المسمع
واخرون وصح في مجالس اخرها يوم الجمعة تاسع جمادى الاولى
سنه اثنين وثلاثين وسبع مائة بمنزل المسمع على شاطئ
النيل بمصر المحروسة واجاز للجميع جميع ما يجوز له روايته
نقله من الاصل محمد بن محمد بن ابي بكر بن عبد العزيز المقدسي لطف
الله تعالى به واعانه ورفع في الاخرة مكانه بمنه وكرمه

[illegible]

الحمد لله قرأت جميع هذه المشيخة المخرجة للقاضي بدر الدين ابن جماعة [illegible]
في علم الحديث والكلام على الحديث والتراجم على الشيخة الكبيرة أم الفضل هاجر [illegible]
بنت الشرف محمد بن محمد القدسي لطف الله بها بسندها المذكور فيها فسمعها القاضي [illegible] الدين
ابن احمد بن الخباز الحنبلي القرشي وولده ابو العباس احمد بهاء الدين حاضر [illegible] البالغة [illegible]
[illegible] وسريته أم ولده المذكور صفية الرومية وريحانة الحبشية كلتاهما من [illegible]
[illegible] على سيدهما والشيخ مجد الدين اسمعيل ابن [illegible] وولده ابو النور محمد [illegible]
[illegible] الى قوله عبد الله بن محمد بن الحسن بن عبد الله بن [illegible] الحريري [illegible] الشيخ [illegible] المحدث
المكثر المفيد شمس الدين محمد بن محمد بن محمد السنباطي وصح وثبت في مجلس واحد [illegible]
حادي عشري جمادى الأولى عام سبعين وثمانمائة بالمدرسة الصالحية النجمية سكن [illegible]
المتقدم بالدور الأول من مصلح السادة الحنابلة بالقاهرة المعزية وأجازت لهم [illegible] رواية [illegible]
[illegible] وكتب ابو الخير [illegible] عبد العزيز بن عمر بن محمد بن فهد [illegible] المكي [illegible]

سمع سيدنا وشيخنا العالم الكبير ابو الفضل [illegible] السنباطي
[illegible] الشيخة [illegible] جميع هذه المشيخة [illegible] هاجر القدسية
بسندها [illegible] وكتبه محمد [illegible] وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم

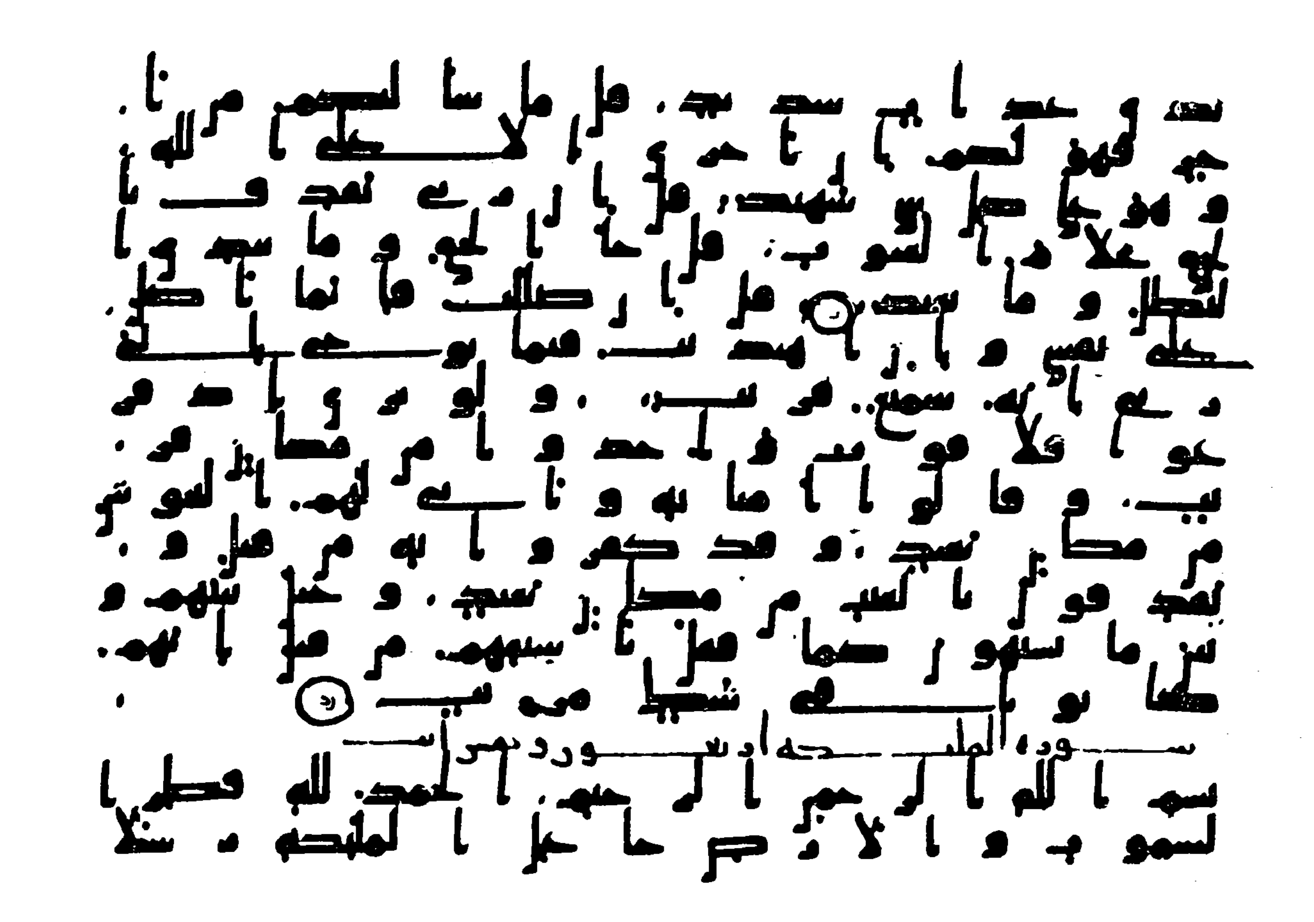

ورقة من مصحف ينسب إلى الخليفة عثمان أو مما كتب في عهده للأمصار بخط كوفي فيه فواصل الآيات والسور ونقط التنوين ونقط حرف الشين

نموذج أشكال الحروف الأبجدية مما كتب على أوراق البردي من الخط النسخي القديم (الحجازي) في القرن الأول للهجرة في حالتي الإفراد والتركيب، وهي من الألف إلى الياء، (مستخلصة من أوراق البردي من مجموعة «الأمير رينر» في مكتبة ڤينا الأهلية). ومنها بدار الآثار العربية بالقاهرة

الفصل الثاني من الباب الاول في معرفة القلم المغربي وهو الاندلسي كما تري صورته هكذا

ا . ب . ت . ث . ج . ح . خ .

ا . ب . ت . ث . ج . ح . خ .

د . ذ . ر . ز . ط . ظ . ك .

د . ذ . ر . ز . ط . ظ . ك .

ل . م . ن . ص . ض . ع .

ل . م . ن . ص . ض . ع .

غ . ف . ق . س . ش .

غ . ف . ق . س . ش .

ه . و . لا . ي .

ه . و . لا . ي .

نموذج من الصور القديمة لمفردات حروف الهجاء بخط مغربي أندلسي كما رسمها أبو بكر علي بن أحمد بن وحشية النبطي المتوفَّى سنة ٣٢٢هـ من نسخة كتبت سنة ٤١٣هـ ونسخت سنة ١١٦٦هـ من المتحف البريطاني رقم **440.H.173** وترجمة المستشرق (جي هامر) سنة ١٨٠٦م

الخط الكوفي

عنوان الخط الكوفي بخط كوفي مزخرف

أ . ب . ج . د . ه . و . ز . ح .

ط . ي . ك . ل . م . ن .

س . ع . ف . ص . ق .

ر . ش . ت . ث . خ . ذ .

ض . ظ . غ .

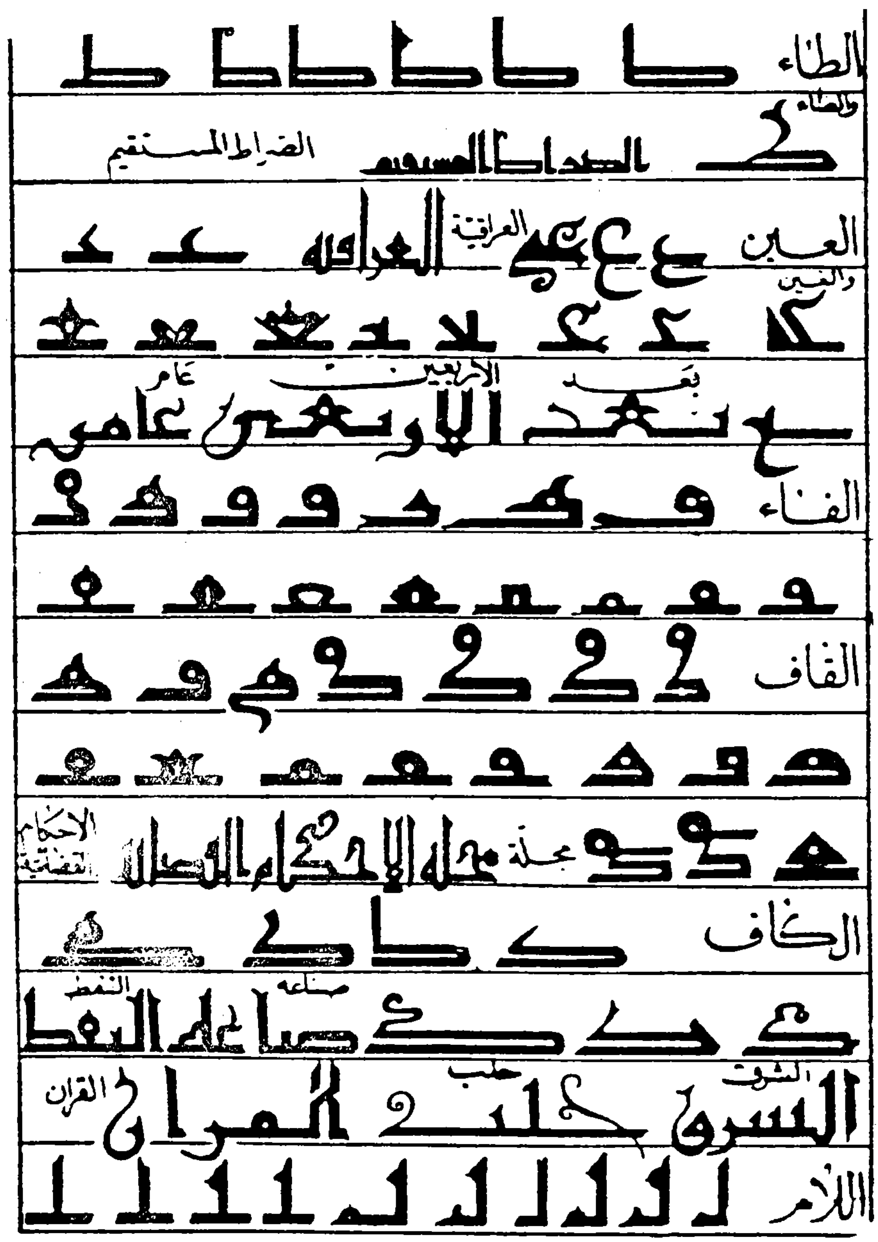

نموذج حروف الأبجدية المفردة بالخط الكوفي السوري ـ من الكتاب المسمى «شوق المستهام في معرفة رموز الأقلام» لأبي بكر أحمد بن وحشية النبطي المتوفَّى سنة ٣٢٢هـ من نسخة كتبت سنة ٤١٢ ثم نسخت ١١٦٦هـ: المتحف البريطاني رقم: (440.H.17).

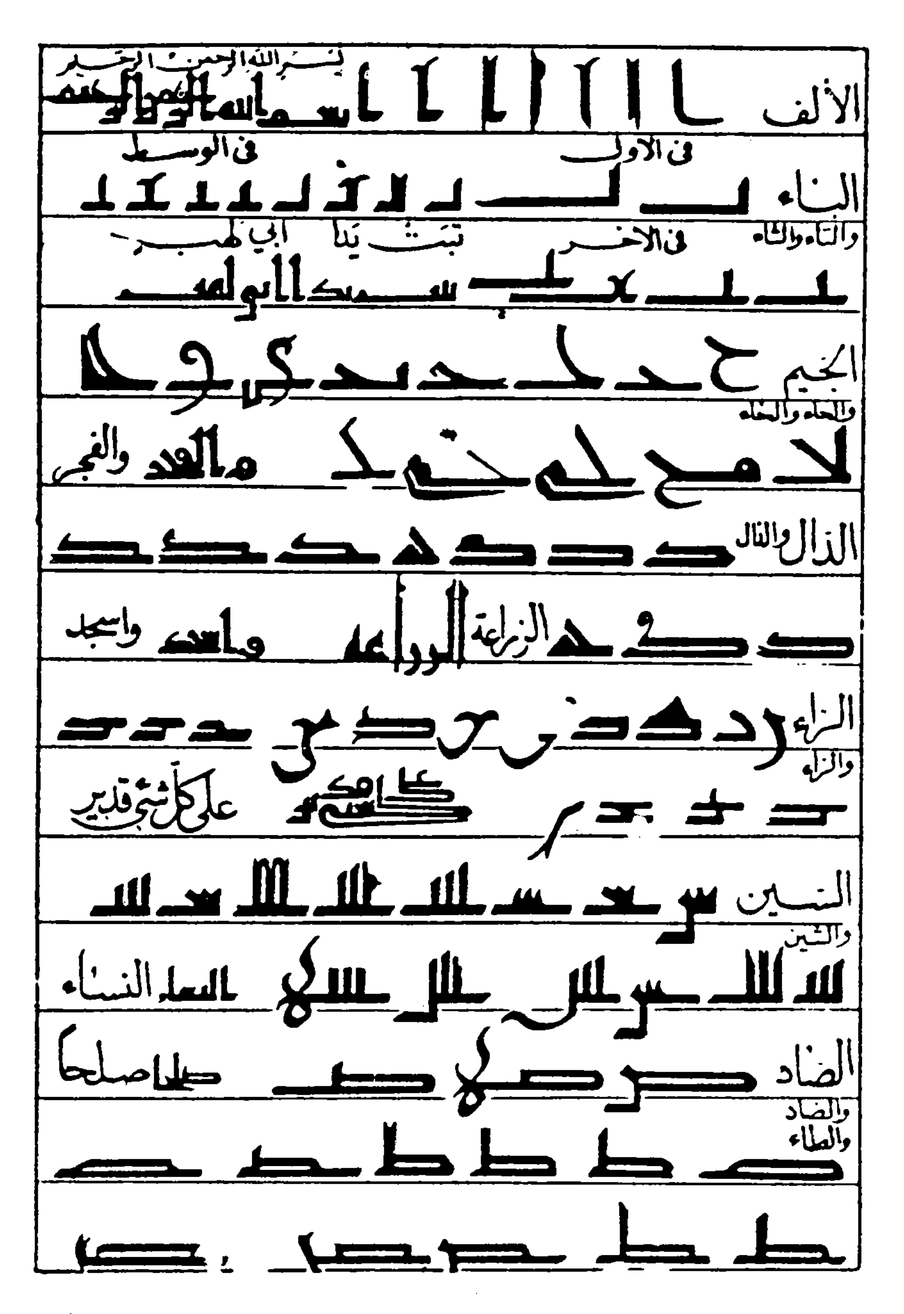

نماذج كتابة حروف الألفباء من الألف إلى الياء على مختلف الأشكال إفراداً وتركيباً بخط كوفي إيراني متأخر من نسخة مصحف مختومة بختم شاه مظفر الدين قاجار، وفيها بعض نماذج من كلمات القرآن الكريم وغير ذلك

الكتاب
الميم
النون
الواو
الهاء
اللاء
الحمد لله
ياء

ثَبَت المصادر والمراجع

* القُرآن الكريم.

١ ــ **اختصار علوم الحديث**: للإمام أبي الفداء عماد الدِّين مُحَمَّدِ بْنِ إسماعيلَ بْنِ كثير الدِّمَشْقيِّ (ت ٧٧٤هـ)، وبحاشيته الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لأحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية.

٢ ــ **أدب الإملاء والاستملاء**: لأبي سَعْد عَبْدِ الكَريم بْنِ مُحَمَّدِ السَّمْعَاني (ت ٥٦٢هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى. (١٤٠١هـ ــ ١٩٨١م)، تصوير عن نشرة ماكس فايسفايلر، مطبعة ليدن بريل ١٩٥٢م.

٣ ــ **أدب الدُّنيا والدِّين**: لأبي الحسن عَليِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَبيب البصري الماوردي (ت ٤٥٠هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان (١٣٩٩هـ ــ ١٩٧٩م).

٤ ــ **إرشاد طُلاب الحقائق إلىٰ معرفة سُنن خير الخلائق**: للإمام محيي الدِّين أبي زَكريا يحيى بْنِ شرف النَّوويِّ الدِّمَشْقيِّ (ت ٦٧٦هـ)، تحقيق وتخريج ودراسة عبد الباري فتح الله السَّلفي، مكتبة الإيمان، المدينة المنورة، الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ ــ ١٩٨٧م).

٥ ــ **إرشاد الفحول إلى تحقيق الحقّ في علم الأصول**: للإمام مُحَمَّدِ بْنِ عَليٍّ الشَّوكاني (ت ١٢٥٠هـ)، دار المعرفة، بيروت (١٣٩٩م).

٦ ــ **أسامي شيوخ البخاري**: لأبي الفضائل الحسن بْنِ مُحَمَّدِ الصَّغَاني، مخطوط، نسخة قرة جلبي زاده برقم: (٦٨).

٧ ـ **أساس البلاغة**: لأبي القاسم محمد بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، دار صادر، بيروت (١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م).

٨ ـ **الإعلان بالتَّوبيخ لِمَن ذَم أهل التاريخ**: للحافظ شمس الدين مُحَمَّدِ بْنِ عبد الرَّحمٰن السَّخاوي (ت ٩٠٢هـ)، ترجمة الدكتور صالح أحمد العلي، طبع مع علم التاريخ عند المسلمين، فرانز روزنثال، مؤسسة الرِّسالة، الطبعة الثانية (١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م).

٩ ـ **الاقتراح في بيان الاصطلاح، ولِمَا أُضيف إلىٰ ذلك من الأحاديث المعدودة مِنَ الصِّحاح**: لتقيِّ الدِّين أبي الفتح مُحَمَّدِ بْنِ علي بْنِ وَهْب (ت ٧٠٢هـ)، تحقيق الدّكتور قحطان بن عبد الرَّحمٰن الدوري، مطبعة الإرشاد، بغداد (١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م).

١٠ ـ **الإكمال في رَفع الارتياب عَن المُؤتَلِف في الأسماء والكُنىٰ والأنساب**: للأمير أبي نصر عَليٍّ بن هِبَة الله بْنِ جَعْفَر (ت ٤٧٥هـ)، بتعليق عبد الرَّحمٰن بن يحيىٰ المعلمي، الناشر مُحَمَّد أمين دمج، بيروت، والمجلد السَّابع باعتناء نايف عباس.

١١ ـ **ألفية العراقي مع التبصرة والتذكرة، وفتح الباقي**: للحافظ زين الدِّين عبد الرَّحِيم بن الحسين العراقي (ت ٨٠٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٢ ـ **الإلماع إلىٰ معرفة أصول الرِّواية وتقييد السَّماع**: للقاضي عياض بْنِ موسىٰ اليحصبي (ت ٥٤٤هـ)، تحقيق سيد أحمد صقر، دار التراث ١٣٩٨هـ.

١٣ ـ **الإملاء والترقيم في الكتابة العربية**: عبد العليم إبراهيم (١٣٩٥هـ)، مكتبة غريب القاهرة.

١٤ ـ **إنباه الرُّواة على أنباء النّحاة**: لِعَلِيِّ بْنِ يُوسُفَ القِفطِيِّ (ت ٦٤٦هـ)، تحقيق مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب المصرية، (١٣٦٩هـ ـ ١٩٥٠م).

١٥ ـ **الأنساب**: لأبي سَعْد عَبْدِ الكريم بْنِ مُحَمَّد بْنِ منصور التَّميميِّ السَّمْعَاني (ت ٥٦٢هـ)، الناشر أمين دمج، بيروت، عدا المجلد: (١١ ـ ١٣)، نشر دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد الدكن بالهند.

١٦ ـ **الأنساب المتَّفقة**: لأبي الفَضل مُحَمَّدِ بْنِ طاهر المقدسي، المعروف بابْنِ القيسراني (ت ٥٠٧هـ)، نشر بيتردي يونغ، ليدن بريل، ١٨٦٥.

١٧ ـ **الباعث الحثيث، شرح اختصار علوم الحديث**: لأحمد مُحَمَّد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٨ ـ **بدائع الخط العربي**: ناجي زين الدين المصرف، مراجعة عبد الرزاق عبد الواحد.

١٩ ـ **البداية والنهاية**: لأبي الفداء عماد الدِّين مُحَمَّد بْنِ إسماعيل بْنِ كثير الدِّمَشْقِيِّ (ت ٧٧٤هـ)، مكتبة المعارف، بيروت.

٢٠ ـ **برنامج الوادي آشي**: لمحمد بن جابر الوادي آشي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق محمد محفوظ، دار الغرب الإسلامي ١٤٠٠هـ.

٢١ ـ **بغية الوعاة في طبقات اللُّغويين والنحاة**: لجلال الدِّين عَبْدِ الرَّحمٰن بْنِ أبي بكر السّيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، (١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م).

٢٢ ـ **بلاد الشام قُبيل الغزو المغولي**: تأليف الدكتور عليِّ محمد علي عودة الغامدي، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م).

٢٣ ـ **تاج العروس من جواهر القاموس**: لأبي الفيض مُحَمَّد بْنِ مرتضىٰ الحسيني الواسطي الزَّبيدي، (ت ١٢٠٥هـ)، دار الحياة بيروت.

٢٤ ـ **تاريخ آداب العربية**: مصطفى صادق الرافعي، ط ٤ (١٣٩٤هـ ــ ١٩٧٤م)، دار الكتاب العربي، بيروت.

٢٥ ـ **تاريخ الأدب العربي**: لكارل بروكلمان المستشرق (ت ١٣٧٥هـ)، تعريب السيِّد يعقوب بكر، ورمضان عبد التواب، ط دار المعارف، القاهرة ١٩٧٧م.

٢٦ ـ **تاريخ الأدب العربي**: لكارل بروكلمان، الطبعة الألمانية.

٢٧ ـ **تاريخ بغداد**: لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، دار الكتاب العربي بيروت.

٢٨ ـ **تاريخ التراث العربي**: فؤاد سزكين، إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (١٤٠٣هـ ــ ١٩٨٣م).

٢٩ ـ **تاريخ جُرجان**: لأبي القاسم حمزة بن يوسف السَّهميِّ (ت ٤٢٧هـ)، تصحيح عبد الرحمٰن بن يحيىٰ المعلمي اليماني، عالم الكتب بيروت ـ الطبعة الثالثة (١٤٠١هـ ــ ١٩٨١م).

٣٠ ـ **تاريخ الشعوب الإسلامية**: لكارل بروكلمان، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة السادسة.

٣١ ـ **التاريخ الأوسط**: لأبي عَبْدِ الله مُحَمَّدِ بْنِ إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، تحقيق محمود إبراهيم ط الأولىٰ، دار الوعي، حلب ١٣٩٧هـ. وطبع خطأ باسم «التاريخ الصغير».

٣٢ ـ **تاريخ الطبري المسمَّىٰ: تاريخ الرسل والملوك**: لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، الطبعة الثانية.

٣٣ ـ **تاريخ الفن عند العرب المسلمين**: أنور الرفاعي، ط ٢ (١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م)، دار الفكر.

٣٤ ـ **التاريخ الكبير**: للحافظ أبي عبد الله مُحَمَّدِ بْنِ إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد الدكن.

٣٥ ـ **التبصرة والتذكرة**: لأبي الفضل زين الدِّين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت ٨٠٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٦ ـ **تبصير المنتبه بتحرير المشتبه**: لأبي الفضل أحمد بْنِ علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق علي محمد البجاوي.

٣٧ ـ **التَّبيين في أنساب القُرشيين**: لموفق الدِّين أبي أحمد عبد الله بن مُحَمد المقدسي (ت ٦٢٠هـ)، تحقيق مُحَمَّد نايف الدّليمي، الطبعة الأولى، المجمع العلمي العراقي (١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م).

٣٨ ـ **تبيين كذب المفتري**: لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بْنِ عساكر (ت ٥٧١هـ)، نشر دار الكتاب العربي، بيروت ١٣٩٩هـ.

٣٩ ـ **تدريب الراوي في شرح تقريب النَّواوي**: لجلال الدين عبد الرحمٰن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، الطبعة الثانية، دار الكتب الحديثة.

٤٠ ـ **تذكرة الحفاظ**: لأبي عبد الله مُحَمَّدِ بْنِ أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق عبد الرحمٰن المعلمي اليماني، حيدرآباد الدكن الهند ١٣٧٤هـ.

٤١ ـ **تذكرة السامع والمتكلِّم**: للإمام الحافظ قاضي القضاة بدر الدين مُحَمَّدِ بْنِ إبراهيم بن جماعة (ت ٧٣٣هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.

٤٢ ـ **تراجم خطاطي بغداد**: وليد الأعظمي، ط ١، ١٩٧٧م، مكتبة النهضة، ودار القلم.

٤٣ ـ **ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة مذهب الإمام مالك**: للقاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت ٥٤٤هـ)، تحقيق الدكتور أحمد بكير محمود، دار مكتبة الحياة ببيروت، ودار مكتبة الفكر، طرابلس ليبيا.

٤٤ ـ **تصحيفات المحدِّثين**: لأبي أحمد الحسن بن عبد الله العسكري (ت ٣٨٢هـ)، تحقيق الدكتور محمود الميرة.

٤٥ ـ **التقريب**: لأبي زكريا محيي الدِّين يحيى بن شرف النَّووي (ت ٦٧٦هـ)، تحقيق عبد الوَهَّاب عبد اللطيف، دار الكتب الحديثة.

٤٦ ـ **التقريرات السنية في شرح المنظومة البيقونية**: لحسن بن مُحَمَّد المشاط، ط ١١، ١٣٩٢هـ.

٤٧ ـ **التَّقييد والإيضاح، شرح مقدمة ابن الصلاح**: لزين الدِّين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت ٨٠٦هـ)، دار الكتب العلمية بيروت.

٤٨ ـ **تقييد العِلْم**: لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق يوسف العُش، ط ٢، ١٩٧٤م، دار إحياء السُّنَّة النبوية.

٤٩ ـ **التكملة لوفيات النَّقلة**: لزكي الدِّين أبي محمد عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (ت ٦٥٦هـ)، تحقيق الدكتور بشار عواد معروف، ط ٢، ١٤٠١هـ، دار الرسالة، بيروت.

٥٠ ـ **تلخيص المتشابه في الرسم**: لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق سُكينة الشهابي، دار طلاس دمشق.

٥١ ـ **التمهيد لما في الموطأ مِن المعاني والأسانيد**: لأبي عُمر يوسف بن

عبد الله بن عبد البر النَّمري الأندلسي (ت هـ)، **تحقيق جماعة من العلماء، ط ٢، ١٤٠٢هـ**، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب.

٥٢ ـ **التنبيه على الأوهام الواقعة في الصَّحيحين من قبل الرُّواة «قسم البخاري»**. وهو الجزء الخامس والسادس من تقييد المهمل وتمييز المشكل، للحافظ أبي علي الحسين بن محمد الغَسَّاني الجياني (ت ٤٩٨هـ)، تحقيق محمد صادق آيدن، دار اللواء الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٥٣ ـ **تهذيب التهذيب**: للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، ط ١، ١٣٢٥هـ، دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد الهند.

٥٤ ـ **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**: للحافظ أبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمٰن المزي (ت ٧٤٢هـ)، ط دار المأمون للتراث، بيروت (١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م).

٥٥ ـ **تهذيب اللغة**: لأبي منصور مُحَمَّد بْنِ أحمدَ الأزهري (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق عدد من العلماء، الدار المصرية للتأليف والترجمة.

٥٦ ـ **توجيه النظر إلى أصول الأثر**: لطاهر بن صالح الجزائري الدمشقي، المكتبة العلمية، بالمدينة المنورة.

٥٧ ـ **توضيح الأفكار بشرح تنقيح الأنظار**: لمحمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني (ت ١١٨٢هـ)، تحقيق محمد محيي الدِّين عبد الحميد، ط ١، ١٣٦٦هـ، دار إحياء التراث العربي.

٥٨ ـ **توضيح المشتبه**: لمحمَّد بْنِ عبد الله بْنِ مُحَمَّدِ المعروف بابنِ ناصر الدِّين الدِّمَشْقِي (ت ٨٤٢هـ)، نسخة دار الكتب الظاهرية رقم: (١٢٤).

٥٩ ـ **تيسير مصطلح الحديث**: للدكتور محمود الطَّحان، دار القرآن الكريم بيروت.

٦٠ ـ **جامع الأصول في أحاديث الرسول**: لأبي السَعادات المبارك بن محمد بن الأثير الجزري (ت ٦٠٦هـ)، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة الحلواني، ١٣٩١هـ.

٦١ ـ **الجامع لأخلاق الرَّاوي وآداب السامع**: لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق الدكتور محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض ١٤٠٣هـ.

٦٢ ـ **جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس**: لأبي عبد الله محمد بن أبي نَصْر فتوح الحُميدي (ت ٤٨٨هـ)، الدار المصرية للتأليف والترجمة ١٩٦٦م.

٦٣ ـ **الجرح والتَّعديل**: لعبد الرحمن بن أبي حاتم الرَّازي (ت ٣٢٧هـ)، ط ١، ١٢٧١هـ، دائرة المعارف العثمانية، بحيدرآباد الدكن، الهند.

٦٤ ـ **خِزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**: لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، مطبعة الخانجي، القاهرة.

٦٥ ـ **خِزَانة الأدب ولب الباب لسان العرب**: لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، أربع مجلدات طبع مصر ١٢٩٩هـ.

٦٦ ـ **الخط العربي**: محمد طاهر الكردي، ط ٢، (١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م)، الجمعية العربية السعودية.

٦٧ ـ **دراسات في تاريخ الخط العربي منذ بدايته إلى نهاية العصر الأموي**: د/ صلاح الدين المنجد، ط ٢، ١٩٧٢م، دار الكتاب الجديد، بيروت.

٦٨ ـ **دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه**: الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي (١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م).

٦٩ ـ **دُرة الغواص في أوهام الخواص**: لأبي محمد القاسم بن علي الحريري (ت ٥١٦هـ)، طبع مصر.

٧٠ ـ **الديباج المُذْهَب في أعيان المذهب**: لإبراهيم بْنِ عَليٍّ بْنِ فَرحون المالكي (ت ٧٩٨هـ)، تحقيق محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث للطبع، القاهرة.

٧١ ـ **ذيل التقييد في رواة السُّنن والمسانيد**: تأليف قاضي القضاة تقي الدين أبي الطيب محمد بن أحمد الفاسي المكي المالكي (ت ٨٣٢هـ)، تحقيق كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى (١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م).

٧٢ ـ **الرِّحْلَة في طلب الحديث**: لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق نور الدين عتر، ط ١، ١٣٩٥هـ، دار الكتب العلمية بيروت.

٧٣ ـ **الرسالة المستطرفة**: لمحمد بن جعفر الكَتَّاني (ت ١٣٤٥هـ)، قدم لها ووضع فهارسها محمد المنتصر بن محمد الزمزمي بن محمد بن جعفر الكتاني، دار قُهرمان، استانبول ـ تصوير ـ .

٧٤ ـ **الزاهر في معاني كلمات الناس**: لأبي بكر محمد بن القاسم بن محمد المعروف بابن الأنباري (ت ٣٢٨هـ)، تحقيق الدكتور حاتِم الضَّامن، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، دار الرشيد للطباعة (١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م).

٧٥ ـ **سؤالات الحاكم النيسابوري للدَّارقطني**: تحقيق الدكتور موفق بن عبد الله بن عبد القادر، ط ١، ١٤٠٤هـ، مكتبة المعارف، الرياض.

٧٦ ـ **سؤالات مسعود بن علي السِّجْزي مع أسئلة البغداديين عَن أحوال الرواة**: للحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور موفق بن عبد الله، دار الغرب الإسلامي ١٤٠٨هـ.

٧٧ ـ **سؤالات حمزة بن يوسف السَّهمي للدارقطني وغيره من المشايخ**: تحقيق الدكتور موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف الرياض، ط ١، ١٤٠٤هـ.

٧٨ ـ **سير أعلام النبلاء**: لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق مجموعة من الأساتذة مؤسسة الرسالة، بيروت.

٧٩ ـ **شجرة النور الزكية في طبقات المالكية**: لمحمد بن محمد بن مخلوف، طبع مصر ١٣٤٩هـ.

٨٠ ـ **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**: لأبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩هـ)، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٣٥٠هـ.

٨١ ـ **شرح السُّنَّة**: لأبي مُحمَّدٍ الحُسين بْنِ مسعود الفَرَّاء (ت ٥١٦هـ)، حقَّقه شُعيب الأرناؤوط، ومحمد زهير الشاويش المكتب الإسلامي بيروت، ط ١، (١٣٩٠هـ ـ ١٩٧١م).

٨٢ ـ **شرح ما يقع فيه التصحيف والتَّحريف**: لأبي أحمد الحسن بن عبد الله العسكري (ت ٣٨٢هـ)، تحقيق عبد العزيز أحمد، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة.

٨٣ ـ **صبح الأعشى في صناعة الإنشا**: لأبي العباس أحمد بن علي القَلْقَشَنْدِي، المتوَفَّى سنة (٨٢١هـ) شرحه وعلَّق عليه وقابل أصوله

محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

٨٤ ـ **الصِّحاح**: لأبي نصر إسماعيل بْنِ حَمَّاد الجَوْهريِّ (ت **٣٩٣**هـ)، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار الكتاب العربي بمصر.

٨٥ ـ **الصِّلة**: لأبي القاسم خَلَف بن عبد الملك بن بِشكوال (ت **٥٧٨**هـ)، الدار المصرية للتأليف والترجمة ١٩٦٦م.

٨٦ ـ **صِلةَ الخَلَف بموصول السَّلف**: لمحمد بن سُليمان الرُّوداني (ت **١٠٩٤**هـ)، تحقيق الدكتور محمد الحجي، نشرته مجلة معهد المخطوطات العربية، بجامعة الدول العربية، الكويت، وطبع بدار الغرب الإسلامي، بيروت الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م) وعليها اعتمدت في الإحالات.

٨٧ ـ **صيانة صحيح مُسْلم من الإخلال والغلَط، وحمايتُهُ مِنَ الإسقاط والسَّقط**: لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمٰن المعروف بابن الصلاح (ت **٦٤٣**هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي بيروت، الطبعة الثانية، مزيدة ومنقحة.

٨٨ ـ **الضُّعفاء والمتروكون**: لأبي الحسن عليِّ بْنِ عُمر الدَّارقطني البغدادي (ت **٣٨٥**هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف الرياض ١٤٠٤هـ.

٨٩ ـ **طبقات الشافعية الكبرى**: لتاج الدِّين عبد الوهاب بن تقي الدين علي السُّبْكي (ت ٧٧١هـ)، تحقيق الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، والدكتور محمود الطناحي، مطبعة عيسى البابي الحلبي.

٩٠ ـ **كتاب العصا**: لأبي المظفَّر أسامة بن مُنْقذ الكلبي (ت **٥٨٤**هـ)، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون رحمهُ الله تعالىٰ، نُشر ضمن (نوادر

المخطوطات)، الطبعة الثانية (١٣٩٢هـ ــ ١٩٧٢م)، مطبعة البابي الحلبي بمصر.

٩١ ــ **العبر في خبر مَن غبر**: للحافظ شمس الدِّين أبي عبد الله أحمد بن محمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق صلاح الدِّين المنجد، الكويت ١٩٦٠م.

٩٢ ــ **علوم الحديث**: لأبي عمر عثمان بن عبد الرحمٰن الشَّهْرَزُوري المعروف بابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ)، مع محاسن الاصطلاح تحقيق الدكتورة عائشة عبد الرحمٰن، مطبعة دار الكتب ١٩٧٤م.

٩٣ ــ **عناية المحدِّثين بتوثيق المرويات وأثرُ ذلك في تحقيق المخطوطات**: كتبه الدكتور أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث، بيروت، الطبعة الأولىٰ (١٤٠٧هـ ــ ١٩٨٧م).

٩٤ ــ **الغاية القصوىٰ في دراية الفتوىٰ**: للقاضي عبد الله بن عمر البيضاوي (ت ٦٨٥هـ)، دراسة وتحقيق وتعليق الدكتور علي محيي الدِّين القره داغي.

٩٥ ــ **الغنية فهرست شيوخ القاضي عياض**: لأبي الفضل عياض بن موسىٰ عياض اليحصبي (ت ٥٤٤هـ)، تحقيق ماهر زهير جرار، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، ط ١، ١٤٠٢هـ.

٩٦ ــ **غنية الملتمس بغية الملتمس**: لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق عبد الرحمٰن محمد شريف، رسالة ماجستير، بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية أصول الدين ــ لم تنشر بعد ــ .

٩٧ ــ **فتح الباقي على ألفيَّة العراقي**: للحافظ زكريا بن محمد الأنصاري (ت ٩٢٥هـ)، دار الكتب العلمية.

٩٨ ـ **فتح المغيث شرح أَلْفيَّة الحديث**: لشمس الدِّين أبي الخير مُحمد بْنِ عَبْدِ الرحمٰن السَّخاوي (ت ٩٠٢هـ)، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، ط ٢، مطبعة العاصمة بالقاهرة ١٣٨٨هـ.

٩٩ ـ **فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية**: دمشق، المنتخب من مخطوطات الحديث، إعداد الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، مجمع اللغة العربية، دمشق ١٣٩٠هـ.

١٠٠ ـ **الفهرست**: لأبي الفرج محمد بن إسحاق المعروف بابن النَّديم (ت ٤٣٨هـ؟)، طبع طهران، رضا تجدّد.

١٠١ ـ **فهرست ابن عطية**: لأبي محمد عبد الخالق بن عطية المحاربي الأندلسي (ت ٥٤١هـ)، تحقيق محمد أبو الأجفان، دار الغرب الإسلامي بيروت، (١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م).

١٠٢ ـ **فهرست ما رواه عن شيوخه من الدواوين المصنَّفة في ضروب العِلْم وأنواع المعارف**: لأبي بكر محمد بن خير الأشبيلي (ت ٥٧٥هـ)، تحقيق فرنسشكة قدارة زين، وتلميذه خليان رباره طرغوه. دار الآفاق، بيروت، ١٣٩٩هـ.

١٠٣ ـ **فوات الوفيات**: لمحمد بن شاكر الكتبي (ت ٧٦٤هـ)، تحقيق الدكتور إحسان عباس، دار صادر بيروت ١٩٧٤م.

١٠٤ ـ **قواعد التَّحديث مِن فنون مصطلح الحديث**: لمحمد جمال الدِّين القاسميّ (ت ١٣٣٢هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت ١٣٩٩هـ.

١٠٥ ـ **قواعد في علوم الحديث**: لظفر أحمد العثماني التَّهانوي، بتحقيق الشيخ الأستاذ عبد الفتَّاح أبو غدَّة، مكتب المطبوعات الإسلامية، بيروت ١٣٩٢هـ.

١٠٦ ـ **الكفاية في علم الرِّواية**: لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، دائرة المعارف العثمانية الهند.

١٠٧ ـ **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**: لمصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة، وبكاتب چلبي (ت ١٠٦٧هـ)، وكالة المعارف (١٩٤١ ـ ١٩٤٣).

١٠٨ ـ **اللباب في تهذيب الأنساب**: لعز الدِّين أبي الحسن علي بن محمد بن الأثير (ت ٦٣٠هـ)، طبع دار صادر، بيروت ١٤٠٠هـ.

١٠٩ ـ **لسان العرب**: لجمال الدِّين محمد بن مكرم بن المنظور الإفريقي المصري (ت ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت.

١١٠ ـ **لسان الميزان**: لشهاب الدِّين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، دار الفكر، بيروت، (تصوير).

١١١ ـ **ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين**: تأليف أبي الحسن علي الحسني النَّدْوي، طبع إدارة إحياء التراث الإسلامي بدولة قطر.

١١٢ ـ **محاسن الاصطلاح**: لسراج الدِّين عُمر البلقيني (ت ٨٠٥هـ)، تحقيق الدكتورة عائشة بنت عبد الرحمٰن، دار الكتب، ١٩٧٤م.

١١٣ ـ **المحدِّث الفاصل بين الرَّاوي والواعي**: للقاضي الحسن بن عبد الرحمٰن الرَّامَهُرْمُزِيِّ (ت ٣٦٠هـ)، تحقيق الدكتور محمد عجاج الخطيب، الطبعة الأولىٰ، دار الفكر، بيروت ١٣٩١هـ.

١١٤ ـ **المحصول في علم أصول الفقه**: لفخر الدِّين محمد بن عمر بن الحُسين الرازي (ت ٦٠٦هـ)، تحقيق الدكتور طه جابر فياض العلواني، طبع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، ١٣٩٩هـ.

١١٥ ـ **المرجع في الكتابة العربية**: رياض صالح جنزرلي، ومحمد حامد سُليمان، منشورات معهد اللغة العربية، جامعة أم القرىٰ، مكة المكرمة (١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م).

١١٦ ـ **مشارق الأنوار علىٰ صحاح الآثار**: للقاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت ٥٤٤هـ)، المكتبة العتيقة، تونس.

١١٧ ـ **المشتبه في الرجال، أسمائهم وأنسابهم**: لشمس الدِّين محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق علي محمد البجاوي، الطبعة الأولى، عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٦٢م.

١١٨ ـ **مشتبه النِّسبة**: لأبي محمد عبد الغني بن سعيد الأزدي (ت ٤٠٩هـ)، بتصحيح محمد محيي الدِّين الجعفري، الطبعة الأولىٰ بمطبعة أنوار أحمدي، الهند، ١٣٢٧هـ.

١١٩ ـ **مشيخة قاضي القضاة، شيخ الإسلام**: بَدْرِ الدِّين أبي عبد الله محمد بن إبراهيم بن جَمَاعَة المتوَفَّىٰ سنة (٧٣٣هـ) بتخريج علم الدين البِرْزَالي (ت ٧٣٩هـ)، تحقيق ودراسة الدكتور موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي ١٤٠٨هـ.

١٢٠ ـ **معجم الأدباء**: لشهاب الدِّين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي، (ت ٦٢٦هـ)، دار صادر بيروت.

١٢١ ـ **معجم البلدان**: للشيخ الإمام شهاب الدِّين أبي عَبْدِ الله ياقوت بْنِ عَبْدِ الله الحمويِّ الرُّوميِّ البغداديِّ، المتوَفَّى سَنَة (٦٢٦هـ)، دار صادر بيروت، (١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م).

١٢٢ ـ **«معجم شيوخ الدِّمياطي»**: عبد المؤمن بن خَلَف الدِّمياطي (ت ٧٠٥هـ)، نسخة الدار الوطنية تونس تحت رقم: (١٢٩١٠).

١٢٣ ــ **المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي**: لـدكتور أرنـدجان وِنْسِنْـك (ت ١٣٥٨هـ)، ط، مكتبة بريل، ليدن ١٩٤٣م.

١٢٤ ــ **المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم**: لمحمـد فؤاد بن عبد البـاقي (ت ١٣٨٨هـ)، دار الكتب المصرية، القاهرة ١٣٦٤.

١٢٥ ــ **المعجم الـوسيط**: مجمع اللغـة العربيـة، القاهـرة، طبـع إدارة إحيـاء التراث الإسلامي بدولة قطر.

١٢٦ ــ **المفـردات في غـريب القــرآن**: لأبـي القــاسم الحسين بن محمــد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت ٥٠٢هـ؟)، دار المعرفة بيروت.

١٢٧ ــ **معرفـة علوم الحـديث**: لأبـي عبـد الله محمــد بن عبـد الله الحــاكم النيسابوري المعـروف بابن البَيِّـع (ت ٤٠٥هـ)، تحقيق معظم حسين، المكتب التجاري بيروت.

١٢٨ ــ **المفصَّـل في تـاريـخ العـرب قبـل الإسـلام**: د. جــواد علي، ط ١، ١٩٧١م، دار العلم للملايين، مكتبة النهضة.

١٢٩ ــ مقدمة **ابن الصلاح** = علوم الحديث لابن الصلاح.

١٣٠ ــ **المقنـع في علوم الحـديث**: لأبـي حفص سِـرَاج الـدين عُمـر بن علي المعروف بابن المُلَقِّن (ت ٨٠٤هـ)، تحقيق جاويد أعـظم عبد العـظيم الهندي، رسالة ماجستير بجامعة أم القرىٰ، لم تنشر بعد ١٤٠٣هـ.

١٣١ ــ **المُــؤْتَلف والمُخْتَلِف**: لـلإمــام الحــافظ أبـي الحسن عليِّ بْنِ عُمــر الـدَّارقطني البغـدادي (ت ٣٨٥هـ)، دراسة وتحقيق الـدكتور مـوفق بن عبد الله بن عبد القـادر، دار الغرب الإسـلامي، بيروت الـطبعة الأولىٰ (١٤٠٦هـ ــ ١٩٨٦م).

١٣٢ ـ **المؤتَلِف والمُخْتَلِف في أسماء الشُّعراء وكُناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم**: لأبي القاسم الحسن بن بِشر الآمدي (ت ٣٧٠هـ)، بتصحيح فْرِيتْس كْرِنْكُو (ت ١٣٧٢هـ)، مكتبة القدسي القاهرة.

١٣٣ ـ **المؤتَلِف والمختلف في أسماء نقلة الحديث**: لأبي محمد عبد الغني بن سعيد الأزدي (ت ٤٠٩هـ)، مخطوط نسخة الفاتح تحت رقم: (١١٤٢).

١٣٤ ـ **المواعظ والاعتبار بذكر الخِططِ والآثار المعروف بالخِطط المقريزيَّة**: تأليف تقيّ الدِّين أبي العباس أحمد بن عليٰ المقريزي المتوَفَّى سنة (٨٤٥هـ)، الناشر مكتبة الثَّقافة الدِّينيَّة، القاهرة، الطبعة الثانية ١٩٨٧م.

١٣٥ ـ **المؤتنف في إكمال المؤتلف والمختلف**: لأبي بكر أحمدَ بْنِ علي بن ثابت الخطيب البغداديّ (ت ٤٦٣هـ)، نسخة ألمانيا برلين رقم: (١٠١٥٧).

١٣٦ ـ **النكت على كتاب ابن الصلاح**: للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق الدكتور رَبيع بن هادي عمير، المجلس العلمي الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط ١ (١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م).

١٣٧ ـ **الموضح لأوهام الجمع والتفريق**: لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت ٤٦٢هـ)، تحقيق المعلمي اليماني، دائرة المعارف العثمانية الهند.

١٣٨ ـ **الموقظة في عِلْم مصطلح الحديث**: للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، اعتنى به الشيخ عبد الفتاح أبو غُدَّة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب.

١٣٩ ـ **نزهة النظر شرح نُخبة الفِكر**: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، المكتبة العلمية بالمدينة المنورة، الطبعة الثالثة.

١٤٠ ـ **نهاية الأرب في فنون الأدب**: شهاب الدين أحمد عبد الوهاب النويري، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، بمصر.

١٤١ ـ **هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنِّفين**: لإسماعيل بن محمد بن أمين البغدادي (ت ١٣٣٩)، دار الفكر، (١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م).

١٤٢ ـ **الوافي بالوفيات**: لصلاح الدِّين خليل بن أيبك الصَّفَدِي (ت ٧٦٤هـ)، نشره الألمان، بتحقيق جماعة من العرب والمستشرقين.

١٤٣ ـ **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزَّمان**: لشمس الدِّين أبي العَبَّاس أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خَلِّكَان (ت ٦٨١هـ)، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ١٩٦٨م.

وغير ذلك مِنَ المراجع التي ذُكِرت في موضعها.

• • •

محتويـات الكتـاب

الباب الثاني

الموضوع	الصفحة

الباب الثالث

الموضوع	الصفحة

الباب الرابع

الموضوع	الصفحة

الباب الخامس

الموضوع	الصفحة

المُلْحَقات

● ● ●